

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۷۰۷۷	

تجزیاتی و منجمیات

تاریخ و مکان	محلہ	مسئلہ نمبر
تاریخ	مختلف مقامات پر (رواق)	نام قلم
محلہ	کلاس	موضوع
تاریخ	تاریخ و مکان	تاریخ و مکان

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مکتب درقه

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۷۷-۱۷

مکتب اسلامی

دارمکتب کتاب

۸۲۴۲




تلف

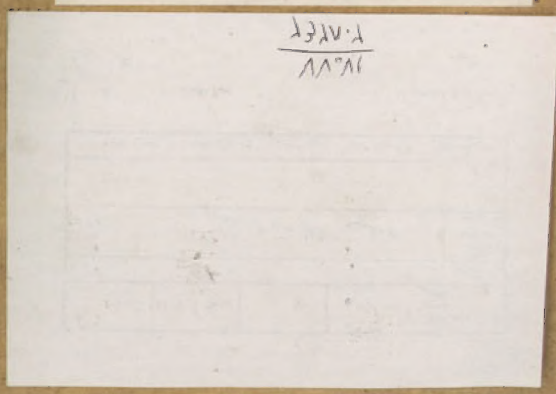
مکتب

۱۷۰۷۷
۲-۸۲۴۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 شماره کتاب ۲۰۸۲۴۲
کتاب	مکتب در فقه	
مؤلف	علامه حلی	
مترجم		
شماره قفسه ۱۷۰۷۷		

۱۷۰۷۷
۸۸۰۸۱



المقدم الثاني في تعال الحج وفيه فصل الأول في الاحرام **س** المشهور استحباب الاحرام
لحج يوم التروية وقال ابن حجر اذا استكمل الاحرام بالهجر ولم يتحقق الوقت لزومه
الاحرام يوم التروية لما لا يصلح عدم الوجوب ولان العرض يحل الوقت بعينه لا بالاحرام
يوم التروية روي محمد بن عمار في الحسن عن الصادق قال اذا كان يوم التروية ان شاء الله تعالى
فاغتسل ثم لبس ثيابه ودخل المسجد حافيا الحديث ويجوز ان لا يغتسل في هذا
الحديث السبب ولان لا فيه **س** قال الشيخ في النهاية والمبسوط اذا اراد ان يحرم الحج وليكن
ذلك عند زوال الشمس بعد ان يصلي العشاءين وقال القند فاذا زالت الشمس فليصل ست ركعات
ثم ليصل المكتوبة وليدع استسقاءه بالعلن ثم يقول اللهم اني اراد الحج ثم قال بعد ذلك كذا قال
ممن طعن على ان قال لم يصح ما الظاهر العصر المغرب والعشاء لاخر واخر وقال الشيخ في النهاية
كان يوم التروية فليصل ركعتي الاحرام في المسجد كله ثم يركب ويصلي المكتوبة فصل ما الظاهر العصر والمغرب
والعشاء لاخر واخر وقال ابن باويه واذا كان يوم التروية فاغتسل ولبس ثيابه احراما وركعتي المسجد حافيا
وبعد المكتوبة والظاهر ان ركعتي الاحرام في العصر والعشاء ركعتين في ذلك الظاهر
الحج سنة او قال ابن الجوزي لا فصولا يكون عتبه صفة العصر المحجوب الى الغد وقال ابن اديس يصلي ركعتي
عند القاد او في الحج وان صلى ست ركعات للاحرام كان افضل واخفى فريضه الظهر ثم احرام في ربهما
كان افضل ولا قرب التفضل وهو ان الاحرام بلا ما تم تسخير ان يكون قبل الزوال ويصلي الظهر ثم
ولما غر فليحيا ان يكون بعد الظهر لئلا ان المسجد يحرام افضل من غيره من التمتع فاستحبته الصدوق
فيه وقد تقدم استحباب الاحرام عقيب الفريضة وما رواه محمد بن عمار في الصحيح عن الصادق
ثم اقدم حتى يزول الشمس فصل المكتوبة ثم يركب في در صوته كذا قلت من احرم من الشهور احتج
ابن ابي عمير بما رواه عن ربه في الصحيح عن الصادق الى ان قال وصلى الظهر ان قدمت منى ويجوز ان
تجوز على الامام للحاج الى مكة قبل فاس **س** قال شيخنا الحيد رحمه الله تعالى اذا كان يوم
التروية فليأخذ من ثيابه ويقيم من اطواره ويغتسل ويلبس ثيابه ثم ياتي المسجد يحرام حافيا
وعند المكتوبة والوقار فليطأ استعا ان شاء ثم ليصل ركعتي الاحرام عند تمام احرامهم ثم ليبتعد
حتى يزول الشمس فاذا زالت الشمس فليصل ست ركعات وقال ابن الجوزي ومن ادخل من معبد

احرام يوم التروية الحج قبل خروجه الى منى عتبه طواف السبع ركعتين عند تمام احرامهم
او غره وقال ابن الصلاح يعرف استوعا ثم يصلي ركعتي المغرب ثم يخرج بعد ما ولم يذكر الشيخ هنا
الطواف ولا السبع الركعتين ولا ابن اديس ولا ابن باويه والشيخ رحمه الله على الحديث
فاذا لم يكن فيه الطواف والمند رحمه الله على ما تقدم على المسجد فاستحب له المند والطواف
افضل من المند ولا تراجع بينهما حينئذ يقر ان يقال ان قصد المند رحمه الله استحباب هذا
الطواف للاحرام فهو متفرع فان الحيا واستحب له المند اكثر من الطواف اذا اجازت ذلك سنين
س كلام الحيد سفي قد تم الفهم ولا حجة ان روى ولا طواف واللبس واثان السجدة
في كعبه قبل الزوال وقال ابن الصلاح اذا زالت الشمس من يوم التروية فليطأ قبل ويصلي ركعتي
احرامه واتي المسجد يحرام حافيا وعليه المكتوبة والوقار فليطأ بالميت استوعا ثم يصلي
ركعتي الطواف ثم يحرم بعدهما ولا تراجع في ركعتيه وقيل المند اوله لان فيه مبادرة الى فعل
الطاعات وما رواه محمد بن عمار في الصحيح عن الصادق قال اذا كان يوم التروية ان شاء الله
تعالى فاغتسل ثم لبس ثيابه ودخل المسجد حافيا وعليه المكتوبة والوقار ثم يصلي ركعتي
تمام احرامهم وفي الحج ثم اقدم حتى يزول الشمس فصل المكتوبة ثم يركب في در صوته كذا قلت من
احرم من الشهور فاحرم الحج الحديث احتج ابن الصلاح بان وقت استحباب الاحرام عند الزوال
ويجوز ان يحرم ذلك والذي تقدمه انما هو مقدم احرام **س** قال الشيخ في النهاية
بعد ما واما ان الاحرام عقيب ركعتي الطواف ولما قبل من المند اما الشنجان فانما احرام عقيب
ست ركعات فاقدر ركعتان ولا فصل عقيب ركعتي الطوافين وهو لم يأت لنا ما تقدم في حديث محمد
بن عمار وما رواه ابن بصير في الحديث عن الصادق الى ان قال ثم ائت المسجد يحرام فصل فيه ست
ركعات قبل ان يحرم الحديث **س** قال الشيخ رحمه الله تعالى فان كان ماشيا الى منى فليضعه
والذي صلى فيه مع انه قدم ان الصدقة عند تمام احرامهم او في الحج ولا حرام من عند المأمور افضل
فان كان راكبا اذا مضى به بعد فاذا انتهى الى المزمع والشرف على الاطراف رفع صوته بالمكبيه
وقال المند ثم المبعثي سفي بعده ويستوي قاما وان كان ماشيا فليطأ من عند الحج
لا سريه فاذا انتهى الى المزمع والشرف على الاطراف رفع صوته بالمكبيه حتى ياتي
منى وقال علي بن باويه فاذا احربت الى الاطراف فارفع صوتك بالمكبيه وقال ابن الجوزي

ويعني ان شاء من المسجد اوس حيث خرج من منزله بكرة وان شاء ان يخرج احده بالقبلة
التي انتهى الى لا يطرح خارج كونه فيقول وهو يدل على كراهة عند الاحرام وقال ابن ابي
ذان كان ماشيا بهر القبلة من موضعه الذي عند الاحرام فمروا كان راكبا لم يزل ادهن
به بغيره فاذا انتهى الى ادم واشرف على لا يطرح دفع صوته بالقبلة وقال في الصلاح ثم يمشي مشرا
فاذا ادهن به بغيره اعلى القبلة وان كان ماشيا فليجهر بها من عند الجهر لاسيما فاذا انتهى الى الزبط
دون الدم واشرف على لا يطرح فليرفع صوته بالقبلة حتى ياتي منى ولا يقرب ما قلته حديثه
بن عمار الصحيح فاذا انتهيت الى الزبط دون الدم قلت فاذا انتهيت الى ادم واشرف على لا يطرح
فارفع صوته بالقبلة حتى ياتي منى قال الشيخ ولا ياتي منى هذا الحديث وبين ما رواه
ابن عيسى عن الصادق ع ثم يمشي من المسجد يحرام لان الماشي يمشي من الموضع الذي يتصل به ولا يركب
يضي عند الزبط وعند سدس دبر ولا يركب ان القبلة لا عند الارشاف ولا يطرح وهذا لا بأس
به لما رواه محمد بن عبد عن الصادق ع ثم هذا لا يركب ماشيا قلت عند المقام وان كنت راكبا
فاذا ادهن بك بغيرك قال الشيخ رحمه الله تعالى فصل الموضع الذي يحرم منها المسجد الحرام وفيه
المسجد من عند المقام وهو قبل ابن ابي والظاهر من كلام ابن ابي وروى الشيخ قوله ان رجلي الصلاة
يشعران افضله تحت المنيابة او عند مقام لنا ما رواه محمد بن عبد عن الصادق ع صلى ركعتين
المقام ثم ادهن يركب ماشيا قلت عند المقام وان كنت راكبا فاذا ادهن بك بغيرك اصبحت
باركاه معرب بن عمار عن الصادق ع ثم يمشي ركعتين عند مقام ابراهيم او في حجر ثم العتد
حتى تنزل الشمس فصول الكعبة به ثم يمشي في دبر صوته كما قلت حين احرمت من التوجه للمدينة و
المحلب الى التقديس ياتي اولوه احدا لا منى المحضرهما بالمرحى على امر التجر كما في صلاة الكعبة **مسألة**
قال ابن ابي عقل واذا اعتزل يوم الزيادة واحرم بالقبلة سبعة اشواط وخرج متوجها الى
منى ولا يشتر بين الصلوات والمه حتى يركب الباب فيسقى بعد طواف الزيادة ولم يذكر باقيا احكامنا
هذا الطواف فان صلى بذلك ما ذكره الشيخ المنذر وان لم يجد ذلك سئل الاحرام **مسألة** قال الشيخ
في الزيادة والمبسوط اذا احرم بالقبلة لم يكره ان يطوف بالبيت الى ان يرجع من منى فان سبها طواف
بالبيت لم يستقل لحرمة غزائه عند تعدد يد القبلة وهو اختيار ابن حمزة وقال ابن ابي اسحق
ان يطوف بالبيت الى ان يرجع من منى فادسها يطاف بالبيت لم يستقل احرامه سوى احرامه للمدينة ولم يكره

احرامه شققة فلا يصح به الى اعتقاد التقعد وقال الشيخ في المذهب لا يجوز لمن احرم بالقبلة
ان يطوف بالبيت طوعا الى ان يعود من منى فان فعل ذلك ما سبها فليطوف منى وقد بينا ان
ان يمشي قال اذا احرم بالقبلة طاف بالبيت سبعة اشواط والشيخ رحمه الله استدلالا برواه الحلبي
في الاصحاحين الصادق ع قال سألته عن الرجل ياتي المسجد يحرام يطوف بالبيت قال نعم بالبحر
وهذا منى قال عياض هبانه في النهاية ولا يقرب ان اعتقاد احرامه باق لنا لادله بقاء ما كان
على ما كان عليه وما رواه عبد الحميد بن سعيد عن ابي الحسن الاول ع قال سألته عن رجل احرم يوم الزيادة
من عند المقام بالقبلة ثم طاف بالبيت بعد احرامه فقال لا بد لك من معنى على امله **مسألة** لو نسي
الاحرام بالقبلة الى ان يصور ثيابا جده لاحرام بها ولمس عليه شئ فان لم يذكر حتى يخرج الى منى فان
كان قد نسي ما سبها كلها لم يكن عليه شئ قال الشيخ رحمه الله وان حرمه وقال ابن ابي اسحق
في المبسوط اما الله فمضى كمن لا يفرج الحسد في تلكا لم يفرج لعمري كان اولا سبها اذا كان
من امواله ثم قال بعد ذلك وعلى هذا اد افتد الله لكونه سكن قال وهذا الذي نفيته اصيل
المذهب لانه لا يكره وما لاحد عنده من يجوز الا بعتا وجهه به لا على وتولى الرجل من لا يحل
النيات واما لا يكره ما نوي وهذا غير مجمع عليه قال وهذا الوجه لا يرجع عن لادله باختيار واحد
ان وصفت ولا يقرب عندي انه ان يمكن من الرجوع الى كراهة الاحرام منها وجب وان لم يمكن احرام
من موضعه ولو من غيرا فان لم يذكر حتى تخلصا كسبحا وجزاء لنا ارجع اليك من الرجوع يكون
كادرا على الايمان لما رواه علي وجهه مصعب عن فضله ولا يجوز لاهم من غيره لانه حسنة يكون
قد رآني يقول لما مرصو عن عبد الكعبة وتبعه الفتيان معزوا لعمري ع رفع عن منى المظلة والقبلة
ولان الزمان لا يعاد مسدده فكون منقلا تعالى ما جسد منكم في الدين من حرج وما رواه العوفي
بن علي الخراساني في الحسن بن علي بن صفوان عن اخيه موسى قال سألته عن رجل نسي الاحرام بالقبلة وذكره
وهو وفات احاد قال يقول الدم على كاهك وسه نبيك فقد تم احرامك فاذا جاز ان يحرم يوم الزيادة
بالقبلة حتى يصح اليه ان كان قد نسي ما سبها كلها فقد تم حجه ونحوه بن ابراهيم عن سبها لعمري
الفصل الثاني في الزوف للزفير **مسألة** اذا افاض من منى الى غزاة لم يكره ولا يكره طواف
الستة اشبارا ويكره له تجاوزها بطلا طوعا وهو اختيار ابن ابي اسحق وقال الشيخ في النهاية والمبسوط
لا يجوز ان يجوز اذ يمشي اذ يمشي طواف الستة اشبارا في البرج في الهوك المنزه ولا يجوز الحاج

منها وادي حجة لا بعد طهر من الشرا لا كاصل مرارة الذمة وعدم التعم ولا ان البيت من ليس
ولاحق استحق بارواه هشام بن عمار في الصحيح عن الصادق قال لا يخرج من وادي حجة حتى
تطعم التسع والحارب انما يعمل على الاستحباب بعلو باصل البراءة **مسألة** المهره اسحاب
لا فاضه من بين الاعراف بعد الفجر وليس واجبا وقال ابو الصلاح ولا يخرج من ان يضيئ
منها قبل الفجر بخلافه وقال بن البراج في انشاء المهره ولا يخرج احد من بين الاعراف
لا بعد طلوع الفجر لئلا يلاصق به الذمة وتسرع لافاضه ولا ان البيت مني المهره لا ان يترك
استحق بارواه عبد الحميد الطالق قال قلت لابي عبد الله ع انا شاة مكلف نضج قال ما احسب
الرجل مكانا يصون العداة مني واما انتم فاحضروا حيث رضى في الطريق والمخرب لا دلالة
فيه على الوجوب **مسألة** قال ابن ابي عمير ماذا ابيت عرفات حرمته حلال حيث شئت ولم يهر
استحباب صعب جنة سره وهي بطن عرفه لئلا افقد رسول الله ع وما يراه معون بن عمار
في الصحيح عن الصادق ع ماذا انتهيت الى عرفات فاضرب خيلك بمن وهي بطن عزمه دون
الموقت ودون عرفه كلها موقت والمشهد استحباب الموقت في اليس في سبع الليل قال السيد
المعنى وافضل المأتم منه ميسر والليل وكذا قال بن الحسن وابن عتيق وكان بن ادریس
بن الراجب الموقت سبع الليل وقال الشيخ ولا يخرج من الليل الا عند الفجر ويكره وقوفه على
السبل ولم يضره ذلك على الوجوب لئلا يلاصق به الذمة وما يراه بن ابي عمير وان ابي عمير
وغيرهما ان رسول الله ع وقت معة في سبع الليل فجعل الناس يسندون اسنادا نافع فيقولون
انما جاء بها معاه ففعلوا شذوذ ذلك فقال ايها الناس ليس يخاف موضع نافع بالموقت ذلك
هذا كد مرفق وشارب الى الموقت فخرقة الناس وقال عرفة كلها موقت ولم يكن الا
تحت خن تافهم سبع الناس ذلك استحق بن ادریس بن عتيق رسول الله ع والمخرب ان قيل على
ادسية اول معب المصير اليه **مسألة** قال ابو الصلاح وبن ابي عمير اصاحه بالمدة وقطع وماه
بالدنيا والعرب ولا تستغفار وهذا يوم وجوب هذا الاشياء والمخرب ان الواجب المشية
وانكون بها خاصة دون وجوب شيء من لا ذكر وكذا قال في المشية وهذا خيال بن البراج
لئلا يلاصق به الذمة وما يراه عبد الله بن حماد لا يضره ان قلت لا يلاصق به رجوع وقت
في الموقت فاصابه دهشه الناس فيبقى يظهر الى الناس ولا يدعوا حتى افاض الناس قال

يحيى بن وقره قال ليس تدعى بعرفات الظهر والعصر وقتت وقد عرفت بل قال عرفات كلها
موقت وما قرب من الليل من الليل ومن الى يحيى ذكره يا المصطفى قال سالنا عبد الصالح عن
رجل وقت الموقت فاشاه في اية او فمضى وله قبل ان يذكر الله ليس ان يدعوا واسمعه
الجمع واليك عن الدعاء فافاض الناس فقال لا ادري عرفة وقد اسألت نفعنا اما
لوصيه واجد في فاض من الموقت فاض من الوقت جيكا من غير ان ينقص من صيام شيئا
مسألة قال الشيخ بعد عرفة من بطن عرفة ولو لم يمسره الا في الحاضر وكذا قال بن البراج وان
ادريس وقال ان ابي عتيق راس الصلاح حدة عرفة من المار من الى الوقت وقال بن الحميد حدة
من المار من الى الجبل وروي الصدوق في الصحيح عن جابر بن عمار عن الصادق ع حدة عرفة من
المار من الى ارض الوقت وقال بن حدة عرفة من بطن عرفة ومنه **مسألة** وفي الحجارة وقت
الجبل موقت آل وراة الجبل ولا ياتي في بين القريتين فان ذلك كله حدة عرفة لكن من جهات شتى
مسألة يكون الوقت على الجبل على السحب التي في السهل هذا هو المشي وعد بن البراج في التزك
الحرفة الاربع الى الجبل الا ان يشره لئلا يلاصق به الذمة ولم يلاصق به حدة عرفة وما يراه بن
بر عرفة الصحيح قال سالت ابا ابراهيم عن الوقوف بعرفة فقلت ليل اريد الله ام على ارض
تقال على الارض في الوقوف عن سعاد من مهران قال قلت لابي عبد الله ع ماذا كان في الموقت
وكبرها وضاق عليهم كبره يصنعون قال برتفعون الى الجبل **مسألة** قال الشيخ في الموقت وقت الوقوف
عرفة من الزوال يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم العيد وقال بن ادریس ان وقتها من الزوال الى طلوع
الشهر يوم عرفة لانه لا خلاف في ذلك وما ذكره الشيخ في التكاين سذهب بعض المتأخرين في الصحيح
ان السراخ حدة عرفة ان الشيخ قصد الوقوف فاشاء للاخباري وهو زوال الشمس الى عرفة
ولا يصطلي من الزوال الى طلوع الفجر فتؤمن بن ادریس ان الشيخ قصد بذلك الوقت لا يختار
فاخطا في اعتقاده ونسب الشيخ الى تكليف بعض المتأخرين مع ان الشيخ اعظم المجتهدين وكبرهم لا
ذهب في تحريم التكليف لحي من المجتهدين كلف الخلف الذي يستند القدر انه عطف وهذا الاجماع
منه واقترا على الشيخ رحمه الله الوقوف للمعتمر من تركه متوقفا بغير حجة وقال بن الحميد
عن علي بن ابي طالب ع ما يروى على وجهه فيسبى في عهد التكليف ولانه ان كان
فوت عرفة مبطلا لحي كان فوات المشية مبطلا والمعم حتى قال في مشية سان الشريط في الوقوف

بالمشرك من الوثق بمره فيكون تركه اولى بالانفعال ويدل على كونه اوكد وجهان احدهما
انه ثبت في القرآن قوله تعالى فانما انتم بشر فانما لله عند المشرك والذكر يستعمل
الكون فيه عرفه انما وجبت بالنسبة الثاني ما رواه بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عم قال الوقوف بالمشرك فيه والوقوف بمره سنة واما صدق المتقدم في ما رواه ابو بصير
عن الصادق ان النبي قال لا يحل لاجل لم يفتي الذين يفترون عند كذا ذلك وفي
الحسن عن المعلى عن ابي عبد الله عم قال قال رسول الله في الوقوف او تنفوا عن بعض عمره
وقال اصحاب لا اولك لاجل لم وقد عرض على الاستدلال بالآية بانها تدل على وجوب الذكر
وانتم لا ترجعوا في هذا ويرون الوقوف على غير ما جاب السيد بان لا يمنع ان يتول بوجوب
الذكر نظرا لهذه الآية وبعد فان لا يمنع من وجوب الذكر ان يكون في المكان المحض والمذكر جميعا
فاذا دل الدليل على ان الذكر مستحب وجب اجترأه من الظاهر حتى لا يضر حاشا الظاهر
ويجوز الكلام فاذا انضم من عرفات تكون بالمشرك الحرام وذكره الله تعالى فيه ثم اعترض بان
الكون في المكان يمنع الذكر في وجوب او اسباب لانه انما يرد ومن اجله فاذا ثبت ان
الذكر مستحب فكذلك ان يكون واجبا بان يمنع من كون الكون في ذلك المكان تابعا للذكر لان الكون
عبادة مفرقة عن الذكر والذكر عبادة اخرى واحدهما لا يمنع لآخرى كما منع الذكر في
عرفات الكون في ذلك المكان على ان الذكر ان لم يكن واجبا فتكراره على غيره واجبه على كل حال وقد
اُمروا بان تفكر عند المشرك فيكون فيه ثم اعترض بان قصد الذكر لا يستلزم قصد التكرار
الطرف لا يجب قصد باقية المعطوف عليه واجاب بان الوطن يقتضي التما وفيه حكم
الحمل كقول اضرب زينا في الداء وقوله فان الداء على العنق معا واعلم ان اصل الاعراض على
وجوب السيد لا وجوب الذكر ليس بجهد الاعراض على حوايد التي في شكل الشا وشبهه
المسند ليس بجهد ولا اقرب حوايد الاخر وهو ان التكرار وجوب بالمشرك وجبا يكون به
والاعراض بان تبيد المعطوف عليه لا ينعى قصد المعطوف عند وجوب بالمشرك ليس بجهد
ثم لا بد ان يتول التقييد هنا ثابت لان الكلام لا بد ان يتم فترده ثم انصرف فكان التمسك
ثابتا والافهم ان يكون وجوب التكرار مستقلا بنفسه مستقلا بين اجزاء الكلام وهو
غير مستعمل في ما يجيب السيد من الصواب ان يقال يجب الذكر للمعنى المتعارف بل معنى الشبهة

المستعمل على فصل اذاع الفعل مستقرا به الى الله تعالى اذ هو مستعمل في اصحاب كذا لاجل لم يدل
مخبره على ان غير اصحاب لا يران ثبت لم يرد ومن وقت يعرفه من اصحاب الاعراك واجاب
ان دلاله المنهية ضعيفة خصوصا مع معارضة الاجماع فان غير اصحاب لا يران لا خيرا باركان
في مستعملين بغيرهم بالاجماع **المشرك** بانه مستعمل في معنى من المغرب والفتا، مجمع اذان واحد
واثنتين وقوله الحج في النباه وتاخره في معنى من المغرب والفتا، كانه بالمدله باذان
واحد وقامه واحد شواصوه واحدة لانا منهم مجمع عندنا بين الصديقين ذلك كما في يوم
الحج وغيره ما رواه المعلى عن الحسن عن الصادق قال لا يصلي المغرب حتى ياتي حياضها بالمغرب
والفتا، الآخر فقال لا يصلي حتى ينتهي الى جميع وان انتهى من قبل ما مضى فان رسل الله صلعم
جميعها باذان واحد واثنتين كما جمع بين الظهر والعصر بعثات في الصحيح عن عمر بن حارث
عن ابي عبد الله ع قال يصلي المغرب والفتا، مجمع اذان واحد واثنتين ولا يصلي بها شيئا وتماثل
كلها رسل الله صلعم المغرب والفتا، بالمدله باذان واحد واثنتين لم يجمع عنهما شيئا والحجاب
انما اجماع على كونهما وكذا حدث جابر وهذا لا يستلزم ان ينتهي الى قول من يكره لادان
امام من يكره لانام **فلا** قال في النباه ولا يصلي المغرب والفتا، الآخر لا بالمدله وان ذهب
من الليل ربه لو لم يكن فان عاقبة عاقب من الحج الى المدله الى ان يذهب من الليل اكثر من الليل
جاز له ان يصلي المغرب في الطرفين ولا يجوز ذلك مع اختياره ولو كان على وجه الحرب فانه قال
حيث حكم منه سير رسول الله ع فارجح نسبة على امتناع لا يصلي احدهم المغرب والفتا، بعد
مسرحهم من عرفات حتى ياتي المشرك الحرام وكما في الحج في الخلاف يوم الوجدان ايضا ولا اقرب انه
مكروه لانه لا يصلي عدم الحرب وما رواه هشام بن الحكم في الصحيح عن الصادق ع قال لا يصلي يصلي
الرجل المغرب اذا امسى بعرفة ولقد علم انما ادرى في الصلوات مستوحش والظاهر ان الصادق
انكرهم دون التكرار وكذا ما يفتي على التكرار انه لا يجوز **فلا** قال ان ادرى من ذهب نحو اجتمع
في سائر خلاف ذلك وقت المستعمل في التمد وهو يذهب المخالفين ولا بد هو المذهب وهو
اختياره في النباه وشار الى ما قدمه من ان قدمه من طوع الفجر يوم النحر الى طلع الشمس
والنحر وحده قصد بذلك الوقت لا صلا على فان العليل والمريض وخائف الزحام يجوز لهم
الخروج من الشعيرة الى الفرازا وتغواي لا على ما في **فلا** عن البراء في تمام الوجه المذكور تعالى

والصورة على النبي وعلى آدم في المرقن معا والمشهور لا يحاسب لنا لاصل ركعة الذنوب وما تقدم
من الحديث الذي ذكرناهما في الوقوف بعرفة اختج بالبركة واللام والوجوب فالحجب المنع من
الكعبة **مسألة** يخرج من الشعر قبل طلوع الفجر عاما مختارا لم يطلى حجه ووجه عليه ذهب الشيخ
وآباؤه وان المراجع وقال بن الجنيده يجب عليه دم ويومرقت لما قلناه فان الذي اذا طلى حجه
على اقل مراتبه وقال بن ادريس بطل حجه وقيل الشيخ في الخلاف معهم ذلك فانه قال فانه نعم
قبل طلوع الفجر مع الاختيار لم يجز لنا اني بالما مود فخرج عن العبد اما القدر لا يطلى
فلا امره ان يكون بالشعر لئلا نقالي فاذا اضم من عرفات فاذا ذكر الله عند المستعجل
واما الله فلا يراه سمع في الوقت عن ابي عبد الله في رجل وقت مع الناس محج
ثم افاض قبل ان يفيض الناس قال ان كان جاهلا فلا شيء عليه وان كان افاض قبل طلوع
الفجر فعليه دم شاء ولا يبطال الحج مسته عليه وضره كبره وقال عبد الله لا يضره ولا يضره
وقال نقالي ما جعل عسكم في ذلك من حج فلا يجز الحائض والمراة التي تحيض للحض
وعنه من الصلوات السابعة قبل الفجر ليدخل البيت في يهاهم للصلوات في السعي
فيكون وقتا والامساع لها ولا يحسن ان يلقى على ذلك احتج بان الوقوف بالمسرفة وقدره
من اركان الحج جاها ولا خلا فاس من اهل بركن عاما بطل حجه والحجب المنع من المنيعة
الاولى ان يظل الوقت الاختيارى وان قصد لا يصطادى غيره الترتيب ونعتا فارت الوقت
فان الليل عندنا وقت للصلاة **مسألة** المشهور انه اذا افاض من عرفات قبل الغروب عاما
عالمنا وجب عليه دم به وقال آباؤه يجب عليه شاء لنا ما رواه ادريس عن ابي حمزة قال سالت
عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس والعهده بدمه سمعوا من الفجر ان لم يقدحهم
ثمانه عشر يوما وكذا في الطريق اربعة اهل وفي الصحيح عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله
ع في رجل افاض من عرفات قبل غروب الشمس قال ان كان جاهلا فلا شيء عليه وان كان
معتبرا عليه بدمية **مسألة** قال الشيخ في الخلاف لا يفتل ان يفتل الى غروب الشمس في الفجر ووقت
من الموفين بعد غروبها فان دفع قبل الغروب لزمه دم الكلام فيه تنوع مذهب اهل ان علمية
هذه قديم جملها فانه قبل الغروب ولا خلاف بيننا انه يجب بعد الغروب ولا يجوز
نقل وقدمه في وقت من وقت قال قلت لابي عبد الله ع متى يهر من عرفات فقالي اذا ذهبت

الجرع من ههنا وان اريد الى المشرق والى مطلع الشمس وفي الصحيح عن معمر بن عمار قال قال ابو عبد
الله ان المشركين كانوا ينصبون حول ان تغيب الشمس فالحدم بدمه فافاض بعد غروب الشمس
وليل والمسلطه اجمع ويمكن ان يفتل قبل الفجر على ان الليل في الوقت الى الغروب وقت ابتداءه
سحب فانه لو دفع قبل الغروب ثم عاد الى الوقت قبل الغروب اجزاء او ان افضل ان يفتل الى الغروب
ثم يرفع في اول الليل ولا يفتل بعد ركعة فصدقت انى انه اوجب له دم وقد عرفت ان الدم اذا طلى
حول على اقل مراتبه وهو الشاء عدل باصا اياه وقد بينا في المسئلة ان الرجل بدخلة فالاخرى اوبه
مسألة قال في الخلاف نحو الوقوف بعرفة ركعتا فاما ركعة واحدة البسط النبيا افاض وهو على ان الشاء
وقال افضل الاعمال واحسنها على ان في الخلاف قال في استدلال وايضا القيام اشق من الركوب
مسلون يكون افضل **مسألة** يجوز الا فاضه عن الشعر قبل طلوع الشمس وقال بن ابي عمير
فاذا اشرف الفجر وتبينت رات الا بوضع اجفانها افاض بالسكينة والوقار والدعة
الاستغفار وقال الشيخ واذا كان قبل طلوع الشمس قبل رجع الى البيت ولا يجوز وادي بغيره
طلوع الشمس ولا يجوز للاسام ان يخرج من الشعر لا يبطل طوع الشمس ولا يضره لادام الخروج
الى بطل طوع الشمس لم يكن به بأس وهذا الكلام من الصحاح ولا يضره ولا يضره ولا يضره
وكذا اهل بن الجنيده وان خضره وقال بن ابي عمير ان يفاض منها قبل طلوع الشمس ولا يضره فانت
قبل غروبها فيلزمه دم شاء وقال الصدوق ولا يجوز للرجل الا فاضه قبل طلوع الشمس ولا يضره
قبل غروبها فيلزمه دم شاء وهذا الكلام بغيره جرب الله الى طوع الشمس قال في الميزان فاذا
طلعت الشمس فليست منها الا في ولا يصرف قبل طلوع الشمس الا مضطرا وكذا قال السيد المرتضى وسار
وقال ابو الصلاح وليفتل داعيا الى ان يطلع الشمس بالخبر لئلا يفاض منه حتى يطلع الشمس
وعنه من خضره في الوجبات لا فاضه بالشعر للاسام الى ان يطلع الشمس ولا يضره ولا يضره
من الشعر لادام لا يبطل طوع الشمس قال بن ادريس ولا يضره الموضع ان يطلع الشمس بدم
غير واجب ولا دل القرب لنا ما رواه معمر بن حكيم قال سالت ابا ابراهيم ع اي ساعة احب اليك ان
تفيض من حج قال قل ان تطلع الشمس قبليل حاجب الساعات الى قلت فان مكثت حتى تغيب الشمس
قال ليس به بأس وفي الصحيح عن اشق بن عاز قال سالت ابا ابراهيم ع اي ساعة احب اليك ان تفيض
من حج فقال قل ان تطلع الشمس قبليل حاجب الساعات الى قلت فان مكثت حتى تطلع الشمس فقال

ليس به باس اختلوا هون بارواه معويه بن قمار بن ابي عبد الله ثم انقض حيث شئت لك
شيرة فري لا بل وضع احكامها قال ابي عبد الله كان اهل الحيا هيبه يتولون الشرف سر سبط بن التمس
كما يشهد في الصحيح عن معويه بن قمار بن عمار بن قيس حيث شرف لك شيرة وري ابي مرفع
اختارها والرب لا ساحة فيها احفظا فيه ولا دلاله في الخديث على عظمهم **مسألة** الوقت في الشعر
مركب عن ترك متعديا بطل وجهه ذهب عليه عمارا والابن الجنيذ قال في الشعر للاعلام الحاج تلك
الميله وان غير هذا الصلوة والدعاء والوقوف بالشعر من لم يقف به جاهلا رجوع ما بينه وبين
زوال الشمس من يوم الخرج حتى يقف به وان تعد ترك الوقوف بالشعر الذي حده ما بين المارين
الى الفياض والاداري محضر وجب عليه ووجهه والافان من ترك الوقوف على نفس الشعر الذي هو على
قانه سحبه الوقوف عليه عند اصحابنا رجح عليه بد به وكذا لا حقا لمن فيه خذوا لما ذكرتم عمارا
فان احدهم من عمارا لم يقف بالشعر مع ذلك الوقوف بالشعر عمارا واو لم يقف احد منهم
الوقوف على نفس الشعر الذي هو على وان تأكدا استحباب الوقوف به وحصول كراهه على الثاني اول الابل
سابق كراهه عليه ولحقنا ثالث وهذان يكون قد دخل الشعر ثم ان كل متعديا شئت ان يفت
مع اننا سر سبطا لما روي عن ابي رباب ان الصا دقما قال من افاض من عرفات مع الناس
ثم يلبس عليهم جميع رضى الى متى متعديا او استحقا فله عليه **مسألة** تقول ان ادريس بن السيل
في القضاة ان وقت الوقوف بالشعر جميع اليوم من يوم العيد فربا ادرك الشعر قبل غروب
الشمس من يوم العيد فقد ادرك الشعر وهو المنتهز فريد وكيف تخالف السيد المرفوع عمارا
فانهم يصر على ان الوقت لا يطرأ على الشعر الى زوال الشمس يوم النحر وانما حصول اليوم لادريس
يا اعتبار ان السيد رحمه الله انزع الخالفين فان الوقوف بالشعر يمكن ان يكون في يوم النحر
السيد رحمه الله تعالى ذكره سلبه اخرى عنيجه للسلب مركبه ملحوظه وهذان من قانه الوقوف
يعرف حتى ادرك الشعر يوم النحر وقد ادرك الخذوا فالاخالفين كانه ولم يقف على طبع الشمس
او يدعها فكيف بعد الزوال ثم استدلل السيد على طبعه باجماع المرفوع ومعدون ان احداث
عمارا لم يذكره لك السيد **مسألة** اذا ادرك احد المقيدين اختيارا وقاتنه لآخر لم يضر جمع
والادرك لاصطلاح من نعا ولا قرب جمع الى قال الميذ من حصول عرفات قبل الفجر فقد فاته فان حضر
المسؤول الحرام قبل طلوع الشمس من يوم النحر فقد ادرك الحج وان لم يحضره حتى طلوع الشمس وقد فاته

الحج وقد جازت روايه انه ان ادركه قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج وان لم يحضره حتى طلوع الشمس
الروايه جازت من يادها لادريس رواه ذكرناه متواترا طاهر من الاخبار وهذا الكلام يعني انه اذا ادرك
عنه عرفه ولا يلا ولم يدرك الشعر حتى طلوع الشمس فقد فاته الحج وهو رفاق ويشعر بانها اذا حضر
عرفه ليلاد وجب الشعر بعد طلوع الشمس ادرك الحج وقال بن الجنيذ المتفق اذا ادرك على المشقة
والاحكام بالحج قبل زوال الشمس يوم عرفه فاحرم ونحن بالناس بها نهانا ولا يلا فقد صحت له المقدمه
والحج من لم يخطى لك ولحق الوقوف بالشعر الى زوال الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج وعينه دمر
نحوات عرفه وهو التعلل ويشعر بان الحج لادرك الشعر قبل الزوال وان فاته الوقوف بعرفه
اختار اوله طاردا كما نقل الشيخ الميذ الرواية التي نسبها لالشذوذ وكلام الشيخ في النهاية
والمبسوط لا دلالة على ان من ادرك لاصطلاح من ادرك الحج اولادهم تاويله لاختياره كانه
لاختياره بل عليه لئلا يكون واحد من الوقوف الاختيار من له يدل حال لاصطلاح عرفه فانه
يجوز حال الاجتماع خدفا للتكليف وبارواه جليله الحسن العا دقما قال من ادرك الشعر
يوم النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج بن عبد الله بن المعمر في الصحيح قال جازنا رجل
مضى فقال لي لادرك الناس بالمقنين جميعا فقال عبد الله بن المعمر فادجج لك راسا حتى
بين عماره فبعد خذوا حتى على ابي الحسن ثم فساد من ذلك فقال اذا ادرك من ذلك فوقف
بعاقيل ان تزل على الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج ويحجز بن المعمر بن عبد بن الجنيذ وعجل
على اداء المديك للوقوف من وقتها لاختياره لما روي الحسن الطحا عن الصا دقما قال اذا
ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فاقبل من عرفات ولم يدرك النحر سمع ووجدهم
فواضرا فليفت قليلا بالشعر يعني الناس بنى ولا تخش عليه احتج القائلين بنزول الحج لادرك
لاصطلاح من ما رواه محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الذي اذا ادركه الناس
فقد ادرك الحج وقال اذا اتى حجا والناس بالشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عذر له
وان ادرك جعا بعد طلوع الشمس فهو عمره مذبذبه ولا حج له فان شأنا فمهمك اقام وان
شأنا ان يرجع الى اهل ربيع وعينه الحج من قابل والحجاب ان يعمل عمارا اذا لم يخطى عرفات
لئلا لما رواه اسحق بن عبد الله قال سألت ابا الحسن عن رجل دخل مكة مذبذبه الحج فخطى ان يفت
المريقان فقال له روجه الى طلوع الشمس من يوم النحر فاذا طلعت الشمس فليس له حج فلو كتبت

ينقض بحاربه قال بالترك وبطريق بالبيت ويسمي من الحق بالمرة فقلت له اوضح ذلك
فما يصنع بعد ان شاء انقام منك وان شاء رجع الخاسر مني وله ليس منهم فاني ان شاء
رجع الى اعداء وعليه الحق من رجع الى اعداء رجع الى اعداءه عن رجع من رجع الى اعداءه
جميعا فقال له الموضع الشمس يوم الخوف طلع الشمس من الخريف ليس رجع الى اعداءه
الحق قال له قبل عيدين ادم اذكرك الشعر بل طلع الشمس في ابط الرقبة ان الوقت يعرفه من
السائل قلت الموقن **س** قال رجع في الموضع الموضع التبرك كون لسان فيها استقام
حتى يحرق اربع الايام والوقت بالموقن والظلمة والسقي وصلوا الى حكمة كرامه وسوا
فكذلك طريف النساء وكذلك الحكم اليوم سوا لا يحل ان يتغير بعضه الوقت بالموقن
وان كان بالامام الغرض الكون في ذلك والذكر قال في بعض هذا عمر واضح ولا بد من
الوقت غير خلاف والاجعل عليه الاشارة قال في انها يوم ومن حضر المناشد كذا ونها
في موضعها الا انه كان سكين فلاح وكان في بعض الايام قال وعندها هو الموضع الصحيح الذي
بتخصيه لاضل قال ولا اولى عني انه لا يصح منه ثم ان الباء والماندا اذا كان
محترقات الشمس له قال لعل بالنيات وبما لا يهتدي في والله لا يقع منه وقاس
فقال وبما لا يحد من عنده في تحري الاشارة وبعد وبما لا يحد من عنده في تحري احد
بعد الاشارة وبطريق به وبعد ربه لا يحد من عنده في تحري الاشارة وبعد وبما لا يحد من عنده في تحري احد
في الموضع التي تعقب الى حكمة وبما لا يحد من عنده في تحري الاشارة وبعد وبما لا يحد من عنده في تحري احد
حيث ان يكون لسان فيها مائة حتى يجره اربعة عشر بذلك الى الجمل الى حكمة من
كلامه ولما الوقت للنام فقولوا اذا اشد الوقت بالية اجزاء والكون وان كان قاسما
ولا يجب استمرارية في جميع الوقت فان قصد الشيخ وان ادرى من ذلك فدراسية وانما
ولن قصد الشيخ من امارة الوقت فلها من عنده او قد بين ادرى من استمرارية لانها
ما قصدوا لما اول فلا قال ان ادرى من قاده لا يحد من عنده ايضا ولما هذا قال الشيخ
رحمه الله **س** قال بالصلاح وقت الوقت يعرفه من رجع الى اعداءه عن رجع من رجع الى اعداءه
والفهم الى طابع الخوف من الخوف فان وقت الوقت ضاع في ان شاء رجع الى اعداءه عن رجع من رجع الى اعداءه
والذكر الشعر الخوف في وقت المصطفى فاض وقت الخوف في وقت المصطفى فاض وقت الخوف في وقت المصطفى

طلوع الشمس وقت المظطر من قبل كلكه واليان تنزل الشمس من زاوية قمره وإن كان غير
 اضطرار لو أدرك المظطر وقت المظطر فجاءه صاعقان قصد به أن أدرك المظطر لا يجمع فجاءه
 وساعة وقت المظطر ما بالنسبة إلى المظطر بالنسبة إلى المظطر على ما قال في كلامه أن أدرك
 غفر لا ولا إذا شكك وإن قصد أنه إذا قاتل وقتان بعرة وأدرك المظطر قبل الزوال بعد
 طلوع الشمس في شكل أيضا **مسألة** عندنا في المجمع في تمام التروك الزيادة الأربع إلى الـ
 العاشر من جيق وما أشبهه ولا يخرج لإمام من الشمس بعد طلوع الشمس مع التمكن من ذلك
 وإن لا يجوز أحد وأدري بحسره لا بعد طلوعها ولا قريب في ذلك كله إلا لسحاب عدا الأصل
 بما قدم من كادله **القول الثاني** في نزول حتى وقضا المناسك بها وهو مطالب لأقل وقصر الغيبة
مسألة في الخروج في العمل إلى الرمي سنون ولكن قال ابن المبراج المظطر المريح واليديد
 رجحاسا قال وهو في الحج لإحرام والتلبية والطواف بالبيت والمشر من الصفا والمروة وشهادة
 الركنين معا بعد ذلك ستم بعضها أو كذا من بعض وهو مشهور بالاحتجاب أيضا والنزوح
 السعد وترا من كل إلى أنما له والمذكور لم يذكر ذكر الرمي في الاستسار وقد مرنا
 أن الرمي ستة وليس بمرتبة كناية الكبرى وقال في حقه الرمي واجب عندنا في الرمي مذوق الله
 عند الشيخ أبو جعفر الطوسي والحديث واحد عندنا وقال في الحديث وهو الحار رسة ثم قال في ترك
 رمي الحار ركعة شعبة فقد روي عن أبي عبد الله أنه لم يتركه وعده **الحج** قال أبو محمد النسا
 أيضا وإن كان جاهلا فعلم وهو حكمه يجمع حتى يرميها فإن خرج من مكة أرمى عنه وقال
 أبو الصلاح في أهل بي بي الحار لو نسي منه ابتداء ركعة أو في ذلك وبينه في ذلك فافط
 وحده ناس وقال في الرمي وهو رمي الحار واحد سنون لأخلاق من أصح بنا ذكره وأجبا
 ولا إجماع أحد من المحدثين مخالفة وقد ثبتت نسبة على بعض أصحابنا ويقعد أنه سنون غير واجب
 لما نحن من كلام بعض الصنفين وعبار من رواه في كنهه ونقله السلف من غير فكر ولا نظر
 وهذا غلط وضد الصواب فإن شيئا قال في العمل والرمي سنون فظهر من يقتض على هذا
 القيان أنه مذوق وإنما أراد الشيخ بقوله سنون أن يقصد عرف من جهالة أنه لأن
 التقيد لا يدل على ذلك ثم أحده يستدل على ذلك بكلام طولي لا فاعرف في زياده ولا في المظطر
 لأن رواه به ونظاره إلى الرمي وبنا رواه عبد الله بن حنبل عن أبي عبد الله أنه قال من ترك

في جوارح اجسام كلها والوجه لعل لانه ما من باخذ للصانع ثم لم يرد في بيوتهم
الرجي بالخصا وبناطه من زاده في تحسن غلها قد تم قال لا يري تجاري بالخصا ولا
انظر فان الرجى ما خرج غلهم من سمن بخلاف الرجى من غير غلهم ولا بالخصا ولا
في الغل لانه قال لما اغاض رسلهم من غلهم وغلهم وادى بخرى قال لهما انما
عليكم حتى للذوق والامر بالرجى وروي عنه انه قال غدا مع الغل حساس
من حسن للذوق والامر بالرجى وروي عنه انه قال غدا مع الغل حساس
ما شالها ولاه قاروا رسل الخصا حصا اخرج المخرج بالخصا من الجرح وحسنه اذ
لا تارق منها ولا يلبس المخرج **مسألة** المشهور في روي جرح العنق في الجرح
اعلاها وقال بن الى قتل برهيا من قبل وجهها من اعلاها لانه ما روى معروف
عارة للحن غلها قد تم ثم انت جرح العنق التي عند العنق قارها وقيل
وجهها لا يريها من اعلاها واعلم ان المخرج سمي الجرح الذي في العنق وكذا ان المخرج وماها
ان في قتل الصغرى وهذا نزاع لطيف ان الشيخ سمي في لا تضاد جرح العنق
فكره الصغرى في لانه سمي في موضع اخذ في الاضداد لا في العنق **مسألة** المتروك
جرحه احد صغرى الجرح من جميع النعم عند المحدثات وروي الخلف وروي الجرح قال
الشيخ وجرحه سمي بالاصلاح وان جرحه بان يويه وان ادريس وقال بن الحسد
وباخذ من المساجد مطلقا وبناطه لانه في موضع الجرح في المحدث مطلقا
والى بن الحسد في العادات اخذ كل لون باروا حاد عن الصادق قال يجوز
اخذ حصا الجرح من جميع النعم لا من المحدثين وعنه روي عن الصادق قال
سأله حسان سقى اخذ حصا الجرح قال لا ياخذ من موضع من جرحه في المحدث
لما روى لا من احد من سائر النعم وفي الصحيح عن زاده عن الصادق قال حصا الجرح ان
احده من النعم اخذ ان اخذ من غير النعم لم يكن ذلك قال لا يري الجرح لا ياخذ
والجرح لا دلالة على سمي احد حصا المساجد في هذه الاحاديث **مسألة** المشهور
استحاب المعطه القنفذ قال الشافعي بانها باويه وغيرهم وان يجند قتل في كوت
كالامداد يري ولا يكون ذمتا لوف واحد وقال ابن الصلاح وفضل للخصا البرش

ثم البض والجرح وكذا السرد وهو بغير اضداد البض والجرح لا قرب كراهه البض والجرح ايضا
لانه في صحيح البرش وتلك المسخبة من جرح وما روى هشام ان الحكم في الصحيح في الجرح
في حصا الجرح قال كرهه الصم منها وقال هذا البرش وفي القوي عن احمد بن محمد بن ابي
عليه السلام قال لا ياخذ منها سدا ولا يجره ولا حركه حدها كحد مسطه **مسألة**
المشهور في روي عن الجرح وقيل بجرحها سدا لا يجره ولا حركه حدها كحد مسطه
يا رها مسطه لا يجره لان لا ياولي افضل وهو اختيار الشيخ وان في غلها وان
الاصلاح وغيره وقال بن يويه ومقتضى وجها لادى مستعمل العنق يكون جرحا
وعنه الجرح عشر خطوات او خمس عشر خطوه وقيل ذمت مستعمل العنق لانه ما روى
مورق بن عمار في الحسن عن الصادق ثم انت جرح العنق القنفذ من رها من قبل وجهها
القول الثاني في الدخ **مسألة** القنفذ والاصلاح المستحق خاصة وصحة القنفذ وجها
من المشهور وهو سمي في اقسام الواجب سدا والقنفذ في المحدث والمحدث في الاصل
القنفذ من بان سمي من سمنون والمحدث من ابيه هدي القنفذ وكذا انه وجها في الجرح
وهو في القنفذ لانه قال في هذه لك واما هدي القنفذ فانتاه فيخرج فاذ الشرا في هذه
لهم ساد في الاصل من متع النعم الى الجرح فما سمي من القنفذ وهو يدلى به على سطر
على غير المتع وبناطه سمي كخرج قال قال ابو عبد الله من سمي في الشرح ثم اقام
عنه حتى يخرج بعد شاء ومن منع في غير الشرح ثم جاوز عك حتى يخرج فليس عليه
دم انما هي في منقذ وانما لا يخرج اصل الاصل ولا الاصل من الاصل الذي اخرج من جرح
فمن عده ثم انما هو الواجب بان الما بين القنفذ والمحدث انما هو السابق وبنها
في السابق الصحيح والصادق ان ما في جرحه من رجب فقال ان اقام بكر حتى يخرج
منها حاجا فوجوب القنفذ وان خرج من جرحه حتى يرمي من رجبها فليس عليه الجرح اب
في الاول ان الما من رجا يحصل في الجرح الى الجرح في الاصل من رجا في رجا
بكره الى الشرح ثم سمي فيها بالجره الى الجرح **مسألة** اذا قصد الجرحي وجده من حده
من رجا به حتى يشرى لهدية يداخ في العام المتقذ في الجرح فان اصابه في يده
فخامه بكرة الى ان تضاد في الجرح جاز ان يشره ويدحه وان يصبه قبل اذكره فان لم

يقدم على الهدي ولا على غيره وجب عند الصوم احتواء الشئ وحده في انفسه
والمسوط والمذوق وكذا السيد المرتضى جعل لا يشتمل على الصوم من غير طهر الهدي
وعدمه وقال المصنف قال في رده عن قوله في رسالة الى ان وصلت من الهدي و
لم يجد الهدي فقلت انما هو عند رجل الصلوات في ذي الحجة ومن بعد ذلك فافهم
ووجهه انه لا يشترى آخر الى ما يرضى في حجة فان امام المذبح قد مضى وتلك المذبح
المتسع الهدي من الهدي لا عاده فلهذا ان يصوم وعدي في ان قال الشيخ وماذا
الصلاح بل من تمتع للهرة الى الحج وعنده على الذبح وتم ان يصوم وهو اشهر من غيره
الشيخ ايضا وقال ابن البراءة واما فقد على اشباع الهدي ترك عنه عند ما روى
الشيخ به ومن ترك عنه في العام المتين ونحوه قال ابن حجر وقال من لم يمتنع من الهدي
هذا بغير صيام وقال ابن الجوزي يوم غد الهدي الى يوم النحر كان بمنزلة من لم يصوم
اوسط واوجب في سنته هدي يصدق به ولا ينافي بين ان يصوم وبين ان يذبح الفتن
عند بعض اهل مكة يذبح عند آخر ذي الحجة فان لم يجد ذلك آخر الحجاز ايام النحر وقال
ابن ابي شيراز اظهر الاصل ان الهدي وجب عنه لا ينافي ان يذبح بل الواجب
اذا عدم الهدي الصوم سرا وجه الفتن اول يوم العيد والحج ما قاله الشيخ وجب له
ان واحد الدين والفتن واحد كما في الحق وما روى حزم في الحسن عن الصادق عليه
في تمتع عند الفتن ولا بعد الفتن قال في حجة الفتن عند بعض اهل مكة واما من لم يذبح له
ويذبح عنه وهو يذبح عنه فان مضى ذوالحجة اجترأ ذلك الى قابل من ذي الحجة
عن البصري فربما قال سالت ابا عبد الله عن رجل صام الفجر الى الحج فوجبه عليه النكاح
فقلت لم يصبه وهو سر حر الحلال وهو صعب عن الصيام ما ينبغي له ان يضع
قال من نفع من الفتن الى من لم يذبح عنه ان كان من المعصية الى اهله وليذبح
في ذي الحجة فقلت انه دفعه الى من لم يذبح عنه فم يصيبها في ذي الحجة فثبتا نكاح
احابه بعد ذلك فان لا يذبح عنه في ذي الحجة ولو أخره الى ما يذبحه انما اشترى الفتن
مكاتب سنة عنه اولى احسن اذ ليس بان الله تعالى يفتنا الهدي عند من الى
الصوم من غير واسطه فثبت ان الله تعالى يستدله فقال الرجل الحج الى الله عز وجل وما روى

او يصوم عن احد ما علمه الله تعالى ان قال سالت عن رجل منع فلم يجد ما يذبح حتى
اذا كان يوم النحر حين شاه اذبح او يصوم قال في بعض فان امام المذبح
قد مضى للحج بان وجد ان الهدي عبارة عن وجود عينه او ثمنه ولو رايه
بعد ذلك مندها حمله على انه اذبح للهدي ولا يذبح في الصوم من
وجد للهدي فانه لا يجب عليه الهدي لما روى حاد بن عثمان في الصحيح فالت
سعت ابا عبد الله عن من منع صام حله امام في الحج ثم اصاب هذا يوم حرج من
من قال اجزاه صيامه **مسألة** اذا فاته صوم الله قبل العيد صام ما بعد
انقضاء ايام التشريف هذا من لا شهر وما اختار الشيخ في بعض حقه الى الصلاح
والمرج والرجح وقال الشيخ في النهاية فان فاته صوم الله ايام قبل العيد يصوم
يوم الحصة ويوم النحر ويومان بعده وكذا قال علي بن ابي حمزة وان اذبح وقال
من لم يجد فان دخل يوم عرفه او فاته صيام الله لا ايام في الحج صام بها سنة ومن
آخر ذى الحجة وكان با حاصام ايام التشريف وفي السفيرة اهله اذ لم يجد غير
ذلك وقال في الخلاف لا يجوز صيام ايام التشريف قبل الهدي اكثر الروايات
وعند المختصين من اصحابنا ان لا يجامع من اعلى يوم يوم ايام التشريف وما روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان ذوقا من ذوق ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الاس ايام لا يصوم انا انها ايام اكل وشرب ومسال وما روى ان سنان في الصحيح
عنه لما دعى قال يا له عن رجل منع فلم يجد هذا قال فليصم هذه ايام لم يذبحها ايام
التشريف ولكن سمع من بعض اصحابنا وسجد لوارج الى الله وذكر حديث في رجل ذوقا
وفي الصحيح عن من سكت ان قال سالت ابا عبد الله عن رجل منع فلم يجد هذا
قال يصوم الله ايام فليصم ايام التشريف قال لا ولكن سمع من بعض اصحابنا
لا حاد يذبح يوم النحر يوم التشريف ولا يذبح يوم الحصة من الثاني من ايام
التشريف لان يقال ان الشئ ذكر في المصنف ان المذبح لله الحصة فيصوم ذلك
لان هذا المذبح عند الله الاول فلا يذبح الحصة انما يكون ان يذبحه لاخير وهو اليوم فقلت
عنه في ذي الحجة واما ثانيا فلا قال فليصم يوم الحصة ويوم النحر واليومين

تخرج من سبعة اذا كان اهل بيت واحد وان كان اهل بيت شي لا يخرج
وقال بن زياد لا يخرج واحد الا واحد مع اختيار وجه القدره والعدم الجاه
ولا قرب اهل عند الضره عن الكثر دون اختيار لنا قوله تعالى فما استبين
من الهدي وكاننا نلجس سائر العامة ولان ذلك استغنى للفقراء فابندما اخرج
جاء لا يمكن كل واحد منهم هدي كامل وبقي من بعضه فان استكملوا شرا حصل
المنع للفقراء بخلافه لو سئلوا منه فوجب سعة لانه دفع الحاجة للفقراء وباراه
عبد الرحمن بن حجاج في الصحيح قال قلت ابا ابراهيم عن عمن قاله عن عمن لا يصح وهم
مقصود وهم من اهل بيت واحد وقته اجتمعوا في سيرة بهم ومصرهم
واحد لم ان يجد كذا بقره فقال لا يجب ذلك لا يخرج منه وعن محمد بن عمار عن ابي
عبد الله عن قال كركي البقره من خمسة متى اذا كان اهل بيت واحد وفي المرقع عن
يونس بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عن عمن بها فقال كركي عن سبعة
وعن وهيب بن خضر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن قال البدنه والبقره تجزي عن سبعة
اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد من عظيم وفي الصحيح عن عمران قال قلت المدين
حتى قلت البدنه ما به دينار قال ابراهيم عن ذلك فقال لا يشركونها قال
قلت كركي قال ما خاف فقر افضل فقال قلت عن كركي قال من سبعة وفي القوق
عن سواد الهزار يعني ايسابط عن الحسن الرضا عن قال قلت لا جدينا فذلك عزيت
لاصاحبي عليا بن ابي اسحق ان يشتركا في شاه فقال نعم وعن سبعة اخبر
الشيخ بقوله عن من لم يجد تصام اليه ايام في كل سنة وبما رواه الحلبي عن ابي عبد
الله قال كركي البقره والبدنه في الامصار عن سبعة ولا يخرج من اهل بيت واحد وفي
الصحيح عن محمد بن محمد عن ابي عبد الله عن قال لا يجوز البقره والبدنه من اهل بيت واحد
بني الحلبي عن اهل المنع من عدم الموجدان هنا ولا يحد لنا الروايات مجمله
على اختيار جميعا من احوال الشيخ في المنهاه لا يخرج في الهدي للحيث
خرج خيرا وكان قادرا على ان يقدم بدل لم يخره ذلك وجب عليه لاعاده فان
لوثق من ذلك فقد اجزاء من اهل بيت لا يخرج في الهدي فاقص بعض اعضاء

وقال بن ابي عمير عن ان يعقوب بن المصنف لما رواه محمد بن محمد في الصحيح عن ابي عبد الله
السلام قال ما من احد من اهل البيت الا لا يخرج من اهل بيت واحد في الصحيح فان كانت
ابا ابراهيم عن الرجل يشري الهدي فلما ذبحه اذا هو حي حيور ولكن يعلم ان الحي لا يجوز
في الهدي هل يحل منه او بعد قال لا يحل له لا انما يكون لاف به عبد عن عبد الرحمن بن
الحجاج في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشري القيس بن خبيصا صحرا
قال ان كان صاحبه من اهل بيت كان احيى لو عتق بطله فاسد للهدي
ولانه استغنى للفقراء والحرب لاحاد وبنا الصحيحه مخصصه لما قال **سجد** اذا
اشترى الهدي على انه من ولد فخرج سمنا اجزاء ذكره الشيخ رحمه الله تعالى واختار
خزم وابن ادريس وقال ان اوفى عمل لا يجزيه ذلك لنا انه اسلم المأموره صح عن
العبد اما المقدم ولاحي ولان المأموره اهل البيت وقد فعل وما المأذون فاعلم
وما رواه منصور عن ابي عبد الله عن قال من اشترى وهو يري انه من ولد فوجبه
سمنا اجزاء عنه وفي الصحيح عن محمد بن محمد عن ابي عبد الله عن قال ما من احد من اهل البيت
اصحبه وموتى انما سمنا فوجت سمنا اجزاء عنه وان ذلها سمنا وله
فوجب سمنا اجزاء عنه وان ذلها سمنا فوجت سمنا اجزاء عنه وان ذلها سمنا وله
ما نذح ما بعد عدم اجزائه فوجب ان لا يخرج عنه لانه لم يهرب الى الله تعالى
او لا يقرب اليه عنه واذ انتفت منه القريب اسوا اجزاء والحرب المنع
من الصغرى فان عدم اجزائه ليس له بشا المهره لطلبه مع حرمه على انه
سجد **سجد** المشهور استصحاب ان يكون سمنا لشي في سواد وتزك في سواد
وان يكون ما قد عرف بها وكلام بن حزم بشعر يجردها لنا الاصل عدم الحرب
وما رواه سعد بن بشار قال سالت ابا عبد الله عن عمن اشترى شاه لم يعرف بها
قال ليس بها عرفها لم يعرف احيى بن حزم بما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح
عن الصادق قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعقوب بن ابي عمير بن سبط
في سواد ومتى في سواد ويترك على الدوام فيكون واجبا في الهدي لانه اذا
م قال لا يصح لا ما مدغوره والحرب المنع من ذل كان على المداوم لانه لا

حتى يدرك ويتجلى قبل ان يحصل الهدى في رحله لم يكن على شئ ربه انما به ولا يجوز
ان يحلق الرجل راسه ولا ان يزور البيت لا بعد الفرج او ان يسلخ الهدى على وجهه
ان يحصل في رحله فاذا حصلت في رحله على ورايد ان يحلق راسه ذلك وتفضل
ذلك ناسا لو كان على وجهه قالوا الصالح واما الخلق فمن ناسك الحج وتعالى يوم القيامة
بعد يوم يوم العترة ويجوز قبل الذي وناخير الى ايام الترتين وقال في الجند
فان كان من عترة دم قد اصاب من جرح فاحتط له لا يحلق حتى يعلم انه قد رجع هديه
وقال بن ادم قبل في حلق راسه قبل ان يخرج او يخرج اجزائه ولو كان عليه شئ
قال بن ادم من بعد ما اصابه شئ على وجهه لا ان التزمه افضل اشارة بذلك الى جرحه
العترة والفرج واللقن ولا قرب عتري لا سحاب لنا اتصال البراء وما رواه
عبد الله بن سنان قال سألته عن رجل حلق راسه قبل ان يلقى قال لا بأس به
لأنه على شئ ولا يجرى في الصحيح من حلق من دراج عترة يوم قال سألته
عن الرجل يزور البيت قبل ان يحلق فقال لا ينبغي الا ان يكون ناسيا قال ان
رسل الله ما اياه اناس يوم القيامة فقال بعضهم يا رسول الله جلست قبل ان ادع
قال بعضهم حلق قبل ان ارجع لم يترك شئ كان سعي ان يقدره لا اخرج ولا شئ
كان سعي لم ارجع لم يترك شئ كان سعي ان يقدره لا اخرج ولا شئ
قال قلت لابي جعفر الثاني ما قد من فقال لا اخرج في الوقتين احد محمد بن ابي بصير
وحلق قبل ان يفرج فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوم الفداء طلاس
شك طين فقال يا رسول الله ما معنى ان يفرج طلاس فقال رسول الله
لا اخرج احتج الشيخ بان النبي قال خذوا منا حكمكم وقدم المناكدة بعضها
مضض صاحبنا ومن يذوق من يذوق القصة يخرج حقة قال لا يحلق راسه
ولا يزور حتى يلقى حلق راسه ويؤدب في شاء ويجوز ان يقول عترة فان العترة
مستحب لما بعد من احداث فيكون فعل على القدم غير ان على الحرب ولما
يحدث المشهور اسحاب لاختصه وقال بن الجند انها واحدة
لناكل برأه الدية اجمع بالامر كذا على الحرب والحلب المسح من الداعي

الحرب قال في المبسوط اذا اشتري ثياب في اخصه من ثيابها اخصه صارت
اخصه ولا يحتاج ان يجعلها اخصه بقول ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج
ذلك انما لم يفرج الهدى خاصة وكذا لو كانت في يده فقال قد جعله هذا اخصه
قد رآه كعترة واشتريه فيها فان باعها فاليوم باطل ولو اشتري ثيابا ففعلها
اخصه فان كانت حلة لا تباعها ولذا روى في الجميع عتري نظر ولا قرب ان الشاة
اشترى اخصه صحت هبة الله الهدى او البقرة ولا معها البرد لا اذا جرد
الحمل ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج
يضره ولا يولد وطلق وقال بن الجند ولا بأس بان يشرب من لبن هديه
ولا يحل ذلك للصوفى فان فعله من هبه ما يشرب من لبنها المسكين الحرام
ولا بأس به يقول **مسألة** قال الشيخ اذا اشتري الهدى او قلته ثم ضلعه واشترى غيره ثم جرد
الاول واراد في الثاني لزمه ذبح الاول ولا قرب عتري لا سحاب لنا انما
المأمر به يخرج عن العهد ثم اوعته بالذبح كان قول الشيخ حيلة **المطلوب**
المطلوب والحلق **مسألة** الحلق افضل للتصير طلقا به قال الشيخ في الحلق بان
البراج وابن ادمس وقال الشيخ لا يحل العترة واللبس كالحلق مطلقا وفيه
على الشيخ في الحلق وليس البراج وان اذربك وبه قال بن جرير وقال بن الجند ولا يحل
العترة ومن كان عن عترة من ملة الشرا أو مصفورا أو معقوصا من الرجال غير
الحق وقال بن ابي عمير والحلق راسه بعد الفرج وان قصره لم يفرج من لبد راسه
واعقصة فعليه الحلق واجب ولم يذكر حكم العترة المصروفة وقال الجند
ولا عتري العترة غير الحلق ولا يحل قصه من اجزاء التفتة والحلق افضل ولم ينص
على حكم التفتة وكذا قال ابو الصلاح لنا قوله على لبد يدخلوا المسجد الحرام ان شاء الله
اسمنه محلقين وركم وتصرفه والسرار للجمع بل العترة ان العترة واللبس
بعد واللبس لا يحل من لبد ولا يفرج حرقه الصحيح الصادق قال بن ابي عمير
اسمنه يوم الحديثة اللهم عتري المحلقين حرقين قبل المقصود يا رسول الله قال العترة
اصح الشيخ ما رواه ابو بصير عن الصادق قال العترة ان يحلق راسه ولا يقصر

رسالة

انما التصريح بوجه السلام ونحوه من ابي عبد الله قال ليس للفرقة
ان يصير عليه ان علق وفي الصحيح عن عيسى بن عمار عن الصادق قال ليس للفرقة
ان يحلق وان كان قد حج فان شاء قصر بان شاقق قال وادله منه ان علقه
فان علق الحلق وليس له المصير للفرقة المحل على لا يصحح بالاصالة وحقها ان
لا دله لا يجوز للمرأة الحلق اجماعا ونحوها المتفق المشهور اقول مما قال
بن الجبلة عليها ان يصير متعلقا بالفرقة من شعر راسها ان لا يترك الحلق
فما في ذلك من حرمانه وحذفه حتى العبد . باقول المسمى . قال الصدوق من
زار البيت قبل ان يحلق وعلم انه لا يسوق ان يفعل ذلك فسدتم شاء وان كان
جاهلا فلا شيء عليه وروي في غير ذلك من المتفق عن عيسى بن داج وفي الصحيح الصادق
قال سالت عن الرجل يزور البيت قبل ان يحلق وقال لا يسوق ان ناسيا ثم قال ان
رسول الله اياه اناس ولم يخفوا بعضهم يارسول الله خلقت قبل ان ادع وقال
بعضهم خلقت على ان ادع ولم يتركوا شيئا كان سفيهم ان يتدبروا الا انهم راسها
كان سفيهم ان يترفعوا ولا يترفعوا فقال لا يخرج وهذا كما يتناول مناسك من كذا
يتناول مناسك من مع الطرف وفي الصحيح عن عيسى بن عمار عن الصادق ع
رجل سفي ان يدع حتى يزار البيت فاشترى عكر ثم خرج فقال لا بأس قد
اجزأ عنه وقال الشيخ ان فعل ذلك عمدا كان عليه دم شاء وان كان ناسيا
لم يكن عليه شيء وكان عليه عادة الطرف ويؤثر ان يدع في حره وهو
لا يترقب لنا ان طاف على غيره امر به في عدة التكليف وما رواه علي بن
مصعب في الصحيح قال سالت ابا الحسن عن المرأة رمت وزحمت ولم تقصر حتى زارت
البيت وطافت وسعت في الليل ما حلها وما حال الرجل اذ فعل ذلك قال لا بأس
به وتصير بطرف الحج ثم بطرف الزياره ثم قد حل من كل شيء ودوامت بن باويه
وعنه ما لا يتأخر اعاده الطرف . ثم راجع في الحلق فليس جميع الحلق والحلق
فان لم يمكن اتم وحقق موضعها واحسا وبعث بشرة الى من لم يدفن بها قال الشيخ
في الحديث وقال ابو الصلاح فان حلق حرمها لم يتردد ان يرفقه بها ان لا يحد
الفرقة من شعر راسها ان لا يترك الحلق

الرجوب وما رواه ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يمشي ان يحلق راسه حتى
ارحل من سفي فقال ما يحق ان يلق شعره الا سفي ولم يجعل عليه شيئا اجمع اجماعا
بان لا يخلل ياخذ الرجلين لا يسلمهم لم يخلل الا لاجل الاضطرار وما رواه عوف
بن عمار في الصحيح عن الصادق ع قال كان على الحسن عهده السلام يدفن شعره
قطط مني وشمل كان اسحر ذلك قال وكان ابو عبد الله عيكن ان يحج الشعر
خفي ويقول ما خرج فخلد ان رده وعن حفص بن الحمراني عن الحسن ع الصادق ع
لا الرجل يحلق راسه بمكة قال يرد الشعر الى سفي وعن ابي بصير الصادق ع في رجل زار
البيت ولم يحلق راسه قال خلطت عك ورجل شعره الى سفي وليس عليه شيء والرجوب
المشعر من حجب القف ولا من القف والرجوب من حجب القف ولا من القف اذ لم
يمكن من الرجوع بعد خروجه عاهدا وعدم الرجوب لو كان خروج ناسيا
كان وجها . قال الشيخ في المبسوط فاذا حلق راسه او قصره بعد ذلك
اسم منه لا النساء والطيب وهو المحلل الاول ان كان مستعانا وان كان غير
مستع حل الطيب الضار لا يخلل له النساء فاذا اطاف بالمتبع طواف الزياره حل
الطيب ولا يخلل له النساء وهو المحلل ثان فان طاف طواف النساء حلت له النساء و
المحلل الثالث الذي لا يسبى بعده سفي حركه لا حرام ومحم قال في الخلاص العقل في
الحج عليه اولها اذا رجب وحلق وذبح فانه يحل من كل شيء لا النساء والطيب فاذا
طاف طواف الزياره وسجد حل له كل شيء لا النساء فاذا اطاف طواف النساء حلت له
النساء فقد خلت الاول في موضعين احدهما ان شرط في المحلل الاول الرجوب والفرق
والحلق وفي كلام المبسوط جعل التحلل مشروطا بالحلق وظاهره عدم التناقض فان الحلق
احر الناس الا ان سفي وحده وهو انه لو قدم الحلق لم يحصل التحلل الاول ام لا
ان شرط في المحلل الثاني مع طواف الزياره السفي في المبسوط لم يحصل شرطه وقال بن
ان علق واذا رجب يوم الخميس حرمه العقبة وحلق حل له ليس النساء والطيب لا المتبع
فاذا لم يزل الطيب لان طواف طواف الزياره ويسعى فاما القارون والفرق فلا بأس

الفرقة من شعر راسها ان لا يترك الحلق
الفرقة من شعر راسها ان لا يترك الحلق

يرجع فرجى شقة العجب ان ادريس يانه قد بقي بملت فوجب ان يخرجه الملك والوزير المنيح
من الاخره فانه انما جرى اوله فله على الوجه العبره وخرجه عن اقبال اربع مجاوره القصد
كلا طرف **مسلم** صاحب الذكر عيسى بن عثمان اولها المرحون كان منى وعقبة عز اولها
ذلك لمن كان معاه ذهاب الكثر عيسى وقال الشيخ في المصنفين الحسن بن قال ان الكثر
واجب منهم من قال ان ينجف من راولا ثم يذهب الى القوم وكذا خرج ولا يرب لاسمائه
فلا يزل الى الله اجمع كسده الهوى بنى بنته وذكروا في ايام عبيد الله المرويه الكبير
ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن الصادق ما رواه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
الذكر الكثر ايام الفتن الحديث والامر يوجب مواراة عمار بن موسى بن الصادق قال
كثير واجب في بكل فريضه او اكله ايام العشرى والواجب بيع كون الامر هذا الوجوه
حدثت صول المسند ومثله في الاجماع فان احبنا بنامه المحل الكثر عيسى بن ابي خلا
الاحبانه المتصوره ان يجوز المرواه للصدور وغيره اذا بقي وقال ابو الصلاح لا يجوز
ظهوره الشقة كدل الشقه من قوله بعد عن رجل من عبيد الله بن موسى ولا امر عليه من تاجر
انما عليه من ابقى فانه مثل الصدور وغيره ما رواه عن عبيد بن عمار في الصحيح **مسلم**
ان اهل المدن ان سفر في يومين فليس لان سفر حتى يخل الشراء فان تخرجت الايام
تبقى ومنهم من يقتضيه المرواه لا يخل ان يسا عتوت الحديث في الصحيح عن
فان كانت اباعد اسده عن الرجل سفر المرواه قال لان سفره مائه ومن الاصل
في الحديث ولا خلاف في الجرح على عيسى **المصنف** والواجب وهو **مسلم**
مسلم قال الشيخ في كنهاده والاستصار والبسوق لا يبان في المراء عن اهل اذا كانت
من كل حال عدم وكانت عاده وانما يمكن تخرجت خلاصه وكانت سفره من الجرح اهان في
ها ولا عن الحسن وكذا قال في البليج وقال الصدوق ولا يبان في المراء عن اهل المراء
وهو اهل المدن المراء والرجل من الرب ولا يبان في الغرض وغيره وهو من العهود وقال ان
في الرجل من الرب ولا يبان في المراء وقال في المراء ولا يبان في المراء من المراء والحق
في الصلاح والصحة من المراء وهو سائل المراء والمراء وقال في المراء وكل من صرح ان كنهاده
في كنهاده وقال في المراء ولا يبان في المراء من المراء من المراء من المراء
في كنهاده وقال في كنهاده كنهاده كنهاده كنهاده كنهاده كنهاده كنهاده كنهاده

ان الحج الضرر عن الضربة اذ لم يكن للضرر مال يحج عنه منه وقيل بالحج للضرر وفي الحج
والحجاء وسائر ما لا يقال فيه ان الضرر الذي يحج عنه هو ما لا يكون له مال يحج عنه
ويؤثر في فرضه من غير ان يكون له مال يحج عنه من الضرر عن الضربة فلو لم يكن له مال يحج عنه
ان التقاعن بالحج ما يحتاج فيه الى العلم بمناسك الحج ونفسه ما رواه سائر اهل العلم
قال ابن ابي عمير عن رجل عن ابيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحج
لا يتطعم ان يشتعل على ابيه فقال الحارث بن ابي اسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحج
الحج عن غيره ولم يشرط عليه في ذلك الحج او لا عن نفسه وهذا القول ليس بشيء من حديث ابي بصير
المراء الضربة على الرجل والحج عن غيره وهو قولان ادرك لما رواه رفاع بن الصديق عن
الصادق عليه السلام قال حج المراء عن اخيه او اخاه او اخاه او قال حج المراء عن اخيه او اخاه
بن عمار قال قلت لابي عبد الله المراء حج عن الرجل والرجل حج عن المراء قال لا بأس ولا
مطاع الصديق ما سأل عن الرجل في شغلها في زواجها حج عن نفسها الضربة على الرجل قال
الشيخ هذا الخبر رواه ابن ابي عمير في حديث الحج المراء عن الرجل على كل حال فلو لم يكن له
ماله كانت تحت حلاله لانها كانت ضربة لم تجز لها ان حج عن الرجل المراء وما رواه
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج المراء عن الرجل قال نعم اذا كانت فقهه وهو وكانت قد حجت
ومن لم يره خبره من رجل فشرط في حجه جميع الشطين الفدية مناسك الحج فان يكون
قد حجت حجة اعتبارها وما رواه رعا السهام عن الصادق قال سمعت يقول حج المراء
الضرر عن الرجل الضرر ولا يحج المراء الضرر عن الرجل الضرر ومن سأل عن رجعة قال كانت
الرجعة من امره ضرر قال لا بأس والحج ما ذكرناه من الرجعة او صحيح من رجوعه
لا دلالة طاعة على طلب وهذا كاحاديث بين نفسها وبين غيرها **قال الشيخ**
في النهاء والكمي والمذهب لا يجوز لاحد ان الحج عن غيره اذا كان مخالفا في الاعتقاد
واسبق في النهاء والمذهب ولا ان يكون امه وقال ابن ابي عمير لا يجوز للرجل ان كان
امه وما ذكرنا من تنها في نهائهم رواه سائر اهل العلم او رعا في هذا الكتاب كما اوردنا من تنها ما لا
يعلى ولا لا يعتقد صحته واسبق في النهاء ما لا الاعتقاد الا كما رعا في هذا الكتاب كما رعا في هذا
قال ابن ابي عمير وكان مخالفا في الاعتقاد فلا يجوز حج عنه فربما كان في ذلك بعض اهل العلم

وقد ذكر في الحج في كونه مخالفا في ذلك ولا يخرج من جوارحه عند هذا الأمر
قربا أو عدا لا أن يكون ناصبا ولا محبا للباب عنه مطلقا وعن الناصب من غير ذلك لأجل
العدم لعدم المقتضى كما لو كان من قبلهم لما على الحكم لأول من يعرض فيه العادة سواء
فخرج منه سببا لأن الفعل ما يوجب البقاء ولا من عباد الله فتع صحته وهذا لا يجب
عليه إعادة تها ولا الزكاء مع استعانة فخرج الحج عنه أما الناصب فلا يملك ما يجب عليه بطلان
من الذي يفرضه حكم بكن فخرج التباين عنه كما يصح مباشرة له احتج الشيخ بأن من خالف
الحج كما في فلا يصح لنبأه وبما رواه وهب بن عبد الله في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله الحج
أدفع الناصب قال لا قلت فإن كان أبي قال أن كان أبوك فم والبراب عن لا ولا يمتنع
من الصبري وعن أبيه البطلان الصحيح فإن الناصب لا يجوز التباين عنه في هذا الشكل
ترد علينا خاصة حيث سبنا الله عن مخالفت مطلقا ونعنا من أبيه ابن الناصب مطلقا
بأن هذه الرواية فصلت من باب غيره فتقول المراد بالناصب أن كان هو المخالف مطلقا
ثبت ما قال الشيخ وإن كان هو المعنى العبادي والساس لم يفرق بين باب وغيره
ولو قيل بقول الشيخ كان في قولنا **قال الشيخ** في النهاية والبسيط والخلاف الاستحباب
للمجمع فهو لا يفرق لم يفرق والاستحباب لا يفرق من اجزاء تأليفه النهاية والبسيط ولو
استحباب القرآن ومجمع اجزاء وقال ابن ادريس هذا رواية أصحابنا وهذا ما يوجب ذلك
أن من كان فرضه العتق فخرج عنه ما رواه وسندها ما لا يخبره ومن كان فرضه القرآن أو
الأفراد فخرج عنه مقتضاها لا يخرج به لأن يكون قد حج المستحب حجة لا سلام فخرج المطلق القول
والعمل والولاية قال يزيل عن هذا الخبر قوله لا يزيل لما لا يفضل فلو لم يكن قد حج لا سلام
لحجلا وفرضه وتكليف لما كان التمتع أفضل من كان أن فرضه التمتع فهو الراسخ
وليس له أفضل من كان أفضل لا يزيل كذا في ابن شريك ثم يزيل أحد ما على كذا
لأن فرضه القرآن والقرآن لما كان التمتع أفضل ولا يجوز التمتع تليف يقال أفضل
أخلاق القول بالاجابة بالادلة لأن العزم تدعى بالادلة اجابا وقال ابن الجوزي وإذا
خالف الاجبي المتأخر فما شرط عليه لا ما هو المصلحة الفعلية لئلا يجاز وإن كان غير ذلك
لم يكن بل سبب ذلك لأن كان يجوز حتى يأتي بشرط عليه بعينه لئلا يرد أو يرجع

إلى المنار أو إعادة حج أو اسما وعمره وقال ابن البراج ومن لم يبرأ بان حج عنه مع ما لم يخبر
له أن حج عنه قارنا ولا سببا إذا كان تابا آخر فإن لم يبرأ أن حج عنه وأما أن سببا حج عنه
سببا كما أن ذلك جائز ولا يخفى عليه ولا يبرأ أن يقول أن كان الفرض هو التمتع أو العتق
بان يكون حجة لا سلام لكي لا يوجب أدن لم يخرج المصنف وإن كان الحج بد ثانيا فان عمل إلى المصنف
مخلاف الفرض لما في الأدلة استبرأ من الأدلة الكتابية لا يبرأ أن ما وجب عليه شرعا ولم يملك
في العتق ولا غيره ما فعله كما لو استاجرهم جميع فخرن الأورد وروى ما رواه الحسن بن عروبة
عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
الذي لم قال الحج أنه حديث مرفوع في سند الحديث ولا يبرأ من الحج عنه وعلى ما في الأدلة
من شرط وجوب أن يخرج عن العتق بقوله ما على الحديث من شرط لا يقال يستفيض هذا ما
ذكرتم أولا لا نقول الفرق ظاهر فإن القول على عرض الشيخ ما يقع من غير معنى فخرج
من غير كذا في قوله المكلف مباشرة فكذا الرواية ما إذا كان لا يبرأ من الحج عنه لئلا يبرأ
وقد نقله الناس ولا اعتبارها على المتأخر المبرأ من الحج عنه سببا فاما ما روي
من المصنف وجب عليه القبول فما لم يبرأ من كان المبرأ من الحج عنه أنواع الحج أن يكون
له مبرأ من مبرأ من لا تأخره أو لا تأخره مطلقا فاستبرأ من الحج عنه المبرأ من الناس أو
أدول أو العتق أو الاجابة عن المذهب بطريق القول بالاجابة بقول استحقاق لا يبرأ سببا ولا غيره
فخرج **قال الشيخ** لا يخرج من اجزاء تأليفه النهاية والبسيط ولو
الاجابة لأن الفرض التمتع استأثرت به لا يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
على ورتبة أن حصة ابن أبي شيبا استأثرت به لا يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
لا يخرج من اجزاء تأليفه النهاية والبسيط ولو استأثرت به لا يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
بالخيار لأن كان وجب عليه حجة لا سلام لئلا يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
ما يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
خرج ما اخذ ولا يصح شمس الاجابة لا لم يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
وأجزاء من المتأخرين لأن كان لا يبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه
على أن حج عنه والطرف أن استاجر على أن حج عنه سببا فخرج المبرأ من الحج عنه فخرج المبرأ من الحج عنه

لقد لم يبق ان احصى فاما استيعاب من الهدي وما قد قري منه غير ان يبق احصاها بالاول
هذه الذي ساقه ولم يتولى استيعاب الهدي اخر لنا مع احصاها الهدي انه قد عين من هذا
الهدي ان يحده بسبب غير احصاء فلا يكون محميا عن هدي احصاء لان مع تعدد السبب
سعد المسبب مع عدم احصاء قولي تعالى فان احصى فاما استيعاب الهدي **مسألة**
قال الشيخ في الخلاف لو شرط على ربه في حال الاضطرار ان يرضى بالحل في حال
الطهرى بخلافه لو شرط على ربه في حال الاضطرار ان يرضى بالحل عند
الضيق من ربه وعمره بغير دم وقال بن ادریس باعصا الهدي او رضى بما ذكرناه اولاً
انما يجب على من لم يشرط على ربه في حرامه فاما من شرط على ربه في حلاله ان يرضى له عارض
محل حرامه ثم عرض له ان يرضى له ان يرضى من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
قد ساء وانه لو قلده فليس له فاما ان لم يشرط فله التخلل اذا رضى الهدي محله
وقال الشيخ جده للعوم وهو قوله تعالى فان احصى فاما استيعاب الهدي قال السيد الرضى
انما يجوز على من لم يشرط ولا يلزم دليل واضح باكره على ربه ومنه **مسألة** ولو شرط
اذا احصى وكان قد اخرج ما روى في الخبر ان يرضى له ان يرضى من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
منه وقال بن جرير واذ اخرج رضى من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
بما شاء ولا يشترط ان يقول ان يرضى له من رضى وعمره لا يشترط به ولا غير ذلك
لا يشترط من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
في الصحيح زرارة عن الصادق ع في الصحيح انها مالا العادون حصصهم ولا يشرط
محل حرامه قال بن جرير واذ اخرج رضى من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
واضح الشيخ هذه الهدي وهي محمول على ما دللناه **مسألة** المصدرة بالعدو
موضع الصيد بالهدي من كل شيء حرام منه بان يذبح هذه او يحرق في موضع الصيد
سواء كان في الحرم او خارجه ولا تنقطع احلاله ببيع الهدي محله ولا رضى ما
ولذلك نافي لحد هذا اختياره وان لم يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
من كلام علي بن ابي حمزة قال واذ اخرج رضى من ذلك السبب الهدي او رضى لان يكون
باسم الله تعالى المصدرة وليس كالحصص وقال ابن الصلاح واذ اخرج رضى من ذلك

واحد بالهدي عن تارة المتأخرين فليس له ان يذبح هذه المصدرة والفرق ما بين ما
به شاذ ما روى فاما طبع الهدي محله ويرى في الصحيح ان يذبح هذه المصدرة بالعدو
تحت الحرام منه وقال بن الحسن اذا كان المصدرة سابقاً فصدت بدساً رضى بها حتى
صدت ببيع حلاله من الهدي من كل شيء حرام منه فان منع هو لم يمنع وهو لم يذبح هذه
الى الهدي مع منعه وقام على الحرام الى الوقت الذي يذبح فيه رضى بها وقال الشيخ في الخلاف
انما احصى بالعدو رضى وان يذبح هذه رضى بها ولا يرضى ان يذبح الى الحرم ولا يرضى
لاولئها ان يذبح الهدي مستقراً وانما في التخلل عليه حرج عظيم لم يكن من يذبح لله
بان المحصر يمكن من اقتاد هذه وما رواه يعقوب بن عمار في الصحيح عن الصادق ع الى
ان قال قلت يا ابا النبي حيث رجعت الى المدينة لدا انك لم يذبح بالهدي فقال سر هذا
من هذا النبي كان مصدراً والحصر حرام **مسألة** قال بن الحسن ومن لم يكن عليه رضى
هدي ارضى اذا صدق لم يكن عليه دم وقال الشيخ في البسيط كل من يذبح لله ولا يذبح لله
ولا يجوز ان يذبح ذلك وقال بن ادریس بعضهم يذبح لله الهدي بالهدي لا بالصدقة
ويروى لانه لا يرضى ان يذبح لله فان احصى فاما استيعاب الهدي اراد المخرج لا يرضى
احصاء الارض حصصاً العدو وان البلج والبر والارواح والارواح والارواح والارواح
لنا ما رواه بن ابي عمير في الصحيح عن يعقوب بن عمار عن الصادق ع الى ان قال ان يذبح
العدو عن صدق المذبحون يوم الحدة حرقوا ورجع الى المدينة وقال بن جرير عسى
سنا سلكم من غير ما جئتم ومن الصادق ع قال المحصر يذبح لله الهدي فربما في المكان
الذي يذبح فيه واستدلوا بان ادریس بالهدي معاضاً بالاحتياط والارواح
لانها على ما على الهدي على المحصر ولا يمنع عن رضى على المصدرة **مسألة** اذا شرط
ثم صدق الله بالهدي رضى لله في ذلك لا يشرط ولا يرضى وقال بن جرير وفي شرط
الدم التزبط لولا ان وقد تقدم البحث في ذلك في المحصر **مسألة** قال الشيخ ومن اراد
ان يذبح لله الهدي فليذبحه ويرى على ما عليه ثم يذبح لله جميع ما عليه ثم يذبح لله
الساكن والساكن والطيب وغيره لا يذبح لله الهدي فليذبح لله جميع ما عليه ثم يذبح لله
كل ما على الحرم سواء كان الحرم الذي يذبحه او الحرم الذي يذبحه لولا ان

تأخذ من مائة بعينه با شعاع وتقليد فاذا كان ذلك اليوم ما حدث ما حدثت الجهر
الى ان يبلغ الهدي محمد ثم انه اصل تركي لم يسم منه قال من اورد هذا غير صحيح وهذا
اخيرا والحاد لا يلتفت اليها ولا يعرج عليها وهذا هو من مشقة محتاج ميبها ويد على
اوله شرح ولا دلائل من كتاب ولا شيء متفق بها ولا اجماع فاصحابنا لا يرون هذا
في كتبهم ولا يوردونه في تصانيفهم وإنما وردت في بعض ارجاءها من اهل الاقطار
الان كتاب المذكور كما ينبغي ان لا يكتبه ونظيره ما ينبغي ان لا يكتبه شيئا غير صحيح ولا اصل
براه القدر من الكتاب الشريف وهذا الاستدلال ان اورد خطا فان الشيخ قد ذكره
في غير كتاب النهاية وان البراج ايضا ذكره والصديق في كتاب من لا يخفى الله في
الصحيح في معنى من معارفنا ان ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل سمع بالهدي فخطا
وليس له صاحب فقال ما عدا اصحابه وما قبله وند فاذا كان ذلك الساعة احسنه
الحج في يوم النحر فاذا كان يوم الضحى اعمده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره
يوم النحر في يوم النحر ورجع الى المدينة وقال الصادق عليه السلام ما يمنع احدكم من ان
يحج كل سنة من لا يمنع ذلك امرنا فقال ما منع احدكم ان يذبح احدا من سمع
معه من اصحابنا من ان يطوف عنه سوطا بالبيت ويرج عنه فاذا كان يوم عرفة
ليس شأ به وما وانا الحمد ولا يزال في الدعا حتى يعرب القدر ويرى الحق في الصحيح
عن الجاني قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حجته هدمه مع قومه لبياف ورواه عنهم
يقولون فيه يوم يجرى فقال له عليه ما يحرم على المحرم في اليوم الذي واعده فيه
حتى يبلغ الهدي فحمله فقلت ان كنت اريد ان لا يذبح في المعاد والبطاء في السبع عليه وهو
يحتاج ان يحل في اليوم الذي واعده فيه في ذلك قال لعل عليه جناح ان يذبح في اليوم الذي
واعده فيه وروى عن معمر بن عمار في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حجته
الذي لم يذبح في اوله من عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق قال ان ابن
عباس وقتلنا كما نابعثان هدمنا من المدينة ثم خرجنا وان نعتنا من اهل مكة فوافق
واعدا اصحابنا بتقليدنا واسئلنا فوجدنا ما لم نعلم من الجاهل من سبيل اليوم الحج
كل ما يمسك عنه المحرم ويحسب من كل خمس المحرم الا انه لا يلبي من كان حاضرا

وفي الصحيح عن هرون بن حاربه قال ان امام ابيوثب سدد في امر الذي سمع بماله
ان يتقدم ويقترب فيم كن او كما فعلت ان لا يسمي من ان ليس في كتاب صحيح في الحج
عبد الله وهو لم يزل يفتي لعان اناس ادخلوا وكذا ولا يذبحون بدع الساسكان
او حفر فقال من فذلك الساسك والجرش يوم الحجين لسه به الثياب وهذا الاجاب
من طاهر مشهور صحيحه الله تعالى على اكثر العلماء فقلت فقلت ذلك ساد من غير ذلك
وهذا الاجاب منه يوضح لادله ودارك احكام الشرح قال الشيخ في البسيط
اذا احسن وصدم العديان كان سلكا لا يذبح ولا يذبح ولا يذبح فقام وتعرفون
الى ان يذبح يوم الامام اوين نصبه الى فقام وان كان مشركا لم يجب له حاج فقام
لان قال المشركين لا يجب له اذ كان لا يذبح من المشركين ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح
شما واذا لم يجب فلا يجوز ايضا سوا كما قاله ابن اوكثرين وقال ابن الحنفية ولو طعم
الحج في يوم النحر اذ كان طالما له حال وعمره كان ذلك مباحا له ولو ان
من الذي يذبح سوا كان كافرا او ذميا او ظالما وعمره كان ذلك مباحا له ولو ان
اذا لم يجد المحصر الهدي ولا يذبح على ثمنه ولا يجوز ان يذبح حتى يهدي ولا يجوز
له ان يذبح الى من يصوم ولا يطعم ولا يذبح على ذلك وقال الحنفية وان لم يكن الهدي
سوطا حلالا فله ان يذبح هديا وكذا الترمذي في صحيحه قال علي بن ابي طالب
رجل حجه سلطان حاربه ومن منع بالهجرة الى الحج فلم يطوف عنه اليوم الاخر فان علم
ان يذبح الناس جميعا لم يذبح الى من يذبح ويذبح ويذبح واسد ولا شيء عليه وان صاعقه
يوم النحر بعد الزوال فهو صفة من الحج ان كان دخل مكة شتمها بالهجرة الى الحج فذبح
بالبيت اسرع واسرع وسرعنا ويذبح واسد ويذبح شاه وان كان دخل مكة من غير
عده الذبح ولا شيء عليه بل يطوف بالبيت ويصلي عند مقام ابراهيم ويسعى من الصاوير
ويحمله على رجليه واحده فقلت هذا الكلام على من كان احد طمان اذ السائح لم يحصل ذلك
المشقة في الزوال ويوم من من كلاب وفيه نظر الله تعالى على المصنع منع الفرائض
نظر فاما يذبح بالهجرة ولا قرب انه لا يذبح على ولا يذبح بينه وبين الهدي قال ابن حزم
اذا صد بالهجرة كان الحل اذ لم يذبح على ولا يذبح على ولا يذبح على ولا يذبح على ولا يذبح على

سنة

فان انكته الى غيره بعد ذلك فغير فان ادرك احد الموعدين فقد جازى صدق بعض الممانعة
فقد ادرك الموعدين فقد جازى الى غيره واستتاب في قضاء باقي الممانعة وان لم تكن الممانعة
وكان له طريق يهلك سواء غلبت لم يفراد ولبعد ان لم ينجح على غيره لم يخلل وهذا القول
يعمل انه يستطاع في التحليل استرطاد من قبل بعض اصحابنا ولا يخرج هذا الماد والصدوق قال
سالم بن جبران ايا عدا منه عن الذي يعمل على حثه ستمني فقال هو حث حثه
استقال اولم قبل **سالم** قال لا بل والما المصدوق بالعدو فانه يجرى ليدى حثه انما الله
ويصير من غيره وقد اصل من كل شيء حرم منه وهو مستعير بالشرط المستعير من الممانعة
منهم كلام الى الصلاح لا ان قالوا نحن راسه ولم يستطع النسخ ذلك **سالم** **سالم**
في العلم **سالم** قال السيد المرفوع الذي يجرى ليدى اصحابنا ان العلم جازى في سائر ايام
لكنه وقد يفي ان لا يكون بين العزمين اقل من عشرة ايام وروى انها حرق في كل شهر
مرة واستدل في مسائل المناصرة عليه ويقول على انه علم رآه العلم الى العلم كقار ما
يذهبا ولم يفتل في بيان يكون ذلك في سنة وسنين وشهور وشهرين وقال الشيخ في هذا
لشيخنا بن عيسى في كل عشرة ايام من عمل على ذلك لو كان به باس في السبب انما يكون
بين العزمين عشرة ايام في خلاف يجوز ان لا يعتد به كل عشرة ايام قال
بن الجليل لا يكون بين العزمين اقل من عشرة ايام وقال بن ابي عمير لا يجوز عزمان سنة
علم واحد وقد تاول بعض السادة هذا الخبر على معنى الخصوص وزعمت انها في التبع
خاصة فاما خبره فلان عزم في اي شهر رآه وكما ثامن العلم فان يكن ما تاولين
موجبا في التفرع عن السادة الى التمسك به فاحذر به وان كان غير ذلك من جهة جهاد
والظن فذلك مبدع عليهم ولا يجزى في ذلك كله الى ما قاله لا علمهم كلام قال بن البرقي
لشيخنا ان عزم في كل شهر ارفى كل عشرة ايام وقال ابو الصديق وكل منهم راى عيب
بغيره اذ به الرجب عليه من الى لا يعتد في كل شهر مرة او في كل سنة مرة وقال سيار واما
العلم فلا وقت لها منصوص واقتل لا وقت لها منصوص لمفرد هار جب وروى ان لا يكون
من العزمين اقل من عشرة ايام وروى انها لا يكون في كل شهر مرة وقال جبر العزم لا ما
من سطر بالحق اما مستدبره وجمعه المصنع او سائر وعلمه الغلظ ولا فراد وغير المرامطة

اما واحده الجبر فليس لاسان بها على ما خذد ولقد ذهب اليها بعض الايمان بها في كل شهر وروى
في كل عزم ايام وقال بن ادریس اخذت اصحابنا في اهل ما يكون بين العزمين عدا
مصم يكون في كل شهر ربع مرة وقال بعضهم لا وقت له ولا جعل بينهما من ويصحب كل يوم
صوم وهذا القول يتوحي في نسبي وادنى ولقد ذهب اليها بعض الممانعة في كل شهر وروى
ستدرا ما يكون من العزمين فاحذر احدا لا توجب على ولا عدا ولا قرب ان لا يكون من العزمين
اقل من شهر لانا ان هذه الاحكام شرعية فلا بد من اذاع صحابها ما وقع لا نساو عليه
وان اخذت لاسد الان الى عزمين سريع العزمين في الشهرين من الممانعة الساجد المستعير ما
رواه جبر بن عماد في الصحيح عن الصادق ع قال كان على عزمي من كل شهر ايام
عزمي ما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق ع قال والعزم في كل سنة واحده في كل شهر
على كل شهر قال سالت ابا الحسن ع عن رجل من كل شهر في السنة مرة ولزمه ولا روي
يصح قال اذا دخل فدخل ليليا واذا خرج لم يخرج محلا قال ولا كل شهر مرة فقد يكون
اول فقال لو كان لشهر ايام عزمي فقال وحده ليد كان في عامي هذا الشهر
عزمي ليد كان في كل سنة مع محمد ابراهيم باطاسه وكما دخل دخلت معه والحل عزمي
كاول ما يجرى على عزمي المصنع جميعا لا بد وانما عا الممانعة بين اصحاب وكما صم
لمصنع احدا وروى انما بالطبيعة السند فان على عزمي من صفات اصحابنا ادریس
مصنع عا اذ ليس قد سبق للشيخ في الحكم باسناد هذا المصنع الى اصحابنا
وذلك لا يبرهنه وقال السيد المرفوع لاجله قد استدل لا غيرا بعض من عزمه ايام
العلم الى العزمين كقار لما عدا لادلاله فيها على التمسك به ولا على عزمه مع ان اصحابنا
وهم اشد نصرا على ان التمسك به على عزمه الكثرة وصادوا في الشهر الداخل
ولو كان كل وقت للممانعة لما اسطره المصنع الشهر الداخل وايضا حكموا على كراجه
من عزمه بعد لا يعتد باسنادا دخل مكن في ذلك الشهر احرا العلم ولروى في غيره في
على عزمي وسمع اكرامه وكان ذلك يدل على اعتبار الشهر من العزمين **سالم**
من دخل مكنه المصنع في الشهر لم يجر له ان يجعلها مفردة ولا ان يخرج من مكنه لاد
صادق مرامطة بالحق وهو اختيار الشيخ في النهاية وادى قال بن جبر ان البراج وقال بن

ادريس الى محرم ذلك بل كره لانه لا دليل على حظر الخروج من مكة بعد اهل من صنع سلكها
لما قرأتم دخلت العمرة في الحج هكذا وسلك من اصابعه ما اذا فعل من المصنع فقد فعل بعض
افعال الحج معتدلة لبيان التي لم تزل تعالى وانما الحج والعمرة من كان فرض بعض افعال
الحج وما رواه معمر بن عمار في الحسن قال قلت لابي عبد الله من ان اصرق المصنع والصبر
تعالى ان المصنع يرتبط بالحج والمعتد اذا فرغ منها ذهب حيث شاء ومن وجب من حصص
عن علي قال لا يصر ولا يهاجر من اهل من في استبرأ الحج الهان يرجع فقال ليس في
استبرأ من يرجع فيها الى اهلك وتكون عتقك حتى يرضى بحملته انما احرم لذلك من
عدد الهدم في هذا الخبر انه انما لم يحمله ذلك لانه احرم له وهذا لا يكون لانه
فقد التمس بالعمرة الحج وقول ابن ادريس لا دليل على حظر الخروج خطا فاما قد بينا
الدليل **قال الشيخ** اذا دخل مكة العزم في استبرأ الحج جاز له ان يصفها
ويخرج الى اهلها من صبح شأ ولا يفتل ان يتم حتى يخرج ويحمله واستغفره ومن احتار ان يخرج
وان ادريس وقال ان البراج من اعتمر به غير منع بها الى الحج في مشهود الحج تمام مكة الى
ان ادرك يوم الكوفة فليعلم ان محرم بالحج ويخرج الى من يتبع ما يفعل له الحج
ويصير بذلك محتسبا ومن دخل مكة بعمره معجزة في استبرأ الحج جاز له ان يصفها
ويخرج الى من وضع شأ ما لم يدرك يوم الكوفة لانه لا يصل عدم الرجوع وقوله
عليه السلام وانما الامام نزي ودي نزي العزم العزم فوجيل يحصل له وما رواه عبد الله
ابن سنان في الصحيح عن الصادق في رجل خرج في استبرأ الحج معترضا ثم رجع الى
قال لا بأس وان حج من غايه واخر الحج فليس عليه ان يخرج في التوسل الى العراق
وكان معتبرا ومن معه بن عمار عن الصادق ثم وفد اعقر الحسن في ذي الحجة ثم رجع الى مكة
الى العراق والناس يترجون الى من قال لا بأس بالعمرة في ذي الحجة وليس لاريد الحج الصحيح في البراج
ما رواه عمر بن سعد عن الصادق قال من دخل مكة بعمره فقام الى حلال ذي الحجة فليس له
ان يخرج حتى يجمع الناس ومن موسى بن القاسم قال احب من احبها ان يسأل الله
من في مشرك من تزل فقال ابن ابراهيم انزله عمر هذا الخبر فقال انتم من بالبحر تعالى
له الرجل ان المدينه منزلة ومكة مشربة وفي منها اهل وصحابا قال فقال لانه استمر من بالبحر

تعالى الرجل ان لصاحبه ان يخرج الى الحج اليها فقال تخرج حلالا وترجع حلالا الى الحج
والجواب ليس بثلثين او العزم ونحن نقول بوجوبها ونفعلها على غير التمس اذ هي لا تملك الا ان
يخرج من مكة فاصح اليها ولا اولا شيئا **قال الشيخ** في قصة العزم العزم قال رجل
مكة خائف بالبيت طرانا واحدا لداره روي عن الصادق والكوفة ثم مضى ان شاء وان شاء
حلق ولان اضطر ويحتمل بعد ذلك لعله انما طواف وقد ارجع من مكة الى ابراهيم بن عبد
الحق او القصة بعد ما على طواف النساء ومعه توبه واختاره من ابن ابراهيم وقال في الصلاة
ثم روي عن الصادق في البيت ويسعى من ارضا والاراء ثم يرجع الى البيت فيطوف طواف آخر وهو
طواف النساء ثم يحلق رأسه فيحلق طواف النساء ثم يخرج من طواف النساء وان اقبل الى مكة
المدينة قال فان طواف البيت وصلى خلفه ثم سعى من ارضا والاراء ثم رجع الى مكة
ثم اخرج وان شاء اقام ولم يخرج طواف النساء وقال في الحج يطوف البيت سبعاً وسبعاً
اوصاف والاراء سبعاً فاذا فعل ذلك فقل اهل من لم منه فله حله النساء طوافه ما اذا طاف
حلالاً له ولم يذكر القصة نعم قد سبق في ذلك حيث قال في فرائض ذلك فحان اركان وفرائضها
ولا كان في البيت والاراء والطواف والسعي ما ليس بركن من ركبه وركبها الطواف والقصة
وطواف النساء وركبها هذا الطواف والمعتد لانه انما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عن عمر بن
عن الصادق قال القصة يطوف ويسعى ويحلق قال لا بد من طواف النساء في الصحيح
عن معمر بن عمار عن الصادق قال قال العزم معجزة اذا فرغ من طواف النساء وصلى ركعتين
حلت له اقام والسعي من الصفا والاراء وهو ما رواه عن الصادق **قال الشيخ**
فيما يبتعد في هذا الماس **قال الشيخ** لا يفتل لاجل ان يمنع الحاج شأ من دون
مكة وما رواه ما لان له فقال قال سواها كفت فيرواها وهذا القول يشعر بانكره وقال
ابن البراج ليس لاحد ان يمنع الحاج من صفا من دون مكة وشأها لعل اهدم سواها كفت
فيرواها وهذا البيان يشعر بالحكم وقال ابن الحنفية لاجل ان يترك حرمه ولذا لا يسحب
الحاج ان يرفع ما دعه لاجل خطه رده لاجل ما يتركه وقال ابن ادريس لا يسحب من منع الحاج
حصصاً شأ من دون مكة وشأها لاجل ما يتركه لاجل ما لا يستحبها بالاد ففصلت في الحاج
اصحابنا منعوا لاجل انهم سؤره فان لم يكن منكر من منعها القول لم يمنعها احد

فلا اجتماع بين الدليل القاطع على ذلك ودون غيره فاما الادلة الضعيفة فارجع الى الجهر بغيرهم دونكم
جميعا واما قوله لا تدخلوا بيوتهم حتى يترفعوا فاما قوله لا تدخلوا بيوتهم حتى يترفعوا
رباعه ولا تخبروا بها فاصح ان اراد من قوله ان مكة احدثت عن الكسوف فليس يلحق
الاتباع ولا ترتب ولا استجرافا ما انفكوا به ولا يجوز ان يكون ذلك واحدا كما عرفت
مع سواد العاقل المنتهز من فصل ما ورد في من لا يدرى من الكسوف وتعلق عن بعض اصحابنا
البحر في كماله انما هو انما اراد من قوله ان الكسوف قد اصاب قاتل ليس سقي لاهل مكة ان
لصالحه من يوم اولها وذلك ان الحاج يتزول جميعا في ساحل الدار حتى يتصافوا بهم ويشتق
ذلك ولا يدخلون بيوتهم ولا في الامور **مسألة** السطحة مبان لمطعمهم وفيها فالاول محرم
المطعم من سنن المذنبه وللمطعم فان تقدمت في الضمان للشئ فليان احدهما ان يضر فذكره
في ما يضر منه في الحج في الفاء والثاني عرصة ذكره في باب المصلحة واختار ابن ادم في الاول
ومر قول ابن البراج وثالث المطعم من عترة استأجر الصدقة والمطعم فالثالث ادرى
بمحرم من الصدقة مع العترة وانما تلك عاصه وسبب في الحقيقة ذلك كله ان شاء الله
س في باب المصلحة **مسألة** قال الشيخ رحمه الله انما ترك الناس الحج وحسبوا انهم لا يحرم
عليه ذلك وكذلك ان تركوا ان ياتيهم من كان عدوا لهم عليها وقال ابن ادم لا يجب
لواحد الا انها غير واجبة اجمع الشيخ بان تسليمها لهما وحرمهم **مسألة** قال الشيخ
انها لا ايام للمعصيات ايام الشرفين ولا ايام العذر ان يبيحوا في الحج وفي الامور
وحوادث ادرى ادرى وروي في الحديث في الصدقة من قال لا ايام في الحج عرصة
واذكر الله في ايام معدودات ما هنالك ايام قتال ايام الشرف ولا قرب لا ذكره في كماله
انما اورداه حماد بن عيسى اجمع عن الصادق ع قال سمعته يقول قال علي في قول الله
ولا ذكر الله في ايام معدودات قال ايام العذر وقوله ولا ذكر الله في ايام معدودات قال ايام
العذر في **مسألة** قال الشيخ رحمه الله من اوجب من اقرب الاماكن الى المسافات سواء كان في الحج او
تدوا ما لم يضر على من يوجب احكام الشئ في البسوط وقال في النهاية اذا اوصى الرجل بحج
وكانت حج الاسلام اخرته من اهل البيت كان في فله اخرته من البيت فاسلم مع البيت
بالحج عنه من وضعه حج في بعض الطرق وقال ابن ادم ان اوصى الرجل بحج وكان حج الاسلام

اجرت من اهل البيت من الموضع الذي مات فيه من بلد وهو الذي وردت روايات
اشارنا الى ان المكلف يرتفع الحج لا ينقطع المسافة ولهذا الرضا المستطاع لا يبرم الحج
م حده الحج في المسافات اجزاء ولم يجب عليه الرجوع الى البيت وكذلك ان كان مسافرا
بعض البلد ان جاز ان يحد منه الحج من ذلك البلد في المسافات ولم يحد احد من عترة
الرجوع الى البلد واما القصد منه وكذا وجدته اسرارها للحجاء ومكروه بحسب الصواب
اي بعد الحج منه بالجزء الحج من مكة اجمع الشيخ ما رواه عن رباب في الصحيح قال كانت
ابا عبد الله ع من رجل اوصى ان الحج عنه حج الاسلام فلم يبلغ جميع ما ترك لا حرم وروى
قال الحج عنه من بعض المواضع التي رقت رسول الله ص من قرب والحج لا دلالة في هذا الحديث
عن ظهور الشيخ وهو وجوب الحج من بلد الميت بقوله ذلك على نفسه كان اول فانه
عده اسلام او حيا لا صاحب بعض المراتب وتركه لا لصاحبه ليدل واجبا لاجباب
بان الحج عنه من ابعد المواضع التي رقت لاجب المبدأ الاجرة المصنعة او قد وجد من رقت
الحج من ابعد من المراتب المحبوبة المذكورة **مسألة** وتذكر الحج ويات وعبد حجة
لا سلام اخر حاسم صديقك او من احبها وان ادرى وقال الشيخ في الفاء والمذهب
والوسط يخرج حج الاسلام من الاصل والذوق عن الحديث وهو قول ابن الجنيذ وراه القليل
في كتابه لئلا يما واجبا ان يفسد اخر اجما من حديث مالك كالدبرين اجمع الشيخ ما رواه
حرم الحسين قال سالت ابا جعفر ع عن رجل حج حج الاسلام وتذكر في كماله جلا فقامت
الرجل الذي توفى ان الحج حج الاسلام وقيل ان في حقه سنة فقال ذلك انما لا يحرم
حج الاسلام من جميع ما لا يخرج من منه سأل عنه المذنب وان لم يكن تركه لا لا يحد
حج الاسلام حج عنه حج الاسلام فيما ترك حج عنه وراه الدرر فاكاهرين عنه ترك
انه يحصل على من تقدم في بعض المراتب **مسألة** قال ابن الجنيذ اذا لم يترك ما لا يسي
سأل حج عنه حج الاسلام وحج عنه عليه لئلا وقال الشيخ في المذهب انه عمنه لا يجب
وهو الحق لنا اهل براه الذمة وادعاء عبد الله بن ابي حنيفة في الصحيح قال قلت
لابي عبد الله ع يذوقه رجل لن عاقا اسأله من وجهه ليعتق له من الله الحرام فقال
الله ان رقت لادب فقال الله على لادب بردها عنه بعض ذلك قد رقت لادب

المدى ندرسته متناهي وجميع على لاسب من لى او يتطوع انه يخرج من ابيه وكلهم للحميد
لا بد لك الحبيب **قال** الشيخ العلاء لم يرض به رجل على حملا لست يخرج لاد الهاديات
في الطلق فان كان قد دخل الرحم فقد جازا عنه وان لم يكن قد دخل الرحم كان على ولده
ان يمضي عنه حملا لاسلام من تركه وقال ابن اوديس اب كان له ولد قد وجب عليه ولاد واستقر
في ذمته صحيح ما لاد الشيخ وان كان له ولد قد وجب عليه فخرج من غير ان يستقر الحق في ذمته
فما في الطلق من محتمل احد التفاضل فلو دخل الرحم او لم يدخله لكان له ان يوطئ في الوالجب
ولم يمكن منه سقوط عنه وضمه مع ان كدم الشيخ بخلاف ما عاله بن اوديس من ايجاب التفاضل
على الوالجب وان كان قبل الاستبراء لان الشيخ ذكره ما في ذمته اليما في التبرؤ وبتسديل
عده بما رواه برد بن محبوبه العجلي قال قال الشيا عبيد الله عن ابن جرح جرحا وبعد جميل
ونعمه زاده فاما في الطلق فقال ان كان ضرر فاما في عدم الضرر فخرج لاسلام وان
ما يستقبل ان يام ويضرون جعله ونداه ونفسه في حملا لاسلام فان حصل فذاك في ذمته
فما تبارك ان كان شيا محتمل فاما في الطلق قبل ان يام ما يكون في ذمته ونفسه وان كان
قال لورنر ان يكون محرم في مصفى ذمته او يكون في ذمته فبفسد ذلك لمن ادعى
وغفل عن ذلك من المصطفى انما فصله من اوديس بن ابراهيم لا يصح هذا ما رواه
عن لانا نقول لوجها ومجملها على اذا استقر الحق في ذمته وكذا الحكم الشيخ فانه محتمل
سما ما رواه ابن جرح عن عبد بن بكر كرم ولا كرم من ماله قال الشيخ في التبرؤ والتمس
وجبان عن حده ما في من لانه شى ممكن ان يجر به وقال ابن اوديس يجر بحس واحد
ولا يجر بالآخر عنده مع قصد الكفر ما في من كلفه شى وان لم يعرف قصد الكفر كانت
المره لان مع قصد الكفر يكون ذمته اضرى لانه في شى يصعب فعله نقصا مع عدم
سكنى المرء ان اصل براه الذم في الزناه وامر لا يصح التكرار اذ شى شى ما رواه
ابن جرح عن الحسن المرتضى وهو صحيح المالى في ما يطره المرء من رجوع اذ راد له المره
والا يرد له المرء **سما** ما رواه محمد بن الحسن بن ابراهيم قال قال الحسن بن احمد عن ابن جرح ادعى
ان يجر عنه ما ما يجر من ذمته شى وغيره لم يكن ان قال ان جرحه من جرحه فذاك قد
اضطرت الى سبيل متناهي فاما حات فقلت سعد بن سعد ادعى خلافه عما رواه سفيان الثوري

كيفية ذلك فقال محمد بن عمار لم اذعن ان اقول شيئا حتى يخرج قال اصل عصة
مال الغيرة وحسن على الوارث ولم يثبت ما يفتاه لعدم العلم بالوجه برع عن الجمع الى
واحد وعن الحدس انما هو على ان يصدق ارادة الذكر ولو اذنا قال اعني منما فان عقل
انه يصدق عدمه او لم يسمع قوله **ولهم** من ذلك وجب عليه الوفاة فان خرج اليك
نذر ولم يكن قد خرج من الاسلام فقد اجازت محمد بن حنبل عدمه فان خرج بعد المدة حله
لاسلام لم يخرج عن الحدس الى خلافه فاذ كانت في نفسه قال في التصديق المبدأ وقال البيهقي
من مدان يخرج اذا علم حلاله ثم حسم المدة اجازة عن حلاله عدمه وان غفران يخرج
محمد بن زاهد عن حلاله عدمه ثم خرج تمت المدة ثم خرج من الاسلام وما دللنا ان من لم يذبح ايضا
عن حلاله بغير المدة لم يخرج منه المدة وعن محمد بن الحسن عدمه وما ذكره في التصديق المبدأ خبر
واحد وقد رجع عندني في حمل وعقده وفي سائر خلافه وقال الغرض ان لا يذبح الحلال
وهنا عتقان لا يدل عدمه الغرض حصول المدة وان يذبحه لا يذبحه وما دللنا عدمه
عنه لم يفتاه حلالا معا وان اطلق فيه الغرض قبل عدمه اذ هو من نوعه وما احتار في الشيء
في العمل وفي خلافه وان اطلق ابن البرقي واجبه وان ادركه من ذلك في نفسه لما اصابها
وفلان من ان لا يخرج احد هاتين الاخر وان محمد بن اسلام واحد ولا يخرج احد هاتين الاخر
محمد بن اسلام لم يخرج احد هاتين الاخر وقاله بن يحيى في صحيحه قال اصابنا باعنه من بني قريظة
ان شحني اليه لم يذبحه ذلك من حلاله عدمه قال محمد بن ابيان ان محمد بن قريظة لم يذبحه
وقد يذبحه اليه ما شيا الحربي عن ذلك من شبهه قال اقم والحجاب اننا نقلنا اليه الجواب
وعنه ما عاين اياه من حلاله عدمه انما هو يذبحه عند المدة ولو اذنا لا يذبحه والنقل ومن المدة
اما ان شحني وقت معي او مطلقا فان بقيت وقته فان حصلت المدة لم يذبحه وان لم يذبحه
فان كان قد عذر حصل المدة لم يذبحه لان زمان حله من حله في حلاله عدمه ولا يجوز فيه
في غيره واذا كان العقل سائعا كان فاسدا وانما حصل عند المدة وحل في المدة لان
الزمان فاسد في حلاله عدمه فلا يجوز فيه غيره والحسن ان حصل في حلاله عدمه
زمان يقع وان كان الزمان مطلقا وجب فيه الزمان الى حلاله عدمه لان وجب
مضيق والمدة غير متبدد بوقت فيكون وجب هو موعدا واذا احتجنا قدم الحقيق

وحجت ايضا خبر ربه المومنين م ولا تولى الكفر اهد غير اذ لا نام لان في المبارز حرم
على الجهاد وما عتد واذا كره تكون الامام عا عرف المخطئ وقد روي عن جميع
نفع الى اهل البيت من اهل البيت من الممارين بين الصفتين غير اذ لا نام قال لا باس
ب ولكن لا يطلب لاشلا باذن الامام **مسألة** لو طلق المشرى المبارز ولم يشرط حيا
معه وبه وان شرط لا نقلا له غيره قال الشيخ وفي له بشرطه ولم يشرط له ومنه
لانه قد عتد لمنه اسما وقال ابن الحنفية اذا خرج جاهد الى الجهاد لم يشرط له
شرط على كل واحد واحد بعين بعضهم بعضا كان لبعضهم اعانه بعض على
صاحبه قبل الفلح خرج صاحب له ومعه فان شاربوا ان لا يدين احدا على احد
كان هذا الشرط باطلا لان اسما لهم المومن الذي منع من يولى المولى وقال الشيخ
المؤمنين من عمن سواهم وكذا القولين محتمل **مسألة** لو فرغ المقاتل من طلبه المقاتل جاهد
وقته وان لم يطلبه لم يحكم ربه المومن وقال بعض علماءنا يجوز ان يشرط لاسان
حتى يعود اليه وهو الظاهر من كلام الشيخ لنا ان طلب المبارز فاضل لا يعلل غير
المبارز عند الرد عاد وقد خرج المسلمين اليه على ذلك ولا يجوز ان يشرط للشيخ الشيخ انه
خبر الى امان له والجواب المنع من اتفاق لاسان **الحل الثالث** في عقد لاسان والهدنة
والجلاء **مسألة** يجوز للمؤمن ان يمل لخصم الكفار ويعلن لاسان ولا اهل
اقلم وهل يدم لغيره او حسن قبل نعم وقيل لا اصح للوفان بان عليا ا جاز دام المهاد
لخص من المصون ولا قربب المنع لمر على يا ايها الذين آمنوا لا تتقدموا من غير
اقتور وسوله وتعل على لا با اعتبار وجوب القبول بل اعتبار اذا انقضى هذا
فانتهى بوجوبه دام المهاد من المسلمين لاجاز المشرى كما تقدم وقال ابو الصلاح
لا يجوز لاحد من المسلمين ان يحد كافر لا يومن اهل حسن ولا مرم ولا مدنه ولا
مسله لا باذن سلطان المهاد فان اجاز نعم اذ نائم وجوب الجهاد وجوز
ولم يحد منه وان كان غدا واستمر جازا من الكفار والشرع معه وقيل ان
لا يحد من مدام الواحد للاحد وقد ما ان التهور جازا له الحاجة اليه ولما
من التز في اليه لاسلام ولقولهم وليس من مدامهم اذ ما هم اذ وجوب قبول امانه فاقصد

بذلك عدم الاعتراض لجهاد النبا حتى جاز الى امانهم نهجوا ان قصد مطلقا فهو منوع
وطاهر كلامه كقول فانه قال بعد ذلك حتى يسع كلامه فان لم يشرط المهاد **مسألة**
قال الشيخ اذا اجتمع جماعة من المسلمين فاقروا بينهم عقد الايمان لقتل الاسير لاسان
لسترون على بعضهم وقال الشيخ لو ادين من المسلمين بعد العلم بالعدوانه كان قتل امره
بعضهم لم يعل ذلك سلاسة ولم يشرط لاسان انما امان جازا على اهل الجهاد و
ان كان امانه سهر ويستدرك بانهم امانا ما ولا انتم او اهل الواحد تحت المهاد
واصح ان الاجازة المنة قد امن ويخرج من لاسان ويهد بغيره لا خلاف من التمه فخصر
لو لم يشرط امانه في المهاد والجواب المنع من المهاد فانه شهداء الواحد على فعل منه كما
قال الشيخ **مسألة** قال الشيخ لو جعل المولى جازا من غدا وصحت على ان امان
العهدة اهد وكان المهاد من اهد قبل المولى ارضى القيمة فان وصى فلا يجد وان
استعقل صاحب المهاد ارضى القيمة منها فان وصى ولا يجز وان استعقل من امانه المهاد
ارجع لا يفتق باهلك ويدخل العهدة لا تراجعت امر ان متناقيا ان لا يمكن الجمع بينهما
وجز الدليل سائر وجب حدس قال في الحنفية ولو ان عمدا للمسلم على بعه وشطاعه
جازه ساهها عمدا سارا الى العهدة صاحب المهاد على ان ينفق لدم وعلى من روى
اهل فصل وكانت زوجة تلك المبادر المهرود الصلح فان كان المولى صاحب المهاد
قبل قد يتم عليها وغير شرطها على من فيها كان الصلح حارا ولم يحد من المبادر
الى الصلح ويخرج شرط صاحب المهاد واجب ان يرضى الصلح فيها من القيمة وان كان
انما المهاد لا يستطاع على المهاد من فيها فان عمدا كحال المهاد ولم يشرطها على
اولم يعلل فارجع عتدي سهر الصلح فان ابا المبادر المشرط قبل صاحب المهاد
ان احسن ان يسفها وسع منها ان شرطها عدم بها فبذلك وقع المشرط على حد منها
بما قد صار لغيرنا فعدنا ذلك فان لم يسلمها سدا للدن ودرى ان لا يعلل المراه الى
الصلح الذي شرطنا هاله ولا قرب عتدي اعبا والمصلح فان كان من المولى في نفا
الصلح عرض عنها كما قال الحنفية ولم يجب الا الصلح كما في السنة وان لا يكون امانا الصلح
ضد على المسلمين جازا رخصه مع العار **مسألة** لو دبر من بلاد الشرك من وجه

ويعطى صاحبها طمعا واعطى المسلم حصه وما سواها من ثمرات الصحاح للمسلمين في سب
والله قال الشيخ رحمه الله وابن الصلاح وقال رحمه الله اذا تركوا اعراسها صارت
للمسلمين ولها الى الامام وقال ابن ابراهيم وان تركوا اعراسها صارت خرايا كانت
حصه للشيخ المسلمين بغير اكرامهم عن من سواهم بها ربحا خيرا بل من ارضها او لم يمت
او بيعت على شفعها بعد حراج مودد رضى وعملها فيها سعي خاص من عليها اذا
يخرج منه او يرضى او يرضى ذلك القدر او يرضى العشر وقال ابن ابراهيم لا يترك
ما كان للشيخ فانه يملكه للاصول ولا لا العقلية في السعي فان ملك لا سلام له ان
لا يجوز لاحد اخذ ولا يفرق فيه من ذنب واختار في سب من كادل باخبار
الاحاد ولا يقرب ما اختار الشيخ لكانت اربعه مدينين ولعمري من كان ساعيا
واي على من كان لا يتبع بارض ترك اعراسها واما ما يقال ان اباها حتى لا رضى
يعتد ان الارطامات يظهر بذلك روي ضرر من الجحش واحد محمد بن ابي نصر قال
ذكره بالانكوف وما وضع عليها من الحراج وما سارها اهل به فقال من اسم طوعا
تردوا رضى في واحد منه العشر فيما سبقت النعا ولا منها رضى العشر فيما كان
بالرثا فيما عداها وما لم يرض فيها احد لكان مصله من عمره وكا للمسلم على
الاسلام في حصصهم العشر ونصف العشر وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرت
لاي الحسن ارضها من الحراج وما سارها اهل منه فقال العشر ونصف العشر فيما عداها
وما لم يرض احد المالك مصله من عمره وكا للمسلمين ولها فيما كان اقل من خمسة اوقى
شي وما اخفا بالسيف قد لا لا سلام مصله بالذي يرضى كما صنع رسول الله محمد لا نزال
السراي وقبع في ارض الحراج ولا يتراعى فيه في ارض من اسم اهلها عليها طوعا لا سولا
الحجاب ومع ارض ارض اسم اهلها هم اسم اجاب عن ارض اسمهم والشيخ رحمه الله
وان ابراهيم ما رواه غيره في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما جعل
الاعراض فاستخرجها وكفها انها رعا وعمرها فان عليه منها الصدقة فان كانت
ارضا ارض ملكه معاب منها وتركها واخرها لم يرضها بطلها فان لا رضى به عز وجل ولما
يعرها والحجاب انه محمول على ارض الحراج ارضي ان الحجاب من اكرامهم بما رزقوا وادعها

منها

من ثمراتها اذا ارادوا منها لما رواه اللخبي في الصحيح عن الصادق م الى ان قال ومن
الارض الى ارض الحراج المثلت فيسخرها ويخزي انها رعا وعمرها ويزعمها ما اذا
عمرها والصدقة قلت فان كان يرض صاحبها قال فليرضه **مسند**
ارض كصلى على ارض كذا اذا باعها الذي من علم يستطعن ارض مال فخره الذي
عليه روي في روى الذي احسن الشيخ وهو ليس وروى قال ابو الصلاح اذا ساعيا الى
سبقت فليرضها ما كان على الذي يحسن والعشر او نصف العشر ولا لئلا لا اصل له الله
وان لا يرضها انما هو روى في سبقت لا سلام احب يا من يرضى على رضى محب على
من اسبقت له كالحراج والحجاب الشيخ طاما يرض على رضى الذي في رضى من ما رزقوا انزل
عنه سبقت الحق من المال مريض قال ابو الصلاح لا يستاجرها اسم ولا يرضى من الذي على
الاستاجر ليعلم ان رضى الصلح روي على ذلك ولا يقرب ان الحراج على هذا ان
لا اصله ما لم يرض على الحراج قال واذا انزل احد الحراج لا يرضى اسم او يرضى
مكا ب مرفوع على ارض يرضى ليدون كان كائنا قد عمن بعده فليرضى رضى ارض
في سبقت منه وعلى كتابه الباقي ليس يرضى لما عداه وان لم يرض على الحراج حاشا
اسبقت ارض عند سبقت من الذي ثم قوله اذا اسبقت الى عبد اسم او يرضى رضى ليعبد
مطاع العبد وليس يرضى على ما في تم جعل كتابه لشرط كالعبد والملك والكتاب
المطاع كالعبد ليس يرضى فان الحق على الكتاب دون سبقت لوفضا ان عليه حقا سوا
كان مطاعا او مشروطا **مسند** ارض النور حاشا فان لا يرضى لا يصح بيع شي
من هذه الارضين ولا ان سبي دورا ومنازل وما حده سقايات وغير ذلك
من ارض العرف الذي مع الملك ويقتل شي من ذلك كان العرف باطلا
ويؤايق من اصله وان لم يرض بان يرضى لم يعرفه وشيرون وميراث ارض
العراق وقد احدثت عن ملتنا انما مع بعض رضى فيها ويكرها وما يما فاما من
لا رضى ولا يجوز ذلك فيها ويؤايقه كالبكاء والعرفه هو اقرب من قول
الشيخ على لا رضى الحجاب دون الحجاب **مسند** في احكام اهل الذمة **مسند**
مسند الحجة من كتاب وهم الذين في القضاة واجماعا والذين في الجحش من حكمهم

وان لم يكونوا اهل كتاب بل لهم شبهه كتاب وذلك ان الجوس كان لم كتاب فرفع
عنهم هذا الصلوة وهدى السحان وادبر الصلاح وان الجند وابير السج قالوا
وابر ادريس وما نزل في عقل الحكم في المشركين حكمان من كان منهم من اهل الكتاب
وهو اليهود والنصارى فانهم ساءوا حتى يخطوا الخربة او ساءوا فان اعطوا الخربة
فلت منهم ومن كان منهم من لم يكن من غير اهل الكتاب قوتوا حتى ساءوا فان اعطوا
الخربة لم فصل منهم ولم يذكر حكم الجوس بالخصوصية والظاهر من كلامه هذا ان
حكمهم مخافه حكم اهل الكتاب لنا للخبر المشهور الذي يذلل له الخاصة والعامة من
سوءهم منه اهل الكتاب ومن طريق الخاصة ما رواه ابو يحيى الاسطى عن بعض اصحابنا
قال سئل ابي عبد الله عن الجوس كان فيهم قاتل فيهم اما بعد كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله
الى اهل مكة اسلموا ولا ياتكم بحرب وكتبوا الى النبي ان خذ منا الخربة ودعنا على
عبادة اوثان فكتبوا اليهم النبي ان لا ياتكم الخربة لان اهل الكتاب يكتبوا اليهم يقولون
لذلك كذا وكذا وسمعت ابي عبد الله يقول ان اهل الكتاب هم اشد الناس كفرا
من الجوس هو كذبهم رسول الله ان الجوس كان فيهم قاتل فيهم وكتاب احمق اياهم
بعضهم يكذبهم ما يوسوس الفجدة ويرجع الى عقل يعوم كاذباً في المشركين و
الكتاب ان العام خص بغير الواحد خصيصا اذا سمعنا **قارن**
المجند لا اعم خلع فان من اعطى الخربة من كتاب اهل الكتاب من غير العرب قبل
ان يدر عليه وهو متبع بنفسه او يفر في دار الحرب وما ان يفر على دينه على احد
الخربة الجاني لاحتها منه على ان احتكام اليه من حارب عدله واحب اشد ذلك منه
واقراد على ما كان يتدن به قبل اذ من الله عز وجل فقال للمشركين سواكم يهود
او نصاري او مجوس او اصناسن فخر احد الخربة من الصاساء وقال المجند الواحد
لجوس من الكتاب ربه اصناف اليهود على اختلافهم والنصارى على اختلافهم والجوس
على اختلافهم وقد اختلف فيها اهل الصاساء والنصارى في الكفر سري من
ذكرنا من الكفر لاصناف فقال مالك والاوزاعي كل دين يورثون كراهة
سوى اليهود والنصارى فمن جوسيه وحكمهم حكم الجوس وروي عن عبد العزيز

انه قال الصاسون جوس وقال الشافعي وجاء من اهل العراق حكمهم حكم الجوس قال
بعض اهل العراق حكمهم حكم النصارى فانما نحن نلا محاورا بالحق لا نكفره الا عندنا
لنفسه رسول الله صلى الله عليه وآله فمهم والموقف الوارد عنه في حكمهم وقد روي عن ابي عبد الله
انه قال الجوس اما النصارى باليهود والنصارى في الخربة والذليل سلا كان له في
مضى كتاب ولوحها والعاسن كانت الماهود واليهود واليهودية لا حقن عند الجوس
اولى من الصاسين لانهم يزعمون في اصولهم مذاهب تنافي الجوسية ويكاد يخطها فاما
الفرق بين الماهودية فانهم الى المصراية اقرب من الجوسية لقولهم في التزج والكل
ولان يقول النصارى وان كانوا ينفقون اليهود في اصولهم خروا اما الكفرية من
تدبرين المصراية لا صدم في السلب وان كان اكثره لاهل الدهر واما السلب في
في حله شرطي العرب يصارع مذاهبها قولها في الترجيد للنار وعبادهم سوا
عباد الله ويوطعها فعار عما عباد الخلق له وقد حكى عنهم ما يدر في حله
السود فاما الصاسون فتتفردون بمذاهبهم من عدا ناه لا يهودهم وحده الصانع
في الاول ومنهم من ينعون حله في القدم صعب منها العالم وكانت عندهم كاصل
ويستفدون في ذلك وما فيه الحياة والظن والامد في هذا العالم والذليل
عليه وخطوا التوكب وعبادها من دون الله عز وجل وساءوا منهم ملكه و
جعلها صدم المحدثين لها سوا الصاساء وهاول على طريق التماس الى مشرك
العرب وعباد اوثان اقرب من الجوس لانهم وجروا عبادتهم الى غير الله سبحانه
وقال في التمسك وعلى الوعد والضمير سوا من عباد من حله ما ساءه على عما
يقول المظنون والجوس قد رت الصاساء الله تعالى على ما هم في ذلك وصارهم
وان كانت عبادة التمسك على اصولنا غير مترتبة في التمسك الى القدم ولم يسموا
اشركوا من الله تعالى في القدم يات في معنى لاهيه ومقتضى العباد من التمسك
بالنصارى اقرب في الشبهة لمشاكرتهم اياهم في اعتقاد لاهيه في غير الله
وتسبيبتهم له بذلك وهما التزج عندهم والمظنون الذي ينعون السج قال وليس
هما موضع الرد على متفق العباد وقال الشيخ وحده الخربة من اليهود والنصارى

قال الخنداصا فقد قال لعنه الله من المسلمين بان الذي اداهما من غير جاز ذلك
منه لا يجوز على المتابع الهبة ولا قرب او لا فرق بين الحلال وبين حصة منه ولا يجوز
الدلالة على جواز اخذ من من المحرمات **مسألة** لو زنا بها باظهار المنكر في دار الاسلام
ولا ضرورة على المسلمين كاحداث البيع وانكاسوا طاعة المعان وصحب التواقيس
وارحال الحسان والطهارات المحرمات لم يفسد منهم قال الشيخ صوابا كان شرط
علمهم لم يكن قالوا ولكن هو قاطع او محتمل كان مما وجب الحد قال وقد روي
اصحابنا انه شرط هو والشرع في الحكم بالظن او بالظن او بالظن في شرع الاسلام
تقتضي ان الحد والعهد وقال في اختلاف او فعلوا ما يجب به للحد ما يحرم في شرعهم مثل
الزنا والوطء والسرقة والصلوات عليهم للحد بحدوث لانهم عقل والعصاة شرط ان يكون
علمهم احكاما فان فعلوا ما يجب به كسر الخمر والكل في الشرع ونكاح المحرمات
ان سرهم ما يظهره لا خلاف فان اظهره واعلمه كان لزام ان يعلم علم الحد
ولا قرب عندي ان شرط علمهم في الحد اكثر من حد لا شيئا يصطرونه مفعلا والا
ايم علمهم للحد لانا ان شرط يكونون قد تضمنوا العهد وما روي في من
الصاديق قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا ياكلوا الربوا ولا ياكلوا
الحكم الحرام ولا ياكلوا الاخرات ولا نبات الاخر ولا نبات ضمن فعل ذلك منهم رتب
منه ذمها له ودمه رسول الله صلى الله عليه وسلم واما مع عدم الشرط فلا يتم حد فعلوا السامع
في مدتهم وقد امرنا ان نعلم على احكامهم انصافا في المايلي منهم لظواهرها بالحكم
عندنا ان استحقاقها له الحد ملحق بغيرهم **مسألة** اذا شهد بكسر ما لم يستد امرها
توقفت امرها وتها قولان احدهما الجواز ولا في البيع قال الشيخ في المبوط والمصنف
الذي يملكان له اقربهم على ما ينبغي عليه ان انهم مد بها شي الخ لم اعادتها لانه
لا دليل على ذلك وسواءهم من منع منه قالوا قلنا انهم ذلك كان قويا لا انهم
السنة ملوطة من العار والحرمة لا قرب ليجوز لنا انهم لا استدانه فجازهم لا عار لها
مسألة لا يجوز للمعتكف ان يعلو مكة ولو سكن على جوارحه المسلمين وهل يجوز له

تبليغهم وقال الشيخ وان تساوى بينا المسلمين ولم يسل به فله ان يصره عنه قال
وقيل انه يجوز ذلك ولا اول اقرب وعلة فتوى ان ادريس واقره ببيع البيع لنا قوله عليه السلام
الاغنياء ولا حلاله وبيع لا ينفق المساواة لا يحمي على الاسلام لا يحمي الاخرين ما ذلك
محملة الضيق في ملكه كيت شأوا كحلب البيع من الملائكة **مسألة** قال الشيخ
المبوط هادي اخذ في سوح وسرا وعاد في من العرب والاشغال التي انضاري
وامرهم شكل في الظاهر يصب في حرمهم عليهم احكام اهل الكتاب لانهم بضاري غير ان
سما حكمهم وذا حكمهم بالاختلاف وسعوا في حرمهم الخيرة ولا في خدمتهم الفري ولا
صحة باسم الركن وقال الخنداصا لو وجد المسلمين في واجتمع على القتل في حق في حد
لم يدر على انصافه لما روي من تركهم الشرط الذي شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم ان انظر
الاولاد وما روي من تركهم الشرط الذي شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم ان انظر
بعد انصافه في حد الاولاد لاسيما الدرر ما كتب الكتاب على النبي صلى الله عليه وسلم
على ان يهدوا لاسيما بهم فلهذا علم ذرية لانهم قد ضيقوا بالادام ونصرهم من ركني سبلوا
ولا يربوا وان لم يندلنا ما روي ان يصر في الصحيح الصا دقهم قال سالم من
الخيرة فقال فاحرم الله الخيرة من شر في العرب ولا يتم بغيره لان اهل الكتاب
بعد البيع فلا يكون من **مسألة** لو اسلم الذي لا دين تقوا هو عديم كماله كماله
سبلوا الى الكفرانية والتكفير قال الخنداصا لو اقرن عدو للشيخ قولان فالق في الخلاف
محور ذلك وقال في المبوط ظاهرا المذهب يصح ان يقرن عدو له لان تكفيره
كامله الواحد ولو قيل انه لا يقر عليه لولا على ومن جمع على الاسلام وبنوا على سبل
ولم يقرهم من يلد ذرية فامس وبذلك عام لان اخراجه الذليل كان قويا او دعي في
اخراج الذم على بشر به لا قساره ولا قرب ما حاد في الخلافتنا ان الشيخ سلا حجاج
ومرسل والسبل الطي حذفه ولان ايتلا انكون على المذهب السبل اليه مقبول وكذا
عقب كثره المساوي في جميع الاعياد امت واليه من اية انه محصور الذي الاصل
فانه مدابغى بغير الاسلام وحصل لانه على السلام اذا اتفق عدوه لا سلام لم يقبل منه
ولما من الحديث فان الكافر لم يسل دية الى الاسلام لكان منبلا منه ولم يقبله

بل كان مستحقا للعلم فحصل على اذاما بل دين الاسلام فانه سفيها لم يجد في دينه
على قول الشيخ رحمه الله في البسيط هي عدم الاقرار بالاسلم الذي اثنى بن بقره
عنه هل يتلوه رحمه الله في كونه في البسيط وان قلنا لا سفيها لان وعلاوي
عندي انه مصرح على دينه في ايمان يرجع الى الاسلام اولا الذين الذين خرج منه
قال ولعل لا يتقبل منه الا الاسلام او القسول كان في ذلك ثم قال هل هذا ان يرجع الى
الذين الذين خرج منه ولم سدا في دار الحرب لان في سواد اهل الحرب وبكرا ليد
هم ولها اذ اسلم الى دين لا يراه عدله كالو منه فانه لا يفر عنه قال ولا يفر عنه
لا يتقبل منه الاسلام قال وعلى ما تقدم ان يرجع الى ما خرج منه اقره عليه وكذا ان يرجع الى
دين يراه عليه وكذا في الحوطط في الشريعة وبما قال واد اسلم من اهل الذمة
من ذمة الى دين آخر ونحوه جائز قهرها من اهل الذمة الذي اسلم الى دار الحرب
قهرها من اسلم بها جازا اقراره على ذلك فان لم تكن يجوز اقراره عليه لم يترد الى
الرجوع الى ما يجوز اقراره عليه من دين اهل الكتاب ولا الى ذمة كونه لا لا يدخله
فما لا يجوز اقراره عليه قدامه وصاحبه حكم الزيد الذي لا يتقبل منه غير
الاسلام يثبت قال الشيخ عظم الام اولاد المذلل الصغار فان كانت على دين
سوي اهل عدل كالحرا فاولد الصغرى في دار الاسلام سوا ماتت ام لم يمت وان
كانت على دين لا يقر عليه اهله كالزينة وغيرها فانهم يقرون ايضا لما سواهم
الذمة وعندني في قول الشيخ رحمه الله لا يجوز المثلثان بشرط المصاحفة فان
اسرها قال الشيخ يتطل قال وفي الناس من قال يملكها ولمنم الفضي قال لا وله
اصح ثم قال وهكذا حكم الدفاتر التي فيها احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واما ولهم حكمها حكم المصاحف والا فرب عندي كره ذلك لنا لاصل الجواز
وجزمها اهل من جزم المصاحف فلا يصدق حكمها اليها **باب اسلم**
في احكام المصاحف قال الشيخ في الخلاف الماعى يخرج على امام عادل ومنع
تسليم الجواز وهو اسم ثم وفي اصحابنا من يقول انه كافر قال وادعنا على انه
اسم دجاجة من العلماء المعول باسمهم ومنهم من ساد وقال اصحاب الشافعي ليس اسم

وم عند الشافعي بلا اسم من اجتهد اخطأ من لم يخل من الخلق الفقه
في بعض مسائل الاجتهاد قال دليلنا اجماع الفقهاء واخبارهم وايضا قولهم حريك
يا علي بن ابي طالب سلمى بصرى بصرى كذا محمد بن يكون حريك على مثل ذلك وقوله
هم والى من ولاه وعادوا عاده وانصرنا نصرنا واحملنا حمله صريح بذلك لان الماداة
من الله لا يكون الا كذا ودون المؤمن وهذا السلي سلفنا بالحق في الخلق باصول الذين
ليس هذا اصح ذكرها احسن علماءنا في جملة ما حذر العلماء من احوال القضاة
فذهب السيد المرتضى في المسائل الناصية الى انها لا تنسب ولا يصح ان يرجع الثاني في ذلك
كل الى انا قضى امير المؤمنين في محارقات اهل الذمة فانه منع من عندهم ومنهم ومنهم
كانت من احوال اهل الحرب ولا اسم خذنا بيننا انما في ذلك ولما رجع امير المؤمنين
في ذلك قال انكم باحد عاصيتي سمعوا ولا امتناع في محالته حكم قال اهل البقية فقال
اهل الحرب كما قال في نه لا يبيع منهم وان كان اسلم الى من في المحارقات جازا
وانما اختلف الفقهاء في امتناع مدوا اهل الذمة وصلاحهم في دار الحرب بعد
الاشافعي لا يجوز وجوده اوضحه قال السيد وليس يبيع عندي ان يجوز ما لهم
يصدقهم على جحد لا يبيع التملك له واستدل لان الشافعي بقره لا يخلع مال اسلم
الا عن طبيب نضره ليس صحيحا لانه انما هو يملك مال السليم بعد طهره منه
وليس كذلك المراجعون فذا قال السيد وقد اسند الى اصحابنا في حجة على
صحة ما ذهبوا اليه في هذه المسئلة بقوله تعالى فقاتلوا حتى تقاتلوا حتى تقاتلوا حتى تقاتلوا
فاي اح السال عامما وذلك يشمل على قتالهم وروايتهم وصلاحهم وعلى قتلهم
مدوا وصلاحنا قال السيد وهذا قريب من الشافعي البسيط وادعنا فانه قال
اذا انقضت الحرب بين اهل العدل والبقى اما بالهزيمة او بالمواد والى الحق طاعة
لا نام وكان في قتال اخذوا الاموال والمعا والى طبيب بكن من وجهه في اشد
ضرب كان احميه سواه كان من اهل العدل او اهل البقية لما رواه ابو عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم
اخرهم لاهل ذمة واهل الامط من منته وروي ان علماء ما اهدم الناس من
للمسلم قالوا له يا امير المؤمنين لا نأخذ من اهلهم قال لا لانهم لم يفر من غيرهم ولا سلام

فلا يحل للمسلم في الحرب ان يقتل من نادى من وجد ماله فليأخذ من
ما جعل يفرق فدا بطعها فاما ان يصرحي صرحي مع من يري جوفها حيا
قال نعم الله ودي احبنا ان ما حربه العسكر في الميراث فان نعم قال وهذا يكون اذا
لم يرحل الى طاعة الامام فاما ان يصرح الى طاعة من اثنى باموالهم وهزار جوع عما اطلبه
اولا الى ان يتصل اخبار رجلا فقال ان ادري في اقول السيد القضي وقال في
مقابل مسلم لم يلحق بها العسكر قال الشيخ في الخلاف ما يخرج من عسكر العسكر في
احد ولا يتنازع به ويكون غنيمة تنقسم في القتل وما لم يجره العسكر لا يجره
واستدل على ذلك باجماع الفقيه واخبارهم ورواه في كتابه الذي يتي ارسالم
ولم يفرق بين ان يقتلوا بسلامة ولا في انهم او غير ذلك وقال في النهاية ويجوز
لانهم ان ياخذوا من الميراث ما حواه العسكر ينقسم على كتابه حيا فدا ما ولا يجره
مالم يجره ويخرج من الجيد منه ما حواه العسكر ايضا وهو اختيار ابن الميراج والاصح
واستدل ان في عقيل ما روي ان رجلا من عد القسوام يوم جعل فقال الميراث
ما عدل حين قسم بيننا اموالهم ولا قسم بيننا اموالهم ولا انما كان في
فدا ان الله حتى تعد ذلك علام نصف وذلك اننا والميراث حريم ما فيها وان داس
الشرائط احلتها فيما فانكم احدلها من سهم فقال رجل فقال علام نصف ما بين
الرومين فقال لا تدع الله حرمنا لا حكمنا وان فعل او بروت قال ان نصفه الله
قام للمبارك ولا قرب ما ذهب الشيخ في النهاية لانما يولي ان يقتل ويخرج
على ما سئل من اعد الله ومعرفة وان البقاء عند من يملكها ساكنها في جهنم
فما روي من اموالهم ولا من بعض الشكسي ودارهم فاموالهم اولى ولا في الاكثر فتبين
المصداق انه لا يفرق الفلظ الى الاكثر ادر من يفرق الى الاول فيذهب على القول
صوابكم لاكثر وحط الاول وما روي ابن جرير الماني قال عدل على النبي على
بالخمس فان علمنا سار في القتل بخلاف سهم رسول الله في اهل مكة فان غنيمت
ثم جلس ثم قال ما وقيم والله سهم رسول الله ثم البيع ان عليا م كتب الى الملائكة
وهو على من يدعيهم النصر لا يعطيه من سهم ولا يتقبل مديرا ولا يجره على جرح وي

اعين يا به ففهم من فاخذ الكتاب من ضمه من مد على القدر من ثم قال من انما
املاوا صلواتهم حتى ادخلهم تلك البصرة ثم فتح الكتاب فقرأ ثم اسر ساديا ساديا
بما في الكتاب لا يتايل ان المله من الاحكام لا يتايل يصلح من الاحكام لا يتايل
اراد العزم وعن حصن بن عاصب عن الصادق ع ان قال وكان است اسر
فهم فامير المؤمنين ما كان من يسله الى اهل مكة ثم فتح مكة فامير المؤمنين
وقال من اعلى يا به والحق صلاحه وادخل ارا في سنيان فهو من وكذلك قال
اسير المؤمنين منهم لا يتايل في دونه ولا هو اعلى عري ولا يتايل مدرا من اعلى يا به
والحق صلاحه فمير المؤمنين ولا من عسكر المسلمين اولى من عسكر المال فاباحه المال اولى من احو
النسب وعن عبد الله بن عتبة الهاشمي في الحسن عن الصادق قال ان اهل حدي وكان
خبر اهل الارض واعلمهم كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ان رسول الله قال
من ضرب الناس بسهم ودعاهم الى نفسه وفي الحديث من هراهم من فخران بكنك
واذا كان دعوا لاخبارهم ما لا اخرج الخلفاء باروا حصن من ابيه من حين
عن مولى الحكم قال لما صلى على المصطفى روي الناس اموالهم من اقسام عدل عطا
ومن لم يسم الله احله قال فقال له فاعل يا امير المؤمنين قسم لي عبا والي قال
قال اكبرها عليه قال لكم يا اهدام الرومين في سهم بكنك اولادهم مسلمون يحرم لهم
لقرية لا اخل مال امير مسلم ولا مربي فشر منه ومحرر من الحديث نصف سنده
ولانهم ساروا لاهل الميراث والله وجاز ان يكون المصطفى في ذلك اهل عديم بعهده
وعن الماني ان السلم المحصوم كرم الله امانه فلا
كهم من سوا البقاء وميراث في عقيل ما وفتل عن بعض السبعين كلام في اهل
البقي الخيارات شيئا في علمهم وان شامهم ما وان احتوا عقيل اهل المؤمنين
ياخذ من الميراث عن الميراث التي اعتدوا بها فعلى اهلهم اما فخرهم ثم اهل في اهل
فكر الدنيا ولا موال ومنه حكم النساء والذرية فافز منب على اهل البصرة كما من رسول الله
ص على اهل مكة ولولا اسام كلوا انهم من سوا اهل مكة قال واخبر ايضا
في ذلك باخبار كثيرة في كل كرهت ذكرها بطول الكتاب

اذا ارسل من اهل البقي وكان قاعلا اخذ منه القفل سوا الطهر المتوردا ولا وقال
من الشك لا يخذ منه القفل لانه على التمس التمس اذا ارسل من اهل
المنوخ ليس من اهل البقي كانا والحصان والزم مني كسوخ قال الشيخ في الجواب
لا يحسن مال وفي احوالنا مال فسخ من كارهوا كسوا كسوا مال الفخذ
ولو كان لا يرسل من اهل البقي امره او لا يسوا عملها كما يستحب قايه ولا قرب
ما جاز الشيخ انا الاصل براه القيد قال الشيخ في التمار اذا لم يسل
المشركين يصلي المسلمين فلو لم ير منهم من كان صغيرا لذكر ما روي في بعض الاخبار
وقال في المبوط اذا ارسل من المسلمين يسل المشركين دفنهم من كان صغيرا لذكر ما قال
بن ادريس هه رواته شاذ لا يصحها شي من ذلك قال ولا تروى عندي انه يرفع
عليه لان كل امر متعلق عندنا في القيد بغير خلاف وهذا من ذلك والذي يسميه
واحد من يسميه بالنسبة الى اختياره ومن القيد فانه لم يبعد القيد في العاد
وكيف قضى الى القيد بغير واحد مع غيره وروى ما رواه حماد بن عيسى في القيس
عن الصادق ع قال قال رسول الله صوم يوم الارواح والا الهنا نعم من كان ذكرا
صغيرا وتقال يكون ذكرا لا يكره ان يصرح ان هذا صوم من السجود على هذه
القرينة اولى ولا اشكال مع ورود النص ما دون لا يدخل هذا الصوم في عموم ما
رواه وما الصلاة عليهم وقد قال بن ادريس لا ظهر من قول اصحابنا انه يصلي
عليهم بغير الصلوة على المسلمين دون الكفار وهذا يعطى الخلافة في هذا المسألة
ولا بأس باختياره وقال الشيخ في المبوط اذا ارسل من المسلمين بالمشركين
روى ان امير المؤمنين ع قال سئل ابو نوزم عن رجل كان صغيرا لذكر ما روي في بعض
يصل على من هذه صفة قال ان هذا يصلي على كل واحد منها متفردا بغير شريك
اسلامه كان اختيارا قال وان قلنا يصلي عليهم من واحد يتولى الصلوة الصلوة
على النبي منهم كان مما فقه الشيخ مولانا في غسل الماعى والصلوة عليه اذا ارسل
قايه القبط لا يصل ولا يصلي عليه لانه كافر وكذا قال في غير ذلك في الخلاف
وقال في الجواب من يسل ويصلي عليه ويقتل ولا فانه هو كافر ام لا فان كنا

كفن لم يسل ولم يصلي عليه ولا دحا عليه وهذا يحتمل على بعض اصناف من
ولا يهر العرفه والتمس من المنكر لا خلافة في وجوب الامر المعروف
ولم يهر المنكر وانما الخلاف في ما بين كدر هل هو واجب او غير
وقال السيد المرتضى وابر الصلاح ولا كذا في كتابه وقول الشيخ رحمه الله في كتاب
لاقتصار ثم عدل الى اختيار الاول ولا قرب ما اختار الشيخ قول بن ادريس
احج السيد بانه لو كان واحدا العفل لم يرفع معروف ولم يقع منكروا يكون
اسم محلا بالمجمل الوليد واللائم بنسبه باطل فالمعروف مثله بيان النسخة ان كذا
بالعرف اذا كان من اجل عيده وحسبه الذي من المنكر من منع منه فله وجبا العفل
فانه يحتمل كل من يصل وجه الوجوب في حقه وكان يصلي عليه من اجل العرف
والشيخ من المنكر فاما من فعلها فلا يرفع معروف ولا يقع منكروا ولا يجر
او لا فعلها فيكون محلا بالواجب وفيه نظر لاحتمال ان يكون الواجب عليها
فلا يجره من غير الواجب عليه فان الواجب يختلف باختلاف الكفر والناهيين
فالناهيين في حكم المنكر والناهيين في الواجب والناهيين في المنكر لا غير واذا كان الواجب
مختلفا بالنسبة اليها خالفه في المسألة ايضا والله تعالى ورحمنه عليه
تعالى الوعد ولا يدركه المحال لانه لا يسل الكافر ولما اريد لطف وكل لطف وآية
وتمت ايجابها بان السلام على انها هل يحسن على اعيان او على الكفار فقال الشيخ
لا كذا انها من فرض الكفاية وقال قدم هه من فرض الايمان قال ولا تروى عن
ور قال رحمه الله وقال الشيخ انها من فرض الكفاية لانه لا يسل الكافر في الكفر ما روى
محمد بن عمار قال سئل عن رجل ارسل من المؤمنين المعروف في بعض من المنكر او يستعين
فكبر شراركم ودمعوا اخباركم فالاصحاب يعلمون اني عبد الله الذي علموا قهرهم قال
وقل لم يسل ولا يدعون الله تعالى بالامر المعروف والمنكر من محمد بن طلحة
عن الصادق ع ان رجلا من جميع حال الى النبي ع فقال رسول الله ص اخرجوا من القفل
لا سلامه تان لايمان قال ثم ما ذا قال ثم صلوا لهم قال ثم ما ذا قال لا سلامه المعروف
والذي من المنكر قال فقال الرجل فاي كذا قال اني لا اعلم اني من المنكر قال لا سلامه

ولمنه من حج

قال ثم ماذا قال قطعه الجسم قال ثم ماذا قال ثم ترك الامر المعروف والشيء المسمى
 اصبحت كسيدا ان المطلوب في نظر الشارع تفصيل المعروف وارتقاء ما المتكلم به من
 عرضه لا يوافق من سائر صفاته تكون واحدا على كماله ولا قريب من كماله ولا يوافق
 من خواصه ولا يصلح وان لا يفسر له شيئا ولكن سلك امره من ذلك لا يخرج
 يا مريد المعروف من غير ان يعرف من ذلك وقال المراجع انهما وضاح
 من فرائض الامور واما السهل في ذلك لان يكون فرضها فرضا على الفهم
 وربما لم يدر الى ذلك فيكون فرضا على الجاهل وضرا لا يكتفي لا يتناول المتكلم
 وانما المعروف فرضا للمكلمين وهو المتكلم بان لا يكتفي لا للجميع هو عا ما وهذا
 الذي احسنه من هذه السبل بعينه لان واجب الكمال هو الذي لا يوافق به البعض
 سطحي لما حق وان لم يقيم البعض وحده في الجمع قال الشيخ لاس
 المعروف باسم المعروف الى الواجب والذنب والمتكلم كذا في قوله الذي عنه
 واجب لا ينفرد وقال رحمه الله عن المتكلم سبع المتكلم فان كان المتكلم محظورا
 كان الشيء عنه واجبا وان كان مكرها كان الشيء عنه مندوبا وقول الشيخ الحق
 لان المتكلم هو كل فعل صحيح عرف فاعله نفسه او دل عليه فان فسر المتكلم بغير ذلك انى
 يمكن محبان نفسه او لا يصح وما قصد به عبارة الى الصلاح هنا جده فانه
 قال الامر والشيء كل منهما واجب وجب فواجب فعله او سماع الامر واجب
 وما ذنب اليه فالامر به مندوب وما فقه فعله او سماع الشيء عنه واجب وما كره
 سماع الشيء عنه مندوب ولا في الشيء من المتكلم واجبا ان اليد واللسان
 والقلب واختص في التقديم فقال الشيخ حيا ولا باللسان ثم باليد ثم القلب
 وربما قيل سئل باللسان والاولى باليد وقال سداد وهو مرتب باليد او لا
 فان لم يكن ثبوت اللسان فان لم يكن فبالقلب ولا اري في ذلك كثير يجب والحق
 ان الشارع لم يخطئ فان المتكلم باللسان لو لا ثم باليد استار في ذلك الامر
 المعروف بما بعد فاعلم بالمرء يعطى بالقلوب ورجى على الترتيب فان فاد والاضرب
 ولا بد فان كان ويخرج من ذلك كله اتمته وجوب المعروف وحرمة المتكلم وذلك من

القلب من المتكلم بغير اليد انما ما اعتد الوجوب ثم امره باللسان
 او بان فاعل المتكلم يخرج باظهار المتكلم او بالاعراض والظواهر باللسان
 المريد انما يفعل المعروف ويحب المتكلم بحث يأسه اناس فان افاد ذلك
 لافساد الى الناس ولا يخطئ في حرف باللسان فان يخرج من الجمع اعتد باليد
 لو انشغل في الامر بالمعروف والشيء من المتكلم الى ضربين المتكلمين
 وكلامه ولا ضل له ولا يخرج والذنب منه قال الشيخ في اقتصار الطاهر في
 شيئا ان هذا الحسن لا يمكن ان لا يكون الا لاسم او ليدن باذن له كما سمع
 ثم قال رحمه الله وكان المتكلم رحمه الله تعالى مخالف في ذلك ويقول يجوز فعل
 ذلك بعد اذ لا ما فعل باذنه لم يكون مقصودا وهذا بخلاف ذلك لانه
 غير مقصود ولا مقصود المدافع المانع فان وقع ضرر فهو غير مقصود
 والشيخ في قوله الصحيح كتاب البيان ونفسه وضعف ما عدل وفي النهاية قال
 بقوله في الاقتصاد وقال سداد فاما الفعل والجراح في لا يكره قال اللطاني
 يامر وانما الصلاح لم يشرط اللطاني في ذلك وقد قال في رد المحتار في الجرح
 اذا كانا موقرا قرب ما قال السيد المرتضى لا يجوز وجوب الامر بالمعروف والشيء من
 المتكلم وما رواه ابن ابي عمير في كسر من جافقوا صاحبنا من اذيعا باسمه قال ما حدثت
 اذ لم ياتوا لضعفها من غير ما حدثت غير موضع وعن جابر عن ابي بصير قال لا يكون
 في الخبر لزمان قوم يبيعونهم فمروا بامر من يبيعون ويكفون حد تاسفها يرحبون
 امر بالمعروف ولا ينهاي المتكلم اذا امتنوا الضرب يطالبون لانهم الرخص والمعاد
 معون زلات العلماء وصدا عنهم سئل عن امره صلى الله عليه وسلم ما كانهم في نفس
 وارشدها ان لا امر بالمعروف والشيء من المتكلم فرائض عظمه بها تمام الفرائض هناك
 هناك منهم غضب الله عليهم فمعهم بها من ذلك لا يراى في دار الجوار والصغار
 في دار الكبار ان لا امر بالمعروف والشيء من المتكلم سبيل لاجبها وسبيل الصالحين
 فرائض عظمه بها تمام الفرائض واما المذهب وعن المحاسب رد الطام ويحرم
 الارض ومنع الاغنياء واستقيم الامر فانكروا بغيركم واطول بالنسب ومكروا

بها جباههم ولا تخافوا في الله لعلكم ترحم فان اعطوا الى الحق وجعلوا سبيل عديم
انما السبيل على الذين يمشون الناس وسعون في الارض عبر الحق اولئك لم عزاب
اليهم هالك مجاهدون بايديكم واعصوم يتلقون عن طاعتهم سلطانا ولا يامن
مالا ولا دين من اعظم ظفرا حتى يصروا الى الله تعالى ويخضعوا على طاعته قالوا لا والله
تعالى الم طاعتنا من الم طاعتهم من يولد ما ناله الف او سعون الف من ثلثهم وتس
الناس جاهد مقاتل ارب خيلة لا شارب في الاخير فاجاب الله عز وجل الذين
اهل العاصي ولم يصبر بعض ولا نهارا احسان لمصلحتهم فلا يتقن على شريكها
من الصلح ولا نهارا واحيان على الامام والنبي في محبة عليا كما وجب عليها الوجه الناس
احج لا حزون وجوب عصبه المنقوس وكبره لا تدرى على ارض الدماء والموت السبع
ذلك سلطان قال الشيخ في النهاية قد ذكر في حال صورته على ما ذكر
وسيد الطائفة ان اسم الانسان العبد على ولد وولد وما ذكره اذ لم يفت في ذلك فخر
من الضالين ومن سوانهم فحق لم يامر الله لم يزلهم العرش لذلك على وكذا
قال في الصلح وسبع سلا من ذلك وقال ابراهيم لاني عني انه لا يجوز ان يتم
الحدود الا على من عصبه دون ما عدا بين اهل والقرابات لما ورد في الحديث
واسمنا من النفل من العاص والعاص ولا تفرس كقولنا انه يشترط عذر ان يكون فيها
وسلطان يجوز ذلك للمعصية قال الشيخ في اسبغ سلطان على الامام
وجعل له اقامه الحدود جاز ان يقيمها عليهم على النكاح ومقتداه فيقول فلان يا ذل
سلطان الحق لا بد من سلطان الجور ومجسلي كبر من مبره ومكينة من ذلك ما لم يدر الحق
في ذلك وما هو مشروع في شره ولا سلام فان عصى فما جعل اليه الحق لم يجره القيام به
ولا لاحد معاونه على ذلك اللهم الا ان تخاف في ذلك على نفسه فانه يجوز له جملته
ان يفعل في حال نفسه ما لم يسلط من النور فاما على الامام فلا يجوز فله الله على
حال قال ابراهيم هذه رواية شاذة اوردتها الشيخ في تهذيبه وقد عذر له فيها
مورد في هذا الكتاب وقال سلا راما العمل والمراج في الامكار ولا سلطان
ومن يامن فان تعذر الامام في تعذر فوضوا عليهم الكدم الى العباد اقامه الحدود

ولا احكام من الناس موان لا يسلطوا احدا ولا يحاكموا واحدا من اهل البيت معاونه
الشيخ على ذلك ما استثنى سوا على الطريق ولا قرب عنى حوز ذلك الغنى ان يسلط
الحدود ويصل الى ركاب الجاهل واسار الكناسد في ذلك منظر الشك في بطر الشيخ وما
رواه عن جده عن الصادق عليه السلام قال انظر الى من كان سكر حردى حردى وما يظن في
جلالنا وجها شام وعرفا حكامنا ولم يصب به حكا فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم
بحكمنا لم يسل منه فاما حكم الله استحسن علينا رد والرد علينا راد على الله وهو على حد
الدين بالله عز وجل وفي ذلك من الاحداث الاله على صلح الحكم للفقهاء وهو عام في امامه
المعزى وشبهها والعقيد ان اورد من لا جامع في ذلك مع مخالفة مثل الشيخ وغيره في علمائهم
وهو موصول لاوله وحسب الكتاب است
قال الشيخ في النهاية جميع النكاحات بحكم للمعصية فيما والكتب بها على اختلاف حناها
من سائر ائمة الهدى ولا يوال في غيرها الا بالكل خاصة فانه لا يسل بشره ولا يستحق
به عند القدر وهذا الكلام منهم من ابتداء يصل النكاح صرف لا يوال انى عدها
في الاقسام الى احوال مالا يركب لخاصة فان غيرها ليس بخصر واعتبارا استثنى لاول صفة
الى الاول سلطانا سوا كانت طاهر او نجس والجملة بكلامه هنا مشته وقال سلا زكرم
سبح لا يوال الا بالكل خاصة وهو قول المنيذ وجهاه على وقال في الشرح ابراهيم لاني
بالكل لاروات ما وكلهم قال وقال سخفا في مائة ولا يوال وغيرها لا يوال الا بالكل
خاصة فانه لا يسل ولا يستحقه عند القدر قال والصحيح في كل هؤلاء ان يسل
ويول غيرها ما وكل لخاصة لاني لا يسل لانه طاهر عندنا سوا كان نصراني او غيره
وقال في المبرور الطاهر الذي لا يسله بخود معد لان الذي منع من بعده فحاشه فذلك
ملك وهذا مملوك ولا يسل بالخيار لتاعوم قوله على واصل الله البيع ولا طاهر يستفيع
مكانه ساسا كسر اصح الما تفرق بانه من النكاحات التي لا يسل فيها فلم يجره
كالخلف والمصالح والكراب الشيخ من عدمه لا يسل قال المنيذ رحمه الله
تعالى سيع العبد ولا يوال كالمها حرام لا يوال الا بالكل خاصة وهذا يسل على عدمه
لا يسل ولا يخره وكذا قال سلا وقال الشيخ في خلاصه من حرجي ما وكل لخاصة

وهذا قريب عندي وقد قال بن ادریس لنا انه ضرب ظاهره شفع بها فادركها ووضعه
عليها السبع كغيرها من الاعيان الطاهره ولعمري قد عانى واحل السبع وما رواه
محمد بن عمار عن الصادق قال لا بأس مع العذرة ارجع لما نزلت بارواه مقرب وخيب
عن الصادق قال من العذرة من السبع الحرام ان لا يحمل على عذره الا ما جاء بها
من كذا قال الشيخ المرافق للحدیث الاول ما عذره كذا من وعده الحديث بحمل
على عذره الناس لما رواه سماعة بن مهزيب في الموقن قال سأل رجل ابا عبد الله وانا
حاضر فقال لي رجل اسع العذرة فما تقول قال حرام معها وثمنا قال لا بأس مع
العذرة قلنا لان المراد من حرام بيعها وثمنا ما ذكرناه لكان قد عذره ذلك لا بأس
مع العذرة منا فضا وهو متفق في قولهم
قال الشيخان حكم مع السبع
لا عدا الدين وقوله لعنه الله وبه قال ابو الصلاح وسيلار وقال بن ادریس حكم مع
السبع ما عدا دينه وعمره لا يصلح الدين به فلهذا اذا كان الحرام قد بشره فادام حكم
به ذلك وكان زمان عذره فلا بأس بحمله الدم وسددهم على ما روي في الاخبار من ان لا يملكها
مع ارجع السبع بارواه الطاهره من رجل عن ابي عبد الله قال لا بأس مع السبع قال لا بأس
معهم قال فاما ما رواه احمد بن محمد بن اسد بن ابي بكر الخضر في قوله فضا على ابي عبد الله فضا
لحم السبع ما روي فضا على السبع لم يوجب واداهما فقال لا بأس به لم يوجب احباب رجل الله
اكرم الله بن عبد الله فاذا كانت السبع حرام على ابي عبد الله السبع والسبع فافوض في هذا الخبر احد
سبع احدهما ان يكون مخصصا بالسبع وثمنا ما لا يمكن استعماله في المال لما رواه محمد بن عيسى قال
سألت ابا عبد الله عن السبع من الرجل الباطل لبيعها السبع فقال بيعها ما حكمها الله فذرع
للمن ولا ضرر ان يكون مع السبع لعمري انه لا ينعقد في جاني الكفا ولما رواه هذه السراج
قال لا بأس بحفرهم احكامهم ما سألني عن رجل اشترى السبع من رجل السبع فابعد منهم فلما روي
هذا لم يصح به ذلك وقد لا يحمل الى ابي عبد الله فقال لي رجل ان الله عز وجل يبيع
سبع عذرا وعذرا من السبع لم يبيع فاما كذا الحرام يبيعه من رجل الى رجل فاسماها يبيعه
به عينا فهو مشرك ولا بد له من احد يشترط ان لا يبيعه من ادریس بن ابي ابي
قال الميرزا القمي في الفقه والسبلع والذبح وسائر السبع حرام وانما ثمنها حرام

التيان في الفقه والذبح وسائر السبع حرام وانما ثمنها حرام
بيع سائر السبع وشراؤه من البهائم والذبح بها على الذبح والسبلع والذبح وسائر
انواع السبع وبيع السبع والسبع فيها والذبح بها على الذبح والسبلع والذبح وسائر
فصل في الصيد وقال ملا رحيم بن الميرزا والسبلع والسبلع والذبح والسبلع والذبح
لا يجوز بيع شيء من السبع كالفرد والحتر والذبح والسبلع والذبح والسبلع والذبح
وقال في الميرزا المحسن الذي هو من العبد كالكب والذبح والسبلع والذبح والسبلع والذبح
وما يولد من ذلك لوزن احدهما فلا يجوز بيعه ولا اجارته ولا كاساع به ولا اصابه على انا
لا انكسب من ماله والظاهر غير المأكول من العبد والسبلع والسبلع والذبح والسبلع والذبح
والسبلع والذبح والسبلع والذبح وما اشبه ذلك فلهذا كان يجوز بيعه فان كان ما لا يبيعه
به فلا يجوز بيعه بل خلافه لا بأس به والذبح والسبلع والسبلع والذبح والسبلع والذبح
عبد الله بن ابي طالب فلهذا ما ذكرناه من كذا ان كان من السبع والسبلع والسبلع والذبح
والسبلع والذبح والسبلع والذبح وقال الميرزا المحسن في هذا الصنيع والحرام في سائر السبع
واضاف في الجواب ما لا يوجب بيعه السبع والسبع لا يبيع في عذره في علم او مشرب له في
الحرام في وقال بن السراج لا يجوز ما كان سباعا والوحش والحوز مع جوارح الطيور
من الوحش وقال بن ادریس يجوز بيع السبلع والذبح وسائر السبع والسبلع والسبلع والذبح
وعلم العذرة والذبح بالسبلع لانه غير ظاهره سبع بها فادركها اما انها عذرها فلا بد
عنا مما يملكه السبع ولما لا يقتنع بها فلا بد من بيع عذرها عذرها ولما
حرام فيها حينئذ فلهذا يقتضى ولعمري قد عانى واحل الله السبع وزوال المانع وبه الحاشية
لا عدا ان لا نسلم عموم قوله تعالى واحل الله السبع لانه مقتول من الصيد وان لم يزل على
الحرام يكثر الفتنة اجمع في جميع الامصار ولا يصح بيعه على عمومه ولا يستدل به في
في كل بيع مكروه المصوم وقد روي عبد الحميد بن سعد قال سألت ابا عبد الله عن رجل يبيع
الحمل سباعا او ثرايا الذي يبيع من سائر السبلع فقال لا بأس قال كان لاني من سائر السبلع
في القصص عن بعض القوم قال سألت ابا عبد الله عن الميرزا وسائر السبلع والذبح
التيان فيها فان لم يزل في حبسها من سائر السبلع قال كذا عن ابي عبد الله ان ادریس بن ابي

معنى فقال لما وجدنا فقال اذ دخلها فدخل فقال احدهما الى رجل سراج
اي جلود العرسان مدونه قال نعم قال ليس به باس احب الماعون بها عرسه
مهم سمعها واما ما سمع عن ابي عبد الله ثم ان رسل الله هم مني الفرة ان مشري
او تباع ولحوب المنيح من النجاسة وقد قدم وعن الحديث المنيح من صفة السند للكل
على الكولاه فان النني كما يكون للتحريم يكون للصكره جميعا من لادله
قال في البهائم من الكلب صيد لا ما كان سلوبيا للصيد فانه لا باس معه ولا شره
ولكل ثمة والتكسب به وكذا قال المنيد وفي الميسر الكلاب ضربان احدهما لا يحوز
معه محال وكاخر يحوز ذلك فيه فاحوز سمه ما كان معلما للصيد فكله كان كلبا
وللحارط مثله لا وما عد اذ ذلك كله لا يحوز سمه ولا لا تنافع به وقاية لحداف محذ
من كلاب الصيد ويحب على ما لها قيمتها اذا كانت معه ولا يحوز سمه كلب الكلب
على حال وقال المنيد ولا باس بشر الكلب الصايد للحارط والماسه والتمنع وقال
ابن البراج يحوز سم كلب الصيد دون غيره من الكلاب وقال ابن ادريس يحوز سم كلب
الصيد سواء كان سلوبيا وهو النسر الى الملقوق وقدر الفطن او غير الملقوق وكلب
الزبرج وكلب الماشيه وكلب الحارط وبه قال من حزمه وهو لا قرب عندي لنا اصل
لا اياه ولا نه لوجاهه سم كلب الصيد جان سم باقى الكلاب كلابه وكادى ثابت
اجماعا فكلد الناف ومان الشرطيان المعضى ليجوز هذا ان كذا سمع ما متنع
به وسويت الحاجة الى العاوضه وهذان المعينان اما ان في صوب التمرغ فثبت
الحكم فلا بالمستحقى السلام من الحارط او كاصل اسنان ولا نه لوجاهه ما به محصوره
فمحموز العاوضه عليها ولا نه لوجاهه بها فمحموز سمها اجمع من سمها با دواء الكلبه
الحارط قال سالت ابا عبد الله عن سم الكلب الذي لا يصيد فقال سمها ما بالصيد
فلا باس وكل السكر في البون عا صا وقم كالى السمك من الكلب ومن الزهره لم يسم
والرشاق الحكم والحارط من ولا نه لوجاهه سمها كالفردات ولا يحوز سمها
سم سمها والقره قال في الكلب ليس في الفاعه العموم سمها على كلبه المرمى
والفرق من كلاب والفرق في الشافى لعدم كلاساع في الاصل سمها في اى لا يحوز العمل به

قال البراج تحريم التماس المسحه وبها المحسنة وقال ابن ادريس وسائر القماش
والصوفيات كلابه سمه كانت او غير سمه وان اصلاح قال تحريم التماس للطلق
وقال النخاع تحريم حملها على المحسنة وكذا قال سائر وهذا لا يحل المحسنة غير صا
بل من طريق الممنوع لان الاصل لا اياه والذي ورد عن ابي بصير في طريق ضعفه قال
قلت لا يصيد الله سمها لا يبيح عندنا الرسا برفها التماسه سمها قال لا باس بالبيط
وبها وسمه وبيط انما يحوز سمه منها ما مضى على الحارط وعلى الرمي ولا لا اصرحه
في التحريم هنا ولا اياه بل من حيث الممنوع ايضا قال ابن البراج من يلح هذا
فليصدق بضمها ولا يتصدق منه في غير ذلك والوجه عدم وحب ذلك لنا انها
مدركا ومكان التمس مذكورها عدا ب اصلاح رابر البراج في الحارط
خاص من المعين وقال المنيد يكره اخضا البهائم وليس يحرم قال رحمه عندي
معدا لم يقل ابن ادريس انه يكره احتجا بانه يحد للمعير غير ما سوره شرعا
فكره محبا عقدا احب ان ادريس ان فيه شفعه للمالك فما زاد من الحيوان صيدا
لها كما جازا لوجاهه بالفرع قال ويحرم ما ورد في النبي في هذا الباب على الكلبه
وقرر حديث قال ابن ادريس يحرم سم ما عدا الكلاب ولا يدونه
ومن جلد سمه ذكر لم يكره وسواء كان كلبا او غير كلبه لا نه لوجاهه الذكاه فثبت
ذكره لوجاهه ما من حتى في البتر الا وسمه في الكلب سلبا لسم او صنف الكلاب
اسم جنس يتناول الرجم كلها ولا احوال ولا احوال واكثرت ان النجاسة وعدم الذكاه
لا عده الكلب المنيح وهو كلب ابي دون كلبه ليجوز الاصل عدم النجاسة والاطلاق على
الى البري لانه المقتضى عند الحلق واد الطلق لطق الكلب على الماء صوب الحارط
وهذا يقتضى المنيد قال استحق النجاسة بكم اخذ لوجاهه سمها على سمها
ونسخ المصاحف وليس يخطف وانما يكره اذا كان هناك شرط فان لم هناك شرط
فله ايس وكذا قال ابن البراج والمنيد قال لا باس بالاجر على علمه من كلبه
والتمنع في التكسب بذلك افضل وقال الاصل يحرم احرسم المعادى التمرغ
وكسبه العباد عن المظفر فيها والعسا بها وسعيد الاحكام وبنين القرآن وقال الشيخ

في الاستعداد بحكم الشرط ويكره بدونه وقال بنو عيسى بن مكرم مع الشرط ولا بأس بدونه
ولا قرب اباحت على كراهة لا أصل لها ولا في شعبة مسلم القرآن وسلم
مع الكراهة ولا يجوز جعله مباحا من آخر كراهة على ما رويته كراهة بحكم
جعله مباحا وما رواه المصنف في شرحه قال قلت لأبي عبد الله إن هذا ولا يجوز
أن أكتسبه لم يثبت فقال لا والله إلا أن أرادوا الله سبحانه وتعالى
ولأن العلم إعطاء رجله من ولد كان العلم مباحا أحسن من غيره ما رواه جابر العلم
قال سألت أبا عبد الله عن العلم فقال لا تأخذ على التميم أجر فقلت الشعر والريال
وما أشبه ذلك أشرط عليه قال نعم بعد أن يكون الصانع عندك سوا في العلم
لا يصلح منهم على من وعين من غيره من أبي عبد الله عن أبي عبد الله أنه قال لا يصلح
يا أمير المؤمنين والله أن لا أحسن الله فقال لا ويكفي نفسك أنه فقال قلت قال لك من
في كذا من وتأخذ على التميم العشرة أجر إن لم يكن من كذا من لا يجوز على التميم وليس
حصل على التميم أولى من الثاني أن البعض على جميع التميم لا يقال لو كان هذا
سائعا يصح في هذا البعض لا التميم لا تأخذوا كراهة في العلم
قال الشيخ في النهاية لا بأس بالأجر على الحكم والعطاء من الناس والشرع بذلك
أفضل وأقرب إلى الله تعالى وقال أبو الصلاح بحكم كراهة على من لا يحكم
قال بنو البراج كراهة لأجر على القضاء بعد الأحكام من قبل الإمام العادل وقال
بنو عيسى بحكم كراهة على القضاء ولا بأس بالرق من حيث لم يظن العادل ويكون
ذلك من بيت المال دون كراهة على كراهة فيه ولا قرب لا يقول أن بعض
القضاء عليه أما بعض الناس أو يفتد عنه أو يكون به لا فضل ولا كان متكاملا
لمن كراهة على من لم يضمن أو كان محاسبا فلا قرب لا كراهة لنا لا أصل لها
على التقديرين ولا تفضل لا يجب عليه تجاوزا أخذ لأجر عليه أما مع العلم فلا تفرق
بوي راجبا فلا يجوز أخذ لأجر عليه بغيره من العادات الواجبة
قال البراج في إقسام الحيات ولا تفرق ولا تأخذ لأجر عليها وكذا الصلاة
الناس ويقتل البرق وتكفيهم وتعلمهم والصلح عليهم ووفهم ولا قرب بحكم كراهة

الصلح فلا ويجعل أن يقال الفعل إنما يكون طاعة لو وقع على الوجه المأمور به فربما
وقوعه على هذا الوجه ليس بشيء فيكون بدنه فيكون حراما قال أبو الصلاح
ومن الحيات التي من غير الحيات طلاق وليس بعدد مني المصنف هذا المهور والنظر
أما الرصد به الصلة للزينة والتجارة أو فعل لغيره
لا بأس به قال الشيخ في النهاية لا بأس بأجر المصنف في الأعراس إذا لم يمس بالباطل
ولا يدخل على الرجل ولا يدخل الرجل على غيره من الرجال كراهة وتعالى الله
الصلح بحكم كله وقال التميمي كراهة في الأعراس إذا لم يمس ذلك وتعالى الله
في شرع الإسلام وأطلق ولم يصح
في الأعراس إذا لم يمس بالباطل على ما روي ولا تفرق الأعراس من كان ولا قرب
عندي ما اختاره الشيخ في النهاية لا بأس بالصلح وما رواه أبو الصلاح في الصحيح قال قال
أبو عبد الله لم يصح المصنف الذي يروى العرس ليس به بأس ليست بالتي يدخل عليها الرجال
ومن إلى مصر عن الصادق ع قال المصنف الذي يروى العرس لا بأس بكسبه ما روي أبو الصلاح
سألت أبا حفص عن كسب الخواتم فقال التي يدخل عليها الرجال حرام ما روي أبو عبد الله
إلى الأعراس ليس بأس وهو قول أبي عبد الله عن رجل من الناس من دخل على امرأة لم يدخل على رجل
أبو حفص لا تفرق ما رواه سعد بن محمد الطاطري عن أبي الصادق ع قال لا بأس به رجل
من بيع حررا في الخفات فقال بشر وهرن وسهون حرام وتكلمهم كراهة استماعهم بها
ومن الحسن بن الرضا قال سئل أبو الحسن الرضا ع عن امرأة لم يدخل عليها
أجره وما تفرق لا تثنى كسبه ومن كسبه تحت والسحت في النار وفي خبره ما روي قال
سعد بن أبي عبد الله ع يقول المصنف مكره من أكل كسبه ومن أكره من أن يدخل
قال أبو الحسن ع عند وفاة بكره له مصنفه أن حسن دخل بمنزله إلى الحسن ع قال نعم
صنفه لم يرضى مصنفه الف درهم وحملت الحسن المصنف له أن يرضى ذلك فقال له الحسن ع
أوصي عند وفاة سعد بن الحسن ع بمصنفات وحمل الحسن المصنف له أن يرضى ذلك فقال له الحسن ع
عنها ما روي درهم فقال لأحد في فيه أن هذا صحت وتكلمهم كراهة استماعهم منها
سألت عن من سحت وكسب هذه الأحاديث وانه لا بأس على التميم كراهة لا يظهره

لا تاطع لا انها مطلقة وما لم ياه محرم كاحاديث تقدم معمل بها في صور
المستند وسلي لا خلاف في الباقي للملاهي لادله قال بن الزنجي
مع عظام السمل وعلمها وقال بن ادريس لا طهر من كاصحابه ان ذلك ليس بمتروك
وهو لا يقرى لنا الاصل اسما انكرهه قال الشيخ في النهاية معنى تعليم
ان يسوى بين الصبيان في التعليم ولا حد عليهم ولا فصل بعضهم في ذلك على بعض
وقال بن ادريس وسوى المعلم ان يسوى من الصبيان في التعليم ولا حد عليهم ولا فصل
بعضهم في ذلك على بعض لان يوجب لهذا على معلم مخصوص وهذا يستاجر على
تعليم مخصوص فاما اذا استخرج على التعليم فجميعهم بالاطلاق فلا يجوز له تفضيل
بعضهم على بعض في التعليم لا استوجبه سوا كانت اجرة بعضهم اكثر من اجرة بعض
اخر ولا قرب عندي كراهة ذلك لنا ان الماحوز عليه التعليم وهو فصل الفصل
اصح للمخالف بما رواه حسان المعلم قال سالت ابا عبد الله عن التعليم فقال لا تأخذ
على التعليم اجرا قلت الشعر والرسائل وما اشبه ذلك استأجر عليه قال نعم بعد
ان يكون الصبيان عندك سواء في التعليم لا يفضل بعضهم على بعض والحق ب
النزل المبرج فانه محمول على كراهية من الحرب
من جميع ما لا من جلال وحرمان ومملاهم وجب منه على انك فان لم تجد رده
على وريث فان لم تجد له وارثا لم يمتح في الكراهية بصدقه له وقال بن ادريس
فان لم يجد له وارثا امسكه وحفظه وطيله الا ان قال لم يمتح وارثا وقطع على
ذلك فهو لارام المسلمين لا سرت من لا وريث له قال وقد يدى انه يكون منكره
المنطق قال وهذا بعيد من الصواب لا للاحاق ذلك باللفظ مما يحاج الى ايسر
وليس ذلك عندي بعيد فانه سال وقع في بن لا يعرف ما نكده يكون كاللفظ
وقول بن ادريس لا بأس به لانه تعارضه الصدقة المحسنة مع جعل القدر والمال
قال بن ادريس لا بأس به للثب لمن يعمله صنفا او صليبا او مشا
من الملاهي لا يورد على من يعمله كذلك على الذي ايج لانه على ما رواه اصحابنا
ولا رطب عندي لمصلحة ذلك والشيخ رحمه الله تعالى قال لا بأس به مع الخشب ان يعمله

صنفا او صليبا او مشا من الملاهي لا يورد على من يعمله كذلك ولا يقرى في
انه ان اعلم البائع ان المشتري يعمله صنفا او صليبا او مشا من الملاهي حرم
معد وان لم يشط في العقد ذلك لنا انه قد اشتمل على بيع منه فكون
محرما ولا ناعانة على الهك فيكون قبيحا وما رواه عمر بن اذينة في الحسن قال
كلفت ابا عبد الله اسم الله عز وجل له حشب فباعه عن محمد بن زابط فقال
لا بأس به وعن رجل له فبا عن محمد بن الحسن فقال لا بأس به عن محمد بن زابط
سالت ابا عبد الله عن رجل باع حشب لصبي فقال لا بأس به
بان لا اصل له احد ولا ناعانة عليه في عمله فكان سائعا ولا بأس به من المشتري
بعد اسعاف الملك البلاء في وجهه المبيع السابق والحول كاصل قد يرجع
عنه لحد دليل اتقى منه وصدر العتد من احد لا تنقأ با حنة لا يجرى حرم
جرات المتأمدق المورث في وجه البيع انما هو اعلم البائع بما يعمله المشتري
من دفع الى غيره ما لا يملكه في الخارج او في صنف معين وكان المدفوع
اليه منهم فان عين له استخاضا معص لم يحل له العدى الى غيره وان لم يمس قال
الشيخ في النهاية يجوز ان يأخذ هو مثل ما يبعث غيره به قال بن ادريس كتاب
المكاسب وقال في كتاب الركا لا يجوز ذلك وهو احتياذ شخنا في كتاب الركا
من المبطل فانه قال فيه اذا وكل في امره ما لم يدخل هو في الحيلة وكذا في
حسب غيره ومما صنفهم وكذلك اذا وكل في امره ما لم يدخل هو في الحيلة وكذا في
لم يحل له ان يفضله الى نفسه منه شيئا وان كان فقرا مسكينا لان المذهب الصحيح
ان المخاطب لا يدخل في امر المخاطب ايا في امره فاد امر الله تعالى بيته
ان امر الله ان يبعثوا كذا لم يدخل هو في ذلك الامر ولا قرب ما ذكره في المبطل
لنا ما استدل به الشيخ وما رواه عبد الرحمن بن محاج في الصحيح قال سالت
عن رجل اعطاه رجل مالا ليعمله في مخاض او ساكن وهو محتاج الى اخذ منه
لنفسه ولا يعلم قال لا اخذ منه شيئا حتى اذن له صاحبه وما اول الشيخ
هذا الرواية بوجهين احدهما جعل على انكرهه والثاني لا يأخذ اكثر مما يملك

سنة غيره قال الشيخ في النهاية من وجد غنم سرقة كان ضامها الا ان
ياق على شراها بينه وقال في رد المحتار من سرقة على شراها بينه ولا بد
خلاف لكن متصور شيئا ان ضامن رجل يرجع على المالك فان كان المالك
تألفا لمضيقه من الرجوع ولا يرجع عليه اقول بحقل قول الشيخ وجه آخر
وهو ان ياتي بينه وبين المالك ما يمنع الرجوع عنه فلو كان له رجوع
انتهى على رجل الزمان التي رواها ابو عمار السراج عن الصادق عليه السلام
في الرجل يوجب غنم السرقة قال هو غنم اذ الميراث على ما فيها لم يرد
قال الشيخ في النهاية اذ امر الانسان بالحق جاز لان اكل منها قد كفايته
ولا يحمل منها شيئا على حال وكذا قال على بن ابي نويه في المتعجب وقال في الصلح
اذا في الغنم سال عمار سبيلا لا سماع ما يحسد الميراث من الخضر والثمار والذئع
من غير حمل لا شاة وسر ما ان المالك يفسد الميراث وقال في الرجل يبيع
اذا امر الانسان ببيع الثور جاز له ان ياكل منها من غير ان يفسد الميراث
ولا يجوز له ان يحمل منها شيئا الا ما يحسد الميراث وقال في الرجل يبيع
الغنم جاز له ان ياكل منها قد كفايته ولا يحمل منها شيئا على حال غير نقد
الى الصبي الى الغنم ولا كل بل كان الانسان يحسد الميراث في حله ثم ياتي بالسرا
كان اكل منها لاجل الصبي او غيره ذلك على ما رواه اصحابنا واجمعوا عليه
لان الاخبار في ذلك متروكة ولا جاع متعقد منهم ولا يحسد الميراث او جوف
من عرف باسمه ونسبه لان الحق بيع غيره ولا قرب الميراث انه يفسد في
مال الغير فلو كان متروكا وما رواه الحسن بن علي في الصحيح قال سالت
ابا الحسن عن الرجل يبيع من الثور والحمير والكلب والكلب والكلب
ذلك من الثور لعل له ان يساوي منه شيئا واكل من ثور له صاحبه وكلمه جاز
ان بها صاحبه او امره الغير وليس ذلك في الذي يساوي منه قال
لاجل له ان ياخذ شيئا اجمع الشيخ بما رواه محمد بن ابي
ثم امر بالحق فاكل منها ما لا يحمل فلو حدث ذلك اما انما اراد ان يفسد

الزائر

وعدوا اموالهم بالغنم فاكل منها قال ابن ابي عمير وفي الصحيح لو عير
عن بعض اصحابنا عن الصادق قال سالت عن الرجل يبيع من الثور والكلب والكلب
الكلب لعل له ان يساوي منه شيئا واكل من ثور له صاحبه وكلمه جاز
الحمل على ما اذا عير بظاهر الحال اياها ذلك لانه قد سدد ما ذكره ما رواه
سروك بن عيسى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يبيع من الثور
ما حده من الثور قال لا يملك شيئا من ثور له صاحبه قال كان كل من سدد ما ذكره ما رواه
شاة قال الشيخ في كتاب المكاسب انما يبيع من ثور له صاحبه فاكل من ثور له
لم يكن على ماله ضمان ما افاده كونه مسمى في ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له
من استاجر ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
ضامه لذلك قال في الرجل يبيع من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
السيد لا يضمن جتا في الميراث على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
اقول اصحابنا يقولون ان الميراث على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
اخبار كذا جاز فارد الشيخ ان يرد ان الميراث على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
وهو صحيح فلما ضمان ما افاده فلان السيد لا يضمن جتا في الميراث على ماله من ثور له صاحبه
وكلمه امر الميراث وقل الشيخ ليس بعيدا لان في الجوار اذا في ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
صبي ولا يما في الميراث على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
ميراثا فليس يملك ما لا كذا فقال ليس على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
فان عير عنه فليس على ماله من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
على غير وجه الضمان سدد ووجه الضمان ما رواه عن الصادق في الرجل يبيع من الثور
وهو جاز ولا يجوز فيها وقال في الرجل يبيع من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
وهو جاز ولا يجوز فيها وقال في الرجل يبيع من ثور له صاحبه فاكل من ثور له صاحبه
عنه وما رواه جعفر بن ابراهيم قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع من ثور له صاحبه
فمحمّد بن طاهر من ماله فقد الذي جحد اياخذ وان لم يعلم الجاهل بذلك قال نعم

وعن من سكان عن ابي كبريال قلت له رجل في يده بلع فوجد في جوفها الجوز
لما وقع على دراهم ان احدهم سدد حتى قال حال نعم وهذا كلامه وذهب وهاهو
قال فقال لهم ان لا اخذ ظمأ ولا جناه وانما اخذته سكان مالي الذي اخذ
منى لم اوردوا عليه لا يقال ولا في هذين الحديثين اما الاول فلا لم يذكر
الرواية وليس التراجع في ذلك المال النكاح عند المظلم ولا التراجع في النكاح منه
على سبيل الرواية وكذا الحديث الثاني مع انه فيه ما يوجب التمسك به وهو انما على
الكل من الخائف من الخائف من عذ الطال ولا يجوز ما قصده لاسيما وذهب ولا في غيرها
لا يقول الحديثان وردا في عامين وفعلهما في جميعها وهو شأنا للرواية وغيرها
واما الحديثان فان كان قد وقع عند غير الحاكم ولا بعد به على انه قد ورد على غير
الرواية وذهب لهما ان قال كيتله رجل عصب رجلا ما لا او جاره ثم وقع عن
ماله سب او دعيه او مرض من سب ما حاره او عضبه لعل له حنطه لا يكتف به على له
ذلك ان كان يتدبر حخته وان كان اكثر فبها خذ منه ما كان عليه ولم انا في انه
ان شاء الله وعن ابي الحسن السعدي في الصحيح ان بها اما راء في رجل ذهب
له الف درهم واستودع بعد ذلك الف درهم قال ابو العباس عليه السلام خذها
مكان رايت الذي اخذ منك ما استتاب فخذ منها اب الى ابي عبد الله ثم ذكر
له ذلك فقال اما ما تاحب الى ان تاحد ويحك لا تخرج حتى نعلم الامر بالرجوع
لانا ما قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامارات الى اهلهما وما يؤملاهما
من خالف في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن رجل وقع في يده مال بكماله
على يده حلف ثم وقع له عندي ما اخذ كان مالي الذي اخذت ورجعه واخلف
على ما وضع قال ان خائف فلا تخنه ولا تدخل فيما عساه وفي الصحيح عن ابي
احمد الفصل ربا قال كس عبد الله ثم رجعت امارا وكنت العقيم اليها ففادت
لاسله عليه ما راها فقال ان البغي اى مات وترك ما لا كان في يدها فانتك
ما ماد ما لا تاورعه على ان اخذ منه بقدر ما التفت من شئ فاحبس بذلك فقال
لا قال رسول الله اذكر ما نهى الله عن خائف من خائف ولا يجرى كاحاديت

محمدا على انكراهه قال الشيخ في النهاية اذا كان للوالد مال لم يكن الولد
حازلا ان اخذ منه ما يوجب له الاسلام فانه حقه التطوع فلا يكون له ان
ياخذ معه من مال الابا ذنه ويتبعه من البراج وقال في كتاب الحج من النهاية
ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال ورجله ان ياخذ من مال ابنة قدر
ما يوجب به على الاستطاعة ويبيع امره من ذلك الصحيح الشيخ ما رواه بعد
من فساد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل له مال ووصفه قال نعم طلب الحج
حج الاسلام وسبق منه قال نعم الكهوف قال نعم الحج من وسبق منه ان مال الولد والوالد
وليس الولد ان سبق من مال والده لا با ذنه قال الشيخ في الاستبصار المأذون اذا كان
قد رجع من حج الاسلام كان له ان ياخذ من الفرض على نفسه من مال والده ما يوجب به
فاما من لم يمسح الحج فلا يلزم منه ان ياخذ من مال والده الحج به لاما ما تضمنته
من النعمة فانه يحول على حال الحاجة اليه الى ذلك واستأجر الولد لاساق
على وسع اربع راس من لاصطالح ايضا وان كانت حيلة اسلام قد وجبت
فانه لم يرد ان للوالد بعض المال وقول الشيخ في الاستبصار جدي وقوله
في النهاية وقوله ان يمسح الحج لا سيما ذكره في النهاية فقد عدم ولما في
اخر رس فانه قد ورد لاصطالح الولد على مدور في الحديث الصحيح
عن محمد بن مسلم عن ابي ارقم قال سالت عن الرجل يحتاج الى مال ابنة قال اكل منه
ما شئت من عرفة وقال في كتابه على عم ان الولد لا ياخذ من مال والده
شأنا الا باذنه والوالد ياخذ ما له ما شاء وان بيع على بيع على حارسه
انه اذا لم يكن له بيع عليها وذكر ان رسول الله قال رجل انت وما لك
لايك وفي الصحيح عن ابي حمزة الهادي عن ابي الهيثم قال قال رسول الله رجل
انت وما لك لايك ثم قال ابو جعفر وقال لا يحب ان ياخذ من مال ابنة
لا ما احتاج اليه الا بد منه ان الله لا يحب الفساد وغير ذلك من الاخبار الدالة
على مسيح واحد واكثر الى ما سأل الصدوق في الصحيح وارجع الى رساله
لايس للرجل ان ياكل او ياخذ من مال والده غير ان ذنه وليس للولد ان ياخذ من مال

والد لا يذره ولا قريب المخرج للصديق المضعفين قال الشيخ في المهر
 اذا كان للولد جارية ولم يكن وطها ولا مستها بشئ جاز للوالدان باخذها
 وطها بعد ان يتقربا على منتهى عا دله ونقض بينهما في ذمته وبذلك
 في الاستصا ويجوز ذلك اذا كان الولد صغيرا ويكون هو المصنف والناتية
 امره بحري بحري او كل يجوز له ان يتقربا على منتهى وقال المصنف في هذا
 الصحيح الذي لا خلاف في الاجماع وقال الصدوق في المصنف ليس له ان يبيع على جارية له
 بعد ان يولد ان يبيع على جارية امره بغيره ما لم يكن معها لان المصنف في المصنف
 في الكفاية حديث محمد بن مسلم في الصحيح ومحمد بن داود احمد بن محمد بن عمار بن الصادق
 قال ما لم يكن الولد يحمل من مال ولد اذا احتاج اليه قال نعم وان كان له جارية
 فان اراد ان يملكها فمما عني فيه ويعمل ذلك قال واذا كان للرجل جارية فابى
 املكها ان يبيع عليها ما لم يكن معها لان قال الشيخ في الاستصا ان يبيع
 احدها ما لم يتبها وان كان صغيرا لم يملكه لانه ان معها لابين وهو غير المبيع
 حرمت على كلاب ولا حرا اذا حلفنا على المبيع ان يملك على ان لا يوفى ولا فضل الولد
 ان يصير الى ماله والد ان لم يمسح واجبا لم قال ما رواه الحسن بن محمد بن علي
 كفت الى ابن الحسن الصنف في كفت وحببت لانه ليجار به حيث زوجتني ما لم
 تزله عندها وفي بيت زوجها حريات زوجها فزجبت الى ابن الجارية الى
 ان الى الجارية قال نعمهما مع عا دله ولا يملك في ذلك ثم ان شئت فطها
 قال والرجل في هذه الرواية ان يتقربا رضى بها ان البنت ليس بحري حري
 لان في عدم الحارم على اب في بعض الاوقات اذا وطها او يطها ان يملك
 مالها المطر له لان ذلك معتقد في البنت حتى يارضيت كان ذلك جائزا
 واعلم اني ادريس لا يخلو كلامه من تناقض لانه يمنع من الرضا من الولد ثم
 قول المصنف في الاستصا لانه اذا كان الولد صغيرا حرا فلا بد ان يبيع الجارية
 ورضي منهما في ذمته وهذا يمنع اذ لم يكن ولا ان يفرق بان المصنف في
 معار القرض وانما لان هذا الفرق غير ان المطلوب قال

الحج

الشيخ في القفا والوالد لا يجوز لها ان تاخذ من مال ولدها شيا الا على
 سبل القرض على نفسها ويقع من البراج وهو قول ابن ابي عمير ومنع ابن ابي
 من ذلك لقوله لا يملك مال امرئ الا عن طيب نفسه ولان المصنف
 في مال الغير بغير اذنه فيجوز لادبها قال الشيخ في الكفاية
 لا يجوز المصنف في امثال الناس الا لمن كان ولما لم او وصيا قد اذن
 له في المصنف في اموالهم حتى كان وليا بقرم باهمهم ومبيع اموالهم ومجلا
 هم ومبيع غلامهم ومراعاة ما سهم جاز له ان تاخذ من اموالهم بغير كفاية
 وحاجته من غير اسلف ولا تقربا وقال في الخلاص والميزان له اقل
 لا من ان كانت كفاية اقل من اجرة المثل فله فقد اكتفاه دون اجرة
 فان كانت اجرة المثل اقل من كفايته فله لاجره بدون الكفاية وفي الميعود
 التي اذا كان مع جاز ان ياكل من مال اليتيم اقل من كفايته او اجرة
 مثله ولا يجب عليه قضاء لقوله ان كان فقرا فلياكل بالمعروف وقال
 بن ادرسي الذي يتقرب في نفسه ان له قدر كفايته كيف ما دامت القصة
 لقوله تعالى فلياكل بالمعروف قال المصنف بظاهر القدر هو الواجب دون ما
 سواه هذا اذا كان المصنف موهوم بغير وارث ان غنيا لم يملك له اخذ شئ
 من امواله لا قدر الكفاية ولا اقل المثل والوجه عندي ان له اجرة المثل
 سواء كان غنيا او فقيرا نعم سحب لغني تركه وهو قول الشيخ في القفا المصنف
 في اموال اليتامى و قال زهير الجند فانه قال في كتاب القضاء ولا يختار
 ان يكون الموصي من استعملت فيه خصال العدل له وهو سر اجرة اليتامى
 من الحاجة ويكون المحتاج من لاجره على قدر قيامه لا على قدر حاجته
 انما انه مغل بصلح المعاوضة عليه فاسحق فاعطه لاجره اذ لم يبرح
 ولا له لولا ذلك لزم احد لا يبرح وهو ما اصرار المصنف او الولي وكلاهما
 شعب لا الاصل لانه ان اوصيا انما على الولي بما يصير الولي ان يبرح
 ترك التبرع بصور المصنف وقوله تعالى ومنك ان غنيا فليستعفف لا اسعاره

بالوجوب بل يدل كمنومه على الاوليه قال الشيخ لو اخرج الولي للامام
فقرأ لهم وشفق عليهم كان المخرج لهم والمخبر عنهم واستحق ان يخرج من علة
الامر كما وسع من ادرس من اخرج المخرج لعدم دليل عليه ولا في المصلحة في
لاخراج اذ لا يستحقون زبانا ولا يفتنون به عقابا فلا يجوز للولي فعله
وقد سبق التمسك في ذلك قال الشيخ في النهاية لا يخرج الولي لنفسه
وكان يمكن في المال من ضمان ذلك المال وغرامة ان جاز به حادث جاز
ذلك وكان المال قرضا عليه فان كان له وان جاز كان عليه ويلزمه
في ماله وحصله الزكاة كما يلزمه لو كان له المال وما واستحسانا وينبغي ان لا
من لا سبب ارضى ما يمكن في المال من الضمان والغرامة ولا لانه ايسر ولا يمين
لا يخرج لنفسه في ما يمتد بغيره خلاف ولا يجوز له ان يخرج نفسه بحالها ما اقر
ذلك صحيحا اراد الاضطلاع والوجوب ان لا يخرج من كان مصلحهم جاز له فعله
لان يجوز له ان يترخص في مصلحهم بما اقر من مصلحهم لان مناط الجواز
حصول المصلحة واذا اقرض خرج عن كونه امينا في ذلك المال ولا يجمع بين
شأنه لذلك قال الشيخ وبيد ان لا يخرج على ما كان حاله جاز له
ان يصالحه على شيء را صلاحا في المال ياخذ الماقي ويترتب له منه من كان
عبد المال وقال في المصالح ما لا يخرج له مصلحه ذلك الغريم اذ لا يرى ذلك
صلاحا للايتام لانه تاطرف مصلحتهم وهذا من ذلك اذا كان في مصلح صلاح مالا
من غير المال فان ذمته لا يبران كما جازها ما اقر من ذلك في المصالح
صالحه الولي على ما اقر به او اقره المصالح على بعض منه ولا يبران ذمته
ولا يجوز للولي اسقاط شيء منه حال لانا لا يجوز اسقاط شيء من المصالح
نصب المصلحة واستيفاء حقوقه لا اسقاطها فعمل ما ورد من كذا خبر وما
ذكره بعض اصحابنا على ما قلنا من انه اذا اخرج المصالح الولي في مصلحه الغريم
فما فيه المصلحة لخطه بما يزيله ذلك ولا يجوز نفي عده مما ليس له لفظ والمصلحة
فهو هذا القول جيد كون كلام الشيخ لا ينافي ذلك فانه قال يجوز للولي ان يصالح

على شيء را صلاحا وهو غير ما قال في المصالح
والسابق اختلف علماء في الاحتكار هل هو حرام او مكروه قال الصدوق
في مسنده حرام وقد قال في المصالح والظاهر من كلامه ان ادرس قال
الشيخ في المبسوط والمفيد انه مكروه وقد قال في المصالح في الكاسبين كما قال في
وقال في فصل البيع حرام ولا يقرب الكراهة لنا لاصل عدم التحريم وما رواه الحلبي
في الحسن عن الصادق قال سالت عن الرجل يشارك في البيع قال وان كان الطعام
فلا لا يبيع الناس فانه مكروه ان يشارك في الطعام ويترك الناس لم يلزم طعام
واذن لا يشارك من سخط على الله اجمع لا يخرج من بارواه اسمعيل بن ابي ذر في النهج
عن الصادق م عن الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم الطعام ولا يحكم
الصلاح عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم الطعام ولا يحكم
عن الصادق م قال الحكم في المصالح اربعون يوما وفي ذلك والبلد الامام فما
زاره في ادرس يوما في المصالح مصلح ملعون وما زاد في العشر على الامام
مصلح ملعون ولا في الاحتكار على البيع يمتنع من التحريم والوجوب من الحديث
كاول لانه لا يدل على التحريم والحديث ان كان من موعضا السند ولا خبرا في البيع
لا وجوب كره الاحتكار قال الشيخ في النهاية لا احتكار هو جواز المصالح
والشعر والتميز والزميم والبيع ولا يكون الاحتكار في شيء سوى هذا
ومعنى ادرس في المصالح لانه قال وقد ورد ذكر الرب وقال القدر الحكم
اجناس لا يطهر قال ابو الصلاح يحكم الاحتكار والغلات وقال الصدوق في البيع
الحكم تكون في المصالح والشعر والتميز والزميم والسبب والزميم وقال الشيخ
في المبسوط لا فرق في المصالح بين الاحتكار المصالح والشعر والتميز والزميم
والتميز والسبب وبه قال حمزة وابجد ما وصل اليه في هذا الباب ما رواه
ما رواه عن ابيه في المصالح عن الصادق م قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتميز والزميم والسبب وحده هو ما رواه على اصل قال الشيخ
حد الاحتكار في الغلات وقوله لا يطهر عليه امام وفي الخصص حال المصالح اربعون يوما

المسوط ان كان العشر من غير ما يبيع من رطله فلا خيار له لا يبيع على البيع
مبتدئ من كان باس منهم من قال لا خيار له ومنهم من قال له خيار له
قد يرد الاول قوي وقال في المراج له الخيار لانه تدليس لا يجوز وكان الشيخ
او جعفر الغنوي سئل ما لا خيار له قال وما ذكرناه الظاهر لا يقرب صحة البيع مع
ثبوت الخيار مع العلم بما كان في الواسطه او ما يبيع لما اوصى به البيع في رطل
الخنزير لا يبيعه ما داني عند البيع وسر له الخيار لما قدم
في كتابه قال الشيخ في المراج ان اداى المتادى على المتاع فله في تمام
فانما سكت المتادى زاد حصيدا وقال في المسوط انما العلم على سم احبه
في رطله لا يبيع الا يوم الرجل يبيع سم احبه هذا اذا لم يكن البيع في الزمانه فان كان
كذلك فلا يحرم المراءه وتالي بن ادريس هذا هو الصحيح دون ما ذكره في النهاية
لان ذلك على ظاهره غير مستعمل لان الزمانه في حال النكاح غير محرم ولا سكره
فاما الزمانه التي عنها هي عند الامتناع وسكون نشوكل واحد من البيوع على
البيع بعد استيفاء الثمن ولاخذ والشفوع في الاعقاب والقبول وقطع الزمانه عند
هو الحال لا يجوز اليوم على سم احبه لا اليوم في البيع هو الزمانه في الثمن بعد
قطر والرضاء بعد حال المراءه وانماها وقبل الاعقاب والقبول لقوله لا اليوم
الرجل على سم احبه اول لم يبيعه الصواب جعل كلام الشيخ في النهاية على ان المتادى
سكت ولم يرض البائع بالعهده يجوز حسدا الزمانه فتدري السعري عن الصادق
م يقول ان اداى المتادى فليس لك ان تريد فاذا سكت فلان تريد وانما يحرم الزمانه
الدها سمح وسمها السكوت قال الشيخ في النهاية لا يجوز للرجل ان يبيع
في سم احبه للمؤمن وقال في المسوط انما اليوم على سم احبه فهو رطل وسعير ادريس
لقوله لا اليوم الرجل على سم احبه ولا يقرب عندي الكراهه لنا الاصل والمحدثه
الذي ينقله الشيخ لا يثبت ان حال قال الشيخ وكذا يحرم اذا باع انا
من غيره شأوهما في المجلس ولكل واحد منهما الخيار في البيع فاما آخر تعرض
على الشري سئل سئل باطل منها او ضار منها للفتوح ما اشترى وشترى عن سلفه

فهدا يحرم غيره سئل في المراج الذي اشترى واشترى الثاني كان سمها قال
وما قلنا انضام لقوله لا يبيع احدكم على سم احبه قال وكذا اشترى قبل البيع
يحرم وهو ان تعرض على المبيع لكثير من الثمن الذي باعه فانه حرام لان احرام مرف
من المسلمين وسعد بن ادريس وفي الترمذ عندي نظره قال الشيخ في النهاية
كل انضام سمح حاضر لها ولطفه بغيره ما يبيع في البلاد وان لم يكن ثمن ذلك
مخطورا ان كان ذلك من السموات وقال في الفلق لا يجوز ان يبيع حاضر لباد سوا كان
بالناس حلالا ما بعد اوله يمكن سم حليه فان جاز انتم العلم الغير في الثمن من ذلك
من قوله لا يبيع حاضر لباد وقال في المسوط لا يجوز ان يبيع حاضر لباد وسعدا ان
يكون سارا ليل مركب ان يبيع سمه ليرزوا الله بعضهم من بعض فان جاز انتم وكان سم
سمها وسئل ترك في هتبعيل هذا اذا كان ما معهم يحتاج اهل الصلاه وفي
بعد اصرارهم فاما اذا لم يكن سم حليه ما شاء الله فلا بأس ان يبيع له فاما
المتاع الذي يبيع من لدن البلد لبيعه السمار او سمع في ثمنه ويره فان
كان جائزا لانه لا ما يبيعه وليس كذلك في الباده وقال بن حزم والسكان ان
يبيع مباح البدوى في الكسر وسعد بن ادريس سم لباد في البدو وقال
بن المراج في المذهب كقول الشيخ في المسوط قال بن ادريس هذا هو الصحيح الذي
لا خلاف فيه بين العلماء للناس والحام ومن مصنفه غير واحد يشتم اهل العلم
كافهمه والى عبيد وغيرهما فان السمر ذكر ذلك في كالمه ولا سم متروك ان المراءه
م ولا يجوز ان يبيع حاضر لباد معا انه لا يبيع للحاضر المتادى الا سم الحام
على ما دى مال وهذا لا يتولى له ادى يحصل فان شأهت بعض متغيره اصحابنا
مدامعه من ذلك وقال المراءه ما اراد به احرامه ان لا يبيع حاضر لباد
وهذا غايه اللطاف ومن الغرض وهو سم من ان سم حاضر على المتادى في بعض المسلمين
ولو اراد ذلك م لما قال ولا يجوز ان يبيع حاضر لباد لكان يتولى ولا يجوز ان
يبيع حاضر لباد فلما قال لباد لعله ان لا يكون سمارا له قال ووحيد
من بعض المصنفين قد ذكر في كتابه له قال سئل سم حاضر لباد ومعنى هذا الثمن

واما علم معلوم في ظاهر الخبر وهو الحاضر المبادى في بيع حكا في البيع بالكره
او بالري الذي جعله عليه ربه لمن ذلك نظر له او يكون المبادى بولي
عرض بلسه مبيع دون ربه وما اشبه ذلك فاما ان دفع المبادى سلطة
الى الحاضر بشرها للبيع وبشرها ويستغنى عنها ثم يعرف مبيع التمن من المبادى
البيع مسدا وامر من على ذلك له فوكانه فذلك جائز وليس في هذا من ظاهر
التمنى شي لان ظاهر التمنى انها وان بيع الحاضر المبادى فاذا ابيع المبادى مسنه
نفس هذا من ذلك سئل كما س من قدره فان هذا اخر هذا الكلام احد
اراده هنا ليرى عليه فانه كلام محصل سديد في موضعه فاما المبيع الذي
عمل من بلد المبدى لسط السماس وبسعى في تمهيد وموضع فان ذلك جائز فانه
لا مانع منه وليس كذلك في المبادى وهذا الكلام على طوله حال على الناس و
الحصل وانما البحث في متاعين الاول في التخمم والكره ولا قرب عندنا
الكره عملا بالاصل صحيح المحرم التمنى والكره المبيع من وجه المبدى في التمنى
على الكره الباقى في نصير والمادة ما ذكره الشيخ في مبسوط لا ما سمعته من ادبي
من كلام الفاضل الذي تقدم عنه الماروا عن ابن عبد الله السامري قال قال
رسول الله لا يملك احدكم خا من خا من المصرا ولا مبيع حاصر بدار ولا يملك
بروقه من مضمون من بعض قال الشيخ في المبسوط معنى التمنى عن بعض
في سحره والى قول انه محتمل امرن احد هما ان يكون المراد انه اذا قال بعثك
هذا الشيء بالثمن درهم فقد اذن ابن سدا بها سند حاصر فانه لا يجوز له حاله
التمنى بان يقول بعثك عندي هذا بالثمن درهم فانه معنى داره
بالثمن هذا ايضا لا يصح لانه لا يملكه مبيع داره ولا يجوز ان سب في دمه
لان السلف في بيع الدار لا يصح وسعدى اذ يبيع ولا قرب عندي للمعل على
لا ممل وصحة الثاني وقول الشيخ ليس بجيد لان بيع الدار هنا لانهم باعتبار
اشتراط في عقد لانهم وان لم يكن لازما في شرط لانهم لا
في عقد البيع واشتراط قال الشيخ في المبسوط البيع هو انتقال غير مملوكه

من شخص الى شخص بجوز سدد على وجه التراضي وسعدى اذ يبيع في ذلك وقال ابن
من البيع عند على اسأل غير مملوكه او باهر في حكمه من شخص الى غيره عوضا قدر على
وجه التراضي ولا قرب قوله رحمه الله ان المتبادر الى الفهم عند الإطلاق فيكون
حكمه فيه لا بد في عقد البيع من كسحاب والقبول فلا يكتفى بالمعاذ في
العقد فلهذا اكثر علماء المالكية والحنابلة قولهم الجواز فانه قال والبيع عند على التراضي
بين لا ينعى فيما يمكن السابح اذ امر به جميعا وبزاجيا بالبيع وما يصح واذا بقا
بالايدان وليس في هذا نصريح بعصه الا انه جوهرا لا اصله بل الملك على ما يكون
عدم لا يقال عنه لا سبب في شرا اعتباره ولم يثبت في المواضع
وفي اشتراط تقدم كسحاب على القبول قوله ان لا ينعى ذلك اختار الشيخ في المبسوط
قال ولم يقدم فقال بعثه بالثمن بعثك معتمدا قال ولا ينعى ذلك لا يصح من قول
المشترى بعد ذلك لا ينعى وهو قول ابن عمر وزاد في قوله لا ينعى في قوله لا ينعى
من ان لا يصح او اقل بعثه فقال بعثك حتى يقول المشترى بعد ذلك لا ينعى وتسل
عن ان ينعى ان كان القبول معلقا لم ينعى ان ينعى من ذلك وان ينعى من ذلك
سبب لا يصح واستدل بالاجماع على صحة ما اعتبره وعدم دليل على خلافه قوله
بن المبرج يجوز عدم المبيع على كسحاب لنا اصله في الملك على ما تقدم فلا سبب على
لا ينعى من ذلك ولم ينعى من ذلك في العقد المتقدم فيه القبول سببا شرعيا فيقال على الاصل
اصح بان يجوز تقدم القبول في التكاح على كسحاب فكذا البيع ولان الاصل اعتبار
الرضا والتبايعين واللفاظ والله اعلم فلا ينعى بالترتيب وهو باب المبيع من المساواة
من التكاح والبيع وانما سرفنا في التكاح لانه ان وجد في البيع والحقا
الحاصل للمرا فلا يبادر الى عدمه والا محار فلهذا اخرنا عدم القبول بخلاف
البيع والرضا وحده غير كاف بل لا بد من اتمام اللفظ الذي هو صدق العقد
ولا بد من لا ينعى فيما ينعى الماضى مثل ان يقول بعثك هذا الكذا فيقول المشترى
استنبت ولولا ان ينعى كما لا يستفهم ان بيع احسان الشيخ واسمزه وقال
بن المبرج في الكساح او قال المشترى معنى هذا فقال المبيع عند العقد وفي المذهب

لو قال المشتري سبي هذا فمحل الباع عندك لئلا لم يوجب القبول لانه لو تنازع
عن لا محاب لم يبيع السبع فكذلك اذا تقدم كلف استنهام
السبع الملك او ما يسمو معامه بالجمع وهو شرط للصدق فلو ان فلانا باع ما لا
لغيره من غيره لانه لم يكن له ان يبيع على ايجاره الملك فان اجاز الملك
لزم السبع وان فسخه بطل وهو اختيار الشيخ في النهاية ومذهب الحنفية والشافعية
والبرجن وقال في الخلاف والمبسوط سبي السبع باطلا عن مرفوعه لا يبارز قال
في الخلاف وبه قال الثاني وقال ابو حنيفة ينعقد السبع ويثبت على ايجاب صاحبه
وه قال قوم من اصحابنا وسعد بن ادريس في ذلك لئلا سبي صدر من احد
في محله كان صحها اما صدر من اهله فله صدور من بايع عائل مختار وروى جمع
هذه الصناعات كان اهلا لا يتايدات واما صدره في محله فلا يبيع على غيره
بيع بملكها وسعيها وسيل السيل ملك الى غيره ولنا الوجه فليثبت المصحح امام
عن معارضه كون الشيء غير ملك للعقد غير بايع من صحه العقد فان المالك اذا كان
قبل البيع يملكه بعد اذ لا تاق سبي ما رواه عري ابراهيم الدارقطني ان السبي
م اعطاه ونا واسترى به شاة فاستترى شاة من بايع احدها بدنيا
في الطريق قال فثبت الشيء ماله ما رواه الشاة واحده فعلا او كانه ملك
في صحه مملكه اجمع الشيخ باجماع الفقيه ومن خالف منهم لاصد لتولده
لا خلاف انه منوع من القرب في ملك غيره والسبع يعرف وايضا يروى حكم
عن النعم انه من يمين مع ما ليس عنده وهذا هو روى عن شمس بن ابراهيم
عن ابي حمزة قال لا يعلق الا في ملك ولا يعلق الا في ملك سبي السبع في محله
الملك ولم يفرق لانه باع ما لا يقدر على بيعه فاستند اليه في الهواء والحيوان
المنع من الاجماع مع وجوب المخالف وهو محل الخلاف في ذلك كما ذكره الشيخ
في النهاية والمنع من القبض في ملك الغير مسلم لكن اذا كان غير ذمه ولا ذمه
موجود وهو الاجاز القاه سقاه والثوبين مع ما ليس به يقول لموج فانه مؤجر
على باع سلعته غير لسته لا للمالك ثم يعطى الى المالك فيشترها منه اما على

ما صورنا نحن انه سبي ما غيره غير الغير فان امضاء سبي فلا وكذا
قوله لا يبيع كل ما ملك مع ان الشيء ليس بمتروحه الاحتقة السبع بل الى
صنعه فمحل على في التزوم وبيع من هذا التزم لانه مع ايجاز المالك يمكن من البيع
كالوكان الظاهر معاد العود فانه يبيع سكره اهاه دسب لوصف ما ملك
الى لا ملك وان اعطاه في عقد واحد ينفذ السبع في الملك لان محار السبع في البيع
يرفع مالك لاجر السبي بما لم ينفذ وكان في غير الملك حرقنا على رضا المالك فان
اختار جده السبع ولا يطلو اختلاف هنا في قول لوعض شاة
فان امضاء المالك جدي با قلنا ولا يطل فان ملك السبي غير المالك في البيع
على من ياتي القاصب والمشتري فان رجع المشتري رجع السبي رجع على السبي
بما عزم من العي وما عزم عوضا عن المنافع التي لم تحصل له في سابعها بيع كعبه
الولد وان كان المالك بالعبه لم يكن له الرجوع بالعين ولا ينفذ والعق في هذه
السبع في سابعات المالك لول اذا رجع على السبي العام حال محله وان لم يكن
السبي الرجوع على القاصب الباع لانه علم العقب فتكون واقعا للمالك فغيره
الحقرا التعليل في ذلك والوجه عندي التعليل وهو ان الشاة ان كان مروج واقعا
بيعه كان المشتري الرجوع به وان كان تالفا فالتالي ما قال علماء ونا لئلا يبيع
بشاة العين يكون مسلطا على احد هالعم انتفاها عنه اذ لا عقل رجحان
فان العقب الذي يترك ان باطل العام الى عن بعض القاصب العلم نفسه ولا ينفذ
او با على العقب ان علم ان تالفا وفي النهاية يرجع العلم بعبه وم عبه اياه
والوجه الاول لئلا يها زياد غير مضمون مع بشاة العين وكذا يبيع تلفها ولا ينفذ في كل
وقت مخاطب باو العين ويكلف بدفعها الى المالك ولا تنقل الى غيرها ما هو عند
مدر دفع العلم العام فالتالي الرجوع على السبي المباح العلم في سابعه ورجع السبي
عن سابع اثنين اجماعا وما المنافع التي استوفنا هالعلم يرجع بها لم لا قال الشيخ
في المبسوط لا ينفذ لانه يرجع لانه عزم في سابعه لا يبيع فلا يرجع به على احد وقال
بعض علماءنا له الرجوع لانه مغزور فكان الضمان على العاثر كما لو قدم المرطعام

الاضافه مع العمل فانه اذا رجع على كل رجع لا يكل على كل رجع ولا يكل على كل رجع ولا يكل على كل رجع
البحث في ذلك انما الله تعالى باب العقب المتام الرابع قال الشيخ في النهاية
من عصبين من عصب سباعا وعصبين من عصب سباعا وعصبين من عصب سباعا وعصبين من عصب سباعا
من من فان لم يجد حتى هذا في يد السباع رجع على العاقب سبعة موم غصه ياب
وقال في ادريس هذا الترتيب في راجع على العقد الضمان باعلى العقد وساقى البحث
في ذلك ان شاء الله تعالى المتام الخامس اختلف في قيد المتاع قال الشيخ في النهاية الترتيب
فراصاحب فيهم والقرآن الشريف المانم في الاصل راء الله ولا يكل على كل رجع ولا يكل على كل رجع
التمام السادس قال في النهاية المتام الحضر في السبع لم يكن له بعد ذلك ذلك
على التبع وكان له الرجوع على العاقب بما قبضه من الثمن وفيه نظر فان امضا
السبع لا يوجب لاحاره في بعض الثمن فحسد التامك مطابق المشرى الثمن سوا كان
قد دفعه الى العاقب صلب لا يتم لواجب التبع كان ما لا الشيخ حيدا
لذلك ان سيع مال الموكل على نفسه وكذا كل من لا الولاء كالأب والجد والعم والحكم
واسمه وقال الشيخ في المبطل والخلاف لا يجوز لغير الأب والجد والعم والحكم
وقال ابو الصلاح بما احتج به قال كل من ليس بالدين ان يتبايع له سباعا ان سعه
من عصب او سباعا سباعا له سعه له وليس يحرم بيع انه يحمل ان يكون قصد
مع لا يعلم لنا انه مع ما ذور فيه فكان سباعا له العدم لا يكل فلا يكل ما مور
سعد على كل مالك واليمين والوكيل كذلك فيدخل تحت لادن واما الثاني فظاهر
كالوضوح على السبع من نفسه اخرج الشيخ بانه لا يبيع على الله والحياب الذي لا يعلم
وعدم قوله على ما حل الله السبع قال الشيخ وكذلك لا يجوز لادن بشرى مال
الموكل لا يبيع لانه لا يكون في ذلك السبع مالا موجبا عليه المهر ومسا
العرضان وكذلك لا يجوز ان سعه من عصب الماذون له في التجاره لانه
وان كان الما يبيع المالك سيع لا يملكه المهر فيه ومطل الرضا والمحق
عند كل من سعه لك كله وكونه موجبا قابلا لا استحاله فيه لانه موجب اعتبار
كونه تابعا وقابل اعتبارا كونه مديرا وان اختلف لاعتبار ان لم يتم الحال ثم

منتقض ببيع كلاب والجد مال العبي من انفسها لانتها وكذا لم يتم متعلق 2
حقها لا يبيع مع العبي وان لم يبع عتقا عتقا سوا ذن لدا على اولاد
وساقى البحث في ذلك والمتام السابع يبيع بعه وشراء اذا اذن له المولى ولوامره
احسن ان سباع له سعه من ماله جاز وقيل لا يجوز لنا ان ندع ما قبل ولا يصح ان يكون
وكلا باذن مولا يبيع العقد اذ سيع مولا رضائه الترتيب في السبع الغير المتعلق
العقد به وكذا محله هذا العقد غير متنا فيمن لا يجوز ان يبيع
الكافر عبد مسلم فان اشتراه كان باطلا وقيل يجوز ونحن على مذهب مسلم
اختار الشيخ لادل وهو كمن لنا قوله لعل ان جعل الله الكافر من على التبعين
سبيلا ودخوله في ملكه اعظم السبيل اخرج كاذبون بان الكافر اهله التبع
والعبد المسلم يبيع ملكه وقد وجهه العقد فينتصحه السبع وليس يتبني
اخصان على سعه كالأول الكافر لم يجرى له الكافر في كونه لا يبيى العصبى
مع وجوه المتابع في ثبوت الحكم والمتابع هنا موجود وهو انما السبع
على المسلم لو اشترى الكافر اماء المسلم قال الشيخ في المبطل لا يبيع السبع
ولا سعه عليه لانه من ان فيه انما السبع على المسلم ويعد حرمه ولا يقرب
عندي الجوار وهو اختيار والذي رجحه الله تعالى وليس فيه سبيل الله
لا في ان العقل لا سبيل له عليه وفي لان الما سعي عليه فينتصه السبيل
قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع رابع مكر وسوما ولا اجا
وفي نظر الشيخ يتناول سوا العائت والباد والمسير اسم لجميع الحكم لقوله تعالى
- يمان الذي اسرى معه ليدل المسجد لكرام الى المسجد لا تضي واما اسرى
من بيت خديج وروى من شعب ابو طالب سباعا سباعا رواه عبد الله بن عمر
الاصمعي عن النعم قال سكر حرام وحرام سيع ودا عبا وحرام اخر سوما ولا حرام
من الفرقه ولا خيار في اختيار الطاهر ككلام الشيخ
المسرى ملكا باعصا الخنا لا ينسب لعدة قال في الخلاف المتدثنت بنسب
لا محاب والقبول فان كان مطلقا فانه يلزم بالاقرار الا ان كان وان كان

شروطها لم يزم بانقضاء الشرط فان كان الشرط لها او للبائع فاذا انقضى
الخيار ملك المشتري بالعقد المتقدم وان كان الخيار للمشتري وجد زال ملك
البائع عن الملك بنقض العقد لكنه لم ينتقل الى المشتري حتى يصح للمساواة اذا انقضى
ملك المشتري بالعقد ولا يقال في الميسر الملك لا يزم لا بعد مضي من الخيار
او ما العمل فيه حكم ومعناه ان الشرط لا ينتقض عدما بل يكون الفسخ في الاصل
والعمل تابع فاذا ثبت ذلك تاخر مضي العمل في مدة الخيار فان لم ينقض العقد
كانا معا للمشتري وان فسخ كان البائع والحق ان الملك ينتقل الى المشتري بسن العقد
اسما لا سريلا ولا على التخييل في مدة الخيار فاذا خرجت المدة واستقر لنا
ان المقضي موجود والمعاوض لا يصح طالما لم يثبت الملك اما المقضي فهو البيع
لان البيع ملك دليل قوله ملكك فيثبت به الملك كما لا يبيع لان القليل يبي
عن مثل الملك الى المشتري ومنعده لفظ وشرع قد اعتبره وخصي بعبارة
تعتبر فيما تنقضه ويدل عليه لفظ ولانه لم يكن سببا لم يكن سببا مع لا فرق
او لا فرق لا يدخله حاله لان العقد فلا يدخله حاله لان العقد
بالاستصحاب ولانه كلما وجد العقد ثبت الملك وكلما انقضى العقد انقضى
الملك فيكون هو المورعلا بالمدان واما عدم صلاحه المانع للمانع
ولانه ليس لا شئ من الخيار وهو من صفات الملك كما لو باع عينا مع غيره
كلما ساء ما اسئل ان عبا الحق المتبع بانه عندنا حصره لا سئل الملك كالحق في البيع
واجب المانع من التصور عن افناء الملك وان غيره قوله البيع فذلك لا يفسد
التصور ولا عدم سئل الملك كالمعصية خيار المجلس فيثبت في عقد
البيع خاص ولا يبطل الا بسقاط ولو قال احدهما لصاحبه احرر وسكت
فما والمالك ما وكذا الاخر قال الشيخ في الخلاف والميسر وقبل ميسر
خيار لاخر لنا قوله لم يملك البيعان بالخيار ما لم يفتقرهما ولا يحرره علم محر
علم موزع الحق لاخره من ماري عن النبي انه قال البيعان بالخيار ما لم يفتقرهما
او يتقولا احدهما لصاحبه احرر ولا يملك احدهما من الخيار ما لم يفتقرهما

خياره والى جواب بعد صحة العقد ثبت حمله على انه خص واحدا وجميع ان ملك
صاحبه حاص ولو تبايعا بشرط شرط رفع الخيار بينهما صحيح ولا خيار سوا شرط
اسقاط في العقد او بعد وقال الحنفية في بعض الحديث كل متعين فلا يصح
سببا حتى يفتقرنا لاي خيار ويريد الشرط بعد العقد قال وقد ان يكون
الشرط لرفع خيار قبل العقد في العام والمحدثين ومنع المحدثين فقط ولذلك رد
من اسس المذهب عليه قال ان استقر الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفتقرنا فان البيع
هو الحديث لا يتأخر ما تقدم من قبله فلو ان لايمان هو الموجب لبيع لان يفتقر
هذه المذهب ان الصنفه على البيع غير طريق موجب لبيع ويعني ذلك انه سبب
لاختياره الملك لانه شرط بان يفتقرنا بالاكديان ولا يفسخ العقد وانما
في المكان ولا خيار لادله انقضت ان لها الخيار والمعاوض بان يتساوى العقد
الراعي وقد في الخبر وان لم يفتقرنا فله ان يكون المالك به ان لم يفتقرنا بعدا
او يفتقرنا محضه لان العقد الموجب لبيع شئ شئ ولو يفسد رخص
قال في الخلاف لو شرطنا قبل العقد لا يفسد بها خيار بعد العقد صحيح الشرط ولزم
العقد بنقض الكتاب والقبول وعندي في ذلك شرط فان الشرط انما يعتبر حكم لم
يرجع في حال العقد لم يشرط قبل العقد وتبايعا على ذلك الشرط صحيح شرطا
قال الشيخ في الميسر اذا اراد ان يشتري لولده من نفسه واراد
لا يفتقرنا ينبغي ان يفتقرنا لزم العقد عند انعقاد العقد ولو يفتقرنا بشرط بطلان
الخيار على كل حال وقد قيل انه سئل المالك الذي بعد فسخ العقد يفتقرنا ذلك
يجزى تفرق المتبايعين وكذا قال في السراج ولم يفسد هذا القول الى احد
من علمنا بالنصوصية وهذا القول عندنا صحيح خيار الميراث
لهذا ما لم يفسد العقد سوا شرطه او لا للمشتري خاصة هذه الاستحسان وامر
الجيد وسلامه والصدق والبر السراج والبر السراج وقال السيد المصنف في الخيار
البائع والمشتري معا لنا لاصل لزوم العقد وبطلان الخيار لقوله تعالى
او فخر بالعقد ولقوله لم البيعان بالاكديان ما لم يفتقرنا جعل من الخيار

عدم لا تتزاق وهو ثابت في الحيوان وغيره خرج خيار المشتري بالاجماع
 وهو السامع على اصله وان الحكم في الخيار للمشتري منتفیه في حق البائع
 فلا يكون للخيار شرط في عقد لا يتفق حكمه سواء ان يعلق الحيوان قد
 علق ولا يظهر كقولهم في غير الحيوان والمالك اعرف به من المشتري وهو
 السامع للمشتري بعد ثلثه ايام لا يمكن ظهور عيب فيه حتى ينفذ
 البائع المصلحة على نفسه وما رواه القاضي في الصحيح عن الصادق قال
 في الحيوان كله ثلثه ايام للمشتري وهو الخيار وان اشترط ولم يشترط
 الخيار للمشتري يملك بنفسه مد على شرط من البائع اجماع السيد المرتضى بان
 احراز المتبايعين فكل له كما لا يخفى وخيار المجلس وما رواه محمد بن
 عن الصادق ثم السامع ثلثه ايام في الحيوان وفيما سري ذلك من بيع حتى
 ينفذ وفي الصحيح عن الصادق في ثلثه ايام قال قال رسول الله البائع
 بالخيار حتى ينفذ ثلثه ايام وخيار المجلس عن الاول الذي في المشتري
 والسامع في خفاء العيب وتظهر من الحديث بان الخيار للمشتري وفي
 السامع فهو النسبة اليه ايامه ثلثه ايام وليس بعد من العوار جعل الروايل
 على ما اذا ما جازنا الحيوان فان مقتضى لثبوت الخيار للمشتري ثابت
 وسد حكمه فالتى ما ذهب اليه الاول هـ
 فان شرط خيارا والمصلحة قبل العقد وهو اختيار المشتري في المصنوع
 والسيد المرتضى وقايع الخلاف اذا اتبع شيئا بشرط الخيار ولم يسمه ما
 ولا اخلاص بل طلقه كان له الخيار عليه ايام ولا خيار له بعد ذلك وهو
 مذهبيهما المذهب والمشتري في الاستصا والبيع والاصلاح لثالثه
 شرط جعل العمل المسمى بمحالة السبع وان هذا الشرط غير لازم للمشتري
 صل كمال السبع اولا والتمس من غير العزم يكون شرط ما وجبه باطلا لما رواه
 ابن سنان في الصحيح عن الصادق قال السكون عند شرطه لا يخل بشرط طاعت
 كما لا يخفى بل فلا يجوز في الصحيح عن عبد الله بن كمال ولا يجوز على الذين

الشرط

الشرط عليه والسكون عند شرطه فيما وافق الله عز وجل اجماع
 الفقه واخبارهم والروايل اجماع وكما جاز انما لا يعلق المبدأ في الحيوان
 اما غيره فلا قال السبع في المبسوط والخلاف اذا باعه بشرط
 ان يستأمر فلا حاجة للبطل الرد حتى يتأنس وليس للاستأمر احد لا
 ان يشترط من معينه قلت اكرهت فان اطلق استأمر ابا ولا قريب عندي
 مع الاطلاق البطلان لثالثه ايام كالاتي مع العمل الشرط فيكون عمرا اجماع
 ما لا يثبت صحة هذا الشرط مع الاطلاق مقيده زمان محصور مما لا
 دليل والحجاب قد بينا حصول العزم خيار الشرط يتبين من حين
 العقد وقال الشيخ في المحل في المبسوط حين انقضاء وتدار ادرى
 انما ان الاطلاق المدسفي لا يقال بالعقد كغيره من لازمة الشرط في العقد
 ولانه لو لا ذلك لفسد الجهاد بالمبدأ بسط الشرط ان لم ينع المبدأ اجماع
 بان الخيار وثبت بعد ثبوت العقد والعقد لا يعتد به بعد انقضاء وجب
 ان يكون للخيار ما من ذلك الوقت واستلزم اما بمقتضى المدس والمجلس
 قد ساطلان الكبري ومع لزوم اجتماع المدس لان الخيار واحد للمحل
 محله وهو ممكن كانه ثبتت الخيار لمصلحة المجلس والعيب معا
 اد السامع تسام من حال ولم ساعضا في التمس ولا في التمس ومعنى المشتري
 لاني التمس كان السبع لازما ثلثه ايام فان جاء المشتري بالتمس كان الحق للمشتري
 ولم يكن للسامع خيار وان مضى المدس ولم يات التمس كان للبائع خيار
 فان هذا التمس في المدس قال السيد رحمه الله تعالى يكون التمس من المشتري وان
 يلف بعدها كان من البائع ولا خلاف في حكم الثاني ان السبع اذا قبل قبضه
 كان بماله بايعه وانما خلاف في الاول والذي اختار السبع ان التمس من مال
 البائع ايضا وهو لا يخفى وهو اختيار ابن ادرى والشيخ في السبع لا يخلو الاصلاح
 الاول وقال حمزة انه من ضمان السامع لان يكون عرض السلم ولم يسم السامع
 لانه السبع قبل قبضه قبل قبضه فيكون من مال باعه وما رواه عميرة بن خالد

عن الصادق في رجل اشترى شاة من رجل ولجج غيرة ترك المتاع عند
 ولم يصبه قال ان شاء الله تعالى فهو للمتاع من مال من يكون قال من مال
 صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقض المتاع ويخبره من ماله فاذا
 اخرجه من بيته فالمتاع ضامن لخته حتى يرد اليه ماله اجمع المتاع
 ما لم يسل الى المشتري فهو ضامن للمطالب المتاع من الملائمة ولا ياتي
 ان حرمه وكلامه الى الصلاح يدل عليه فانه قال فان كان تاحين من ماله المتاع
 فلهذا ولا ينفذه من ماله مدرست لوقته بالمشتري ثم يملك فان كان في هذه المدة
 كان من مال المشتري دون البائع وان هلك بعد ذلك كلام المتاع بغيره من مال
 البائع واوجب بان المتاع بعد انقضاء المدة لا ينعبر به هذه اذا باع لاسان
 شاة ولم يصب المتاع ولا يقض الثمن ونفى للمتاع كان المقدم وقواله ان مال المتاع
 فان جاء المتاع في هذه المدة كان البيع له وان مضى له ان كان البائع اوفى
 كالبائع فان هلك المتاع في هذه المدة لا مال ولم يكن قبضه اياه كان من مال المتاع
 دون مال البائع وان كان قبضه اياه ثم هلك في هذه المدة كان من مال المتاع
 دون مال البائع وان هلك بعد المدة كان من مال البائع على كل حال وفيه
 نظرا اذ مع القبض يضمن البيع احرم لم يرد الشحان واسا عما من المتاع وغيره
 في المرض له امام وقال الصدوق في المتاع اذا اشترى رجل جارية وقال
 اجعلك بالثمن فادها وما منه ومن سهم ولا فلا بيع له واذا اشترى ما يصدر
 بوجه كالميراث فان جاء ما يضمنه ومن الثمن ولا فلا بيع له واذا اشترى ما لا يصدقه
 فان جاء فيما يضمنه ومن ماله امام ولا فلا بيع له وقال ابو الصلاح للميتا وفي جميع
 الحيوان له امام وفي كرامه من اشترى بها لثا لا يصل عدم الغار وفقدناه بالملك
 لا باع عليه ولقد دفع من البائع على الزايد على الاصل اجمع الصدوق بما رواه على
 مطلق قال سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية وقال اجعلني بالثمن
 فقال ان جاء فضاهاه ومن سهم ولا فلا بيع له والمطالب المتاع وهو كذا
 قال في الميراث اذ اوجب الميراث لم يات بالثمن فلا بيع في المبسوط يعني اجماعا

اذا اشترى

اذا اشترى شاة معينة من معلوم وقال للبائع اجعلك بالثمن ونفى فان جاني
 من المدة كان البيع له ولم ينجح في هذه المدة بطل البيع وظاهره هذا العار يوم
 بطلان البيع بعد مضي المدة والذي ينفذ الميراث في الشاة انما يكون
 للبائع لصا ان شاة البيع وان شاة طالب وهو كذا لا يصل عدم الغار وفقدناه بالملك
 مدعي الذي قال في الشاة ولا يار الحنفية ينفذون عن الباقي قال في رجل اشترى
 من الرجل المتاع ثم يرد عنه يقول حتى ايتد سم قال ان جاء فضاهاه ومن
 له امام ولا فلا بيع له وفي الصحيح من على رطب انما سالت ابا الحسن عن الرجل
 يبيع كعبه فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن قال لا يصل عدم الغار وفقدناه بالملك
 مع ذلك فلا بيع فيها وغير ذلك والمطالب العمل على ان لا يبيع الا لزم له قال
 سالت ابا الحسن ان كان حاصرا في بيته الثمن وقبض البيع شرط في صحة البيع وليس عليه
 ان يقصد ان يقبض شرط في نفس العقد وان قصد ان شرط في التزيم كان
 حوايا اما المصلحة فانما شرط في الصحة وطعا قال في المبسوط وانما
 يرد من الصرف يدخل خيار المجلس لعدم ولا يدخله خيار الشرط اجماعا
 لان من شرط صحة العقد القبض ولا جاعع منوع والتعليل ليس بجيد فان
 التناقض لا يدخل خيار الشرط بانه قد يرد في شئان في الصحيح عن الصادق
 م قال السلون عنه شرطهم لكل شرط خالف كما يسهل من رجل يلا محوزا
 في المدة السليم يدخل خيار الشرط خلا قال لست افي ثم استدلل بعدم الاحتياط
 الواردة في جواز الشرط في العقد ولا اخرجه الدليل من الصرف فان كان ليله
 ما ذكر في المبسوط فقد سما فنعقد وان كان غير فلا يضمن سانه لا يتيان
 موقوفه الميراث على ائسا العلقه معها بعد القصر لا يتول لانهم ائسا العلقه
 سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية او اذ اوقع صوم كذا في سائر
 اربع البيع قال في المبسوط واما الزكاة والعارة والوديعة
 القراض والمعاذلة في بيع من دخل بخيارين معا فيها مانع ومن ادريس و
 ابراهيم وقال في الخلاف لا خيار فيها في المجلس ولا يبيع دخل خيار الشرط

فيه والحق عندى ان من اعتقد جازم لكل منها الخيار في البيع ولا مضا
 سوا كان في المجلس او تفريقا وسوا شرط الخيار او لا بل لشرطها شرط الخيار
 لم يصح وكان الخيار مائتا متصلا بالاصل والبيع استعمل في الخلاف على عدم جزم
 خيار المجلس الا باجماع فان لا خلاف انه لا يدخل خيار المجلس وليس يجيد فان
 اجماع منوع مع انه منه خالف في ذلك تركت محسوسا لغيره في المجلس والخيار
 مع انه عند جازم مطلقا اذا اجماع وما على جزم خيار وقد ينفع فيه
 على ان ينفع الباقي ويدفع اليه قال الشيخ في المبسوط يطل السبع وسبع من البيع
 واجمع شي بان ما شاهد في الثرب السبع في ذلك من غير خيار الروية وما لم
 شاهد ينفع على خيار الروية فخرج من واحد حاد الروية واسما وهذا
 متاخر ولا قرب عذري الخوازلنا انها غير مذكورة في البيع لا سماع بها مع غيرها
 كغيرها من الاميان واحتجاج الشيخ ليس بجيد لا تنسب للخيار في الثرب
 اجمع ان لم يجمع الباقي كالاول وبيع لزوم البيع في السبع سلفا لكن مع
 الساع فصل لان الموضع مختلف فان موضع الدرهم هو الموضع موضع
 الجوز هو من لان الثابت اما مع غير مخرج هذه اوجع مع عدم غير معين لاننا
 نقول مع اول ما انه باع مع غيره ما قبله ان باع ثوبا قلنا معنى انه باع بعض
 ثوب منسوج وبعض ثوب غير منسوج وليس البيع هنا كالمزاد لشرط الخيار
 او الصفاء وتماييع هنا فكذا هنا لثابتنا لكن مع رطلان ذلك ولا يجب
 في كل حكم ثبوت رطلان والعقد في محتمل عدم قوله تعالى واحل الله البيع
 قال في المبسوط وبخلاف اذا اطل المشتري في من الخيار البيع
 ولم يبعه من ويحق - الولد مالم يسمع الساع فان صحته كالولد لاحتماله
 ويلزم منه وان لم يكن هناك ولد لزمه عشر قيمتها ان كانت بكرة وان كانت
 غير بكرة لزمه نصف قيمتها ويطل خياره ولا يطل خيار البيع مطلقا بشرط
 وطى بعه او بغيره لا ان يعلم رضاه - وتعدى البيع على ذلك وقال في الجسد
 والمشي لا سماع بالدم والكبد من اخباره كما اجمع على صدقه وقال في الميزان

المشي من هذا الولد ولا عشر قيمته الجارية ولا نصف العشر سوا فصح المبيع ولا
 اوجع ولا قرب لانا ان المشتري قد رتب شيئا فلا يجب عليه عرضه والبيع المعجب
 لا يلزمه نصف المبيع الا بجماع الا باجماع على وجوب العقد والعقد والاحتياط
 ولان البيع انما ينتقل بالعقد ومعنى الخيار والموجب المبيع الاحتياط ولا احتياط
 المشتري مراء وماه ما رتب الخيار البيع بعدم شغل ذمته وبإصلاحه اليه
 ولا سأل بالعقد وقد سبق قال الشيخ في المبسوط رتب خياره صاحب الخيار
 او على غيره او اخر في من الخيار عام على ما به معنى ماله لخط في هذا اذا كان
 الاخرى لا يعرف اشارته فان عرفت اشارته او كان يحسن ان يكتبه كان خياره باقيا
 وحتى يقره الرطب في ذلك ثم زال بعد هذا ولا خلاف في ذلك ولا اعتراض على ما افعل
 الرطب وهذا القول هو المنسب الى المجتهد والمعنى عليه اما الاخرى فتدعي في الشكل
 اقره ان الرطب لا يرضى على ما فعله الا ان يدعى جزم اشارته اما بعد ذلك فلا
 قال الشيخ في النهاية لشرط المبيع خيار لنفسه ثم اراد بيعه المرفق
 فيقول معنى ذلك الوقت فلو رجب البيع على نفسه ثم صرف فيه قال في رد المحتار
 لزمه فلو رجب البيع على نفسه ولا حاجة اليه فانه ينسب المرفق يطل خياره لان
 العقد المشتري في من الخيار لزمه العقد وهذا ما رتب عليه لاطال بحسبها
 قال في من اذا شرط الخيار لها واطعها على فصح وانما بعد وان
 طعها يطل وان شرط لغيرها رضى به البيع وان لم يرض كان البيع خيارا بالخيار
 من البيع ولا مضا فان قصد بطل اي البيع معنى انه انما سأل لاجل راضيا
 البيع وان قصد بطل الخيار وليس بجيد اذ لا يسلط الساع على بيعه
 احدهما البيع ولا خلاف انما سأل البيع العقد وكان للمكتمل الخيار وقد علم وان
 لم يرض لشيء كان البيع خيارا من البيع ولا مضا لئلا يجلد لان الخيار اذا
 جعل للاختيار لم يكن لاحد المسامحين خيارا كان لا خيارا لاجل ما سأل بعد
 وان احسا والبيع البيع ولا مضا بالمتبايعين اذا اختار رضى
 الخيار من الباعين او غيرهما فصح البيع كان له ذلك بغيره الاخر وعنده ولا يفتقر

يقتضى

الى الشهاده . ولا الى حكم الحاكم ولا حصور . وبه قال الشيخ في المبسوط وقال
زكريا الخليل اذا اراد من لا حصار من المتبايعين او غيرهما فصح البيع كان ذلك
محققا لاخر ان كان حاضرا او ابدا . وان لم يجرى في المتبايعين او صاحبه او استبد
على نفسه بذلك . وكذلك اذا اراد ان يبيع قبل اخروقت الفيا وان كان الخيار
خاصا جميعا لم يكن قبول احدهما او قبضه بغير حضور من لا ضرر مضي على الاخر ما لم
من ذلك لنا انه حتى لم يجاز عليه في حال غيبه لاخر حضوره وحال حضور
الحاكم وعصر وطال الشهاده . وعندهما بعض من المتفرق ولا شرط خبارا مطلقا
ومعنى بعض من ذلك . ولا يمكن مطلعا فسد ما شرط لغيره من المتبايعين
من شروطهم اوجب الخليل بان العقد عاقل يرضى كل واحد من المتبايعين فلو كان
احدهما ساهما بغير حضور صاحبه كالوديع او كالمبيع من ثوبين في البيع في الاول
بيع انه قايض حتى في الربا . الربا حرام بالنسبة الى الاجتماع
فان الربا كغيره لا يتم بغير وجه عليه التوبة منه لا يتم كباي وجه عليه رد المال
فرايد الماخوذ بالربا قال الشيخ في المنهاية لا يحب وبه قال الصدوق في كتاب
المبيع ورواه في الاخر . الخليل قال في الخليلين ان شئنا عليه الربا لم يكن له ان
يبيع عليه لا بعد السنين بان ما يدخل فيه حلال فان لم يضر . ان استدلوا بظاهر
سن لان ذلك ربا لا يحل فان كان مبررا فارد . على صاحبه ربا الى الله
فقالوا في ذلك بالحق لا يبرر او يبرر ما لا كان يعلم ان صاحبه يرضى ولا يعلم
الربا بغيره ففسد حازه كله والمقرب فيه اذ لم يعلم فيه الربا وقالوا في ذلك
حب رد المال وهو اقوى لنا قوله تعالى فان تيممتم بكم رؤسكم ولا تبايعوا
بأكله فلا يتقبل بها الملك كغيرها من المعاصيات اوجب الشيخ قوله تعالى
فمن جاءه من عظم من ذنبه فاستمى على سلف وما اوله ابن بابويه في المأثور الى
ان قال فان رسول الله قد وضع ما مضى من الربا وجرم ما مضى من حمله وتبعه
جملة حتى يعمه ومن الصادق عليه السلام كل ربا اكله النار يجهل ثم تابوا فانه مثل من
اذا عرفت منهم التوبة ومحو ما مضى من ذنبه حتى يعود الى الذنب بمعنى ستره

منهم

منهم بالتوبة او ما كان في ذنبه الجاهلية كما ذكره الشيخ في البيان . ولذا في الحديث
لا ربا من الراشد وروى . ولا من الرجل وزوجته وحب اليه علمونا غير ان
الجيلي فصل فقال لا ربا من الراشد وروى . اذا احدثوا الدار والصل لان يكون له وارث او
عليه دين قال السيد في بعض كراه ما يبيع حرا بغير ربه من الوصل لا خيار
التي رويها اصحابنا المنقضية لغير الرمي بين من ذكرناه على ان المراد بذلك وان
كان لم يخط الخبير موطن لا مركبة قال في حبان لا يبيع من ذكرناه . وروى كما قال عاقل
ومن دخل كان اسنوا لغيره في الاذن ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
مردود . والروى عامر ومعنى ذلك كله . معنى انه لا يبيع من كان لم يخط الخبير او متدينا
في البيع . هذا المذهب على نحو ظاهر التواتر وان الله تعالى لم يحرّم الربا على كل سعة قد تفرق
تاليه ولا تاكل الربا وما يورث من الراشد وروى . والرجل وزوجته قال في المأثور
ذلك رجعت عن هذا المذهب لاني وجدت صاحبنا يجمع بين على في الربا بين من
ذكرناه وغيره فيكون فيه من وقتها لا وقتا . واجتماع عند الطائفة قد ثبت
انه حجة وبخلافه ظاهر للزمان قال في الصحيح في الربا بين من ذكرناه . واداك
الربا حكما شرعيا جاز ان ثبت في موضع دون موضع كما ثبت في جنس دون جنس
وعلى وجه دون وجه فاذا ادلت لادله على محص من ذكرناه . وجعل يقول بوجه
الدليل قالوا ما يمكن ان يعارض طواهر من طواهر الكتاب ان الله تعالى قد اقر
بالاحسان فلا نعام مضا فاليها دللت عليها القول من ذلك وحده احسان
ايصال النفع لا على وجه لا سخطا الى العدم مع الصدق الى كونه احسانا بمعنى
لا احسان ثابت من احد من غيره . وروى ان من لا يبيع على النكاح القليل
وتعديبه الى نفسه به فهو حسن اليه وانما اخرجنا من دعائنا استثنيا من الراشد
وذلك في النهج وزوجته بدليل ظاهر تركه في الطواهر وهذا ليس مع الخالف
في المسائل الذي خالفنا فيها وطاها على الله تعالى بالاحسان في موضعين
لغيره تعالى واحسن كما احسن الله اليك وقوله ان الله يامر بالعدل والاحسان مع
الايات التي ظاهرها عام في تحريم الربا فاذا قالوا لم يخصص احسان

امام

لاجل ايات الربا قلنا ما الفرق بينكم وبين من تخصص ايات الربا بعم ايات
امر الاحسان قال ومن طرنا اذا سئلت كان قويه ^{وهو يشتم على}
واهل الذمه قلنا قال الحنفى وسيد المذنبين ابا بويه لا يمس ولا يمس ولا يمس
وهو اختيار ابن ادريس وابن البراج والظاهر من ذلك انهم لا يمسونه وقال الحنفى
اهل الذمه في اربعين المتعينين والراجلين ولا يجوز الربا من اهل الجور
لا باس باحق منهم في ارحمهم ولا في اشد اخطائهم لئلا يمسوا من اهل الجور
تكرم الربا ولان اهل الذمه معصونه فلا يجوز اخذها بعقد فاكمل الحنفى
احصى سيد اجماع الطائفة وباروا الصدوق عن الصادق ع قال ليس
من المسلم والذي ربا ولا بين المراءى وبين زوجها ربا ولا بين ابيها وبين
منوع مع مخالفته من تقدم ذكره وعن الربا به الجمل على الذي الخارج عن
شروط الذمه جميعا بن لادله سد مسالك الاول قال ابن ادريس اهل الجور
ياخذتهم الزيادة ولا يجوز لنا ان نعطهم ذلك ولا باس به لما رواه بن
ماويه عن رسول الله ص ليس متنا وبين اهل حر سار ما حرمت ولا نعطهم وقال
شرب البراج لا ينفق الربا بين الواحد وولى والسيد وعبد ونكحى والمسلم
والمرأى وزوجها يجوزان ياخذ كل واحد من ذكرنا من صاحبه الدرهم بدرهمين
والدينار لدينارين اما قال الشافعى في المنهاية لا ربا بين الولد وولى لان مال
الولد في حكم مال الولد قال ابن ادريس سئل هذا التعليل في قوله ولا بين الرجل
واهل ولىه ليس بجيد لان كالحكام المساويه تدعى بالعلل المختلفه فلا يلزم
من عدم اسما هذه العلة في طرف الزوج والزوجه ابطالها على ان المنع
قائم في طرف الزوجين لشر الملايه منها فكان مال احدهما في حكم مال
الاخر اما انت قال ابن ادريس قاسا فليس فلا بين العبد وسيد فلا فاما فيه
ولا لنا حاجة الى هذا التعليل واي مال للعبد فاما الربا بين اثنين فانكنتين
وهذا الكلام ليس بجيد فان الشافعى نقل الحديث وهو قول الصادق ع وليس
بين السيد وعبد ربا وتنفى الربا قد يكون تنفى التملك وقد يكون لشر ذلك

تنفى التملك على تنفى الربا فانى ما جحد على الشافعى حيث ذكر الحكم لعلهم يذكرون
اذا كانت معروفة ثم ان الشافعى ذهب الى السيد مطلقا في ذلك ان شاء الله
قال الرازي قال لا يمس لاربا بين سيد العبد وعبد اذا كان مالكا من غير
شريك فيه فان كان فيه شريك حرم الربا بهما ونعم ما قاله ابا في اصحابنا لا ينفق
معصونه ذلك ايضا اذ لا يمس لاربا بين سيد العبد وعبد اذا كان مالكا من غير
اذا كان مملوكا ^{الربا يخرجه في الكل والوزن لم يخرجه في الجنس}
الاجماع وهل ثبت في الحدود قاله الخلف لا يثبت وهو قول من قوله في السوط
والنهار ومن قوله في الليل وهو مذهب ابا بويه وابن البراج وابن ادريس
وقال الحنفى انه يثبت وهو قول الحنفى وسلا ولا يقرب لاول مال الاصل في الجور
وان كان انسان سلب على مال وجاكم فيه فلا يمنع منه لادليل وما رواه عبد الله
في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا يمس لاربا بين السيد وعبد ولا باس
ثم قال على كونه وفي الصحيح عن زاذ عن الصادق ع قال العبد العبد مال له
لا يمس لاربا بين السيد وعبد ولا يمس لاربا بين السيد وعبد ولا يمس لاربا بين السيد وعبد
ياخذهم الزيادة ولا يجوز لنا ان نعطهم ذلك ولا باس به لما رواه بن
ماويه عن رسول الله ص ليس متنا وبين اهل حر سار ما حرمت ولا نعطهم وقال
شرب البراج لا ينفق الربا بين الواحد وولى والسيد وعبد ونكحى والمسلم
والمرأى وزوجها يجوزان ياخذ كل واحد من ذكرنا من صاحبه الدرهم بدرهمين
والدينار لدينارين اما قال الشافعى في المنهاية لا ربا بين الولد وولى لان مال
الولد في حكم مال الولد قال ابن ادريس سئل هذا التعليل في قوله ولا بين الرجل
واهل ولىه ليس بجيد لان كالحكام المساويه تدعى بالعلل المختلفه فلا يلزم
من عدم اسما هذه العلة في طرف الزوج والزوجه ابطالها على ان المنع
قائم في طرف الزوجين لشر الملايه منها فكان مال احدهما في حكم مال
الاخر اما انت قال ابن ادريس قاسا فليس فلا بين العبد وسيد فلا فاما فيه
ولا لنا حاجة الى هذا التعليل واي مال للعبد فاما الربا بين اثنين فانكنتين
وهذا الكلام ليس بجيد فان الشافعى نقل الحديث وهو قول الصادق ع وليس
بين السيد وعبد ربا وتنفى الربا قد يكون تنفى التملك وقد يكون لشر ذلك

عن الحلبي عن الصادق قال لا يصح اعتقاد من شيعتهم من حفظه لا مثل
بني النعمان شيوخه لك وسلي بن الزبير بالصدق اسحق بن عمار قال لا يصح
عن الرجل يشترى الحنطة فلا يجد لا شعير البصير ان يأخذ اشترى بوجهه قال لا
انما انما اصلها واحد وفي الصحيح عن ابي بصير عن الصادق قال
الحنطة والشعير قال اذن كان سراً فلا بأس وعن ابي بصير قال سالت ابا
عباسه عن الحنطة والشعير والحنطة بالدينق فقال اذا كان سراً فلا بأس
ولا فلا وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي القاسم قال قال امير المؤمنين لا يصح
الشعير لا يصح ولا يصح تعدد الحنطة من شعير وفي الصحيح عن هشام بن
سالم عن الصادق قال سل الرجل سبع الرجل طعاما لا الاكله لا يكون عند
سالم له ما عداه يقول اخذ مني مكان كل صر حنطة من شعير حتى يستوفي
ما نقص من اكله قال لا يصح لان اصل الشعير من الحنطة ولكن يربح عديم
الدرهم بحساب ما نقص من اكله وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله قال قلت له انما يجوز تقسيم حنطة بغيره من شعير قال لا يجوز
لا مثله مثل ثم قال ان الشعير من الحنطة وهذا اخبار صحاح والمذهب المطروب
مع العلل اجمع ان ادريس بن ابي لا خلاف بين المسلمين العام والمخاص ان
الحنطة والشعير حسان محمدان جنباً ونظراً ولا خلاف بين الفقهاء والاسان
للفرقه ان من ادعى انها كالجبن الواحد فعليه الدلالة واخبار لا حاديه
محمد ثم لا يذهب الى هذا القول سوى الشيخ ابو جعفر والشيخ المنذر بن محمد
ابن محمد اصحابنا المتقدمين ورؤسائنا فينا الماضين لم يقرضوا لذلك بل
افترأوه من ان مع اختلاف الجبن يجوز بيع الواحد بالآخرين وقوله
انما اختلفت البنسان فيبيعوا كيت شتم والحنطة والشعير مختلفان صون
وشكلا ولونا وطعاً وطعاً وادراكاً وجنساً ثم طرأ في ما كثر الذي لا يفيد
شوا والخراب المنع من اجماع مع ان اكثر علمائنا قال انها جنس في باب
الربا وما العامه فقد اختلفوا فذهب جماعة منهم سعد بن ابي عاصم الى حكم

الرجل

وجاءه و مالك والليث انها جنس واحد وبعضها ولا من الصحابه وبعضهم من
الاصحاب قالوا لان ذلك سمعه من النبي ولا يمكن لهم الحكم بذلك اذها
مختلفان صوراً وشكلاً فكيف يحكم بالحدادها وانما كالجبن الواحد ولما
اختلفت فيها بالجنس والصون والشكل والجنس واذا ترك معنى فليس مع ما
ذكرناه من ارجاء ريب الصحاح المبتسبون التي لم يجدوها معارضها من
الروايات والاختلاف لا كهم والشكل والصون لا وجب الخلاف في الربا فان
السهم والكثير مختلفان شكلاً وصوناً ورجحاً واسماً مع ايجادها في باب
الربا والحمله فالحنطة منصرفه عن لادهم وتداين كثر مما ساءلها ولم
يحد معارضها من الاحاديث سبعين القول بما لم يحد به ورويت عليه مع ان
الحنطة في الخلاف نقل اجماع الفقهاء عليه واخبارهم دليل معلوم ونقل الشيخ له
سبعين المصنفين لان لادهم المعلوم جعلها واربعها قال في النهاية
لا يجوز بيع النقم بالحنطه لا يجوز بيع النقم بالحنطه ولا يجوز بيع النقم بالحنطه
وفي الخلاف والمبسوط لا يجوز بيع النقم بالحنطه اذا كان من جنسه حكم ائمه
بالشأن ولحم البقر بيضه فان اختلف لم يكن بأساً وكذا قال في حقه وهو صحيح
ابن الحنفية وقال بن ادریس يجوز ذلك ان كان النقم حرمزونا سواً من النقم ولا
يد ابيد ومثلها ايضا ان كان النقم مجزولاً دون النقم لا يجوز السلف في النقم
وحرمز في الحيوان ولا قريب لادهم لنا انما حوط واسم من الربا ولان قول
من ذكرنا من علمائنا ولم يسلحهم ما على خلاف والروايات في حقه لا يصح
عليه واسم في اجماع ولان الشيخ اجمع في الخلاف مع اجماع الفقهاء ونقله
حجه ولحمه وعذله ومعرفة وما دواء عاصم بن ابراهيم في الحنطة عن الصادق
ان امير المؤمنين ع كرم النقم المعلن لاصال عاصم بن ابراهيم بن ابي بصير
قال على المطروب اذا اكله على عدل على القرم لا تناقروا لوجها وان كان سراً
كان اصحابنا يرون عدل على النقم ما سله والطن عدل على النقم وانكراهه
يستعمل كثر في القرم اجمع ان ادريس بن ابي المختار وهو قوله تعالى واحل الله

السبع مجرد والمائع وهو الرطب المستقى اذا رطباً انما يثبت في الموزون الحيوان
الحى موزون الجواب المنع من فنى المائع ومن كون المائع هو الرطب خاصة
ولقول الجوزي الحيوان الحى دون المذروح جميعاً من كاد كان قويا
قال الشيخ في النجاة لا يجوز مع الرطب بالتمسك مثل لانه اذا خف نقص
ولا يجوز مع العنب الزبيب كاشلا مثل وبحاصل وقال في الخلاف لا يجوز
مع الرطب بالتمسك ناسا مع العنب بالزبيب او غيره رطباً يابسها مثل التمر الرطب
الحار والمالح الرطب البعد وما اشبه ذلك فلا يصح لاحكامنا فيه وكذا اصل قوله
لان حملها على الرطب قياس ومن لا يقول به وقال في المبسوط مع لا يجوز مع الرطب
بالتمسك متصلا ولا متلاصلا حال وكذا القنبر لا يجوز اذا كان حرا صاموا وحده
فاما اذا كان مثل موضع على الارض فانه يجوز فاما مع العنب الزبيب الكعزي
الرطب والى الرطب المسعد من وما اشبه ذلك فلا يصح لاحكامنا فيه ولا اصل
جواز له لقوله تعالى في احل الله البيع ثم قال ولا يجوز مع المنفعة المتداولة بالحداد
وربما سئل سئل لانه يودي الى الرطب لان مع احدهما ما يصنع اذا حث
والمتنصل لا يجوز لاعتد الطريق الى العلم مقدار الماء وقال في الاستصار
ان مع الرطب التمسك مكره لا محرم وقال ابن عثيمين لا يجوز مع التمر اليابس
بالرطب ولا الزبيب بالعب لان الزبيب والتمر يابسان والعنب الرطب
رطباً فاذا اتينا بعضا وكذلك القنبر اليابس لانه الرطب مثل التمر الرطب
وقال بن الحنبل لا يشتري التمسك اليابس بالرطب اسمى البيع من ذلك وهذا القنبر
وغيرها من اللحم اذا كان من جنس واحد وسواء كان سعاد بالما او الهوا
وقال بن البراء لا يجوز مع الرطب بالتمر متلا مثل ولا غيره ذلك وقال حنبل لا يجوز
مع الرطب بالتمر ولا العنب الزبيب لامللا ولا متفاصلا وقال ابن ابي عمير
الشيخ في النجاة لا يجوز مع الرطب بالتمر متلا مثل لانه اذا خف نقص من رايح
من كوز ذلك ومنه يشارك التعليل والقياس لان كان يابس عليه انه لا يجوز مع مثل
من العنب رطباً من الزبيب وهذا لا يقول به احد من اصحابنا بغير خلاف

واصلا فلا خلاف ان مع المنسك مثلاً مثل جارسيلع والمنع منه يحتاج الى دليل
وقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا قال وقد رجع سحما عما ذكر في
نهائيه في الثالث من استبصاره فقال الوجه في هذه الاخبار صريح من كراهه
دون الخطر والاعتد بحرم كل رطب مع يابسه كالعنب لانه جنس فيه الرطب
مع بعضه بعض على وجه يتفرد احدهما بالتمسك فلم يعم وما رواه الحنفى
في الصحيح عن الصادق قال لا يصح التمسك اليابس بالرطب من احل ان اليابس
يابس الرطب رطب فاذا يابس نقص وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
م قال قال اسمع المؤمنين الى ان قال وكذا ان سأل التمر بالرطب عجل لا يسل
كذلك الى اجل من اجل التمر يابس فينقص من كيد ومن داود بن رجا عن الصادق
قال لا يصح التمسك بالرطب لان الرطب رطب والتمر يابس فاذا يابس الرطب
نقص ومن داود بن رجا عن الصادق قال يحسد تيل لا يصح التمسك بالرطب
التمر يابس والرطب رطب احب لا يجوز ما رواه سماعة قال سئل ابو عبد الله
م عن العنب الزبيب قال لا يصح كاشلا مثل قال والتمر الرطب مثلاً مثل و
المطلب اختيارنا احب طريقتنا والتايل به اكثر نعيم العمل اذا عرفت هذا
فانما عينا الحكم الى كل رطب يابس له بعد التمسك كذا الصادق م حيث قال
من احل ان الناس يابس والرطب رطب وعندي ان العلة اذا كانت منصوصه
بعدي الحكم من الاصل المنصوص عليه من الاصل المنصوص عليه الى كل فرع يشاركه
في تلك العلة وقد ساء ذلك على الاستقضاء في اصول الفقه فليطلب من هذا
قال المصنف اذا كان الشيء يباع في مصر من كسار وكذا او زنا و
سابع في مصر اخرهما محكم الحكم التكميل والموزون اذا ساءت كذا في ذلك
وان اختلفت كان الحكم فيه حكم لا عيب ولا عزم وكذا قال ابن ابي عمير وقال الشيخ في
النهاية اذا كان الشيء يباع في بلد حرام وفي بلد اخر كذا او زنا فحكم حكم
الكل والموزون في تحريم المناضل فيه وكذا قال ابن ابي عمير وقال في المبسوط للمالك
شرط في الربا واما بيع المماثلة بغير العاد بالبحار على عهد الرسول م فاذا

كانت العادة فيه الكيل لم تحز الاكلا في سائر البلاد وما كان المعروف فيه
الزق لم يحرقه الاوزان في سائر البلاد والكيل مكيال أهل المدينة والميزان
من ان أهل مكة هذا لا خلاف فان كان بها لا يعرف عده في عهد النبي ص
حق على عاد البلد الذي فيه ذلك الشيء ما اذا ثبت ذلك مما عرف بالكيل في جاع
الاكلا وما كان المعروف فيه وزا لا يباع الاوزان كما قال ابن البرقي وهو لا قريب
لثان ما اعمى العرف فيه من البقي فكم فيه بالعرف ولا قريب ان كل برقم
عرف خاص صعرف اطلاق الخطات اليدوان لا اصل عدم التحريم احيلا فزون
بالاحتياط والمواظب المعاصرة بالاصالة قال الشيخ في المبسوط
يحوز مع المخط برفقها مبالا ولا يجوز مصادا بربايد ولا يجوز مسنة
ولا يحيط ان سابع بعضه مع هذا مثل ان الكيل يروي الى المعامل لان
الدقن احوز من المخط متى كان احدهما يباع وزا ولا يحوز كذا فلا يباع
احدهما يصاحبه لاوزان فيقول المتاصل من المخط والحذر وكذا ان البيع مال
في اسم لا يجوز مع اليقين الاضيقا تحريم في الربا بعضه معقوقا اذا كان
اصلا الكيل ولا يكل اذا كان اصلا الوزن وقال ابن ادريس يجوز ان يسلط
في الكيل من الجوب ولا دهان وزا وفي الموزون كذا اذا كان يمكن كيد ولا
ساق في المكال ولا يجوز مع اليقين الواحد فيما تحريم فيه الربا بعضه معقوقا
اذا كان اصل الكيل ولا يكل اذا كان اصلا الوزن والفرقان المقتضى
من اسم معرفة مصادا للمعنى من قبل عنه المعاملة وذلك ليجعل بانها قد
من كيل او وزن وليس كذلك ما يحرم فيه الربا فان الشارع اوجبه عليه
السادى والتماس بالكيل في المكالات والوزن في الموزونات فاذا بايع
الكيل بعضه معقوقا فاذا اراد ان الكيل جاز ان معاصل لكيل احدهما
وصنه لآخر فذلك اختراقا ويجوز مع الكيل بالوزن ولا يجوز مع الموزون
بالكيل لا يحوز وزا ولا قرب عندي ان الكيل لا يباع بعضه معقوقا
مع لحال المتقارب وكذا العكس لما انها قد خلت بالتقيل والتفقد فلم يزل

ولربما قيل ان كيل واللغة كان كالحرف اذا قرئت هذا المخط من المكالات وكذا
الدين لان اصل المخط وهي بكل ولا احد بها بالآخر لا كيل ولا يباع
احدهما بالآخر بالوزن ولا جازا الربا لا يتأهل اذا ابيع بالكيل جعل الربا اصلا
لان المخط ان من الدقن معقوقا فلو تعلق بالوزن وهو غير الربا لا يتوكل الا
التمت امت بالميزان في الكيل ثم قد روي ذكره عن الناقم في الصحيح قال الذين
بالخط والميزان الدقن مثل لا بأس به ومحمد بن يحيى في الصحيح عن الناقم قال
قلت يا سعيد في الميزان معقوقا مثل لا بأس به وانما جعل الميزان بالكيل
وفي المقدار الذي جعل السابغ معا والكيل هو الكيل والاختلاف في غيره
مالم يخله معا والكيل او قيل الشيخ ان لا يحوز الوزن لان الدقن اخت من الخط
غير جسد لانه من هذه الميزان كان لا يحوز الكيل اذا ساء ولها في الوزن بسط كل
بعضها معا جعل السابغ معا والكيل هو الكيل الذي يخبر عنه ونهاه في
الكيل بمعنى انهما يتأخرا عنه السابغ معا والكيل الذي امر به وان اختلفا
فما سواه قال في النهاية لا يجوز مع السمن بالزيت مصادا منه
مع انه قال اوله وكل ما يخال او وزن فانه يحرم المتاصل في للبشر واحد قد
مقتضيه واذا اختلف الميزان فلا بأس بالتفصل فيما عدوا به الا
الدراهم والدينار والمخط والسمن وقد بنا جواز ذلك وهو اختيارنا في ذلك
لنا ما سجد اجمع الشيخ بما رواه عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
عقلى لا سبي للرجل اسلا والسمن بالزيت ولا الزيت بالسمن وفي الصحيح
عن القلي قال سالت ابا عبد الله عن الزيت بالسمن اسى واحد قال بربايد
لا بأس به وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عن الزيت
ربا على ان اخذ منه سنا قال لا يصح والحجاب ان هذا لا حديث محمول على التكرار
حما من كادله وكذا قال لا يجوز مع القربا الزبيب متفاد منه والكيل التكرار
قال الشيخ في النهاية لا يجوز مع السمن بالسمن ولا التكرار به عنه
بل ان سعى ان يقوم كل واحد منهما على الفزاد والمعلق وتبعه ابن ادريس والحق انه

لا يجوز انما حصل فيها وبحوز النساء ويحتمل انهما اما متساويان في الجنس ضايع
 احدهما ساو في المقدار او ما خففتان في باع احدهما بالاخر فلهذا
 قال في الخلاف في الميسر ان كان في احدهما فضل وهو عقد
 التزويج والآخر هو حب اصغر منه من الطرفين او شتم وهو حب
 وعدم المانع وكذا في الميسر لان قال فيه وقال قديم لا يجوز وهو الخط
 المستعمل في المهر قولنا ليس لنا انا ما بعد فلا يترتب في المانع ولا في الماله والعامة
 ولهذا لا يترتب منه طعاما ودفع المثل ذلك ما قد جرت العادة بكونه في حب
 عليه القبض احيى المانع بانه زيادة لانه لها معنى المانع في الصافي فيحصل
 الربا اذ هو الزيادة لا يدخل في المعاد لعدم تقدمها والحجاب قدسها انها غير
 مبررة في الماله قال في الخلاف لا يجوز بيع خلق الزم من قبل الغيب مثلا لانه
 لان في فعل الزم ما هو قبيح والعقد لا دل لنا ما عدم من ان الماء فيه يفسد ولا
 يترتب في الخلاف والتمس قال الشيخ في الخلاف الطين الذي يظن الناس
 حرام لا يخلو كله ولا يبيعه وقلنا في الميسر الطين الذي يتداولون به من الارض
 فيه الربا لان من الموزون وغيره من الارض لا يجوز اطلاقه لانهم وانما لم يحرم
 منه فلا اعتبار للربا فيه وقال في الميسر الجوز اما ما يخل من كدوية من الطين ولا يرضى
 والخواص في فلا يجوز بيعه لان حرام فلا معنى له كرهى الربا فيه وهذا لا يقال
 كلها ليست حرام فان تحريم لا يخل لا يسلط تحريم البيع لا يتقاع به في غير ذلك
 نعم لو قيل انه غير مكمل ولا موزون ممكن وحده فالحق ان يتولى كل طين يباع كذا
 او زنا من فيه الربا وما ساع حراما لاربائه قال في الخلاف
 والميسر بخلافه في الخط بالسوق منه وبالحب وبالعالم من المحدثين النساء
 مثلا مثل ثم قال في الميسر ولا يجوز متفاديا بيدا ولا يجوز فيه فاما اذا اورد
 مسجور مع الخط والرقن معا فلا مانع من انهما في الجنس لان فيهما الفساق
 ولا قرب ان يتولى التالود في بيع ما منه وزاغت حصل التساوي في الجنس لان
 الواحد ما يبيعه او غير جنسه لم يحرر لاخبار لان المعنى المانع ثوبا لربا ويحتمل ان يبيعه

في التمنع في اى المال دون من الخطه لاربائه لان المساوية متناهية مساوية والزيادة
 في تساوية ما اشتمل عليه في غير الجنس قال في الميسر اذا باع صنان كم صند
 اخر حاد ما تلا مثل وطين كانا او باسمن او احدهما رطب والآخر يابس وربا فيهما
 لان التساوي بينهما بحوزة ليس فيهما لاربائه لان التساوي لا يصح مع كون لاربائه
 الحزم موزون فلا يجوز بيعه حراما لما فيه من الحرز ولا باعصار الربا قال في الخلاف
 الربا في النقد زيادة باحدهما احد المتباينين تسديما في الكيل والوزن والحد على
 بسطه فيما يباع عداسا واحدا او الكيل او الكسر ما دون النقد والذهب في انفسه ان يحصل
 ذلك شرط على اخذ مائة من لسانه عند التسوية ولو كان الشيطان ياخذ بقضا
 نيا يعطى بغير ذلك ويأخذ على مائة من السطح ولا ان الربا في زيادة لاربائه في نقد الحكم
 في ذلك في موضعين الاول يحصل الربا بالماكول والشرب والذهب والنقد وكله اعم
 من ذلك في كل كيل او موزون سواء كان ما كان او لا وهذا الذي اختار منه في كل
 على الربا بطعم او حرمه القسمة لاختلافه وبحول شت الربا على كل وجه من المصنفات
 ولا يشترط نقضا تافيا اعلى جاز لان الربا في الزيادة ليس بجدة فان التساوية
 احدهما طرفين زيادة في كذا في شت الربا قال في الخلاف وهو كذا في التمنع
 اسم وجنسه او اسماؤه وان قلت جنسه وفي السهم فما اتفق اسم واسم جنسه والجنس
 وفيما كان مأكولا او مشربا او شفا من دواء رفضه اذا اختلف اسمه واسم جنسه
 وفي ثبوت الربا في التمنع واسم جنسه فانه نظر الى ان يشر باخذ في الجنس خلاف
 الصنف مع المساوية لاسم كالتماثل في الجنس والشعر في اسم الطعام وانما اختلفت
 صنفها وكذا التي مع زعمه فان قصد ذلك صحيح كلامه قال في الخلاف ولما
 اختلف الذهب بالذهب لم يحرم من في الميسر باحدهما وان كان احدهما
 محملا على حاس او رصاص فان كان معلوما جاز ابتاع الذهب بمثلها واستط
 الفس في اطلاق الاول نظر على الاول المصطلح وهو ان يتولى ما ان يكونا معا
 او لا فان كانا معلومين جاز بيعه ما يرد على احدهما وان كانا مجهولين لم يجر
 الا بشرط ان اسم زيادة على ما لا من المركب ونقد على هذا ايضا يبيد كلامه يقال

والله هب اذا كان معه جرم لم يستطع في التمس لم استجب شراره بوجه لا بعد البقي فان الذهب
من التمس زائد على قدر الذهب في السلف ليكون الزيادة ثمة الجهر وخسره على
شرا. القصة والموضع احب الى شيخنا من مع المعهود المعهود وسما صلا
يكون مجوز من نفسه بعضه بعضا وجوز ثمة وكذا اجاز المفاضل جدا
منه مع الاصل فكبضه مجوز من الحق ما قد منا من يجوز مطلقا لنا ان
شرطا الربا المتغير بالكيل او الوزن وهذا شئ هنا
قال الشيخ في النهاية اذا كان لسان على صير في درهم او دنانير فيقول
حل الدنانير الى الدرهم او الدرهم الى الدنانير راعى على ذلك كانه لا حرجا
وان لم يور في الحال ولا يات به لان المتغير جميعا من عند وقال لا يدرى ان اراد
بذلك انما افترقا قبل المناقشة المحبس فلا يصح ذلك ولا يجوز مخالفت لا
الصرف لا يصح ان يفرق قاصر المحبس كما بعد التناقص فان افترقا قبل ان يتناقصا
بطول البيع والصرف وان اراد انهما معا ولا على المحرور صلا الدرهم المساء اول الدنانير
وساوى البيع ولم يورث ولا فائدة بل يظن البائع يبيع بمقتضى ما على المقدر
ولا اتصال بين المحبس كانه ذلك جائزا صحها وان اراد كونه رابطة بلا خلاف
بل عليه قوله في المبسوط يصح ما قاله في جميع السلم وعوض فان اقاله من البيع يرى السلم
الذي هو السلم فيه وزنه ومدا قبضه من راس المال ان كان قايما وان كان بالمال ارسه
مثله فان تراخيا بعض بدله من جنس اخر تان ياخذ درهم بدل الدنانير او العكس
كان جائزا فان اخذ الدنانير بدل الدرهم او العكس وجب التناقص في المحبس لا في
صرف وان اخذ عوضا اخر جاز ان يشارك قبل القبض لا في بيع عرض معين فمن في
الذمة من الجنبه ولو اشترى فانه قال لو كان لرجل على رجل ورق مصادرة عليه
ثم قال له اسب يد ما كان في ذلك من الوزن معه العين وهو كذا وكذا اجاز
ذلك والحديث دل عليه روى الشيخ في الصحيح عن النبي عمار قال قلت لابي عبد الله
عم يكون للرجل عندي الدرهم فلهما يقول كم تبيع اوجه اليوم فاقول كذا وكذا
فسيقول اليس لي عندك كذا وكذا الف درهم وصحا فاقول ثم يقول جرحها الدنانير

هذا السفر واصحابا عندك تبارى في هذا فاعلى اذا كنت قد استقصيت له السعر
وسد فلا بأس بذلك فقلت ان لم اوارزه ولم اناحه وان اكان كلامي ومنه
فقال اليس الدرهم من عندك والدنانير من عندك فقلت على قال لا بأس في الصحيح
عن عبيد بن زياد قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون عنده درهم فانه فاقول احدها
وامدها عندك ولم يصح سما قال لا بأس ولا اسعار في مخالفة هذا النوع من الصرف
لعمري باعتبار اتحاد من عبد الحق وكان كالتناقص ويجوز ان يجعل كلام الشيخ على القول
قائلا قوله جرح الدرهم الى الدنانير والدنانير الى الدرهم في كل واحد وحده لا اكمال
سواء نقاضا في المجلس او لا قال الشيخ في النهاية لا بأس بان يبيع درهما بدرهم
ومسطرعه صا وخام او غيره لك من الاشياء وقال ابن ابي عمير في القصة في ذلك على ما قاله
رحمه الله تعالى ان الربا هو الزيادة في العين اذا كان الجنس واحدا وهذا الزيادة في
ويكون ذلك على وجه الصحيح في العمل فعدا رطل عند رطله له او اسلم الفل بدينار
ان يحضر فقلت فقلت على واحد الله البيع وحرم الربا وهذا مع والربا المبيح عند
غيره حرمه هنا لا حرمته لعمري ولا حرمته لعمري شرعية ولا كلام في هذه المسئلة على
الاول في صحة هذا البيع والوجه عند طلائع التماثل ان يباع المثل بالمثل وزيادة وقول
بن ابي عمير ان الزيادة الحقة هاتمتفه غير معد لان مطلق الزيادة محرمه سواء
كانت عنده او كسبا او شيئا اخر جازوا الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصلاح
القال قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يقول لصا لي خبز في هذا الخبز واول الدنانير
طرا حرمه عند قال لا بأس وكما لو لم يبيع له ولا على البيع من حصول ابل
الدرهم بالدرهم شرطا في العمل الثاني لوجها حل بعد ما يحكم عنه المجرى كلام الشيخ
دل على التحريم في العمل بقوله او غيره ذلك من كاشا تحمده خوزان سبعة
درهما بدرهم ومسطر صا سوا وخياط نوب وفي بعد بل الحكم في القصة والتمس
ان يبيع واما ابن دينار ومسطرعه او يبيع عشرة دراهم بغيره ومسطر العمل
اكمال فلا قرب هو ما على الجواز هنا التان الزيادة المذكورة ان او حرم الربا
لزم التحريم في الجميع ولا فلا التا ثلث قوله بن ابي عمير الربا سقي هنا اسما الزيادة

في العين مناف لتزله ويكون ذلك على وجه الصحيح قال الشيخ في النهاية اذا
باع الانسان دراهم الدراهم لم يخرجه ان اخذ بالدينار درهمين منها الا بعد
ان مضى الدينار ثم يشتري به درهمين ان شاء وقال ابن ادریس لم يخرجه من الدراهم
الا بعد مضى الدراهم المتباعد بالدينار التي على المشتري الاول فلا بأس بذلك
وان لم يكن مضى الدينار التي هي من الدراهم لا ريب المتباعد هذا اذا عينا الدراهم
لا حتى فان لم يمسها فلا يجوز ذلك لانه يكون مع دينين وان عيناها لم يمس
مع دينين بل بصرة من دينين بعين وهذا الكلام ليس بجيد اما ان فلا يجوز
بيع من شئ ما كان او يوزن على قبض وسأني الحق في ذلك ان شاء الله تعالى
ومثل على الشيخ هنا ما رواه الشيخ بخلاف الصحيح قال قلت لابي عبد الله الرجل يبيع
بالوزن سعة مريد بها وزن ثمانية عشر مثقالا من فضة او من ذهب او من
الفضة ليس يربد الا بالوزن ولا يقوم حتى اخذوا في ما يشتري منه الدراهم والذين
فلا يكون وتأثيره عندك كالملة فاسمع من له من جاري فاعطه كانه يبيعه
ولم يزل لا احرر وزنها قال ليس ياخذ وقال الذي له قلت فيقال ليس به بأس ولما
ثابته الحكم به لو اشترى من غير معين كان قد اشترى من الدين وليس بمعتد وكذا
قال ابن ادریس لا بأس من سعة لان ما له على من من الدراهم والدينار درهمين
ودنانير معينة وقبضها على المبيع من المجلس الذي هو عليه ولا يجوز ان سعة
اياه بدرهم او دينار غير معين لانه يكون في دمه فصر مع دينين وليس بجيد
قال الشيخ في النهاية لا يجوز ان تباين الدراهم الجوز عليها لا بعد
ان من طالعها قال ابن ادریس الشيخ اطلق ذلك والخبر انه لا يجوز ان تباين الدراهم
ان من طالعها الا ان يكون معلوم الطالع باسمه معاملة بها غير محمول في غيرها
وعندنا سعة وشراها فبقوم ذلك مقام سعة طالعها والشيخ حرمها في سعة
وباورد لا جبارا المتواتر الكبير ثم اورده الخبر الذي ذكره في نهاية ما رواه
قال الخبر عن الفضل بن الحسن قال كتب عند ابي عبد الله ثم قال من يريه
دراهم فالي الى درهمها فقال اي شئ هذا فقلت سبعة مثاقيل من السهم فقلت

طعن

طعن بضعة وخمس نحاس من فضة فقال اكسر هذا فانه لا يخل مع هذا ولا انما
ثم اورده حديثا عن الصادق قال انما من اتفاق الدراهم الجوز عليها فقال
لا بأس بانها قال الشيخ الرجل يبيع من لا جبارا من الدراهم اذا كانت موزنة عند
عين الناس فلا بأس بانها على ما جرت عادة الملة وان كانت بغير موزنة لم يخرها
الا بعد ان من عيناها قال ابن ادریس وهذا التباين هو الذي يقر في شئ لانه الحق
العين والحق ان هذا يطول لا فاسد ولا خلاف بين قول الشيخ في النهاية وقوله
في الاستبصار لان التباين انما يكون مع الملة اما مع الظاهر فلا بأس بانها
احكاما والحديث الذي جده ابن ادریس قول الشيخ في النهاية صحيح لان لاسام
ثم مضى من ذلك الجمل لا مطلقا وحده فهو قول الشيخ في النهاية وقوله في الاستبصار
ولم يربد لاسام ثم مضى مطلقا ولا يمكن هو ما ذكره الشيخ في النهاية ولا جبارا الذي
اخرى يربد ما وزنت بالجوز مطلقا وليس هو الملة الا جاز على بيع السهم طالعها
قال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع الفضة اذا كان فيها من المثلث لاسام
او الذهب او غير ذلك لا بالدينار اذا كان القالب فضة فان كان القالب الذهب
والفضة اقل فلا يجوز بيعه كالبضعة ولا يجوز بيعه بالذهب هذا اذا لم يحصل العلم
بتميز كل واحد منهما على المحسن فان لم يميز ذلك جاز بيع كل واحد منهما غصة
مثلا مثل من يميز فاصل ولا وان المصاغ من الذهب والفضة معان كان ما يمكن
تقليص كل واحد منهما من صاحبه ولا يجوز بيعها بالذهب والفضة وان لم يمكن
ذلك فيها فان كان القالب فيها الذهب لم يبيع كالبضعة وان كان القالب فيها
الفضة لم يبيع كالبضعة فان تساوا النقدان مع الذهب والفضة معا وان
حصل منهما شئ اخر من المثلث كان اولى ولحق وقال في الجند اذا اختلف
الذهب والفضة لم يجران بشئ المحدث باحد منهما وان كان احدهما مختلطا
بمحاسن او رصاص فان كان معلوما جاز ابياع الفضة بمثلها واسطة العشر
وان ابياع المختلط منهما بشئ منها بان يجعل الذهب في الثمن من الفضة
والفضة من الثمن من الذهب من السلف جاز وقول الشيخ في مع الذهب والفضة

بما يدرك من سحره في الخلط والنفاد والزيادة والنقصان فان كان
القدر المختلط في احدهما الاكثر منه في الثاني لا شرب الذي فيه نقص لا حكم له جاز
شرا من غيره دون وزنه ولو كان هذا حكم الذهب والنقص من احدهما كان شرا من ذلك
يعرض مرهما احدهما ان قيل المستعمل في الخلط لا يكون فيه نقصا اذا كان فيها شيء من النقص
الرصاص والذهب او غيره لذلك لا بد ان يضاف اذا كان الثاني النقص مرصع تحت رطله
مخبر عن النقص المفسر به سحر اذا كان في القدر زيادة على القدر سواء كان قبل او لا بعد
ان علم مقدار الجميع وان في القدر زيادة على القدر لا يتساوى الا بالذهب انما في
المفسر به على ما في القدر والغير على الزيادة وما لا يلقى لمصالح من الذهب
النقص على انه يجوز سحرها بالذهب وجهه او النقص وجهها اذا علم ان في القدر زيادة على
ما في كائنه من سحره ويجوز سحرها بالذهب والنقص معا انما في الخليط لا يوزن او يوزن
كل واحد منهما او لا يوزن بغير ما يجمع وسواء غلب احدهما او لا فمفسر في زيادة في
القدر على كائنه من سحره لا بد ان لا يخلط بالذهب قال الشيخ السمرقاني
المحال والمزاج المحال ان كانت محلا للنقص وعلم مقدارها جاز سحرها بالذهب
والنقص فان بيع بالنقص فيكون من السيف كذا ما في من النقص وان لم يعلم مقدارها
فيها وكانت محلا للنقص فلا يباع بالذهب وان كانت محلا بالنقص وادرك
سحرها بالنقص وليس له طريق الى معرفة مقدارها فيما يخلص معها شيئا آخر من سحره
النقص اذا كان اكثر ما في سحرها ولم يكن به باس قال يزار في ذلك
نظر ولم يذكر شيئا والحق ان النقصان علم مقدارها جاز سحرها بالذهب منها يحصل
من القدر ما ياوزن من المتدار من الخليط في تناوله وزيادته في ما يوزن النقصان
لم يعلم بيعه بغير النقص والنقص مع علم زيادته القدر او يقيم الى القدر شيئا
فيكون النقص في مقابل السيف المتضمن في مقابل الخليط لا سيما الربا ولما رواه
ابو بصير قال سأل عن السيف المتضمن بالذهب قال اذا كانت نضال من
الذهب فلا باس وان كان اكثر فلا يصح وكذا رواه منصور الصلي في الصادق
واذا كان الضابط فله الخليط جاز سحره مطلقا قال الشيخ السمرقاني

انما

اذا اشترى ثيابا منه درهم لا بد ان يبار او ما ديارا او درهمان يصح لان القدر
عند جرحه لا بد ان يباري كرحه الدرهم من الدنار ولا حصا الدنار الدنار من
الدرهم لا يستقيم والرجوع الى اصله من وكذا قال من الجرح وفي النهاية لا يجوز ان
يشترى دينار ولا درهم في موضع اخر غير درهم وعلى الجرح وقال يزار في ذلك
لا يصح ربه في القدر وفيما لا يجوز ان يجمع الدرهم من القدر محله اذا كان القدر محله
العقد والبيع لا يصح وغير صحيح هو يكون القدر في هذا الصرح محله لا بد ان
كم حصا الدرهم من الدنار ولا حصا الدنار من الدرهم لا يستقيم والرجوع الى اصل
القدر وذلك غير صحيح وقت القدر فهو محله وقال الشيخ السمرقاني يبيع ثيابا منه
غير دينار وقد اذن فان يبيع منه لم يبيع السبع لا لا يصح من الدنار من الدرهم
وقت الحرب وكذا كل ما اختلف فيه من النقص والبيع وان قيل السبع ان كان قد
فان علم المعاقدان سحره لا يستقيم من النقص في البيع وان محله او حصا
يطلب السبع وان كان سحره فان شرطه اسما الدرهم المتعادل وقت العقد او
الخلط فكل اول يبيعان علما السحر وسقط ان حصل المحل للاحدهما وان شرط
استسا الدرهم المتعادل وقت العقد يطلب السبع المحل وعلى هذا في كلام
الحنابلة على الجرح في كلام السبع والسيف الذي ذكره يزار في ذلك لا خلاف
ها اصح السبع ياروا حاد من سحره من جرحه من ارمه انه كره ان يشترى الذهب
دينارا غير درهم لا بد ان يريكم الدنار من الدرهم اصح الحنابلة ياروا السكوك في
جرحه من ارمه عن علي في الرجل يشترى ثوبا منه دينار غير درهم الى الجرح قال فاسد
مطل الدنار بصره درهم من درهمين جرحه من ارمه انه كره ان يشترى الرجل دينار
او درهم او درهمين بـ ولكن جعل ذلك دينارا ولا يار ولا يار او لا سحر
او سحر كره من الدنار وعلى احصائه نحن اوله لا يار من القدر لان مناط
البطالان للجرح له وانما يحسن فيما صرنا قال الشيخ وجهه النقص لا يجوز
بيعه بالذهب او يحسن على النقص وجهه الذهب لا يجوز بيعه بالذهب او يحسن
غير الذهب والحق ان يقول اذا كان في القدر زيادة على ما في الجرح على ما في الجرح

من غير الجبض صح البيع ولا فلا ولو فرض حارس الجهر من غير جنبه جاز موافقه
مع المساواة في القدر اذا اشترى منه درهم غير معينه وظهر عيب من الجبض
في بعضه قال الشيخ في النهاية ان يبطل البعض وان يفسخ البيع في الجميع
وعندي في فسخ البيع نظر ولا قرب ان له المطالبه بالبدل وليس له الفسخ المذموم
تعدله كالبطلان فان قصد الشيخ ذلك فهو حق ولا فلا والذي اخبر به قول
رحمته قال في المبسوط اذا كان معه مائه درهم صح ما حاوره ان اشترى
بها مكره اكثر مما فيها فاشترى بالصحاح ذهباً ثم اشترى بالذهب مكره
اكثر من الصحاح صح اذا تفاوضا وافتقرا بالامان سرّاً كان مكرهاً متكرراً
ولا فرق بالامان لا بد منه فان لم يعرفا لكن حصل فقال اخبرنا سعد
عن اصحاب البيع وفسحه فان اخبر اصحاب البيع لزوم البيع وسط الخبر وان
الخبر مقام التفرق لا انه يكون التفرق بعد التفاضل فان سحار اقبل
التفاضل بطل الصف وان تفاوض ولم يفرق قادم تخيراً صح لان شرطهما
في البيع قطع الخبر وايضا للبيع لا يتبين انه اذا اقرض فيه او احدث فيه
المسرى حدثاً بطل خياره وان يات بعد قبل التفرق والتفرق من غير باعه لم يفسخ
لان البيع حق الخيار وفي هذا نظر في من اوضح كقول انه لا يفسخ مع التفاضل
المتصرف بالامان نعم انه شرط في المرفوع اذا لم يسقط الخيار في من انعقد
او بعد التفرق ان لو خسر من التفاضل بطل الصف اذا تفاوض بعد ذلك
قبل التفرق الثالث انه لو ابيع في غير ماله صح ولا يبطل حق البائع من الخيار
كما لو باع المشتري في من خيار البائع قال في المبسوط اذا سلم مافي
من وكل رجلا في بعض مافي يد صاحبه فان فارق قبل ان يفسخ وكيله
بطل الصف لان التوكيل في بعض ليس بنفس فان فارق بعد بعض الاكل صح
وان لم يكن له يد من ماله ولم يكن قبضه في الحال لم يخر ان يفسخ قبل
المناسخه لانه ربا ما كان كذلك فاسخه وفي محرم المناسخه رده من المناسخه
نظر فان المناسخه تفسخ المناسخه نعم لم يكره الاخر مطالب بمحقه لم يحل المناسخه

ولا المناسخه **قال في المبسوط** اذا اشترى ثوباً بمائه درهم من صنف
عشرين درهماً بدينار لم يفسخ الشراء الا ان التمن غير معين ولا عرفه
بصنفه نصها معلوماً وليس هذا الاطلاق بعيد لان مع وجود درهم فيها
ذلك لا يفسخ البيع **قال الشيخ في المبسوط** اذا اشترى ثوباً بمائه دينار
لزمه شتر دينار ولا يلزمه صحح فان اشترى ثوباً بمائه دينار وشرط
في الثاني ان يعطه ديناراً صحح من الاول والثاني نظر فان كان الاول
تدليماً اسقط الخيار مهما بطل الثاني وصح كقول انه لم يفسخ بان يكون في
الثوب الثاني نصف دينار صحح حتى يزد في من الترتيب الاول فيجعل الكثير
من دينار صحح وهذا الزيادة لا يلحق بالاول لانه زيادة ولا يجوز له
واذا لم يلحق بالاول ولم يثبت كان التمن في الثوب الثاني مجهولاً فلم يفسخ
وان كان الاول لم يفسخ وكان كحل الخيار باقياً مهما صد الاول والماله
لان زياده الصد متفرقة عن الغير مجهولة ولا يصح الحاقه بالتمن ولم
يثبت واذا لم يثبت من الزيادة فلم يفسخ بان يكون نصف دينار متناً
حتى يكون معه هذه الزيادة في من الترتيب كالمصرح التمن مجهولاً فلم يفسخ
وهذا ليس بعيداً اما مع لزوم البيع فانه يجوز الثاني ايضا لان التمن
قد نصف دينار صحح وقد شرط فيه زياده صفه في التمن الاول فلا يفسخ
فيه لغيره مع المومنون عند شروطهم وامرهم الاول لا يفسخ عن الزيادة معه
الشرط في الثاني مع جهالة الزيادة لان الزيادة هنا كون الصف صححاً وهو
امر معلوم فان عمله مجهول المقدار معصاً ايضا لان هذا الوصف يستحيل
على الكفارة فلا يصدق عليه جهالة المقدار ولا على ما مع عدم لزومه
فانه يفسخ البيعان مع الرجوع المقتضى وهو العقد الثاني من المانع اذا
لم يلحق بغير الشرط وقد بينا انه لا يصح له التمن في حيث انه امر مطلوب
للعدالة وسد باب الاعراض فافضلتكم شرط عيبه وهو لم يعلم كانه قد
يصح اشتراطه **قال في المبسوط** اذا اشترى ثوباً بمائه درهم

تفله وقد وقع عند البيع من اهله فيكون ممتلكا على العبد وباراه عبيد
من زياره قال ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاجل معاضا فقال ليس عندى درهم مني طعنا قال لا بأس به انما له درهم
ياخذها ما شاء اجمع التبع باراه خالفه في الحجاج قال قلت يا ابا عبد الله عن
يصل بعه طعاما ساجدا الى اجل يسمى طعنا لا اجل احذره بدرهمي فقال ليس
عندي درهم ولك عندي طعام فاشتره متى فقال لا تنس فانه لا خير فيه
وعن عبد الصمد عن ابي بصير قال لا بأس به انما له درهم مني طعنا لا بأس به انما له درهم
من الرجل الى اجل فاجبي وقد تغير الطعام من سعر فيقول ليس عندى درهم
قال خذ منه درهم لونه قال نعم املكه الله ان طعمه الذي اشتراه متى قال
لا ياخذ منه حتى يبعه ويوطئك قال نعم الله اني رفضت لفرودت عندك
على والخراب بعد ماله سند الحديث انما غيره ان على المطلوب اما الاول
فلا يضمن الشراء مطلقا كما يتناول النبي بالازيد ولا يضمن فكذلك يتناول
المثل وهو لا يتقبل به سلما لكنه لا يدل على التبرع سلما لكنه يخص الطعام
فلا يملك البيع وعن الثاني انه على المطلوب الذي لنا لانه يبيع له
شعره وبني كخير يحصل على التبرع **مسألة** قال الشيخ في البها اذا
باع شي الى اجل واحضر المبيع الفتن قبل حلول الاجل كان للبايع الخيار
في ترك الاجل لاجل فان حل لاجل وسكنه المبيع من الفتن ولم يضر البيع
ثم هلك الفتن كان من مال البايع دون المبيع وكذا لو اشترى شي الى اجل
واضر المبيع قبل الاجل كان للبايع الخيار في اضره وتركه فانه قبل
الاجل كان من مال البايع فان حل لاجل واحضر المبيع المتاع وسكن المبيع
من قبضه فاستمتع من قبضه ثم هلك المبيع كان من مال المبيع دون البايع
وكذا قال الحنفية وسادس البائع رخص وقال ابو الصلاح اذا اشترى المبيع
من مضر المبيع او رخصى تركه عند البايع فهو كمن ماله وهو ياسب ذلك
ايضا وخالف في مضر المبيع خلافه مضره التراجع وقال الشيخ المبسوط اذا

المال اليه بالمسلم فيه على صفته انتم قبله فان استمتع قبله اما ان يشتهل اما
معه من كان للانسان عرسا في ماله من ماله من حق ماله وليس لك ان تسفه في
ذمته بغير اختيار ويراد به يحصل بوضعه عليه او يركب منه فانهما فعل
جاء وان استمتع منه امام او نائب عند غير المسلم اليه وتركه في مال
الى ان يختار قبضه ويبرأ المسلم اليه منه ولم يجر الحكم ابرأ منه بالاستطاع
عن دمه لان لا يملك بالولاية ومضى الحق عليك بالولاية وقال يرب
الجند او اصبح المستترى للمسلمين احذ عند وجوبه حتى على ذلك لم يرب
دمه المعطى وقال ابن ابي عمير ان المبيع اذا اشترى من قبضه بغيره
فاستحقاقه وكيفية منه وان زاد ان يرفع امر المالك ومطالبة قبضه
او ابرأته مما عليه فان لم يفعل ولم يجر الى احدا من من قبضه المالك من هو
عليه وجعله في بيت المال ليعمله على صاحبه ولا يجوز للمالك ان يحبس على
البراءة له ولا على قبضه لان الحكم منصوب للحق وازالة الضرر عن المبيع والحق
ان يتولى ان يمكن الوصول الى الحكم وجب كالف في المبسوط وان لم يمكن
سط الحارة وكان التلف من صاحب الحق كما قاله في النهاية لنا اجمع بين
القاضي ولان مع نذر الحكم اذا استمتع من قبضه كان فيضه على من
عليه الحق سعى ليقوله للضرر ولا اضر ولا من عليه المال مضر في ماله
اي ان يباع ماله شيئا فاذا عده من ماله بعهده بعض فاذا تعين وامسح ماله
من القبض كان اما في يده فاذا تعنت كان من مال المستمتع لا يقال ينقص
هذا بالردعه قبل الاجل فانه قد عينه فيعين فيكون التلف من المستمتع
لما قلتم وما لو كان الحكم مرجعا ولم يدعه اليه لانا نجيب عن الاول بان
المذموم حسد ليس هو الحق الذي عليه اذا احتجنا بما يكون حقا في الاجل
فاذا استمتع من قبضه يكون قد اشترى من قبضه المالك فلا يكون صانعا لغير
صاحب التراجع وعن الثاني بان الحكم قائم مقام المالك مع استئجار المالك من
القبض لان الولاية دون من عليه الحق فيكون من عليه الحق متفرطا يتقاضي

المغبر في يد اذا تمكن من دفعه الى المالك اولى بيقوم مقامه وقد ظهر
ما قلناه وجه كل فرق على مذهبه **س** قال الشيخ في النهاية لا بأس ما
يسأل جميع الاشياء حالاً وان لم يكن حاضر في الحال اذا كان الشيء موجوداً
في الوقت او يمكن وجوده ولا يجوز ان يشتري حالاً ما لا يمكن تحصيله فاما
ما يمكن تحصيله فلا بأس بان لم يكن في يده في الحال ومنع من ادريس من ذلك
ومثل هذا القول الى خبر واحد شاذ رواه الشيخ على سنان لا يجوز
العقل به ولا المعول عليه لانه قد بينا ان المبيع على ضربين مع سلم ولا بد
فيه من التأجيل وينع عن امارته مشاهدته او غير حاضره وهو ما سعى بحار
المروء وما اورد الشيخ خارج عن عهد البسوع لا شاهد ولا موجود في وقت
يتوهم مقام المشاهدة فدخل في بيع الغرر والبيع من بيع العود من بيع ما ليس
بموجود ولا في ملكه الا ما اخرجوه الدليل من السلم ولا في البيع حكم شرعي يحتاج
في اتباعه الى دليل شرعي فلا يرجع عن كفو المعلومه بالدلالة القاهرة بالامور
المطروحة واحار الاحاد التي لا تقرب علماً ولا عملاً وان ابي عتيل قال البيع
عندنا علم السلم بتمام احداهما مع شيء حاضر قائم العين ولا يرجع عن
غائب موصوف بضد مضمونه الى اجل والحق ما اورد الشيخ لنا الاصل الجواز وعميم
لا دلالة المسوقه للبيع ولان المعنى للصحة موجود والمانع يمتنع ويثبت الصحة
اما وجوب المعقضي فلا بد لانه مقتضى ولا نه بيع وقع من اهله في علم
فكان مساوياً لعدم من المسعان ولان الحاجة الى هذه المعارضة مما سبق
كثيراً فلو لا المشروعية لزم الحرج ولما في المانع معلى المانع هنا اما عدم كمال
وهو باطل بجميع المشاهد وخيار الرويه واما كالاتق وهو باطل بالسلم ولا
مانع سواها علا بالاصل والسلم والنقم ولان مشروعية السلم مستندة في مشروعية
هذا النوع من المعاوضة اذ لا اجل اما جعل ارجاها لمن عليه الحق لانه شرط
في تلك المعاوضة فتكون المعاوضة ههنا سائعه لكون القديس على السلم ههنا
اهم ولكم في معاوضة البيع انما يتم بالعدل على التسليم فاذا كانت اتم في

صور الشراء وجب ان يكون الحكم فيها ما شاء وما رواه زيل السخام عن الصادق
م في رجل اشترى من رجل مائة من صقل وليس عند الرجل شيء منه قال لا بأس به
اذا رواه ذلك الذي استرط ومن عبد الله بن سنان عن الصادق م قال سالت
عن الرجل يا عبي يري مني طعاماً وسعاً وليس عندي ابيعه ان ابيعه اياه او اطيع
سعة ثم اشترى من مكان اخر وادفع اليه قال لا بأس اذا دفعه عن عبد الرحمن
بن الحجاج في الصحيح قال سالت ابا عبد الله م عن الرجل يشتري الطعام من الرجل
ليس عنده ويرى منه حالاً قال ليس به بأس قلت انهم يصدرون عندها قال لا ي
سعى يتولون في السلم قلت لا يريه به بأس يقولون هذا الى الرجل فاذا كان الي
غير اجل وليس عند صاحبه فلا يصح فقال فاذا لم يكن اجل كان اجود
ثم قال لا بأس بان يشتري الطعام وليس هو عند صاحبه الى اجل فقال لا بأس
له رجلاً لانه يكون بيعاً لا يوجد مثل العسل والبطيخ ويستبد في غير زمانه
فلا يسيئ شرا ذلك حالاً وهذا الحديث وان كان يضاف الى الباب فلا يفتن
الاكثار على المأخوذ منه والتعجب من سرعة السلم ومنع هذا باعتبار ان البيع
الحال من كدجل اجري من السلم ويجوز المودع ما قلناه ولا لعل ان ادريس لم يفت
على هذا الحديث وتعلل حديث بن سنان لا عمره جعله ساداً مع بطائفة
القيس من الاكثاد بيت الشتمين واعلم الكتاب ولا يصل وما ادرى كاد له
المعلومة التي التفت اليها ما هي فان كلاً على معصده وكذا الحكم ولا يمانه
ان قال الضلالة والحاجة الماسة لهم الى المعاوضة وعموم الكتاب وهذا
المستور ولم ماتت بحجة سوى قوله والحالة على من ما بين ان المسح يستعمل
وفيهم شاهد وخيار الرويه وما ادرى ما الذي اوجب له هذا الحكم وكاد له
مع انه قد وردت احاديث صحاح دالة على خلاف قوله غير ما ذكرناه منها
ما رواه بن سنان في الصحيح قال سالت ابا عبد الله م عن الرجل يبيع
من طعاماً وسعاً وليس عنده ابيعه ان ابيعه اياه او اطيع له سعة ثم اشترى
من مكان اخر وادفع اليه قال لا بأس ان النبي الوارد عن النبي م لا يكره

أورد عن النبي الشخص الذي في ملك الغير فإنه لا يصح بيعه لأدائه إلا أن يباع
أذرعاً مبيعاً ما لم يكن من بيعه والمشتري يطالب المبيع به وأما العور الذي
أدماه فليس في هذا الباب شيء **س** قال الشيخ في الخلاف إذا باع طعاماً فقيراً
بعشر وراهم مرجه فباعه الأصل الإجل أخذ بها طعاماً جازماً إذا أخذ
مثله فإن زاد عليه لم يجز وقال الشافعي يجوز على العور المتهور ولم يرض
وبه قال بعض أصحابنا وقال مالك لا يجوز ولا يرض وقال ابن أدریس يجوز وهو
الرجح عندي لنا الأصل وما رواه سائر قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يبيع
المتاع مسافراً من صاحبه الذي سعه منه قال نعم لا بأس به نعمت له
استري متاعاً فقال ليس هو متاعك ولا تعرف ولا عهدك **س** قال الشيخ في الخلاف
الذبح ولأن ذلك يردى إلى بيع طعام وطعام والمفاضل قبل لا يجوز والجواب
عن الإجماع بالمنع فإنه فعل للخلاف فيه واستلزام بيع الطعام بالطعام
ممنوع فإنه إذا باع الطعام بدراهم مرجه فإذا باعه لم ساءل الدراهم
للا طعام ثم قال الشيخ رحمه الله والمقلد الآخر الذي لأصحابنا قوي وذلك
أن بيع طعام بدراهم في الفقهاء جميعاً لا يبيع طعام بطعام فلا يحتاج إلى
اعتبار المسئلة **الصل الثاني** في السلف **س** قال الشيخ في المغار للرجل
بالأجل كان البيع غير صحيح وفي الخلاف لا يكون كالمجذول ولا يصح أن
يكون حالاً ويعين أدریس وهو قول من يعتدل والتحقيق أن يقول أن
تصد السلف وجب لأجل ما لو قصد الحاق مثل أن يقول أسلمت الدراهم هذا
الذي يار في هذا الكتاب وفي غير خطه قال أقرب الصحة ويقعد بعبارة
مطلقاً لا سيما لئلا أن البيع من السلف ويصح إطلاقاً اسم الكل على جزئه
فإذا قصد وجب انعقاد عدل الصد ولا يقدح بمرجه في صحة البيع
كبيع كراعيان ولا إذا جاز مرجه كان الحال التي بالكل لا من
الغير أحد أصح الشيخ بإجماع القوم وبالإجماع على صحة بيع الأصل وما
عداه لا دليل عليه وما رواه ابن عباس عن النبي قال من أسلف ولم يسلف

في كل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم وروي إلى أجل معلوم ولا يرضى
الرجح بولائه أمر هذه الأمور تثبت المشتري السلف ومعامته به وتأولها
لا يصح إذا استنى الكيل أو الوزن فكذلك لأجل ولأن السلف موضع لا يخصه
حتى يرضى المعاملات وإنما يحصل المضي بالأجل والجواب المقول من جهة
الاداء قاله فسلم أن بيع صدق لم يفسد كالأجل وليس صور التراجع عن البيع فيما
لربما بها حالاً لم يفسد **س** قال الشيخ في الخلاف لا يتقدم لأجل
قله وكثره وهو المشهور من علماءنا وقالان الحنفية البيع المضمون إلى أجل متأخر
سلفه فيه مثله أم فضا عدان وقت الصفة هو السلف لنا الأصل جواز
اشتراط الأقل وعموم كونه عليه ولأن لأخبار الصحاح نطق بالحوار
مع ذكر أجل المعلوم من غير قيد قليل وكثير فيصح معها عملاً بالأطلاق
ولأن التاجيل إنما اعتد لأن السلف فيه معدوم في الأصل تكون السلف إنما ثبت
بخصيصة في المفاضل فلا بد من أجل يحصل تسليم وهذا محقق بأقل مدى صحور
يصله بها **س** قال الشيخ في المغتربين **س** قال الشيخ في الميسر والخلاف
أما والجواب المنع من المقتدين **س** قال الشيخ في الميسر والخلاف
أن أجل ماله يوم كذا وفي شهر كذا وفي سنة كذا جاز في زمنه يدخل اليوم
والشهر والسنة وعندي في نظر من حديث أنه جعل لأجل مدة الشهر أو سنة
السنه لم يفسد جاز مطلقاً فكان العطلان أقرب مدى المشورة
لأصاغة للزيادة بل يجوز للمشتري شرطاً له وقال الحنفية لا اختيار أن يبلغ المدة
بل سنتين انتهى انتهى ثم عن بيع السلف لنا الأصل يجوز **س** قال الشيخ في الميسر
والخلاف كون الفقه من غير لائمان كالجوهرة والثمن وغيرها من الأعراض
المكيلة والموزونة وغيرها وهو المشهور قال السيد الرضوي يجوز عندنا أن يكون ذلك
المال في السلم عوضاً غير ممن سائر المكليات والموزونات ويجوز أن يسلم الكيل
في الموزونة والموزون في المكيل تختلف جنسها وما اثن في ذلك خلافاً
بين الفقهاء واستدل عليه بالإجماع وقال في المقيول لا يجوز السلم كالأجل

والورق ولا يجوز المتاع لنا الاصل وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في باب
الربا **المشاهد** غير كافيه في معرفة الثمن اذا كان ما يكال او وزن
بل لا بد المكيل والوزن اختاره الشيخ في الميسر والخلاف وهو كاشف وقال
السيد المرتضى في المسائل الناصره حيث ذكر المسئلة ان موزن متدارر المال شرط
في صحة البيع ما عرض لاصحابه الى ان نص في هذه المسئلة انه مقرر في حق ان
راس مال المسلم اذا كان معلوما بالمشاهد مضبوط المعايير لم ينتقل الى ذكر صفة
دوره وعده وهو العمل عليه من قبل الشافعي وقال الوحيه ان كان راس مال الخمر
الممكلا او موزونا او ما يباع عددا فلا بد من ضبط صفاته وان كان ماعدا
ذلك جاز لا يضبط صفاته لانه غير فيكون متباينا لان النعم نهي عن القرض
ولانه عند لا يمكن اتاها في المال ولا تسليم المعقود عليه ولا يوافق صاحبه في معرفة
مقدار راس المال لرد بدله ولانه لا لا تصحى الى التنازع والتنازع ارشد الى البيع
المشافيه التنازع كالمشاهد وغيرهما معلوم ان الضرر الناسي من مجهول الثمن ارشد
من ضرر ترك الشهاده ولانه لا يبين من ان يظفر بعض الثمن مستحقا مسبق العقد
في قدره ولا يدري في كم يقدركم **السيد المرتضى** ياروي عن النبي قال من اسلم
فليس في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فاذا انقضى في السلم على هذه
الخصائص ولم يشترط سواها ثم عارض على ما قلناه من امكان بطرق البيع ان
للمؤمن تسليم المتاع عند اكمل فتحساج المسلم الى بدل الثمن فاذا كان حراما
لا يمكن الرجوع الى بدله لجهالة بان هذا باطل الاجاز فانه عقد غير
مبرم بل هو موقوف وما اهدى الدارقيل استيفاء المتاع فيفسخ كاجاز
وسد الشايع حق الرجوع على الموجد بالاجرة فلا يشترط في الاجاز ضبط الصفات
والعقد موقوف على لانه دون ما يحارطه فان من يبيع سائتة معين المشاهد
صح البيع فان جاز ان يخرج البيع مستحقا فيثبت للشري على البيع حق
الرجوع بدل الثمن ومع ذلك لا يشترط ضبط صفات الثمن والمجرب
عن الاول انه عليه السلام من اولا النبي عن العروى حيلة جهالة الثمن فاذا كان

في البيع

في السلم بعد ما من اوله غير ان على ما ادعاه من انتم له بالبيع من صحة الاجازة والبيع
سابقا في سبب لو كان الميسر الثمن من المزدوعات قال الشيخ في الميسر والمخلاف
لا بد من معرفة رتبة قبل العقد كالوزن والكيل في الميزون والمكيل والسيد المرتضى لم يوجب
قلقه وعندي في ذلك نظر **السيد المرتضى** ادخل الاجل بعد التسليم على البيع كان الشري في البيع
فان ياعه البائع ما يباعه اياه جاز سوا ما عده يراوده عن الثمن او نقصان وسوا
كان في حق الثمن الاول وادعاه في العقد وجوز سلا بيع بعد الاجل والحق ولم ينقل
وان ادعى ان هذا ما قلناه وبيع البيع من بعد اكمل بغير الثمن في الاجاز
ور قال المحيد وان لا يقبل وان لا يبيع وان لا يبيع وان لا يبيع وان لا يبيع
بعض السلم العمل منها وتأخير الموجد وسلم بعد اكمل بغير سوا ان الاجل
مشروط في البيع ان الثمن فادخل في حكمه عنده عارضا بعد عليه فقله احضا
واجع اقله الغرض عنه من غير حجه ولا يجوز له ابتياعه من سببته مثل
ما ياعده في البيع ولا يراوده عليه فقله ولا يبيع ولا يبيع الى سلف
اخر ويجوز له اساءه بعد ما قبضه منه فقله ثم قال بعد كلام طويل لا يجوز
ان اسلم في متاع ان يبيعه من مسئلة ولا يبيع قبل احد فادخل اجله جاز
بيعه منه مثل ما يقدركم منه من غير حجه ومن غير التسليم مثل ذلك واكثر
منه وجبته وغيره واجتهدوا على ان يجوز بالاذن من غير الثمن لنا الاصل يجوز
ولان العقد في موجد والمبيع منيف فثبت الحكم اما وجود المتاع فليس
لا الربا وهو منيف هنا لانه انما يبيع المتاع الذي استحقه بعقد السلم
دون الثمن الذي دفعه اوله لانه يجوز ان يدفع من غير الثمن اكثر او اقل فقله
من الجلس وما رواه محمد بن العيص عن ابيان عثمان عن رجل اصحابا عن ابي عبد الله
ثم في الرجل سلف الدرهم في الطعام الى اجل مسمى الطعام فيقول ليس عندني طعام
وتكن انظر ما عده قد مضى منه قال لا بأس بذلك لا يقال هذا رواه سلفه
لانا نقول على اصحابه على راسيل ان اذعروا عن الحسن بن علي رضي الله
كسب الى الحسن ثم الرجل يفتني في الطعام فيقول ليس عندني طعام اعطيه

بقية درهم قال ثم اخذ الشيخ بارهاه على من جمعته قال ما له عن الرجل له على امر عليه سبعة
اوخذ ياخذ بقية درهم قال اذا فوزه درهم فلا اصل الذي اسدى به درهم فلا
يصلح درهم درهم وفي الصحيح عن عبد الله بن بكر قال سألت ابا عبد الله عن رجل سلف
في شيء سلف الناس فيه من الثار فذهب زماها ولم يتوقف سلف قال فلما أخذ من رأس
ماله او سلفه وفي الصحيح عن سلم بن صالح قال سألت ابا عبد الله عن رجل سلف في الغنم
بشيء وجعل ان يخرج ذلك الى رجل مسمى قال لا بأس ان لم يقدد الذي عليه الغنم على شيء
ما عليه ياخذ صاحب الغنم نصفها او ثلثها ياخذ من ماله ما يعرفه الغنم درهم او ياخذ
دون شرطه ولا ياخذون فوق شرطه قال ولا اكسبه ايضا شرطه وسبعة والربع
والغنم وفي محمد بن قيس عن ابي جعفر قال سألني ابي الموصي عن رجل اعطى رجلا ورثا وصفت
الى رجل مسمى ماله صاحبها بغير واحد وصفا حتى قيمه وصعد الغنم ورثا قال
لا ياخذ الا وصيفة او وريثا الذي اعطاه او لم لا يزد عليه شيئا عن محمد بن قيس عن
ابن جعفر قال قال ابي الموصي عن من اشترى طعاما او مالا فان لم يجد شرطه واحد رفا
لا يحاد قبل ان ياخذ شرطه فلا ياخذ الا من ماله لا يتقدم ولا يتأخر وفي الصحيح
عن محمد بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل سلف والقرى بماله درهم فاني
صاحبه حتى يمل له الذي لا يقبل واحد ما عدي الا نصف الذي لك فحدثني
لمن شئت نصف الذي لك حفظه ونصف ورثا فقال لا بأس اذا اخذ منه الوزن
كما اعطاه قال الشيخ الذي اخبر به الحديث الذي رواه على جعفر لا يري ولا يبيد
الحديثان الاخران هذه الروايات لان اول من سلف رايها فحق ان يكون
قوله انظر ما قصه فحدثني عنه اراهم انظر ما قصه على السواقي اخبرني سواقي
قد تبين ان كونه له ان ياخذ القيمة براس ماله من غير زيادة ولا نقصان والجواب
مثل ذلك وليس به واحد من الخبرين انه يعطيه القيمة سواء لو كان في الخبرين محال
وجها اخر وهو ان يكون انما جازله ان ياخذ الدرهم بقيمة اذا كان قد اعطاه
في وقت السلف بغير الدرهم فلا يرد في ذلك الى الربا وحاجه الخبر الاول لانه ليس
فيه اكثر من انه يجوز له ان ياخذ الثمن وليس فيه انه من جنس ما اعطاه او من جنس

انما واستدل على ذلك بارهاه عن من التمس في الصحيح عن الصادق ع قال ما له عن رجل
رجلا درهم حفظه حتى اذا حضر لاجل لم يكن عنده طعام ووجد عند دراهم وثقبا
وسا عا حيل له ان ياخذ من عرضة تلك بغيره قال نعم ليس كذلك وكذا كذا اصاعا
والجواب عن الاول انه يدل على خلاف ما ذهب اليه الشيخ فلا يصح له الاحتجاج به بانه
عند الندام مفعلة على مقدور تقدمه بالدرهم مطلقا وذلك متضمن لسواخذ
بقدر الثمن او قبل لو ان يد والتج حجة لماوي مما يدل عليه الحديث وهو كطابق لا
يتولى به الشيخ وما يتولى به الشيخ لا يدل الحديث عليه الا دلالا للعلم على الخاص
قوله يمكن الاحتجاج به لا يتناول المنع انما هو في الزيادة والتا قص له هو الربا الذي
مكون دلالا على ان يد والتا فترطاه لا يتناول لارباها وسنعم ان الربا انما كان
لذلك وليس بعد ان يكون النبي عن مقدم الدرهم التي دفعها فان الرباها ك
سمن ولا دلاله في الحديث الثاني على منع احد الزايد بالراعي والحديث الثالث
يدل على كونه له ان لا يلعب على الاثمان ان ياخذ دون حقه وكذا رايه في الخبرين
ان اذا فسخ البيع نعمه وخبر ان السدة وكذا السادس وهذا الثاني ساق في الجمع
والثاني الذي ذكر الشيخ اوله ضعف لما قدم من المحققين من غير دليل وصحت
عصا لاسا في حاشيته **س** قال في الحنفية لاسلم في نوع من المأكولات يزوج منه
اداء المرحمة هاتين اكيل والوزن والعدد وان اخذت اسمها كاسن في الزينة
لانها كالحرف منه والمعيد الجواز لنا انما جئنا من مختلفا في دفعه اسلافها
ولا يصح وقد عدم الحجج بانواعه بن سنان في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عن رجل
اسلف رجلا دراهم على ان ياخذ منها سيفا قال لا يصح وفي الصحيح عن عبد الله بن
سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول لاسلم في الرجل اسلفا الثمن المربى و
الجواب العمل على كونه **س** قال الشيخ في المبالاة لا بأس بحل الغنم
او على الغنم وسوء الجود وقال في مختلفا اخلف روايات اصحابنا في
اسلم في الجود فروي انه لا بأس به اذا تباهد الغنم وروي انه لا يجوز واستدل
عليه بأية البيع وبالاخبار المروية في ذلك وبالاصل الدال على الجواز مع اتفاق

المبلغ وتعالى المبرط ويجوز العلم في جلود الغنم اذا شاهدها وروى انه لا يجوز وهو الحق
عنه محمد بن الحسن والنفوس ولا يمكن ضبط بالصعد لاختلاف خلقته ولا يمكن وزنه
ولا يجوز وزنه لانه يكون معلا وتنه اقل من من الحقة وعلى هذا لا يجوز السلف
في الرق ولا فها يتخذ من الجلود لاختلاف خلقته الجلود وعدم ضبط بالصعد وكان
الراجح في الكامل يجوز العلم في مسوك الغنم اذا علمت الغنم وشهد الجلود فان كان محجولا
لم يجز العلم فيه وقاله المذهب قد ذكرنا في الكتاب الكامل حواشي مع مسوك الغنم
اذا علمت وشهدت ولا يحط انه لا يجوز العلم فيها لانه يختلف في الدول والخلق
ولا يمكن ضبطها بالصعد لاختلاف خلقته واختلاف الدول في قول الشيخ في المبسوط
من المبلغ وهو الحق لانه لا يمكن ضبطها كما قال الشيخ في الصلح
في الجملته ولا يبعد متاهدا في الذبح لهذا المعنى ايضا اجماع الشيخ عاصم
بما رواه ابن محمد السراج قال كذا عند ابو عبد الله عليه السلام في رجل مضى مع
المسافر رجلا فقال ادخلها فدخل فقال احد هما في رجل مضى
واين السبع المسؤول قبل ان ادخ الغنم قال ليس به باس ولكن انبهاكم كذا وكذا
وعن حذيفة بن حكيم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اشري الجلود من الغنم
فيعطيها كل يوم شيئا معلوما فقال لا بأس بالخواب مع جود السدين والقول
بالجواب في الثاني اذ لا دلالة فيه على بيع السلف ولا على البيع قبل الذبح فتعقل
ان سمعها متاهدا وبيع الجلود كل يوم منها قدما معلوما وكذا في محض الجلود
وهو ثابت خالصا اصلها اليه مع عدم الفاض لا مع وجوده **مسألة** قال
الشيخ في النجاشي اذا اشترى الغنم شرط معه امره بمجانة بعضها كما ما كان
لم يكن به باس وكان لا يفسد ان جعل في جلود السلف احوال السمات المعينة فلا
يجوز السلف في الغنم وبيع الصنف على ظهر الغنم ايضا لا يجوز سواء كان سلفا
او يزوج كوعيان وانما هي رواية سادة اوردها شيخنا في نفايته او اذا اشترى
والحق ما قاله الشيخ اذا كان الصنف شاهدا ويكون شرط في العلم لاحد
من السبع ولو فرضناه جازم يكن محال لانه قد يبايع جازم في حاله فيكون

بعضه كذا لك ومنه من حج الصنف على ظهر الغنم ليس له في بيعه في **مسألة** اذا
تعد العلم فيه عند لاجل من السري من الصنف في البيع قال الشيخ رحمه الله وهو الحق
من الامور لا يكون لشري الخيار لانه شرط لا يتفادى وقت بيعه وقد يرد
والشيخ اذا لم يات بالبيع حتى وضد وقد ثبت انه متى يات بالمصرف كان له البيع
لانها معاوضة لم يسم منها احد الطرفين فكان البيع منها سقيا كغيرها من المعاوضات
ولانها معاوضة ينطبق البيع فيها في يده وكان له البيع في البيع كغيرها من المعاوضات
واما بيان المدة فلا رواه عبد الله بن سنان في الحسن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
ان قال قلت لابي ان اوفاني مضى بجزء من البيع في ان اخذ ثادق وامرني
قال نعم ما احسن ذلك وغيره ذلك من الاحاديث الصالحة وما رواه عبد الله بن كريمة
الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى من سلف فيه الناس من البها رده
زنا فاعلم يستوفى سلفه قال فليأخذ رأيه ماله ولو لم يظفر وهو حرة ابا عبد الله عليه السلام
هذا العقد ثابت بالاجماع وقوله تعالى اوفوا بالعقود ومجبه محتاج الى دليل وليس
في البيع ما يدل عليه والحوال القول بالمرحوب قلنا نقول انه اذا اشترى العلم فيه لم
يسحق البيع وسحق الدمه والحق نقول ان احدهما ان يسحق والثاني ان لا يسحق
ان يشترط وان شاء اخر الى القابل واستدل الشيخ بانه عقد ثابت يحتاج فيه
الى دليل وليس في البيع ما يدل عليه من غير ان في البيع علم وهو انه اذا اشترى
رطب الجلود فليأخذ الجلود لا جمل من يمكن من مطاوعة لعلكم البها او عدا وبيع منه
او يراي من بطنه وما اشبه ذلك ثم قد روي في الرطب كان السلف الحيوان
من ان يسحق العقد ومن ان يصبر للعلم القابل ثم قال المسؤول في القول فيها هو
الصحيح دون الاخره لان لاخير واختارهما مستحبا احد قول السلف وقولهم
ان السحق حالت وانه في السلف لا يفي واجزا على البيع بنسبته الى تعيد التام في
كان من يتقدر في الحكم وهذا ما هو معتمد اما اولاه فتقدم تقطع البيع من السلفين
فان السحق حكم في اولى عدم البيع وفي الثانية حكم بالخيار من البيع ولا سواه
حكم مولى لاول والحاصل انما لم لو كان العقد باقيا واما ثانيا فلا سباط

فلا يوسع فيه احد من علماء بل ولا اهل انقيبه ولم يرد له الجواب واما ما
عليه التمسح وجعله في التمسك واي تمسك هنا اذا وافق الدليل عند التمسح فولا
لغيره ومن العرب قوله وليس في التمسك ما يدل عليه لست شرعي ما يعنى بلفظ التمسك
هنا فان اموال الفقهاء سقطت على سبطه المستري على التمسك ونعم الكتاب يدل على
ذلك لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم سلكا بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكرم مع
المسلم فيه لم يحصل التراضي معجب رد العرض ولا حاديت منتظاه على ذلك وقد روي
الحلي في الصحيح عن الصادق ع قال لا باس بالمسلم في الجوار اذا سمع الذي يسلم فيه
من ضمنه فادبره والامسك انتهى واما ما في ذلك من الاخبار والعقل ايضا يدل
عليه **مسألة** المشهور ان يفتي الممن في المجلس شرط في السلم ذهب الى التمسك وان ابي
عقيل وغيرهما وقال بل للبد ولا اختيار ان يتاجر الممن الذي به يتبع السلم اكثر
من بدله انما وهو يدل بغيره على جواز تاجرناض لا فاض لنا اصل بقا الملك
على باعه وعدم انتقاله الا سبب شرعي ولم يثبت ما نعا دواء مع عدم التمسك
سواء لا يصدق مع دين دين وهو قد سلم بطول **مسألة** يجوز ان يكون الممن
حيوانا وجارية وقال بن الحنفية لا اختيار ان يكون من السلم فصاروا لنا اصل
لا باحد اجماع بانه قد شرط التمسك الى العمد بسبب عدم السلم فيه تصادق التمسك
الحليل وهو يجب استعمال المولد والحوال لا تتبع بغيره بحدود الممن وجه العقد
مسألة قال الشيخ في الخلاف اذا كان السلم مرجلا فلا بد من ذكر موضع السلم وان
كان في حله بغيره لا بد من ذكره بدليل الاختياط لانه اذا ذكر موضع السلم والموت
مع السلم بلا خلاف واذا لم يذكرها فلا دليل على صحة وتعالى المبسوط حيث ان يذكر
موضع السلم وان كان لم يعلم هو وجبة كره وان لم يكن له موه لا عليه كان ذكره
احاطا ثم عند شرط السلم بما فيه وجعل الخامس ذكر موضع السلم على ما تقدم وقال
بن حن انما يصح السلم اذا اشتمل على سه شرط وعدم جعلها ضمن موضع السلم ان كان
للمسلم احد وقال بن الحنفية واجب ان يبيع التمسك في السلم على المكان الذي يبيع فيه
وقال في النهاية يصح السلم اذا اجم شرطان ذكر الجنس والوصف ولا جمل وهذا يدل على

عدم اشتراط موضع السلم وهو الظاهر **مسألة** ان يفتي ويكفي ان لا يرد من السلم
شرط صحة السلم وذكر موضع السلم بغيره فلا بد من اجماعه ولا اصل له الذي وقوله تعالى والله
السم وهذا صحيح وقوله او فوا بالعتود وهذا عند وما ذكره الشيخ في الخلاف لم يذهب
اليه احد من اصحابنا ولا يورد بغيره من اصحابنا علمهم ثم واما هو احد قول الشافعي
اختار شعبة ابو جعفر ورحمته الامراء في مسك لانه لم يرض باجماع الفرقة
ولا يورد حديث في ذلك لاس طريفا ولا من طريفة المختار والمعتد ان يقول
ان تعاقداته بربه او لغيره ليس تصديها لا اجتماع فيه وجب ذكر موضع السلم
ولا ان لا لنا انما معنى كافي في بربه او لغيره لا يجمعان فيه لم يكن السلم في مكان
العقد فصح في غير وليس احد لا يكتفي اولى من لآخر وذلك يقتضي ان السامع
اما اذا كانا في بلد يجمعان فيه فان اطلاق العقد يقتضي السلم في بلد
ولان في ضمن المكان عضوا وضلعهما فاستبه بعض الزمان ومن العجب
قول بن ادريس انه لا يشترط بغيره بغيره بين اصحابنا مع وجود ما سئلنا من
الخلاف وقوله اصل براء الذمة معارضه اصل بقاء المال على صاحبه وحل
السبع مصدب الى السبع الصحيح دين الناس ونحن يبيع من صحة التمسك وكذا
قوله تعالى او فوا بالعتود وسماه ما ذكره الشيخ في الخلاف الى احد قول الشافعي
وليس قوله لاحد من اصحابنا يدل على انه معترف بوجوب الخلاف وقوله لم يوجد
في اصاديت اصحابنا ولا يجرهم مخرج لا يتم عليهم السلم نظرا على شرط الوصف
وهو تناول المكان لان لا بد من جمل كادخا في اللاحقة بالماهي وكون التمسك
لم يسكن بالاجماع ولا بالاخبار لا يدل على بطلان الحكم لا بخلاف استدلال
عليه بغيرهما **مسألة** قال بن حن لا يجوز السلم في ذوات النعمان بل في ذوات المال
فانما يرد ما سألنا من المشهور عند الفقهاء وهو ما سألنا في الجمل وليس
بشرط لورود المخصوص الدال على جواز السلم في الممن وغيره وان عني ما نحن صفا
وصا في المطلوب التي ما رتب ليمان ما عساهما فهو حق **مسألة** قال بل الحنفية السلم
لا يصح لان محله قدن بغير او وزن او عدد وهو يعنى جواز السلم في المعدد وكان

السبح لا يجوز الخلف في البضعة او يجوز وزنا ولا جرد ان يقول ان كان المعدود مما
هو موزون في عرف الشارع اذا الناس وجب ذكر الوزن وان لم يكن موزونا فان اختلف
مقادير وجب ضبط بالوزن ولا في المعدل لئلا ان الغرض خصل الثمر ومعرفة واعلم
به وقد حصل كان جازما **مسألة** اذا جعل اصل الخصة اشترط ان لم يكن معنى للمعدل
منه عند جرد بالاهل سريمت او انقضت فان كان قد مضى من المعدل شيء جاز
لم من ما بعد بالاهل سواء كانت تامه او ناقصة تمام السهم احرز بالمعدول
ربما قال الشيخ لانه فاق المعدل قال وان قلنا بعد من مات من السهم الاول
المعدل كان خيرا ويرجع حصصه لاول لان الشبهة المصداق اما من جاز
او لا في قولنا وقد فاق المعدل صحت المصداق ولا يستبعد ان جعل الخصة كلها عند
بناء على التعارف من الجبل عليه عند فرت المعدل **مسألة** قال الشيخ يجوز لشرط الجيد
والمراد في الاجرة ولا رد او انما بعض الثمن في الاخر لا يمكن ان يكون المعدل مع الرد
اذا الباع او دفع اجره من الشراء وجب القبول وليس يجزى لان الشيخ لم يسطر من حيث
يعذر التبعين بل من حيث المعدل فان لا رد الا سقط ما لو فاق المعدل هذا الحق اطلت
حصتها وقد بين الشيخ ذلك فقال ولو شرط لا جرد ولا رد لم يعد لانه لا وقت
عليه بد حسب المهر اذا دفع لاجره في الوقت وجب القبول وقال ابن الجنييد
لا يجب لان ذلك ليس له ارجح الاحتجاب بان قد زاد **مسألة** قال الشيخ لا يجوز
العلم في جارية حتى لان للسل بيعه لا يمكن صيغة باوصافه ونحوه قاله الجنييد
فانه قال لا يجوز ان يشترط ان يوفى لها حتى في مواعيد المهر ولا قريب عندي
الجواز لانا للعمل تابع فلا يضر جهاد وصحة كالأربع للمولى فندا ولو كانت جهالة
نابض من لا نقضه منع في الموضوع لا لئلا يكون الطاوية حادلا بجهل لا انقول
المخرج في ذلك لظاهر المذهب والمعد **مسألة** قال الميرزا اذا علم في الترتيب المصنع فان
كان وضع عمله جاز لان لو لم يجرى لولن القرب ويقضى عنه وان كان وضع
معد السهم لم يجر لان ذلك يكون سلبا في الترتيب والبيع الجمل ولانه منع من الترتيب
على غيره الترتيب وخشونه وادراك حسنة ولا قريب الجواز في المصنفين لا في

غيره لانه الترتيب يكون تابعا ويمكن من معرفته بان يوصف ما اشبهه
وان لم يدرك بالكلية لانا لا نوجب ذلك في شيء من الاوصاف بل يكفى بالبيان
عنه الاسم والوصف والبيع مع قبله لان الاصلان المجرى بعد البيع مبداه قبله وبقية
الترتيب وخشونه وادراك معد ذلك بعد البيع **مسألة** قال الشيخ يجوز الترتيب في كل
المسألة من الحدود والبيع والرضا كالمسئلة والبيع والقرض في كل
السهم ولا يشترط الوزن وليس يجزى لان لا بد من اختلاف في الثمن والمقدور
ذكر الوزن **مسألة** قال الشيخ في المبسوط لا يجوز الترتيب في المهر لان في حقه
دودا انفس مضمونة ولا فيه مصلحة فانه اذا ترك فيه ارض لانه يجرى ويخرج منه
وان كان يا مامات فيه الدود ولا يجوز بعده لانه ماله فان اتم في مخرج منه المهر
وجاز والوجه عندي الصحة مطلقا لانا اصل الجواز وما ذكره الشيخ صحت لان
الدود غير مضمون في البيع فلا فرق بين ان يكون حيا او حيا ثم شرط كون المهر حيا
او مائسا **مسألة** قال الشيخ لو اقيم في الدين وشهد ان يخطه لم يجر لان لا يعرف قد
ما يوجب في خطه من اللطيف ولانه قد يفسد والوجه عندي الجواز لانا العمل بايع
ففي اشتراط وما ذكره الشيخ لا ينقض الشاهد كالأربعة الملبين للناظر وشهد
طهه وقال ايضا لم يجر في طعامه على ان يخطه لم يجر وقال في مخرج اخره لا يجوز
ان يشترط طعاما على ان يخطه اجماعا وقد روي في اخبار ما جاز والمهر الجواز
مسألة لو شرط ان يكون الثمن من دين عليه قال الشيخ لا يصح لانه مع دين مثله
وقبل يجرى والمعد لاول لانه مع دين دين وقد نهي عنه **مسألة** لو اختلفا في
قبض الثمن قبل التقرب كان القول قول مدعيه لتسكه به العقد ولو اقاما
بينه قال الشيخ في المبسوط القول قول من يدعي الصحة ايضا وحصل تقدم بينه
لاخر لان البينة على المدعي وهو هنا من ادعى البطلان **مسألة** قال في المبسوط
لو اقيم في حنط لزمه ان يدفعها حاله من بينه الشهود والترتيب ان كان كبرا
ويتركه انكسر لم يجز على قبوله وان كان صغارا يجرى في الكل احرى على قبوله فان كان
موزونا لا يلزمه قبوله وان قبل ولا قريب ان يقول اذا شرط الثمن والمهر

كأنه

وحين ان سوطه ما يطلق عليه هذا لاسمان وان كانها سعة على اوزان ليس
سوا كان بالوزن اولاً ثم لوزن الثاني من القدر والوزن كان قول الشيخ جيداً
الشيخ في المراجعة والاصح **سوطه** قال الشيخ في النهاية لا يجوز ان يسع لانا
مراجعة بالنسبة الى اصل المال بان يقول ايحك هذا المتاع مبيع عشرة واحداً
اسم بل يقول بل لان ذلك هذا المتاع على كذا وابعك اياه بكذا بما اراد وكذا
قال المنجد ومن سواد قال لا يسع لانا هذا مبيع عشرة واحد او اكثر المبيع
وقال في اصلاح لا يجوز مبيع المراجعة بالنسبة الى المقياس كقولك اسع عليك في عشرة درهم
من ثمنه وبعها وانما يسع مع المراجعة بان يحضر عند القن ويبيع في غير البيع وكان
بن المراجعة لا يجوز في بيع المراجعة حمل المبيع على المال مثل ايحك هذا المتاع بع عشرة
منه واحداً او اثنين بل يحمل المبيع على المتاع وقال الشيخ في المبسوط مبيع
المراجعة بالنسبة الى اصل المال ليس محتم فان بيع كذلك كان البيع صحيحاً وكذا قال
في الخلاف وفيه قال بن ادریس وهو القدر لانا لاصل الجواز وما رواه المعلا في الصحيح
قال قلت لابي عبد الله سمعنا الرجل يريد ان يسع المبيع فيقول اسعك بدينه وازنه
او بدينه يارزوه فقال لا بأس انما هي المراجعة فادفع البيع جده واحداً
وفي الصحيح عن محمد قال قال ابي عبد الله سمعنا ان اكره بيع عشرة اصد عشر وعشرة اثنا
عشر ويجز ذلك من البيع ولكن ايحك بكذا وكذا وقال ابن تين متاع من مصر
فكرهه وان ابيعه كذلك وعظم على سعة مساوية من حراج المدائن قال
قال ابو عبد الله سمعنا ان اكره بيع بدينه وازنه وكذا ايحك بكذا وكذا
ايح الشيخ بما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق قال قدم لابي عبد الله
متاع من مصر صنع طعاماً ودعاهم الجار فقالوا يا اخي بن دوازده
فقال ولم يكون ثمن المنة كل عشرة الف الثمن فقال اني اسعك هذا المتاع باع عشرة
الف وبما قدم من لانا من ثمن الدال على الكراهة ولما فيه من نظير للجلد والوزن
عن اول ان سماع عن جبر البراء ولا حاد بث الدال على الكراهة لا يرد
على التحريم وللهالمة منعه اذا اخبر برأس المال اولاً ثم لم يخبر برأس المال ولا يظن

البيع والمراجعة برأس المال وزاد في كل عشرة درهم ما لم يعلم وقت العقد كذا الثمن
احتقل البطون للجهالة والعصاة لاسكان العلم فانه سقوج بالحساب ولا قوي
الطلون لاشترط العلم بالثمن وقت العقد **سوطه** قال الشيخ في النهاية اذا
اشترى ثياباً جماعة ممن معلوم ثم قسم كل ثوب على حد مع نفسه لم يخبر
بذلك الشراء ولا ان يبيعه مراجعة لا بعد ان سعى ان يمازج ذلك كذلك
وقال بن ادریس ليس هذا مع المراجعة لان موضوع بيع المراجعة ان يحضر المنة
الذي اشتراه به وهذا ليس كذلك اقول هذا المنة لوطية وقال بن الجنييد
لا يجوز البيع مراجعة لما مضى السابق منه مع غيره على البيع على المنة واحدة
حتى يعرف المشتري ذلك اذا كانت معاوضة ولو عرف ذلك فان لم يكن معاوضة
ايضا كان احوط وقال في موضع آخر لو اشترى معدوداً وتوجهه مما لا يتصل فيه فاكل
بعضه جاز له بيع الباقي بمراجعة سبط من الثمن فان ما حصل اركان البيع من غير
لم يرد ذلك فيه لا بعد اعلام المشتري الحال وهذا يدل على تحريم المراجعة بالنسبة
من الثمن في المساوي لغيره ولا قريب ما قاله الشيخ لانا ان كراهي سعاوت الكثرة
والقلة وسعاوت بذلك لا كان محتم لا خيار بالحال لبيع المراجعة **سوطه**
اذا اشترى بمراجعة ثم باعه مراجعة ولم يحضر الاصل قال الشيخ في النهاية كان للمراجع
من اجل مثل ماله وبه قال بن المراجع وان حرمه وهو الظاهر من كلام بن الجنييد
فانه ما لو اشترى باع مراجعة كان المبيع من المنة وبغيرها في الثمن ما كان للبايع عند
الشراء وقال الشيخ في الخلاف والمبرط اذا اشترى سلعة عامه الى سعة ثم باعها في الحال
مراجعة واخبر ان عنها ماله فالبيع صحيح بلا خوف فان علم المشتري بذلك كان الخيا
من ان يفسد بالثمن حالاً او يرد ما لم يرد لانه قد ليس وهو اختيار ابي ادریس
هو اقرب لانا انه عقد على قدر من الثمن حالاً او كان له ما عده عليه لوقوع الرضا به
واحداً لاصل لا يرد ثبوت في المشتري بل معنى لمع من البيع لهما في المراجعة
ومن لا يضا معجلاً يبيع الثمن ايح الشيخ بما رواه مسرع المصلي قال قلت لابي
عبد الله انما سري المتاع نظره معلوم ثم سري عليك فانزل بكذا وكذا فاسعه

يرجى فقال اذا بعه مراحه كان له من المنفعة مثل مالك قال فاستجعت وقلت
هكذا فقال فما قلت ما في كذا ربح نعم هكذا وكذا قال فلما راي ما سئى على حال
الاعمال جعل ما يكون لك فيه فرح من كل عام على كذا او ابيعك بزيادة كذا وكذا
ولا ابيع مراحه وعن ابي محمد الرازي قال سمعت رجلا يقول لابي عبد الله عن رجل
اشترى من رجل ساعا ما حذر الى سعة ثم باعه من رجل اخر مراحه الى ان باع
منه كنه حاله والرجل قال ليس عليه لاشل الذي اشترى ان كان قد ساعا فله مثل
ما بهد وان لم يكن فقد ساعا اخر الى المال عليه الى الاجل الذي اشتراه اليه قلت قال
كان الذي اشترى منه ليس عليه لاشل الذي اشتراه اليه ولم يبعه مراحه ولم يحذر
وعن هشام والكم في الحسن الصادق ع في الرجل يبيع المراحه الى اجل فقال
ليس له ان يبعه مراحه الا الى اجل الذي اشتراه اليه ولم يبعه مراحه ولم يحذر
كان للذي اشتراه من اجل مثل ذلك والجواب انه يحصل على ما اذا باع مراحه
اشتراه واخفى عنه المدة لم يشرط التدوانه والحال هذه يكون له من اجل مثل
ما كان للمراحه على اكمال **س** قال المفيد اذا قرح التاجر على الواسطه المتاع
بدون معلوم ثم قال له سعه بما سرك فرب هذه السعه وهولك والعمه في
جاز ذلك ولم يكن من المتاجر والواسطه سعه متطوع وان باعه الواسطه بزيادة
على العمه كانت له وان باع منها لم يكن على المتاجر شئ وان باعه بدونها كان
عليه عام العمه لصاحب وان لم يبعه كان له ردء ولم يكن للمتاجر الا مراحه من عمه
ولذلك المتاع في يد الواسطه من غير تقييد منه كان من مال المتاجر فلم يكن على
الواسطه فيه ضمان واذا قبض الواسطه المتاع من المتاجر على ما وصفا لم يكن سعه
مراحه ولم يذكر الفصل على العمه في التواو اذا قال الواسطه للمتاجر خذ مني هذا
الترب واربح على فيه شيئا لا يبعه مع التاجر ذلك وباعه الواسطه بزيادة على
المال والرجل كان ذلك للمتاجر دون الواسطه الا ان يضمنه الواسطه ووجهه على
منه فان فعل ذلك جاز له ابدال الصل على الرجح ولم يكن للتاجر الا ما يقرب بينه
وبه فيه ونحوه قال الشيخ في التمهيد وابن البراج وقال بن ادريس ما اوردته الشيخ

غير ما خرجوا ان يرد لك الى ما ذكره اولاً من انه اذا قرح التاجر ساعا على الواسطه
بشئ معلوم وقال اسعه فما ردت على راس المال فهو لك والعمه في ثم راد كانت
الزيادة لا واسطه ولا يجوز لمان سعه مراحه قال لان هذا جميعه لا يبيع المراحه
ولا اجاز ولا جعله محصيه فاذا باع الواسطه بزيادة على ما قرح عليه لم يكن
للواسطه في الزيادة شئ لانها من جلد من المتاع والمتاع للمتاجر لم يسل على ملك
مخال والواسطه اجره المثل لانه لم يسل له العرض فخرج الى العرض وكذلك ان
باعه راس المال وان باعه باقل كان البيع باطلا فان تلف المتاع كان الواسطه
ضاماً متى اشترى من التاجر والواسطه حتى يحس بالتمن وليس هذا موضع
المراحه في التمره تعرضت وانما اورد اجاز واحاد في هذا الباب ايراداً
وقول الشيخ ثابتاً واداماً الواسطه خبر في من هذا المتاع واربح على فيه كذا استعمل
كانت الزيادة للتاجر وله اجر المثل ويصير ما بينهما عليه والنحو وحده هو
على ما رواه محمد بن عيسى في الصحيح عن الصادق ع انه قال في رجل قال لرجل خذ
هذا بغيره وراهم فما فضل فهو لك قال ليس به باس وفي الصحيح عن زكريا
عن الصادق ع قال قلت له رجل دعني المتاع فقال ما اردت على كذا او لا
فهو لك فقال لا باس وتقول الشيخ محمل على المعايير على التمدد لا ولهم اذا
قال التاجر الواسطه بعه بكذا فما ردت فهو لك لك سعي اشكال في المعاد اذا
تضمنت عرضاً محمولاً وخقل ان تنال هنا بالصل لا لانها متعاهل مال
المعاد لاداء الى الساع وهو سعي هنا اذا الواسطه ان زاد في التمن بما كان
كاس الزيادة له ولا فلا شئ لانها مراحه على لك بخلاف المعاد المحمولى
المواو الى التنازع وهذا القول لا باس به علاً بالاحاد بش الصحيح لما هو
الثانيه فانه لا جعل هناك ولا يبيع فلهم اوجبت على التاجر اجر المثل **س**
قال بن ادرس اذا اشترى الرجل بغيره مال الرجل لم يملك كان الملك والمال
دون الرجل ويعتدى في ذلك نظر نعم لواله ان كان ما قاله جيداً ولما اشتراه
الرجل بالغير في لا اعتقاد اشكال من حيث ان البيع وقع للرجل بغيره مال الرجل

س قال الشيخ لا بأس أن يسع لسان متاعا بأكثر مما يسوي في الكاشفة
إذا كان المتاع من أهل المعرفة فإن لم يكن كذلك كان البيع موقفا أو قال
بن البراج يكون باطلا وقال بن ادریس يكون موقفا للمشتري بالخيار فيه والحق
أن يقول أن كان الثمن نسبة أكثر مما يسوي فيه كمن لا يسع المتاع فيها كان البيع
موقفا على رضا المشتري وأن كان أكثر مما يسع الناس فيها كان البيع لازما
ولا اعتبار بالزيادة بالثمن المثلل بل الثمن للأصل **س** لو اشتراه بدين
ثم استأجر لغيره كضمان أو ضابط أو وضع جاز أن يضمن لأجره إلى الثمن ويحوز
حسده بدين أصحها سمع على كذا والمائة هو على كذا وليس أن يحوز
أشتره بكذا وهل يحوز بدين راس مالك فيه كذا قال في المبسوط ليس له ذلك
ولا قرب عندي الجواز لما أن قوله راس مالك بيان عماره عليه ولا ريب في لزوم
الأجر عند أحج بأنه كذا والحق أن البيع ليس موقفا للثمن خاصة **س**
إذا قال اشتره بمانه وبعد بمانه ببيع كل عشرة واحدا فقال المشتري اشتريت
ثم قال البائع غلطت والتمن استعون قال الشيخ في المبسوط البيع صحيح والتمن
سعة وتسعون درهما قال فيه وقبل أن المشتري بالخيار بين أن يأخذ
بمانه وعشرة أو بدينه لأن نصان الثمن عما قال يجب له أن يرد به به قال وعلى
لأن لأحد المشتري لأنه قصد من منه قال وقبل أن له الخيار لأن هذا حاله
فلا يوس أن يكون في القول الذي رجع إليه حاسا وثالثه الخلفان المبيع
صحيح ولم يلزمه عندنا أنه بالخيار بين أن يأخذ بمانه وعشرة أو بدينه وقال
بن أبي ليلى وأبو يوسف يلزمه تسعة وتسعون درهما وهو أحد قولي الشافعي
قال وهو قولي لأنه باع ماله ثم أسدله في الخلاف بأن العقد رجع على مانه
وعس قد أسد من ممانا في الثمن كان ذلك عينا لرد به أو الرضا ومن الزيد بدين
ذلك فعليه الدليل قال ولو قال يبيع براس مالي وزياده عشرة ولو كان في القول
قول بن يوسف وقال بن الجنييد لو تبايعا بدين بالدين فأسد البائع أو أمانه
المنه بأن من ماحس سره سعي درهما بدين درهما كان للمشتري أن يرجع

بالمنه المردم من راس المال وسطها من الربح لأن البائع قد أرحمها
براس ماله فإن كان الربح درهما معينا غير جزم من الثمن رجع بالدرهم
الشراؤك الربح ولحقه أن للمشتري الخيار بين أخذ بمانه أو بدينه
وعلى البيع مطلقا لأن العقد إنما تناول هذا الدرهم وقد رضى المشتري
به وظهر المص لا موجب بطلان البيع إجماعا بل بعضي ثبوت الخيار
للمشتري وكذا لو قال يبيع براس مالي وربع كذا لأن راس المال مذكور في الخيار
وأما وقع الشراؤها أخبر به لأنها هي في نفس الأمر لا أنه يجوز له أن يشتري بمانه
بأحد براس ماله وما يرد من الربح فإن أمانه وأسماءه قدرا كان متيقنا بالزيادة
أفنى عما هو والحق أن ما يأخذ براس ماله الذي أحرمه لأنها هي في نفس الأمر
قال الشيخ في المبسوط لو قال راس مالي مانه بدين قال يرد من الثمن مانه وعشرة
لم يشر قوله ولو أقام بينه على أنه أخطأ وأن شراؤه كان أكثر لم يقبل منه لأنه كذا
بالقول الأول ولا يلزم للمشتري البين أنه لا يعلم أنه اشتراها بأكثر من ذلك لأنه
لا دليل عليه فإن قال وكيلي كان اشترته بمانه وعشرة وأقام بذلك يرد قال
وإن علم أنه لا يقبل لأنه كذا بها بالقول الأول كان قويا والوجه أن لا أقامه
البينة والمطالبة بالثمن في المدين معالفا أنه قد ادعى ماله في حقه الغرم
ثبت حقه وكان لا أقامه البينة عليه والتمن على حقه والمكذب يمتنع
لأنه ادعى مالا اختياريا غير ماض لما شهدت به البينة وهو الغلط وقال
بن الجنييد لو غلط محمد ما مثل تسعين درهما فإن كان البيع ماله
بالخبر كان المشتري بالخيار أن شاء فلها بالواجب من الثمن والخط من الربح
وأن شراؤها أن كانت قائما وإن كان حده بها سعيها درهما وسدرا ما
سعيها وإن كان حده يرد بها وعلما البائع ردها وقبضها أخذ به المشتري
والزيادة أن لم يحس المشتري ود الغلط وقسط من الربح وإن كانت السعة
مستفكة كان على المشتري غلط البيع وقسط من الربح **س** قال الشيخ في
المبسوط لو اشترى عند أمانه غلط البائع عشرة في زمن الخيار لم يلزمه الأخذ

الماله لان الخط في ومن الخيار يلحق العقد فليز منه ان خط احد و قد قال بن
 البراج والحق ان الخط هنا شبه كاهن احد الخيار وان لا احدا والماله
 ومن مذهب والذي رحمه الله ان العقل نابل ومضى من الخيار ومركب
 للعقل ومقرن له الا ان له حظا في العقل وهذا المسد يفتي على ان الملك يتقبل
 بالعقد او به وبانقضاء الخيار وقد مضت **مسألة** قال بن البراج ومن اكل طعاما
 واكل نصفه جاز ان يبيع النصف بالآخر مائة على نصف الثمن وهذا كله
 يكال او يوزن اذا كان صريا واحدا وهذا مذهب بن الحنفية كما قلناه و
 لا جرح خلافه والماله في الحديث **مسألة** قال ابن البراج اذا اشترى عبدا
 بالثمن فباعه بالبيع جميع الثمن كان له يبيعه مائة على الثلث فان وهب
 له المصن او خط عنه البعض باء مائة على ما يعرف الثمن وليس يجيد و
 المعتقد انه غير بالبيع كالموهبة للبيع وكالمائة ببيع مائة مائة
 وما ورثه المصن فانه يحد بالحياد عند **مسألة** اذا قال عبدا مائة بمائة
 العشرة درهم قال في المبسوط يكون الثمن تسعين وقال في الخلاف يختلف
 الناس فيها فعلى الوحيه والى في الثمن تسعون وعشرة اجزا من عشرة اجزا
 من درهم وقال ابو عبد الرحمن بن قيس قال دليلنا ما ذكره حذو العطاء
 وهو ان البيع مائة بمائة فاذ اباع مائة درهم على عشرة كان
 مبلغ الثمن مائة وعشرة وكان تعدد الربح جزا من احد عشر جزا من الثمن
 وحده ان يكون المراضة خط جز من احد عشر جزا من الثمن فاذا كان مائة
 حطبت منه جزا من احد عشر جزا حطت منه من تسعة وتسعين وبنو درهم
 حطت منه جزا من احد عشر وقبل فيه ايضا قوله وصعبه درهم من كل عشرة
 مائة بوضع من كل عشرة بنو درهم من اصل راس المال وتقدره وصعبه
 درهم بعد كل عشرة فيكون الثمن احد وتسعين الاجزا من احد عشر جزا من
 درهم قالوا اذا اردت مبلغ الثمن في ذلك بعد الباب فيكون نصف المصنف
 الى راس المال ثم سطر كم قددها فما اجمع فاسقط ذلك القدر من راس

المال وهو الثمن وار اذا مال راس المال عتروك حكمها راس مالي مراضة العشرة
 درهمان وصفت خفيف الى الخشون قدر الوصف وهو خمسة دراهم خمسة
 وعشرين ميطر كم خمسة من خمسة وعشرين فاذا عرخصها فاستط من راس المال
 وهو عتروك الخمس اربعة بنو الممن سبعة عشر ثم قال وقول ابي وعبدى له
 اذا قال مراضة عشرة واحدا صار المراضة الى راس ماله فراس ماله مائة مائة
 عشرة مائة مائة ولم يضعه الى مائة في بنو قال ذلك لكان لا يترجى بال
 فاما حبل الرضد على الربح واذا في ذلك الى اصله فهو قياس ونحن لا نشتري به
 فتدريج عما قال اولها ذكره في المبسوط **مسألة** في العيوب **مسألة** في العيوب
مسألة قال المصنف لو طرأ على كسر المسمى من رد على المبيع واربعين الثمن
 ومن راس له مائة من الثمن صحها ويقوم بمسا ويرجع على المبيع بقدر ما يبيع الثمن
 وكذا قال بن باويده وقال الشيخ في النهاية يكون بالخيار بين الرد او طالب
 بالرد من مائة المتاع صحها ومائة مائة قال الشيخ في المبسوط اذا اشترى امر
 تم طهرها عت بدو التي لم يكن له الرد بل لا ريب بان يقوم صحها فاذا قبل الثمن
 بعينه فاذا قبل سبع مائة علم ان عشر الفضة فخرج بعشر منها وانما مائة مائة
 مائة من القصة دون الثمن لانه لو رجع بياقص من القصة ادى الى ان يبيع المسمى
 الثمن والتمن جميعا بان يشرى ما يداوى للتمن بالتمن فاذا وحدها عت مائة
 نصف القيمة وهو ان يفرج مائة مائة من القصة لرجع بالتمن نصف الثمن والتمن
 والظاهر ان مراد المصنف صحها على بنو ذلك اذا الظاهر ان المسمى والمبيع
 انما يحد بينهما بالماوى وان لا يبيع العاير فليز او جينا المتأوت
 بين القصة وقال ابن ادريس هذا ما يفرط فيه فقيل المتأوت فهو جرح لارث
 مائة القصة فليط مائة مائة ولما سئل وكانه مهم من كلام بن باويده والمصنف
 ذلك وان كان هو الظاهر من كلامهما لكن قيل هذا لا يفرج عن مائة المتأوت
 بالحد والمضى امرنا بالتمن الى جرح امر بالمعذور او لم يجره حوتا فان ذلك
 متى ذكره الشيخ في المبسوط **مسألة** الشهرة ان صح المبيع اذا اراد المسمى

من العريب ان فصلها فان تراءى منها من غير الفصل في العقد يرى من الجميع ان
التحاشان وسلاو وابن هلال وان حذر وابن ادريس فيقول بن ادريس بن بعض
اصحابنا انه لا يكتفى بالسري من العريب احوالا في سناط الرد وهو قول بن الجنييد
وقال بن البراج في المذهب كما ذكرنا في كتابنا الكامل انه اذا باع البائع الى السري
من جميع العريب لم يكن له الرد وكان ذلك كافيا له ومعا من ذكر العريب على
التحصيل والذي ذكرناه ههنا من سري العريب السري والطلاقة عليه على الفصل
اخوطة والذي معنى ان يكون العمل عدم وعلى هذا اذا باع غيره سلمه او سلمه
وقال رب اليك من جميع العريب لم يرد من ذلك حتى يغير بالبيع الذي
يرأسه ولا يصح الرد من عيب غير معلوم للسري لئلا ان السري لا يزال يتناول
كل عيب فيدحل له المرات كذا في ذكره لا جالي ولا نهما يتابع على شرط السري
من كل عيب منسما ما شرطه فله رد المهرين عند شرطه ولم يردوا جعفر
بن عيسى في الحسن قال لبيت الى ابني لم جعلت ذلك المبيع يباع في يدي
فتبادى عليه المناذري فادنا دى عليه من كل عيب فاذا اشتراه السري
وضعه ولم يرد من شرطه من ماله من ماله او هديه ادعى فيه عيبا ولم يرد
بها فصول المناذري قد سري منها فصول السري لم يرد من ماله منها الصوف
ولا يرد عليه العيب لم يصدق فيه غير التمس احج بن الجنييد بانه في المهرين
والجواب المبيع من كونه مجهولا اذ هو مشاهد **س** لاختلفا فقال البائع
حدثت العيب عند المشتري وقال المشتري انه كان في المبيع قبل ان يبعني
اباه كان القول قول البائع مع نيته قال الشيخ فان لم يخلف كان عليه الرد
فيه وقال بن ادريس الحق ان يقال ان لم يخلف حدثت تاكلا وردت العيب
على حصه لان مجرد المبكول على عن المبيع لا يستحق المدعي ما ادعاه
لا يمينه وهو الحق وسياتي البحث في ذلك ان شاء الله تعالى وقال بن الجنييد
ان ادعى البائع انه حدثت عند المشتري اخذ السري ان كان مبكولا
والمعتد كقولنا لا فصل عدم سبق القول قول البائع مع يمينه **س**

قال الشيخان اذا وجد المبيع بالعد اولاده عينا بعد عينا لم يكن له
الرد وكان له الارض فان وجد ذلك بعد تدريسها او هبها كان مختارا بين
الرد وارس العيب انها اختار كان له ذلك وليس العيب كالتيديس واليه لان
المدبر ان يرجع في تدريسه والواهب الرجوع فيما وهب مالم يحض عنه
ولا يجوز رد المهر الى العيب به على حال وقال بن ادريس الذي يمسح اصل
المذهب ان تصرف اذا انصرف في البيع فلا يجوز له رد بعد ذلك ولا ان
ولا خلاف ان التدريس واليه تصرف وقول الشيخ ان لان يرجع في التدريس
المذهب يمنع فان التدريس ان كان عيبا او كان الهبة للولد ولا يجني بعد
الامساك والمصرف او التعويض فلا يرجع وايضا فليس له ارجاع تدريس العيب
المهر لا يمنع من التصرف فيه وقول بن ادريس لا بأس به ثم ان شرط السري
لرباع العيب والمخارسة فشرط الخيار لنفسه كان يجوز ان يرد هاهنا على البائع بعد
ان سلمها الى السري السابق لان هذا المبيع لا يبيع من العيب الى المالك كالمهر
التدريس وليس كذلك اجماعا ولا بن الجنييد هنا قول غير معتد وهو انه اذا
رجع على البائع لعيب كان في ملك من اسره منه كان له ايضا ان يرجع بوجه
علا ما لا يردا ولا يردا ولا يردا ولا يردا ولا يردا ولا يردا ولا يردا ولا يردا
التيديس من اسري جادته على انه يكره فوجدها بما لم يكن له ردها ولا الرجوع
على البائع متى من لا يرد لان ذلك فديته من العيب والمهر وقال بن الجنييد
ايجابنا انه ليس له الرد للاخبار التي ردها وايضا اتات ذلك عينا رده
منه يحتاج الى دليل وقال بن المبوط روي اصحابنا انه ليس له الخيار ولا يرد
بن البراج في الكامل ان اساعها على انها يكره فوجدها بما لم يكن ردها ولا يرد
ذلك وقال في المذهب فان اسري جادته ولم يشرط انها يكره او يمسح حجبها
او يكره لم يكن له حصار وكان له الارش وقال بن ادريس وقد رجح الشيخ عاذره
في هباته في اسبصار فقال رجح بالارش ما بين قصدهما يكره وما قال
وهذا هو الصحيح الذي نصه اصل المذهب والذي اوردته في فهاه حصر

عند البيع وقد حصل الشيء في اليد لا يمكن رد الشيء ما كان مستعمله كالبيع بالاسم والبيع
للتزويج او للتسليم فثبت ان البيع كان الشيء فليس فيه العيب والعيب دون ردها فان كان
العيب ظاهرا حصل البيع وقد وطئها المهر من غير علم بذلك كان عليه ردها ونقصت عنها وال
من خبره واداه في لاسه ثم اعلم بها علم لم يكن لرددها الا اذا كان المهر حلا كاجازة وصلة
ودها وردت عن غير مضمونها وان كان للمهر ملكا لم يجب ذلك وقال بن ابي عمير فان وجد
بها عيبا بعد ان وطئها لم يكن له ردها وكان له ان يرضى بغيره لان كون العيب من قبل
ردها على كل حال وطئها اولى بطاها ويرد معها اذا وطئها نصف عشر قيمتها ان كانت مائة
يكون عشر قيمتها بخلاف تساو العيب ما كان من الجسد لئلا يصل اليه البيع وعدم الرد
المعصية يخرج عنه الزكايان والبيع يكون بطاها ردها ولو لا بيع معها فبقي المبيع على الاصل
تكان في الشيء ردها على ذلك ولهذا قال بن ابي عمير فان كان المهر من قبل ردها
المؤد لك **قال** لا خلاف ان يكون للمهر من قبل ردها وان يكون من ردها وان كان قد صدق
ولو كان للمهر من قبل ردها لم يخرج عدم الرد عن العقد ولا يوجب له ردها وان كان قد صدق
اوسط لا تزال واقف بها الى البيع من لا دلالة له ولا يوجب له ردها وان كان قد صدق
قوله بن ابي عمير يلزم العيب من البيع وانما يصح مع العيب صفة لا تساعد للمهر مع البكارة
ولو لم يكن كان قوله صراحا بغيره بحث وهو ان لو تصرف في المهر المهر من ردها فانها
ايضا وقد تميم بعض الفقهاء انه لو تصرف في المهر المهر لم يكن له الرد وهو قول حماد بن ابراهيم
يعني لو تصرف في المهر المهر من ردها وانما يصح مع العيب صفة لا تساعد للمهر مع البكارة
مسألة قال الشيخ في المبسوط اذا رخص المهر في بعض المهر ردها ما لم يمتصها بها عيبا
المهر فله ردها بالعيب ورضاها من غير ان يرضى به ولا يرد المهر للحادث واذا رخص المهر
غيره ردها ما لم يمتصها بها عيبا فان ردها فانه انما ردها على ردها لا يوجب ردها
كان له ردها وباحد من اللين لا يوجب ردها لا يوجب ردها في ذلك وان كان في غير المهر فان
كان قد صدق المهر لم يوجب ردها ولا يوجب ردها ولا يوجب ردها لان تمام ملك
كان له ردها وانما يوجب المهر على ذلك ثم قال الشيخ في المبسوط وقد علم ردها لا تصرف في
اللين بالمهر وهو العيب لئلا يرد قد تصرف في المهر **مسألة** قال الشيخ في المبسوط لا يرد

المهر في ردها العيب السابق على العقد وكان قد حصل منه ما كان كافيا وحصل قبل العقد
كان المهر اذا رده المهر في البيع لم يرد المهر العيب وانما يرد المهر العيب وانما يرد المهر
انه المهر في كل واحد بعد العقد **مسألة** قال بن ابي عمير اذا اشترى جارية وكان لها زوج
عند البيع وانما اشترى على النكاح وطئها عند المهر كان له ردها بالعيب وان كان
يكن ولم يكن قد حصل الزوج عند البيع يرضى بها عند المهر ثم وجد بها عيبا لم يكن له ردها
والحكم انما يرد المهر عند العقد وانما يرد المهر عند العقد وانما يرد المهر عند العقد
فبصرف الرد كان له ردها ولا يوجب ردها في اذهب البكارة ولا يوجب ردها
في عقد عيب بل المهر يقطع مع تصرف المهر وقد حصل منها لان صرف الزوج ما ردها
منه في الجسد **مسألة** قال بن ابي عمير اذا اشترى مائة حبات من حنطة عند المهر وولدت
ووجد بها عيبا كان عند البيع لم يكن له ردها ولو كان له ردها في العيب وهذا لا خلاف ليس يوجب
بل متى ان يرضى به بالتصرف ولا يرد المهر عند اساده **مسألة** قال الشيخ في
النكاح من اشترى تساو لم يمتصه ثم حدث فيه عيب كان له الرد وانما ردها في
كان له ذلك وقال في الخلاصة انما يحدث بالبيع عيب في المهر كان له الرد ولا يرد
وليس له اجازة البيع مع الارش ولا يوجب المهر على بل لا يرد في الارش ولا خلاف فان راضيا على ذلك
كان جازما وتقدمت ادرى على ذلك وكذا قال في المبسوط والعقد الاول وهو اختيار بن ابراهيم
وانما يرد المهر لئلا يوجب المهر لو كانت من ضمان المهر وكذا العيبه وصنادل في القضي
لثبتت الضمان في المهر وعدم المهر في ضمان المهر في ضمان المهر في ضمان المهر
ثبتت البيع ولزومه وعدم المهر بالارش وانما اوجب المهر بين المهر والمهر في المهر
بلاحق انما يرد المهر في السابق على الاصل وبكسار الزمانه ما صدق في نوع صدر المهر
تقدمت الى المهره والاول فوجد قائله جمع المهر في المهر عظيم لانه دفعه في ماله المهر
بصانه فلا يوجب ردهه عن العيب **مسألة** قال الكوفي فان لم يعلم المتابع بالبيع حتى احدث
في العيب حدث تام لم يكن له الرد بل لا يرد فان لم يعلم بالعيب حتى حدث فيه عيب آخر كان
له ردها بالعيب المستقدم دون الحادث ان اختار ذلك وان اختار المهر كان له ذلك
ما لم يحدث هو فيه حديثا وهذا القول يقتل امرين احدهما ان يكون قد حدث فيه عيب آخر

عند البيع قبل القبض فكون الشئ المقدم على العقد دون المبيعة عند البيع أو
الرد لكنها قد سماها سلفا أن لا يوجد شئ لا أرض أيضا الثاني أن يكون قد حدث عند
المشترى خبره فلا يكون له الرجوع ولا الأرض أيضا لأن يكون البيع حيوانا وبعد العيب
في البلية **مسألة** إذا نصيب المشتري بعد العلم بالعيب سطر الزمانا إما لا أرضا لم يمتد
إليه لا سطر فانه الشك في البيع وسلاسله وإن البيع وسلاسله وإن البيع وسلاسله وإن البيع وسلاسله
والرجوع ولا أرض ثم قيل في الشئ في لفظنا لفظنا أن لا أرض ثابت له قبل العلم ولكن بعده
وليس لأحد من ذلك على أرضنا بالبيع لأن كان له على أرضنا بالبيع وعمد كاحاديث
الدلالة على أن لا أرض بعد لأحد من غير قصد بالعلم وعدمه فعلى على الإطلاق روي
نه لن من الباقي قال ما رجل استوى سوا به عينا وعوار لم يرهه ولم يرهه
فبعد ما قبضه سوا به علم بذلك العار وبذلك العار ثم مضى على البيع ورجع عليه فغير
ما مضى ذلك ما للعيب من أن ذلك لم يكن به في جليل عن بعض أصحابنا في أحدها
عليه السلام في الرجل يشترى الثوب أو الكلب فيعده فيه عيبا قال إن كان الثوب تاما
رد على صاحبه فأخذ الثمن وإن كان قد قطع أو حط أو ضاع رجع منه ان العيب بالبيع
بأن العيب يدل على الرضا والقبول بالبيع والرضا بالبيع دون العيب كما تقدم **مسألة** قال في
الخلاصة لا يشترى ثوبا أو صاعا ثم يعلم أن به عيبا كانه الرجوع بالبيع لأن شأ البيع أن لا
يصنع أو يضمن فيه الصنع فيكون المشتري للثمن من لسانه لا من أرضه فيأخذ منه الصنع
وليس يجيد القصد أن لا أخذ لأرض سوا رضى المبيع يأخذ مع دفعه الصنع لو لا أن لم يرهه
على للرجوع **مسألة** قال في الخلاف إذا اشترى ثوبا مقطوعا وباعه أو صعد ثم باع ثم علم
بالعيب فليس له المطالبة بالأرض وليس يجيد ويجوز أن لا أرض **مسألة** قال في الخلاف إذا
اشترى ثوبا أو صاعا على مبيع مختلف غير محدد في كل واحد منها وكان سعه عيبا كان المشتري
فضل ما بين قيمة تلك البسطة المصنوعة ونسبة رد الرد للبسطة فإن كان العقد وقع
على أن تسطر كل واحد من المبيع من ثمن كان مخدرا من بدل تلك البسطة سطر ما ورد
بها ما لم يحدث فيها وإن أحدث كان فضل الثمن كانت المبيع سطره والمصنوع أعلا
وأجودها كانت لقيمة ثمنها ولم يكن واجبا عليه أن يرد سائر المبيع وفي هذا

القول

الركام بطرفان بيان قسط كل واحد من الثمن لا واجب بعد العقد ومعه لا يكون
له رد ذلك البسطة معهما بل ما أن يرد المبيع أو أخذ الأرض ثم قوله في المطالبة بدل تلك
العينة ليس بجيد لأن العقد وقع على عينة ولا سطر إلى مدتها ثم قوله في الرجوع
فيما أحدهما أو المبيع معاوسا والعصا أعلاها وأختار ردوها كانت لقيمة ثمنها ولم يرهه
ليس بخبر أذيع العيب سطر الرد **مسألة** المشهور أن مثل العقد المطلق لا يصح
لا بد فلو خرج كافر لم يكن له أرض ولا رد نعم لسط لا سطر فخرج كافر كان له الرد
وقال ابن الحنفية كذا زيادة في المثل أو صان منه في الرهن فهو عيب روح الرد أو
كانت له منه زيد بها الثمن أو سطر كذا لك ما يلزم الخ مخرج من دين أو فعل لم يرهه
منه لئلا يكون الدلالة على رد المبيع المقتضى والحب المبيع من نص في المال **مسألة**
قال في القليوبية والخلاف إذا مال واحد من سكر هذا العيب ألف فقال أحدهما لم يضره
خمس لم يضره العيب لعدم القطع من القليل ولا محاسب وتبعه على ذلك ابن البيع والآخر
عندي العيب وشرط الحار للمبيع أما العيب فلا أن البائع لم يقصد بقره عيبا فليكن كل واحد
منهما جيب البيع ولا يملك أحدهما ذلك ولا يملك كل واحد منهما نصيب البيع الثمن وإنما نصيب كل
كل واحد منهما نصيب البيع من ثمنه وقدره بالبدل الدلالة عليه وصاحب الحكم بالعيب
كما قال في حكمها هذا العيب بالثمن نصيبه من ثمنه من هذا الخبر ما قد يجوز
عندها ولا فرق بينهما وأما ثبوت الخبر فلا أن البائع قصد بقره كل واحد بقره بذلك
لآخر وأعتقد الشرط وجب أن يثبت له الخيار **مسألة** المشهور أن إذا اشترى انسان عسا
صنع ووجد بها عسا لم يكن لها لأثر في أحدهما لأرض ولا لأثر الرد بل سمان
أما على أرضه على رد قال الشئ في النهاية والبدل والخلاف في القول في القصد وأما
الصالح وإن البيع وسلاسله من وقال في باب الشك من الخلاف والبدل أن لأحد مما
الرد ولا لأرض وأختار ابن ادریس وابن البيع وقال في الحنفية وإن كانت المصنوعة جليلين
فرض أحدهما بالعيب فلم يرض لأخر كان حكم الذي لم يرض فيه حده قائما وكذا لو كانت لرجل
أشترىها من رجلين ولا أقرب لأول لئلا أن الشك عيب وليس لأحد مما رد نصيبه خاصة
ولا الرد حنا أحسن الشئ بأن لكل منهما رد نصيبه مع رد الآخر فيكون الرد **مسألة**

والله انك حصلت من البائع والجواب النعم من الملائمة لان ردة سعرها مستقيم رده معينا
وبيع حصوله من البائع فانه باعها بصفة وليس **س** قال الشيخ في البسيط اذا اراد
شتر المداير جديا فاشترى بها ثم ظهر بعد ان كان له صا وسطا وسعى ان البائع وليس ثم كان له
الخيار لانه عساه ان اسلم في جاريه بسيط فسلم اليه جديا كان له الخيار لانه لم يخلو من شرط
وقال في الخلاف اذا اشترى جاريه راي سعرها جديا ثم وجد سوطا لم يكن له الخيار لانه
قد تمت العقد واساس المدة بذلك وجعله عسا يحتاج للاجل وقال بن البراج اذا اشتري جاريه
جديا فخرج سوطا كان له الرد ان احتار ذلك فادنا عينا سوطا فخرج جديا لم يكن
الاخرى لانهما عدا سوطا وقد ذكر ان له الرد لانهما بخلاف سوطا ولا في اقول لما ذكرناه
والعقد ان الشري ان شرط احد الطرفين فخرجت على اخر كان له الرد وان لم يشرط احد
فان راعا على جديا فخرجت على اخر كان له الرد عسا كان له الرد او لا في كلامي له
احد ما فان راعا على جديا فخرجت على اخر كان له الرد عسا كان له الرد او لا في كلامي له
لزمه البيع **س** قال بن الصلاح وان كان القيب في مفضل النعم او جديا فخرج سوطا لم يكن
ولم يشرط والمطلوع والمعتد ان النعم ان كان معينا كان له البيع وان كان مطلقا
كان له البيع **س** قال في الخلاف اذا بيع وجهها المطلق اسمها وخرجها المداير
وهي تكون ثم اصغر لم يكن له الخيار وقيل في البسيط تمت له الخيار ثم قال بان ذلك ليس
له الخيار لانه لا دليل في الشرع على كونه عسا وجره كان قوما وقال بن البراج يخرج من الرد
ولا يملك فيه قال بن ادریس ومن المعتد لئلا انه تدليس ووجب الخيار كتشيع ولان
لا امر بغير حلف والشري رجا عنه فمات شاهد اولاد لم يملك فيه الخيار كالقريب
س قال الشيخ في الخلاف والبسيط اذا اشترى عبدا على انه كافر فخرج مسلما لم يكن
له الخيار لتقدمه الاسلام بعلوا ولا علا عليه وسعد بن البراج وكان والذي
الله فوجب الخيار وكذا اختيار بن ادریس وهو المعتد لئلا انه شرط وصفا لم يثبت له
فكان له الخيار ولانه شرط مسمى العمل به لتقدمه المؤمنون عند شروطهم ولان الشري
اذا رضى بدفع الثمن في ماله وصف لم يوجد لم يرض بدفعه في ماله المخرج فذلك
عند قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولانه قد سبق من الكافر بما لا يمنع

س

من المولى وذلك كالحمد في اوقات العبادات الواحدة التي سئلها المولى واذا احمى
عرضه فكل من وجب اعتبار هذا الشرط في نظر التمتع والخير يتولى بوجه فانما لم يصب
للميار كسوف الكفر **س** اذا اشترى سوطا فخرج كافرا فالشيخ في البسيط لا يملك
له خيار وكذا قال بن البراج في المذهب وقال في اصنافه ان له الخيار لانه عساه
الرد به والثاني يناسب فانه بن الحنفية كما عساه عند اوله وليس بعد من الصواب
لانه معصية الصواب ان لا يمكن الشري من عقبة ولا من وطء ولا من تزويجه
بالمولى وكان له الخيار كالمديون **س** قال الشيخ في البسيط والمخلاف في الشري
جاريه او عسا فوجدها راسا لم يثبت له الخيار لانه لا دليل عليه والظاهر من
كلام بن الحنفية ثبت الخيار لانه قال وسالهم المولى من من دون او فعل وقال بن
البراج اذا اشترى جاريه فوجدها راسا كان ذلك عيا ولان ردها بذلك ومن
لا يرب لها ان ذلك نقص عند العقد اكثر الناس لا سئل هذا لو كان المداير
المخيم من التدليس **س** قال الشيخ في الخلاف البسيط اذا اشترى العبد والمداير وجدها
ان لم يكن له الخيار وقال بن البراج يخرج قال بن ادریس انه عساه فمات الخيار وكما
عندي انه عساه فخرجت للمداير دون العبد فخرجت عساه فمات الخيار فخرجت للمداير
الطبيع فثبت الخيار كالقريب **س** قال في البسيط اذا ارد المداير لغيره لم يكن له
مكسبه في طرقت الرد وجده وقال بن البراج من اشترى ماله او بقره او شاة فخطتها وشرب
لبنها لم يكن له ردها بعد هو كالمديون لئلا انه قد تصرف فبسط الرد **س** لو اشترى
عبدا او اسف فوجدها عرسا من قال الشيخ في البسيط والخلاف لا يملك له الخيار
كانا مقبوعين او كسرين وسعد بن البراج والمعتد ان له الخيار في المذكور اذا كان كسرا
لئلا انه زياد على المحرم المعناه عند الناس ولان فيه خطرا على الشري اذا تمت حساسه
عليه فربما ادى الى الهلكة ولا تدليل عظم من ذلك ومن المعتد اساس الخيار
بئد ليس بنقص بعض الصفات ولا تمت في تدليس يودي الى الافلاك العين
س قال في البسيط اذا اشترى شاة وبعها بغير عسا فان لم يقبل البيع كان ذلك
رضائه بالحيبه لانه تصرف فيه وانقطع العلقه بين البائع والشري ونظيره الشري

والذي لا يخلو بجمعها من كونه قد نص في حق البيع والبيع في المتعينة **مسألة** المستور انه لا يجوز
بيع المتعينة قبل ظهورها لعلها ما واحدا ولا عامي اما العام فبالاجماع لا يبيح بيعه موقفا
ولا يبيح له ما سمي عامين فلهذا لا يبيح له ذلك ولا يبيح له ان يبيح له الاجماع فيه ايضا وقال قد
يشبه على كثير من اصحابنا ذلك ويصلحون انه يجوز بيعها من وان كان واربع لم يطلع بعد
وقالوا قد قالوا هذا بخلاف ما عرفت في حق المتعينة ما وجدنا في اجماعهم واخبارهم و
ما وسهم وهذا غلط في الأصل فان الصدوق قال في البيع بالخيار والمعتد لاول لما انه
يجب فيه شرط معدوم فلا يبيح كغيرها من الخيارات ولحقنا لما فرغ في حديث ان البيع
الشامي واذا بيع شيئين او ثلثا قد باس بغير بعد ان يكون فيه شيء من المتعينة اجمعين
بانوه بارادة يعقب بن سبعة العتق قال سالت ابا عبد الله ع عن شرط العمل فقال كان
ان يبيح شرط العمل ان يبيح شرط العمل وتعين المتعينة والشرط كان يقر بان لم يبيح في هذه
المتعينة بل في غيرها قال تعقب وبالله تعالى التوفيق في البيع والشرط قال ان يبيح
معدوم سبي او ثلث سبي او ارباعا فقال لا يا سفيان ما يبيح شرط واحد قبل ان يبيح
ثلاثة لا حتى يستيقن في جواب ان يجوز ان يبيح شرط العمل قبل ان يبيح شرط العمل
احد البتة من دون ان يبيحها جميعا وقال الشيخ في المبسوط والخلاف لا يجوز لنا
ان يجوز بيع عالم سد وصلاحة شتمنا الذين بلا خلاف ولم تدرك ثمة من اصحابنا من
يبيح الا بستان لاخر الذي يبيح بعه بافتراؤه كان يبيحها و ما رواه اسمعيل بن الفضل
قالت سالت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع المتعينة قبل ان تدرك فقال اذا كان في ذلك علم
قد ادركت فبيح كله خلا اجماع الشيخ بان نقل بستان حكم نفسه و ما رواه عمار بن الصفاق
ع من سئل عن التالفه متى يبيح سعيها قال اذا كانت فالفه كثره في مبيع واحد والبيع بعضها
فقد حل بيع التالفه كلها فاذا كان نوعا واحدا فلا يبيح سعيه حتى يطمق فان كان
انواعا سقفة فلا يبيح منها حتى يطمق نوع منها وحين يبيعها يبيع تلك الانواع والجواب
البيع من كون كل بستان له حكم نفسه بولم يبيح المتعينة كان ذلك في ذلك وفي هذا الخبر
الرواية **مسألة** قال ابو عبد الله ع في بيع المتعينة منه واحد قبل ظهورها ووجها شي آخر
قال لا يبيح الا يبيح ذلك فان قبل هذا غور فليما التي تضمن الى العقد كرجع عن كونه

عمر ثم قال والذي اعتدوا على عليه ولحق به انه لا يبيح سعيها قبل ان يطلع ووجها شي آخر
والذي اختاره اصحابنا للبيد **مسألة** قال الشيخ في المبسوط ببيع الصلاح قبل ان كانت
المتعينة مخرجا وتسمى او يصنع من الصلاح فيها حصول هذه الامران وان كانت ما يبيح
فيان من وجها من هذه المدة للحق ونص في المود وان كان مخرجا من المتعينة فان يبيح
ويطرحه وان كان شرط المبيع فان يبيح في البيع قال وقد روي صاحبنا ان يكون نص
في شرط العمل حاصفا ما ما يبيح فيه صلاحه ان يبيح في البيع وتوقف في الكرم ان
سعيه للمصير وان كان شرط العمل والحق الذي لا يبيح فيه صلاحه ولا يبيح فيه ان كان من كل صغار
فيديو صلاحه فيه ان يبيح في بيعه قال بن ادریس ببيع الصلاح في شرط العمل المتعينة والشرط
وما رواها عنه من فيها المالك والحق ونص في المود وان كان مخرجا من المتعينة فان يبيح
عند اصحابنا الى ان يبيح في البيع حاصفا وان كان شرط العمل ما يبيح فيه صلاحه ان يبيح
البرد وتوقف في الكرم ان يبيح في البيع حاصفا وان كان شرط العمل ما يبيح فيه صلاحه ان يبيح
في شرط العمل ان كان شرط العمل والحق الذي لا يبيح فيه صلاحه ولا يبيح فيه ان كان من كل صغار
سعيه للمصير وان كان شرط العمل والحق الذي لا يبيح فيه صلاحه ولا يبيح فيه ان كان من كل صغار
والكرم وان شئت والورد في الذي يتورده وهذا كله عندي لا يبيح به لا تا قد بينا
خارج البيع المتعينة قبل عد صلاحها نعم شرط ظهورها **مسألة** المستور انه يجوز ان يستقن
المبيع ايضا لا حينه وقال ابو الصلاح لا يجوز لنا لاصل الجواز السلام عن العارض في بيع
الحكم **مسألة** المستور انه اذا باع اصل العمل وقد ظهرت التي فان كانت قد ادرت
في البيع لان شرطها المتعينة فان لم يكن من شرطه في المتعينة وقال بن حمزة ان
الطرف بيع لاصل وقد يبيح الصلاح المتعينة كان المتعينة لوان شرط المتعينة ولم يبيح
صلاحها كان المتعينة المتعينة لوان شرط المتعينة لوان شرط المتعينة لوان شرط المتعينة
على ايد وعدم اشتغالها الى المتعينة اذا العقد انما وقع على الأصل وفي حصار المتعينة
تكا والاصل عدم اسباب البيع المبدأ مطلقا خرج عنه ما اذا لم يبرر كونهما حاصدا
كما يجوز من اصل مسمى السابق على الأصل ونورد ذلك ما رواه يحيى بن ابي العلاء قال قال
ابي عبد الله ع من يبيع بخلافه يبيح ما ليس للمبيع لوان شرط المبيع حتى يبيح المبيع

بذلك وعن عات بن ابراهيم عن الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع من باع بخلاف
ابن من المذني باع لان شرط المتبايع ع قال ان عليا ع قال فصح بصل اسم بذلك
وعن عات بن خالد عن الصادق ع قال فصح بصل اسم ان ثم النخل الذي سورها لان
شرط المتبايع هذه الاحاديث انما تدل على ان النخل قبل التاثير للشيء من حيث العلم
ودلالة ضعيفة لكن الاجماع عندنا **مسألة** المشهور ان يجوز بيع الزرع قبل ان يسهل
وبعد وقال الصادق في النخل لا يجوز ان يشترى زرع حنظل وشعير وان يسهل
حشيش لان يشترى البصل ملعة الدواب لانه مملوك بوجوه شرط القيل في حنظل
كثير اجمع لعدم امن كونه والحواشي يعلم وينبغي كونه من يسهل **مسألة** قال الشيخ في
النهاية اذا باع بخلاف حنظل وزرع غيره للبايع كالا ان بشرط المتبايع النخل فان شرط
كان على ما شرط وكذلك الحكم فاعدا النخل من سحر النخل كذا قال القيد وقال ابن
ادريس قصد المشتري من ذلك ان النخل لا يسهل لانه ساذكرا كما يخص بالبايع ولا اعتبار
عندنا بحاجتنا بالتاثير الا ان النخل فاما ما عداه شيء باع كاصول وفيها من في البايع
لان بشرطها المشتري سوا الحنظل والزرع لو لم يسهل وقال الشيخ في البصل اذا باع البطل
وقد خرجت جوزه فان كان قد تسو النخل للبايع لان بشرط المشتري وان لم يكن
تسحق في المشتري قال وما عدا النخل والبطل فيلحق اسم احد ما يكون غرضه بانه لا في
تمام ولا ورد كالتفتين وبما استبعد ذلك فاذا باع اصلها فان كانت النخل فخرجت
من البايع وان لم يكن قد خرجت من المشتري الثاني ان يخرج النخل في ورد فان باع
لاصل بعد خروج وردها فان سائر الورود ظهرت النخل من البايع وان لم سائر
وردها ولم يظهر النخل ولا بعضها فيلحق شيء الثاني ان يخرج في تمام كالجوز واللوز
ما دونه صوبه اذا ظهر ثمرة قال الشيخ الرابع ما قصد ورد كثير الورود والبايع
ناذير اصل فان كان ورد قد خرج من البايع وان لم يكن يسهل وانما هو حنظل فيلحق
رغبة ان يسهل على ذلك وان خرج ايضا الحكم في النخل والشمع ولا يرب ما لان ادريس وير
قول والذي رجحه لنا الاصل بقا النخل على ذلك البايع خرج عن النخل قبل التاثير لغيرهم
لا حاديت التي ذكرناها اولها في الثاني على الاصل **مسألة** اذا اقبل النخل بغير عقد مع فان

كان يعتقد معاوضة كالنخل والصلح والجار قال الشيخ كاي ان كان قد ارضى منه في
المتأمل وان لم يرضى عن اصله لم يرضى عن البايع من ذلك ومن ادريس من ذلك
واحد في نخل النخل على البيع خاصة ومن القيد لنا الاصل بقا النخل على البايع عند صرف
الشمع للاحاديت في البايع على بيع النخل انما حكم في البيع بالا على البايع فيكون النخل
حنظل من النخل اذ لا وجه سوى ذلك وهذا لا يثبت باحد في القيد الثاني انه لا يرب
النخل من الحنظل سلفا لكن يسهل عليه بالنخل لا يرضى عن المعاوضة كالحنظل والزرع والبايع
قالنا سلفا يكون النخل هناك لانا قل مع وجود ما ارضى عن ذلك **مسألة** اذا ارضى بخل
على ان يسهل حنظلا فزاد حتى ارضى بغيره دون صاحب الارض ان كان صاحبا لارض من تمام
ومن اعاد كان له اجر النخل قال الشيخ في النهاية وتبعد عن البايع من قبل النخل وان جعفر
بن باقر في النخل وقال بن ابي عمير لا يرضى صاحب الارض ان يسهل النخل لانه لا يرضى بخل
لان بايع صاحبه النخل يكون له اجر النخل والشمع رجحه عن ذلك على ما رواه هرون
بن جعفر العمري قال لا في عبادة من الرجل يسهل النخل ليقط الحنظل فبعد في النخل
قال قوله لان يكون صاحب الارض ساءه وقام على وليس في كلام الشيخ ولا رواية ذكر
الشمع فصح على ان اذا كان النخل ارضى بغيره او يسهل لارض لا يرضى ولا يسهل الحنظل
فلا يسهل كشيء هنا **مسألة** عزم مع المراسم والمخاض بالاجماع واختلوا في النخل فقال
الشيخ في النهاية المراسم مع الثمرة في ذوي النخل الثمرة من ذلك النخل بالمخاض مع الثمرة
بالحنظل من ذلك الزرع وقال في الخلاف لا يجوز للمخاض وهو من البايع التي اعتقد فيها الحنظل
واستد بحسن حنظل من ذلك الحنظل وروي صحابنا انه ان باع حنظل من حنظل من بذر ذلك
الحنظل فانه يجوز وقال النخل لا يجوز سها حنظل حنظل على كل حال واليه ذهب قوم
من صحابنا والمراسم مع النخل على ان النخل من بزرعي على الارض ومن صحابنا من قال
الحكم ان يسهل ما على الارض من النخل بزرعي فاما حنظل فلا بأس وقيل في الميسر مع
المخاض والمراسم مع الاجماع وان اختلف في تأويله فقد تامل ان المخاض مع النخل على النخل
فيها الحنظل واشتد حنظل من ذلك الحنظل ويجوز سها حنظل من حنظل على ارض في بعض
الاخبار ولا يحظر لا يجوز سها حنظل من حنظل على كل حال لا يرب ان يربى الى الرما

والمراد هي مع القدر في نفس الشيء من حيث فاما من موضع على الارض فلا يابس ولا يوطى الاخضر
ذلك لسل ما قلناه في مع السابلي سوا كنفيد رحمه الله الخ من قال لا يجوز بيع الثمرة في
دوس القتل كذا ولا حرام ولا يجوز بيع الزرع بالخط ايضا كذا ولا حرام وهذا في المحاذلة
وقال سيار المحاذلة من حيث هو ان بيع الثمرة في نفس القتل بالثمن او الزرع بالخط كذا وما
والى هذا مع سوا كان محذوفا من غيرهما وقال ابو الصلاح لا يجوز بيع الثمرة في
دوس القتل كمثل ولا وزن منها ولا بيع التزويج كمثل ولا وزن ولا بيع ذلك بالعدو والوزن
ولا ين البراج قولنا احد ما في الكمال مثل قول الشيخ في المنة والثاني في الهندس كقول
الشيخ في الميسر واختار ان ادريس قول الشيخ في الميسر واجمع الشيخ رحمه الله على اول
ان لاصل الاجابة في قولنا وقال ابو الصلاح المبيع وما رواه ابو الصلاح القائل قال
سمعت ابا عبد الله ع يقول ان رجلا كان له على رجل خمسة عشر وسما من تمر وكان له
على رجل اخر خمسة عشر وسما من تمر فقال ان من سئل فاني التزم فقال بارسل الله الى الله
على خمسة عشر وسما من تمر فلهذا ما في فاني من فاني التزم فقال بارسل الله الى الله
فذلك في ذلك كان خمسة عشر وسما فاحذروا من ان يربطوا الامم الا ان قد
سمعت شرا ان ابا عبد الله ع قال ان ربي لما يميزه هذا عن النبي ع قال هذا ربي
قلت هذا ربي يا ابا عبد الله ع ما من الكادس قال صدق ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون
عن فيه الربا والمقصد عند ما اختار الشيخ في الميسر لنا انه احوط ولا لا يميز
فيه الربا لا يبيع احد المحاسن بالآخر وهذا ممكن ولا يميز المسامحة مما كان
حراما الا بشرط هذا البيع الداعي في القصد وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد
الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع عن الحامد والمراء فقلت وما
هو قال انه يسمى على القتل الثمن والزرع بالخط وعن عبد الرحمن البصري عن ابي
عبد الله ع قال قال رسول الله ع عن الحامد والمراء قال والمخاض مع العمل بالحق
الراسع السبل الخط والجرع من لاصل بانه انما يصار اليه اذا لم يجد دليلا
يتاخر عن العوم بالثمن من سئلنا فكن الخاص مقدم ومن الحديث بيع صحه سند فان
في طرقة الحسن بن محمد بن عمار وهو ضعيف سئلنا فكن لادلاله فيه على البيع به وذلك على

نوع من البيع ولا سيما ونحن نقول بخلافه وهذا ان الزرع وان لم يكن تاما وزرع لا ان
فانه في حكم ذلك **مسألة** قال الشيخ في الميسر العرا بجمع عريه وهي اكلة ليرحل في بيتان فوس
عدله دخول البيت ولذا ان كان البراج في المذهب وتايلة الكاس هو الحق يكون في ذلك الانسان
لغيره وقاية للذوق في الخلة تكون في بيتان لا في اربعة وكذا قال ابن ادريس وهو الذي
لغيره على الله عليه ولا يشك الموضع في الحاجة الملائمة الى الزرع **مسألة** قال الميسر
بيع الثمرة امرنا احدنا المحدثين طريق الحسن بن مريم الخلة عند ضرورتها ثم روي عن المحدثين
هو القدر والاني التماس في قول العرب وقال ابن ادريس لا يربط المصاعير مع المصاعير في البيع
اجمع بان فيه الربا لا يجوز العرب فيه قبل المصاعير ومنع ابن ادريس ذلك لاني اعرف
وهو لا يربط لنا لاصل عدم الاشتراط مدسب الظاهر من كلام ابن مريم رحمه الله عن ابي عبد
سعيها ولا يابس ولا يربط ان يكون الثمن واليمن واحد مع احوال الجواز عملا بالادب المطبق
وليرجى التدقيق من الرخصة **مسألة** قال الميسر اذا باع المبيع او الثمن او الثمن بالمال
بعد ظهوره قبل بدو الصلاح بشرط المبيع جاز وان شرط الثمن ان يطلعا الميزان
كان يبعد بدو الصلاح بشرط السعد الا ان كان البائع او الثمن طافا في احد طرفي ولم يمتد
قبل البائع اما ان سلم البيع فمحمدا ليرى على التناول او يبيع الحكم البيع وسعد بن حمز والفتن
ان يقول ان كان البائع قد سلم البيع في حكم الحكم المبيع مما كان ليرى طعنا زيد
وطعام غيره ولا يحل ليرى على قول الميزان ليرى في المبيع وان لم يكن قد سلم فان تراصيا على منقذ
البعض ليرى ان كان في المبيع والبيع الحكم البيع ليعذر التسليم هذا فعلا بدو الصلاح واما
ما لم يبدو صلاحه فان لا يري حقه **مسألة** مطلعا قال ابن مريم رحمه الله عن ابي عبد
واشاهدا لهما او لهما انهما او لهما او لهما بغير جواز بيع الثمن بغيره وليس بمطلعا
انه مع محمول فلا يصح بانه يربطه بخلاف ما لو ضمه الى الميزان **الفصل الثالث عشر**
في بيع الكحلين **مسألة** قال الشيخ في المنة كل من يبيع من جملته ليرى على الميزان في البيع
وبه قال ابن البراج وابرخر والصدوق في كتاب المتع في باب العتق منه وقال في باب
العتق منه اذا ارضعت جارية رجلا جاز له سعيها اذا شاء لان لها عتقا ولا يجوز
للرجل ان يبيع ارضعت الا اذا لم يجد ما يفتق عليها ولا ما يحكمها فلا يابس

حمدا ان سها قال الشيخ في الخلاف اذا ملك امه او اخته او بنته او غلامه
من الرضاع عتق كعتق غيره وخالف جميع النفاة في ذلك وذهب اليه بعض اصحابنا وقال القند
في المتعة في باب الرضا ولا يأس ان ملك الانسان امه من الرضاع واختره منه وابنه وظلته
وعتق منه كعتق غيره عليه وطهره في كتاب ابتاع للحران ولا يصح اسره فان الرجل ابصر ولا
ولن واختره وعتق واختره من جهة النسب واذا الحكم فتنقاة الحال وملك من سميت به من جهة
الرضاع وذهب سائر ائمة الا ادرس الى ما ذهب اليه القند وقال ابن الخند ومن ملك وراهم
بحرم عتق عليه عند ملكه مثل الراددين ومن ولدها والولد وما ولدوا وكذلك كل من حرم
عليه نكاحها بالنسب يعتق عليه والذي وجب النكاح لافسان ان ملكه كانه منه قريب
لو وجد لكان يقيم مقام من حرم عليه بالنسب ملكه من جهة الرضاع تلك العتق فان ملكهم
لم يسمع كاعتق غيره الى نسائهم وحملوا حرمات في الذن عليه وقال ابن ابي عمير لا يأس
ملك الام ولا بنت من الرضاعة وسمن انما يحرم منهن ما يحرم من النسب من جهة النكاح
نقط ولا قريب ما اختار الشيخ لنا الاصل عدم الرقية ونزول الحريم وما رواه عبد
الله بن مسعود في الصحيح فان سئل ابن عباس عليه السلام وانما حرم على امه ارضعت غلاما
حمله كاهلها من امها حتى قطعت عن لبنها سمع قال لا يورثها من الرضاعة حرم عليها يورثها
ثم قال ثم قال ليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاع ما يحرم من النسب وما رواه
ابي بصير وابو العباس وغيرهم في الصحيح عن الصادق قال اذا ملك الرجل والدته او امه
او بنته او اخته او ابنته او اخته وذكر اهل البيت من النفاة عتق جميعا وملك غيره وان احده
والحال ولا ملك امه من الرضاعة ولا بنته ولا اخته اذا عتق عتقوا وقال ما يحرم من
النسب فان حرم من الرضاع وقال ملك الذكور ما حله والدوا ولد ولا ملك من النساء
رحم يحرم قال يحيى في الرضاع مثل ذلك قال يحيى في الرضاع مثل ذلك وفي الصحيح
عن الخليلي وان سئل عن الصادق ع قال قلت له علام يثنى ونسبه ورضاعه حتى اعلم قال
انما هو مملوك ان ثبت بغيره وانك شئت اسكتة ولكن اذا ملك الرجل ابنته حرام
وعن عبد الله بن مسعود عن الصادق قال اذا اشترى امه او اخاه فبكره الا ما ملك
من قبل الرضاع وعن الخليلي عن الصادق في بيع الام من الرضاعة قال لا يأس بذلك اذا

الحجاب

المحتاج والحجاب وقد بينا ان الاصل عدم الرقي وعن كاهن ديت نصف سندها
ومن الرضا لا ولد له فيها الا ما سوا في كادول ربما وقع من كاح من الرضاع وذلك يجوز
سعه ومن النقص من المحدث ويدل عليه الاستدلال من كلامه على الملام ومن يورثه ان اذا
ملك الرجل ابنته منها حرام وهذا يدل على ما اخبرنا به وحمل الشيخ الباقي على ان الامه
يعتق معي الاستدلال في ذلك كثر في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل امه واخاه فبكره وما
كانت قبل الرضاع او على ان الرضاع لم يحصل فيه شرط التحريم فعمل المحدث في ذلك
بان بيع الام من الرضاعة انما جاز لا في الغلام **مسألة** قال الشيخ لا يصح اسره فان الرجل
ابصر ولا ولد واختره وعتق واختره من جهة النسب وملك من سميت به من جهة الرضاع
ومن سائرهم من اقر به من النسب والرضاع فلا يصح اسره فان المرء انما يورث اولادها
ولا اخاها ولا عمتها ولا اخاها من جهة النسب وملكهم من جهة الرضاع والكل يحرم
بيع في موضعين الاول في حرم يحرم كاسره فان الرجل ضمن عدوا واحدا ان يبيع كاح
وسب واخته ان تزلفا سبعا فاضا بالكل يحرم من جهة النسب وكما لا يجزى اولاد
كاولادها ولا قد يطلق عليهم اسم الاولاد ولا ولد با لجوار وكذا عتقها لا جوار
وخا لا يتم والتظاهر في هذا القيد رحمه الله من ذكرناه ايضا اذا في قوله عن المرء انها
لا تملك احاها وعمتها وخاها من جهة النسب فيه نظر فان الحق يصح ان ملك المرء احاها
وعمتها وخاها من جهة النسب فيه نظر فان الحق يصح ان ملك المرء احاها وعمتها
وخاها ومن كاهن وسألني الحق في ذلك انت **الحجاب** **مسألة** اذا باع الحجاب الجارية
والمرء كان المحلل للبايع سوا علم به او لا الا ان شرط المبرى وسوا شرط البايع نفسه
او لا وسوا شرط البايع في النهاية وقول القيد وسلا والاصلاح وان الباع في النكاح
وان ادريس وقال الشيخ في المبوط اذا بايع ممة او جارية حاملا واسم جملتها النسب
لم يحز وتابعة ابن البراء في المذهب وحملها النسبة على ذلك وقال ابن الخند يجوز ان يستغني
للبيع في بطن امه من ادبي وحيوان وقال في حرمه وكلامات من لادبي والنعم اذا كان
حراما وسب سطلت كان الولد للمبتاع الا اذا شرط الباع وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي
وحرامه يكون للبايع لا اذا شرط المبتاع لنا ان البيع تعق بالام مثلا ساول للعلل لعدم

عن القيد لا مانع فيه حتى على اصل تلك السد عملا بالاصحاب وما رواه محمد بن يحيى في الصحيح
عن احمد بن محمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله لا تقال المال للبايع ان بايع غنم
الان يكون شرطه ان يكون له من مال او متاع فله ذلك وهو سائل للمالك وغيره اجمعين والراجح
بان المال ملك للعدو وتقتل البايع القيد فسله بكونه وما رواه زرارة في الحسن قال قلت لابي
عبد الله بن ابي بصير اني ابيعك دابة فقلت ان كان علي البايع ان ياتي بغيره فليبيعه وان لم
يكن علمه فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
البايع شرطه المال المشتري **مسألة** قال الشيخ اذا اشترى البايع الدابة لم يملكها الا بشرطه
المشتري بل بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
على المشتري لا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
العدل وانما لا يملكها الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
باسي بان يقع عليها وعن منصور بن الحارث عن الصادق ع في الرجل يشترى من رجل دابة فليبيعه
لم اهاها فقال ان وقع فلا بأس ان ياتي بها وفي الصحيح عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع
تم الرجل يشترى الدابة وهي ظاهرة وزعم صاحبها ان لم يمسها منه حاصت فقال ان لم يمسها منه
بان لا بشرطه وجب على المشتري ان لا يمسها باخبار البايع وما رواه محمد بن يحيى في الصحيح قال سالت
ابا الحسن ع عن الرجل يشترى من رجل دابة فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
تخصيص فله على المشتري ملازمة تاليم ولا يقر به ان ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
عدم اخبار العدو عن المشتري بالخمول على ايجاب جيبا من ادله او على ان لا يقر به المشتري
مسألة قال الشيخ في الخلاف اذا اشترى البايع الدابة لم يملكها الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه
الا بدلا بشرطه وقال ابن ادریس لعجب في غير البيع الذي رواه اصحابنا في تصانيفهم لما اذيع في
الخالفين وقاسوا ثم وقفوا به اخبارا لا بد ان الاشترى لا يجب لابي البايع والمشتري لم يملكها
غيرها ولا يملكها الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
الشيخ لما ان العجب لا يوجب لا بشرطه في صورة البيع ما سبق من وهو ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه
على الاشترى والمشتري لا يملكها الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
دون الثاني ولا يخفى ذلك على فصل واسد المسئلة الى كتاب الخلاف ونسبه لابي من فخرج

الحجرات لعين ولعل لم تنف في النهاية على ابي البشاري وملك لانان قال الشيخ رضي عن ذلك
انما هو منسوخ قال في هذا الباب في تلك الرجل جارية باحد وجه القيد كانت من بيع اوجه
او بشي او مرة ذلك لم يملك وطهرها في قبضها لا بعد ان يبيعه بها فله ذلك وقت على شي
لم يفت على من لا يملك حتى يخرج من كونه فخرج الخالفين في الجمل فله الرجل خط ولا يملك ان
يزهب ويحضر على شيئا فله ذلك روحه بالاجور **مسألة** انما لا يملك من كانت فخر من
غصن ولم يخص غنمه وادبعين وما ذكره الشيخ في الرجل جارية باحد وجه القيد كانت من بيع اوجه
شبه انما لا يملك الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
لا بد التي لم يملكها الا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
من في الرجل يشترى الدابة ولم يمسها منه حاصت فله ذلك روحه بالاجور **مسألة** انما لا يملك من كانت فخر من
الحق في ذلك **مسألة** قال الشيخ في النهاية والحدود الاشترى جارية بعد ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه
كانت من مال البايع اذا هلك في يده لا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
فلهما من وفي الميسر لا يجوز المشتري وطهرها في قبضها لا بعد ان يبيعه بها فله ذلك وقت على شي
لا بشرطه وان كانت حصة فان جعلت غنم من يجره فان باعها بشرطه الموضع
لم يملك البيع وان باعها مطلقا تم اسما على الواضحة فان هلك في يده كان المشتري
تسبها تم جعلت عند عدل فمن ضمان المشتري لان العدل وكذا ان سلبها البايع العدل قبل
تبطل المشتري بطل البيع واخبار ابن ادریس ولا يري سبها فان كان كلام النهاية قد جعل على هذا
مدى قال الشيخ في النهاية والتجديد وحيزه المسمى لا بشرطه ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه
والسنة سبع المئات وسباق **مسألة** قال الشيخ في النهاية في الرجل يبيع الدابة لغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
قائمة باب اسباب الجور لا يجوز وقال باب الغنم ان ياتي بغيره وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
ابو علي بن الحسين رضى الله عنه في الرجل يبيع الدابة لغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
على كرم ولا يملكها وان ادریس في الرجل يبيع الدابة لغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه وان لم ياتي بغيره فليبيعه
الناس يسلطون على امرهم اجمع الشيخ باخباره ان الحكم في الغنم عن الصادق ع انما لا يملكها الا بشرطه
وله جارية من الكوفة قال ذهبت لسوم في بعض الناحية ما لب انما هتافها ابو عبد الله ع
انك ان كانت غنم فامر بها فذمت وقال ما اسد جسمه ان ارى في ولدي ما اكره وفي الحسن

عن جدي بن عمار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ان رسول الله ص بنى من القبر فاما المجر المجدي فتمت
سماهم بنو عمار بن من السبي كما سماهم فلما دبروا على النبي ص سجدوا فقاموا فقال ما هذا
قال يا رسول الله اخذنا الى سعد معا اسيرنا فحدثت بهما فاني بها فقال سعد ما جعلا او اسكرنا
جميعا من سعد قال الله عن اخي عكرمة بن زهير بن جهم بن المراء ولد لها فقال لا يحرم الا ان
يولدوا فذاك وفي الصحيح ع من ان سنان قال قال ابو عبد الله ع في الرجل يسري امرا او ولد له
ولاح اخ او اخوات او ام لم يصبه الا صار نكاحا لا يحرم من صريه لغيره ان كان صغيرا ولا منى وان كان
كبارا لم يخلط بينهما ونسبه واسمه من حب والولاء المصل على الله العطف مدح من يخلط
الشرك بين الاثنين والجلد اذا كان مضمنا لا يقيم بنفسه وسياق البحث في ذلك ان سنان
مسألة قال الشيخ في النهاية ولا يمان من سري لاسنان ما نسب الطالون اذا كان زكورا سمى
نسبه ولا يمان من هذه صفتها وان كان في النسب لم يخلط لان ذلك قد جحدوه
لشتم من خلطته في حل وسعد قال بن ادریس هذا النسب او خلط هذا النسب جحدوه لانهم السليبي
فمن ان عيب في النسب جدي وقد ولد ان كل من سري من غير اذن لاسان ما نسبته من اصل الحرب
في لاسان السليبي اجمع وهذا لما ذكره سعد اما الاول فان انحاز النسب لاسان في كل الجمع
لا يمان بالشيخ وهو اسم من قبل النسب وجب ولكن الزيادة التي في غيرها ان ادریس وقع في الخلط
على الشيخ واما ما نقل من اختصاص لاسان على النسب هذه العدة كما هو اما انما قلنا والاولى
لكن تتبع كون ما نسب الطالون عمن عوار اجمع ههنا من غير ان يمان ولا حرب او سرور
قال القمي من اتباع امه فطما ولد ولدها ثم طهران باعها كان غاصبا لها او حاصلا على الهك
فلم يكن هناك معها كان لما تكلموا انما عها من يد المتابع واسواق ولدها الا ان رضيه
الاب بنعي عن ذلك ولا المتابع الرجوع على المتابع بما قبضت منها وعمره من ولدها ولذا قال الشيخ
في النهاية لانه قال بعض استرات ولدها قبض ولدها والحق في ذلك ان قيل المشرى بها
ان يكون عالما قبل الرضا بها لئلا يكون فاعلم ان كان الولد راعيا لاسان رضيه
لا يشرى وكان ما ذكره حقا لكن ليس المشرى حينئذ الرجوع على المتابع ما عمن ولدها ولم
يكن عالما فان الولد من ليس الرضا استرقا به ثم لما المطالبة عند رجوع المشرى على المتابع
نفسه **مسألة** قال الشيخ في النهاية ومن قال ليس استرقا او شرى في النكاح بيني وبينك فاسترقا تم

الولد

ثم هلك الحيوان كان النسب كما لو زاد في ثمة كان ايضا بينهما على اسطرط عليه قال الشيخ عليه
ان يكون الرجوع ان يزوج وليس عليه من الخلق شي كان على اسطرط وتبعه الرجوع وقال بن
ادریس عفا اذا زاد على الخيرة ما شرى بها بنكح المراء انما عمن نصف النكاح من خصل الجسد
قصرنا عليه ولا ما يقع انكره الا هكذا قال فاما قبل شرى بها عفا فان اسطرط عليه ان يكون له الرجوع
ان يزوج وليس عليه الخلق شي كان على اسطرط عليه وليس يراجع ولا يستقيم لانه عفا لا يصرل
المذموم لان المشرى ان على يد المراء من خلاف فاذا اسطرط على واحد من اكثر من كان هذا
شرط لحدث الكتاب وهذه لان الله جعلت الخلق على يد المراء ولا يمان من ادریس
في صريه قول لاسان خسر استرقا او شرى لا يبرأ من صحيح لان المراء اسطرطه ليس امره بالنسب عنه
والشر لا يثبت في العدة او اوقعت المشرى عمن لاسان بالاية لا يبرأ من النسب والنسب قول
الشيخ الى عدم الرضا وجب ومن لا يستقامد وان عفا في لاسان هذا الشرط عفا في النكاح
والنسب فليس يجب لان الشيخ رحمه الله عفا في ذلك على الكتاب والنسب والعقل اما انما
متبعه تعالى لان يكون نجاة عن نكاح من المراء حتى ما وقع على اسما عليه ولا يجوز لها
الحال الذي نقل في ادخال العدة والعدة ما وقع على هذا صعب الوفاء واما ما نقله
عبد السلام المصنف عند شرطه ثم صاروا دعا عفا في الصحيح قال المشرى عمن على
شاورك في جارية وقال ان نكحتا فيها ملك نصف الرجوع وان كان وصيه فليس عليه شي فقال
لا اري هذا باسا اذا عفا بت شر صاحب الجارية واما العقل فلا في لاسان يجوز ان يقول ان الخلق
على يد المراء لاسان فلهما من النكاح وليس او يدعيهما الجسد فنقول الشيخ رحمه الله عفا لا
مسألة قال الشيخ في النهاية ومن سري من رجل عفا وكان عبد باع عبدان فقال
للمتابع اذهب سما فاحترها سمعوه لاخر قبض المال فذهب بها المشرى فاحترها
من عند قديم الذي عند سما وقبض نصف النكاح ما عفا به ذهب في طهره لم يمان من جسد
اختره فحيد امها شا ودره الصفت الذي اخذ وان لم يمان كان العبد سما نصن ونسبه
بن البالغ على فذلك ثم قال ان البالغ عفا في كماله لا يجوز ان يتابع لاسان من جسد
ماله ملكا ملكا ان كان منه بشرط ان يتبع جسد ملك الجسد لانه مجمل ولا قال الشيخ في الخلاصة
في باب السلم اذا قال اشترت منك احد هذه العبد بن كذا الواحد هار لا العبد الملك

المرسوم

بكذا لم يبع الشاة قال الشيخ وقال ابو حنيفة اذا اشتريته للجبار ثم ايام جاز لان هذا غير
وسير واما في الادب فصار ادعيا فلا يجوز علينا ان هذا بيع مجهول فيجب الا يبيع منه الا ان
مع عر لا يخلو فيقول العبد ولا لا دليل على صحة ذلك في الشرع وقد ذكرنا هذه المسألة في البيع
وقد علمنا ان اصحابنا رووا في ذلك في العبد فان قلنا بذلك متناهية في الزمان فيقولون فما عليها
والذي قال في كتاب البيع روى اصحابنا ان اذا اشترى عبد من عبد عن ان المشتري ان غدار
انما شاء ان يخرجه من بيده في العبد في اقل من ايام اذا باع في ايام من ثوبين على ان لا يخلو في
ايام البيع الا ان قال في ذلك اجماع الفرية وقوله علم الموصون عند شرطهم وقال ابن
ادريس ما ذكره شيخنا في نهية خبر واحد لا يبيع ولا يجوز العمل به لانه مخالف لما عليه لامة
باسرها تاف لا يخلو مذهبها بنا وقد علمنا انها بينهم باجماع لان البيع اذا كان محمولا
كان البيع باطلا بغير خلاف وقوله بعض نصف الثمن ويكون العبد لائق بينهما وريد العبد من العبد
فيه اضطراب كثير فخل كثير ان كان لائق الذي وقع عند العقد في مال مشتركة ولفظ كذا ايام
وان كان لا يغير من وقع عليه البيع والباقي الذي وقع عليه البيع فلا يشرى به وانما اوردنا
هذا للبر على جاز ان لا اعتداله لا يرفع عنه في سائر خلاف في كتاب البيع ثم اوردنا ما عليه
عن الشيخ في كتاب البيع والحق ان يقول العبدان وقع على عبد مطلق بغير وصف بصنائه في قوله
ان يخلو لهما جميع البيع فاذا دفع البايع العبد الى المشتري لم يخلو لهما جاز ان يخرجهما
شاة فاذا اثارها فان قلنا المتبوع بالسم فمعه المشتري هذا ولا يخلو لهما جاز ان يخرجهما
اخرها كان باطلا والشيخ رحمه الله في ذلك على ما يجهل من اياهم قال سانه في رجل
اشترى عبد رجل وكان عند عبدان فقال المشتري اذهب بها ما احب اليك فذهب به الى اخر
وقد نقص المال فذهب بها المشتري فانما احدهما من غير طاعة الذي عند منها وبعض
نصف الثمن مما اشترى من البيع ويذهب في طلب العلم فان وجد خيارا منها شاة ورد النصف
الذي يخرجه وان لم يجد كان العبد بينهما نصفه للبايع ونصفه للمبتاع وهذا الرواية تدل على
ان البيع وقع صحه الا على انه وقع على عبيد من عبيد وقد اكلهم الشيخ واما قول الشيخ في الخلاف
عن الزيادة ان لها محلا ومكان فخر من سائر العبد من كل وجه ولا استبعاد حيث
في بيع احدهما لا يبيعه كالي باع من سائر ولا يخرجه منه كالي باع من العبد واما الثمن

النصف فلان البيع وقع ساه على احدهما قبل الاختيار يكون العبدان جميعا فلا يخرجهما من
الذي اشتراه والنصف الاخر لا يبيعه لانه متبوع على وجه اليوم والصف الثاني فيهما السابغ لاختلاف
في العبد **مسألة** قال الشيخ في الفرية اذا كانت للحاربه من شركاء فخرها عند واحد منهم لهما
قانه بدرا غير من الحاربه فيدفعه الى المشتري من الثمن ويصير بقدر ما اخبر عن القدر وعدم لامة
مد عاد ولا يخرجه فان كانت القدر اقل من الثمن الذي اشترت به الزم منها الاول وان كانت
تتساوى في ذلك اليوم الذي قومتها اكثر من ثمن الزم ذلك لاكثر وان ارد واحد من الشركاء الجارية
كان له اخذها ولا يلزم له ثمنها الذي سوى في المثل وقال ابن ادریس هذا خبر واحد اورد
شيخنا اورد ولا اعتماد او لا دل ان يقال لا يلزم الزم لهما شاة غير المد الذي ذكرناه على
مدان يكون عالما بالحق ثم يدر حصص شركاء لان يكون بكل واحد عند ما يخرجهما
من قدهما بكذا او يدر بغيره من ذلك ويصح الماقي باقي الشراة فاما ان كان غير ذلك
فلا يلزم من ذلك هذا العام عليها فاما اذا اخبرها بغيره فانه نعم ثمن الذي ساهى وحقه
عليها ومن دلهما يوم سقط حيا الزكرا عنها وسقط من ذلك بعد رجوعه من الثمن
والشيخ رحمه الله علة ذلك على ما يدر عباد من سنان قال سانه باع عبد اسم من رجال
اشترى كذا اسم فاما مضمون ان يكون لامة عند فوطها قال عدل من المد بقدر سانه
فما من التمد وضرب بقدر ما لير له ويقوم لامة على ثمنه ويلزمها فان كانت القدره
اقل من الثمن الذي اشترت به الجارية الزم منها الاول وان كان قدهما في ذلك اليوم
الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو صاعدا لامة اسمها فانه قال اورد
سفر الزكرا ساهها دون الرجل قال في ذلك لا يدر ان ساهي بغيره وليس عليه ان ساهي
لا القدره والحق ان يقول الرجل ان كان عالما بالحق ثم يدر حصص شركاء عند
من المهر بقدر حصصهم ايضا ان كانت مكرها وجاهله وان كانت مطاوعه وكذلك على
الخلاف وسياق وان كانت بغير الزم ارش المكان فطعا ولا يقيم عليه نفس الرجل بل يبيع
للمثل ويحتمل الزيادة وتقول الشيخ ايضا عند حصص شركاء من القدره وطاوعا على
القدره من حين الاحاطة الى وقت الثمن ثم يدر حصص الشركاء ايضا من قدهم الولد ثم
سقط حيا ان لم يكن قومت عليه حتى ولو اورد سفر الشراة اخذها فان كانت قد جلت

له ذلك بل لم يكن قد جعلت كان له ذلك ويأخذها بغير ما لم يأخذ **سجد** قال الشيخ في
التيار الميركان اذا كانا دون في التجار فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولا لم يكن سبق
شما لم يبع كان البيع وكان لا يرد ولا كان ان كانا من القندان في حال واحد اقرع بينهما
فخرج اسر كان البيع لم يكن لا يرد ولا كان ان كانا من القندان في حال واحد اقرع بينهما
ولا يرد ما قد ساء. ويترجى من البيع وقال من اذ انت القندان في حال واحد كان البيع باطلا ولم
لا يرد الميركان لانها انما تسع من الاشياء التي يجوز بيعها والصحيح انها وحدها وانما يرد الميركان
مبنى على ان ربيع القند في حال واحد وسبق له وقد يرد في الطين وكذا من كان قولا هو
الصحيح الذي يتوهم في فني ما الذي يرد في البيع في كافي لا يرد عن احد من الصادق في طين
ممكن يبقى اليها من ان تسعها باسرها فكان فيهما كلام فخرج هذا احد والى مولى هذا
الملك هذا وهذا في الفرس. فاسرى هذا من مولى هذا القند وذهب هذا فاشترى من مولى هذا
القند الاخر فانه قال في كتابه ما ثبت كل واحد بصاحب وقال له انت عديني قد اشترى منك من سبق
قال نعم معها من حيث اريد بها جوع الطين ما كان اقرب منه والذي سبق الذي هو بعد ان كان
سواء فورد على الميركان اسوا واقرعوا الميركان يكون احد سابق صاحبه قال ان هذان ساءا
وان ساءا احد وليس له ان يصره قال في القبايين وفي رواية اخرى اذا كانت المساقه مقروعة
بعضها فاما خرجت القرض باسره كان عديا من كان في لاسه صار وهذا عديا لحيث لم يات
لما يرد من ان كل شكل يرد الى القرض فما خرج القرض حكم به وهذا من المحلات والتحقيق
ان يتوهم اذا اشتبه الميركان في حكم القرض فان علم القرض ان كان قد اشترى كل واحد
شما لم تسع ولما انه ملك بطل القندان وان قلنا انه ملك لوان كل واحد منهما اشترى لم يرد
فان كانا وكيفية صحيح القندان وكان كل واحد منهما عديا لوان كانا ما ذويهم فاما
لا يرد انما في القندان على الاحكام فان اجهل الزبائن صحيح القندان وانما كل واحد منهما
الى ملك لا يرد لوان كل واحد منهما قد بطل او لم يبيع مولا. فاما ان اشترى لا يرد لوان كان كالفرد
فان صحيح الزبائن بطل **سجد** قال الشيخ في القندان اذا قال مملوك انسان ليس اشترى
فانك اذا اشترى كان لك على شيء معلوم فاشترى فان كان المملوك في حال ما قال ذلك
له مال لانه ان يعطيه ما شرط له وان لم يكن له مال في ذلك الحال لم يكن عليه شيء على وتبعه

من البيع وقال من ادرى من هذا بطله او ردها اشترى ايراد الا اعتماد الا ان العبد عدا لملك
شما فاما على قوله بعض اصحابنا ان يملك فاصل الميركة وادنى الحساب يبيع ذلك والعصم من العبد
ان لا يملك والشيخ رحمه الله على ذلك على بطله فكل مال له عدم سدى لا يرد عدا من ان
قلت لم يرد يبيع ما يرد من ربا اعطيك لعمارة درهم فقال له اني عبدان عديا من ان كان
يوم شرفت لك مال فقلت ان يعطيه لك لم يكن لك يومه مالي فليس عليك شيء وما لان ادرى من جدي
لا يرد من ان العبد لا يملك شيئا وان عدا مولا **سجد** قال الشيخ في الميركة ربح وطون ولد
من الزنا محاد العاد بالعتق والملك معا فان كان لا بد فاعطاه بالملك دون العتق وليغفر
وقال من ادرى من الذي قسمه لادى واصول الذهب ان وط الكافي حرام ولا خلاف بين اصحابنا
ان دلوا انما كانا زنا احصا على طين الميركة والميركة الملك ولا تسعها والباقيات من
الفاضة من ماله من عدي من لا يرد والخصم يحتاج الى دليل وليس الميركة اذا ورجع مصر محاد
من العصم من قوله يحصل اصل القند ان يبيع القند بالعمارة اذا حصل نصفه فله ملك والفقير
الشيخ اسال اياه فقلت نعم اني اري انك ايمانكم وما انكول هذا دواء اني خذ في حال صحت ايا
عبداء ثم يقول لا يبيع ولد الزنا ايا واساق له من ادرى من ان كان يرد عدا ثم ادعاه لاجل من اصحابنا
عديا من انما يبيع اعتبار يكون كافرا وهو يرد القند ان يرد وقصد اركا في الزنا ثم ادعاه لاجل
على اياه الميركة والميركة الملك ولا تسعها فاعطاه فان في حاله فاساق له ثم يرد من ولد الزنا
والمرء من هذا حكم فلفظ وهو الميركة على الميركة والميركة فانه يكون على الميركة ولد الزنا
اول من حيث منوم الخطاب ومن العلم ان النفر على ادنى دليل على كافي لا يرد عدا ثم ادعاه لاجل
ميركة القرب ثم ادعاه ان العام بعد الخصم لا يبيع محاد اعطاه ايضا وليس هذا موضع **سجد**
السطح حر لا يجوز مده ولا شره فان كبر واقرب على فسه العبد ر قال بطل من قبل اقرن عدي
فصل اصحابنا لان الشارع حكم الميركة وقال منهم قبل لان اقرار القند حايض من مريم والحج والعتق
لعتق لم اقرار القند على اسم حايض حكم الشارع الميركة بناء على اطلاق ما في بعض القعود ولا يرد
من السطح وغير من الميركة ولو حايض لا يرد واقربا القعود به قبل وقد كان على مذهبه
لا تسق لا يرد حكمه عليه بالحره شرعا فلا تسق اقرن القعود وهذا حكم **سجد** قال الشيخ في
الزنا اذا باع ان كان بعد الزنا او عفا واسمى الراس والميركة كان يرد لاجل من ولد الزنا

لا يشترها منه واحدا من وجع عني بالمناق ثم مات صاحب العقد فأرسل العبد فاستدعى
إياه فاعطى العبد وثمنه المأني في البيت فخرج عنه فبلغ ذلك مائة مائة وورث الميت
جميعا فاختصم جميعا في كلف فقالوا مائة مائة العبد انما اشترى مائة مائة وقال الورثة
انما اشترى مائة مائة فاقولوا مائة العبد انما اشترى مائة مائة فاقولوا مائة مائة
التي قد مضت بما فيها ولا شيء واما العبد فيقول في الرق الجليل اية والى الورثة بعد واما
البينة انما اشترى مائة مائة كان له من مائة مائة في سنة هذه الرهانة فقولوا للعقد ما ارادوه
وهصل الرهانة عن المادون كالركن فينبغي ان ياتي به او ياتي ان مائة مائة انكره والبيع
بالكسب **مسألة** قال ابن البرقي في الجواهر اذا كان رجلان مملكان مملكا واحدا مملكا واحدا
فباعا من انسان بدين واحد لا يبيع لانه يتردد في لانه لعادى ومن كل واحد منها
يجوز ان لا يسطع على قد يبيعها وذلك يجوز اذا كان العتق جبرلا يبيع بغيره فلو كان
كانا الواحد باعها بدين واحد لانه ههنا عند واحد وانما يبيع لاول من حيث كان فيكون
وليس عليه لان العتق الواحد كتمه باعتبار المالك فكذلك يبيع باعتبار المملك فان يبيعها فاعطى
يطلقه لانه وان يبيع في احداهما في الاخر والحق يبيع في الصورة لانه العتق واحد والعقد
اذا وقع عليها معاثنين واحد فلو يبيعها لاسم واحد واحدا فاعطى العتق
في **مسألة** قال الشيخ في المبسوط ان البيع في الجواهر لا يجوز مع الدار على انما يبيع لانه يبيع فاعطى
كذلك فلو كان البيع باعها لاسم العتق وان يبيع لاسم العتق لاسم العتق والحق والحق
البيع في الموصوف لان الجواهر اذا عطلت في العتق في البيع بطرق الجهل الى البيع فلا يبيع
سواء في الشرط او لا ولا يغيره والحق في **الفصل الرابع** في بيع العتق والحال
لا يجوز البيع بحكم احداهما في العتق فان يبيع كذلك يبيع البيع ولو لم يكن المالك فيها باي شيء كان
لم يبيع ممل يبيع البيع فان كانت البينة قارة استردها المبيع وان كانت البينة على العتق
صعبا ولا اعتبار بما عكس احداهما ان كانت من دوران العتق وان كانت من دور لا مثالي
وجب عليه شيئا فان كان العتق المثل فم لا عتق وقال الشيخ في النهاية من اشترى شيئا عكس نفسه
ولم يترك العتق بعينه كان البيع باطلا وان هلك في يد المبيع كان عليه بيعه ما يملكه الا ان كان
على نفسه بالكره من ذلك فيلزمه ما حكم به دون العتق وان كان العتق قارة بعينه كان المصاحبة

اشترى من يد الناج فان احدث المتاع فيه حد ما عكس به عتقه كان له ان يترده منه وورث ما احدث
فيه فان كان الحد من يد غيره واراد اشتره من يد كان عليه ان يترده على المتاع بعينه
الزيادة محدثة فيه فان اشترى عكس المتاع في كلفه كان عليه ان يترده على المتاع بعينه
ذلك وان حكم بالكره من نفسه لم يتردد في العتق في حال البيع لان يترد المبيع ما دام
ذلك على نفسه فان لم يبيع لم يكن عليه شيء وكذا قال البند والى الملاح والى الصلاح وقال سلاوس
لم يسم شيئا يبيع منه ورثان فان هلك البيع في يد من اشترى ولم يسم المبيع كان عليه عتقه
ان كان باعها لغيره يبيع اخذ وان كان قد احدث فيه حد ما فان مضت به فقتل المتاع
اشترى بغيره فان ردت قالوا لا يترد المتاع ويترد ما يبيعها وقال ابن البرقي في كذا
لا في بضعين احدهما من بيع المثل ولا يترد عتقه اكثر العتق من وقت المضى الى وقت العتق
كالعتق والمثالي ان الحد الذي اشترى من المثل كان عتقا كان واحد وان كان قد احدث
يكون له الرجوع على البيع لانه يبيع لانه يبيع مع المجهول لا يبيع عتقه والحق والمثل
غير لازم اورد ذلك لا يصير ما ليس ياتي في القدره ثانيا واما الموضع الاول من كلام ابن ابي
الاحت في باب الغصب واما الثاني فلو ان المشتري عتقه في الرجوع على المار **مسألة**
لا خلاف فلو ان العتق اذا كان جبرلا يبيع لاسم البينة قارة قالوا يبيع على يده
معلوم منها والحق يجوز لاجلها جازا اذ لم يكن واحد كان العتق الجواهر اذ عتقه وذلك
كقوله الرجل يبيع كره فباع بغيره ما عتق فاما ان جبرلا يبيع قارة من وقت العتق لم يتردد
البيع بغيره ولا لاسم البينة في الموضع فانه قال لا يبيع العتق بغيره لاسم البينة
لا ان كان معلوما بالمشاهدة فيجب عليه المبيع لاسم البينة في الموضع في كذا لاجلها فانه
قال اذا باع شيئا من جبرلا جازا اذا كان معلوما بالمشاهدة وان لم يبيع ورثه وكذا ما لم يبيع
ان عتق فليكون مبيعا **مسألة** في بيع الصرة باطل الا ان يعلم قدرها او يعلم احداهما
او جبرلا العتق ولو جبرلاها وقت العتق لاجلها يبيع سواء شاهد بها او لا سواء كالا
بعد ذلك الا ذهب اليه علما وانما يبيع لاسم البينة فانه يجوز ذلك والشيخ قاطع المبسوط اذا قال
بعد هذه الصرة بغيره فلو لم يبيع المبيع لاسم البينة شاهد وشاهد البيع معنى معرفة
مدرن ومدرن يان ما يبيع كذا لا يبيع حراما وهو كافر عتقه ثم فزع عن جبرلا وهو ممل

عن ترو وجرم في الخلاف بطلان لما انزله النبي في من العبد ولا يجازي **س**
قال الشيخ في الخلاف والمبطل ان قال بعد من العبد كل من شرب بدمي مع البيع والحق قال في
الخلاف وفيه قال في وقال ابن خنيس لا يبيع واستدل بقوله تعالى واحل الله البيع واكحل
جوانه والبيع يحتاج الى دليل ولم يذكر هذا المتدار معلوم ولا وهل يبيع به المندرج
البيع في البيع اذ واحد وقال بن الحنفية لا يبيع في البيع على وجهه نعمه كل من شرب بدمي
كم يكذب وكذا فقبض المشتري المبيع ثم زاد السعر او نقص كل باق الصبر وما في المسألة
للمسئير السعر الذي قال عليه وعلى الحق وكذا لم يكن قبض من العبد سوا وادفع اليه
مالا واشترى منه كل كم كذا لم يسلط جميع الصبر المتصور ولا اكبر او معلوم منها ولا
من غيرها كان لا يتبدد ما قرب من مخرج اشتريه والحق ان كان الصبر معلوم المتدار
مع البيع ولا احتل العبد في جميع البيع في مخرج واحد او خفيف لم يبطل البيع بالكلية
بل قال انه يبيع في غير واحد ويبطل الزايد لان حد الثمن يجرله اما بطلان البيع
في البيع فلا يبيع بمثل المتدار والتمن فيه غير معلوم فكان باطلا وما حصة في مخرج
فلا يبيع كل قدر يستلزم مع قدر ما يبيع لنفسه وعلى من يبيع في البيع مع البيع في
البيع لا يسلط كلام ابن خنيس ولم يصرح واختار منه هب التناقص ومنه هب التناقص مع
البيع والحق ما قرناه في **س** قد بينا انه يحكم معرفة المتدار في الثمن والتمن معا
اذا كانا ما يكمل او وزن على لا يشترط لا يجوز مع المتدار وان سجد له سجد وقال ابو حنيفة
ابن الحنفية لا يبيع مع المتدار ما اختلفت حسا ما لان المتقضي في البيع مجرد والمجازي
منيف لانه ما يبيع للجهالة وهو منيف للجهالة وما يبيع بغير الرأى وهو منيف باختلاف
الحسن والجواب المانع من جهالة المتدار كونه **س** قال الشيخ في النهاية لا يجوز مع
اللبين في البيع من اراد مع ذلك حطب منه شيئا واشتراه مع ما في البيع في الحار
او من مع الزمان وان جعل مخرجهما اخر كان احوط وقال الحنفية لا يجوز مع اللب من الثمن
المدة اعطاه لان ذلك حراف ومجهول ولا يبيع عند اوطالا سماء يكون في ضمان
البيع حتى اسوقها المشتري وقال بن الهرج لا يجوز مع اللب في البيع في ضمان
يكون معا وان لم يكن منه ذلك لم يفسد وقال ابو الصلاح لا يجوز مع اللب في

ضيق الانعام ويجوز ذلك اوطالا سماء وقال بن خنيس يجوز مع اللب في البيع اذا احل
مقتضى بيع الجواب ما في البيع وهو قول بن الحنفية وقال بن ادریس لا يجوز ذلك
هو الحق لما ان يبيع بمثل الثمن الى معلوم وهو قول بن الحنفية وقال بن ادریس لا يجوز ذلك
وهو الحق لما ان يبيع بمثل الثمن الى معلوم وكان الجواب اصل في البيع ثم يبيع بغيره
للجهالة الى البيع اذا ضام المعلوم ليدل على صحة البيع بل المقتضى الذي معلوم فكون
عرا ايجز البيع لما رواه سماع قال قال بن الحنفية لا يبيع في البيع وقال لا لان حطب
الى سكره فيقول اشترى منه هذا الذي في السكره وما في غيره ما يشترى سماء فان لم يكن
في البيع شيء كان في السكره والجواب المقتضى مع ذلك فان سماع لم يصدق
الى ما وما حصل على ما اذا كان الجواب يقارب الثمن والصبر والحق الذي في البيع
سما عا وروي عن عيسى بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عن رجل له غنم سبع ابائها سبع
بكره قال نعم حتى يسلط او حتى منها **س** قال الشيخ في النهاية لا يبيع على ايمان
والبيع الثمن بالصبر من من الزمان بشي من الدراهم والدينار والتمن واعطاك ذلك
بالذهب والفضة اجب في الاحتياط وقال بن ادریس لا يجوز ذلك والحق ان هذا ليس
بيع وانما هو بيع معاوضة ومعاوضة لا يفسد على سماع ولا يفسد في ذلك وقد روي في البيع
في الحسن عن الصادق عليه السلام في رجل يكون له غنم مائة سائمة سائمة او درهم معلوم
من كل شاة وكذا قال لا يبيع بالدرهم ولا سائمة اجب ان يكون بالدينار وهذا ايضا في
الباب وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع الى رجل
غنم من دراهم معلوم لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا يبيع بالدرهم فاما الدينار
فلا احب ذلك الا ان يكون حوائف فلا يبيع اخذت عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي
مع الشاهد فحرم الفسخ ومنعه البيع الا ان يضم اليه غيره ويتبدل في الصلاح وان لم يزل
والعقد الاول وهو اختيار بن ادریس لما ان المتقضي البيع مجرد والبيع منيف فينته الحكم
اما مجرد المقتضى فلا يبيع وقع من هذا في محله واما استثناء المانع فليس المانع هو الجهالة
لاية وهي متفصلة من شاهد بيع الجهالة لا يقال انه مروزون ولا معرف وزنه فكان
يجوز لانا لا ننظر الى كون مروزون ابد الجواب قبله مع البيع انما يقع حاله الاتصال في

حاله اتينا الزور كسج الشئ على دوى التلج فانه سابع لهما عاين ان المير من الموريات
ولم ينج احد من مباحرا على دوى التلج ولانه لم يجر لكان المانع اما في الجاهل او الماير
والنقد على القليم حاصله فلم ينج ماني سوى الجاهل كفى التلج باطل ولا ينجس فخذ الى ما
في طرنا لان انما المجهول الى تله لاصير لولا ولا الاخر معلوم كمن قد روي حواض الصم
ابرهيم انكوي قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل اشترى مائة من مائة وثمانين
حل كذا وكذا ربحها قال لا بأس بذلك ان لم يكن في بطونهم حياض وان كان في الصم
س قال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع ماني بطون لا مقام ولا مقام وغيره من المثل
فان اراد بيع ذلك جعل مئة مائة اخر فان لم ياتي في البطون حاصلا كان الفري في الاخر
بشبهه من البايح وان جاز وقال بن ادريس الميع باطل وان ضم اليه مئة اخرى والمعتد
ان يقول ان كان الحاصل باعاج الشيخ كونه الام وحمله اربعة مائة مائة مثله
بمثل وضع الحاصل هذا لا بأس به والا كان باطلا لنا على صحة السند ولا يل ان المتفق
الصحة ثابت والماني مستحق ما وجد المتفق وظاهر اما اسما المانع فلا بد ليس
لا لجهالة كنهها منه ههنا اذ جعله السالغ لا ياتي في عقد البيع كاسات الحيطان وعاء
شغل الرواية المذكورة في البهله السند وروي البطون على السند روي ان الميع
حبيد يكون محمولا فيكون باطلا ولان البوهم في المحمور وهو ماني بطون الحكم
رحام اجع الشيخ في الحديث الذي رواه ابراهيم انكوي وقد تقدم في المسئلة السابقة ولا
يجوز بيع مئة مائة بغيره مع الصفاة التي غيرها والحوار ان الحديث مجهول على انما
كانت مائة وهو الجواب من الثاني **س** قال الشيخ في النهاية لا بأس ان يشترى الانسان
او سئل بشئ معلوم حرمه دوى اهل الذم وراح الارضين وشبه الاشجار وماني لا يحا ومن
عمره اذا كان قد ادرك شئ من هذا اخبار وكان الميع في عقد واحد ولا يجوز ذلك
ما لم يردك من شئ بل حال وقال بن ادريس لا يجوز ذلك لانه مجهول والشيخ رحمه الله
عمل في ذلك على رواية اسمعيل بن الفضل المياشي عن ابي عبد الله م في الرجل يتبع لغيره
دوى الرجل ويخرج الفخلة الاجام والطير وهو لا يدري احد لا يكون من هذا شئ ابد
او يكون ماني اذا علم من ذلك شأ واحد انه قد ادرك فاسم وسئل به والرواية ضعيفة

ل
مير

السند وبغيره الصافي انها محتمل على انه يجوز شراء الادرك وبعضه اللطيف ذلك من
حيث غرد الصبر الى الاقرب على انما يتوكل ان هذا ليس بتمام في الصمد وانما هو بيع مائة
غير لازمة ولا حرمه **س** قال الشيخ في النهاية لا بأس ان يشترى الانسان من السند
لكل كرم الطعام بشئ معلوم وان لم يكن بعد الطعام ويمنع من ان ادرى لا يجوز
ذلك لا يجوز بيعه معلوم وقت العقد فصار كالمصر والمعتد لاني انما شاهدت
اسماء الغريبة وما عاين في انما في الصحيح قال كانت ابا جعفر م من رجل اشترى من
بيده قبل ان يدرك كسب بشئ معلوم باخذ المير وسعد قبل ان يحلل الطعام قال لا بأس
والمحال من غير عاين من عاد الزيادة قد روي سند ما يخرج من الكرم البياض لا سيما لا يحل
خير الميع حيث ينفي الجاهل عن كل الاحوال بل معنى ذلك انما هو ان **س** قال الشيخ في
النهاية اذا اشترى انسان من ميسر المصقب اطبا ما رويته يسلمها غير انما شاهد
فهلكت المصقب قبل ان يفسد كان من مال البايح دون المصقب لان الذي اشترى منه قال لا بأس
هذا البيع ماني في الذم بل بيع غير مية شاهد فكلت يكون في الذم وبما لو كان في
الذم طالبه يعوضه ويبدل وقل رحمه الله كان من مال البايح فيجب اذام على الماني المتعلق
من نفسه فان سكت من نفسه ولم يفسد وحل كان مال المصقب ولست ادرى معاملة
طالما كان الميع يضر على البايح حتى يفسد المير ويمنع قبل ان الذي منه في ذمته
ولا يرد المير ان المصقب في الذم وقد روي ويدى موعود في الصحيح عن الصادق ع
في رجل اشترى من رجل مائة من الف على عهد في اثار بعضه على مئة من حرمه واحدة ولا بأس
فيه برون النطق فقال البايح قد مضى من هذا المصقب عشرة الف في فقال المير قد
ضلت واشترت ورضت فاعطاه من مئة الف درهم وكل المير من مئة فاصحوا وقد
وقع المائة في المصقب واحرق مئة من الكرم وبوعه المير فقال المير المصقب التي
مست في المير التي اختارته من مال البايح هذه الرواية مجهول على انما كانت
لاطوار معاوية **س** قال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع ماني اجسام السند لان ذلك
مجهول فان كان فيها شئ من المصقب فاشترى واشترى معه مائة من المير لم يكن به
باس وكذا ذلك ان احد شيئا من السند وباعه ماني لا حرمه كالمير بافرا ويمنع

البحث في ذلك **المصلح المسمى** فيما يتعلق في البيع **قال** الشيخ في البوط اذا باع ارضا فزارع
سوى وروحه من نان كان محروما من المشتري وان لم يكن محروما وكان طاهرا والحرم الاول المبيع
والثاني المشتري لا يمس في ملكه وتعد في المذهب على ذلك والمعتد ان الزرع للمبيع
وعليه جده ثم ان ارضه لم تكن المشتري عليها كان له البيع ولا يملك ان القدر سائر
كوزن والردح ليس هو المشتري ولا يملكه ولا يملكه في البيع ولا ان ارضه يتعامل المبيع عليه ولم
يوجد المالك فلا يخرج عنه لا يتناول المالك مجرد وبيع ارضه لمسلم لا لا يتناول لا ساه
سواء اولا لا لا يتناول في هذه الارض دون زرعها **قال** في البوط القطر ضامن
ماله اصل ثابت متى سئل عن كل سنة كافل يكون ذلك اليصل والحجاز وسه الاصل
ثابت لا كاف في بلدة وخراسان وسائر البلاد ناذ اصبحت ارض وفيها هذا القطر انما لما
فان كان زرعها او جزا لم يفسد فانه للمبيع لان شرط المشتري وان كان قد قري
وبعض في طهر القطر فهو للمبيع ايضا الا ان شرط المشتري فيكون له وان كان قد قري
حوزه واستند ولم يظهر القطر كان ايضا للمبيع ولا ارض المشتري فان شرط المشتري
ان يكون القطر لم يفسد شرط لان القطر مستقر وموجب فلا يصح شره فيبطل
البيع فيه ولا يطل في الارض وهكذا اذا باع ارضا وفيها حقل وحرجت السائل
واستندت بشرط السائل المشتري فان البيع في السائل يبطل ولا يطل في ارضها من
لا ارض وتعد في البيع على ذلك وليس يتجدد بل الحجاز اذا شرط المشتري كان له ساء
طهر القطر اولا ولذا الحقل في السائل لوجوه المعنى وهو جهة القدر في الزرع اصبحت
ما يجوز له اصبحت شرطه والحجاب منسج الجهاد سائل على هذا السند يبطل البيع لان
انصاف المحمول الى العلم اما ان يبطل المبيع اولا وعلى القدر الاول يبطل البيع في الصين
وعلى القدر الثاني يفسد في الوضوء وهو البيع في الارض فعن القطر لا يفسد البيع بعد
ذلك في البوط جده في الحقل في كل ما وكذلك في خلافه وتال فيهما المبيع في ذلك ويصح
لا ارض مع القدر والشرع ويركز جهالة من ليل الظاهر **قال** في البوط اذا
بايع بشرط ظاهر ولم يخط المشتري حتى يتزوج نفس فان تميز فلا يجب فان لم يميز
البيع ومثل البايع سئل عن بيع المشتري على قربة لا تراه فبطل وان اشترى

البايع من ذلك فصح البيع لانه لا يملك سعة لانه غير متغير ولا الزرع يحفظ بعينه فبالا
عليه خطه فله الخيار في ان يميز له الزرع او لا يميزه لا يخطط ما باع المبيع واذا اختلقت
بعد قبضها وقطعها لم يفسد البيع ويكون الترتيل قبل من في يد المشتري في قدر ما يميزه لنفسه جوده
ان يكون المشتري تركها دون القدر ويضد عند البايع ثم يحفظ فيكون الترتيل قول البايع في سداد
ما يميزه وان كان البايع ترك الطعام في يد المشتري وفيه عند فاختلط كان الترتيل قول المشتري
مع يمينه والمعتد ان يقول لا فرق بين الترفع وعدمه ولا يفسد البيع باميزه ولا يفسد البيع
دفع المبيع للمبيع المبيع والمبيع لا يفسد الاضطرار بقول المشتري في الخيار من البيع ولا يفسد ان كان المبيع
قبل التسليم وان كان بعد لم يكن له فصح بشرط البايع فان علمت حصة كل واحد منهما فلا
بحث ولا وجه ان يصطليح ولا يفسد البيع بشرط الزيادة ولو بهد اياها البايع وطاهر
كلام الشيخ ان البيع حصل قبل التسليم وحسنه غير المشتري كما ذكرناه **قال** الشيخ
في البوط وللخلاف اذا باع ارضا فيها ما يفسد وبالله احد عتقها وحل البنا والشعير
وان لم يتل بخرتها لم يفسد وتعد في البيع وان كان يفسد كل ما ان ادريس والمعتد ان يقول
لا يفسد لان الترتيل يفسد وان فيها ارضا اعنى عليه ما يفسد اولا كاصل عدم الدفول وبقا
الملك على البايع اصبحت الشيخ بان الزرع والشعير خرف ارض فيفسد في البيع والحجاب
المبيع من كل ما من حقوقها وكتب محمد الحسن الصنار الى ابي محمد العسكري في رجل اشترى من
رجل ارضا بحدودها لاربع فزاد الزرع والفراغ غيرهما في التجره لم يفسد البيع ولا يفسد
ولا لا يفسد في حقه ما يفسد فيه انه قرأ شرها يجمع حقه فيها الدارجل فيها والحجاب منها
اي يصل الترتيل ولا يتجره والمزيع في حقوق الارض لم لا يفسد عليه اذ ابيع ارضه في
وا اعلى عليها ما تفسد جميعا فانه ان شاء الله تعالى ان ادريس قوله عليهم ودا اعلى عليها
ما يفسد بذلك جميع حقه فيها والحجاب بطاير البيع ويحتمل بنوه القدر وتقول بوجوب
للمدب فانه اذا اشترى با اعلى عليها ما دخل المبيع بفساد ولعل انما عليه اشار
الى الحجاب بطريق المزوم ويعدم الدخول فانه عليه ما الدخول بتقيد وما اعلى عليه
ما ومنهم من ذلك عدم الدخول عند عدمه **قال** في البوط اذا باع ارضا
دارا دخل في البيع ارضه والمساوان كان فيها غنله او شجر كان ايضا دخلا في الارض

الشيخ

حتى يصح المبتاع من شبه فانه اخرجه من شبه المبتاع فاما من لم يخرجه حتى يروا انه فعل
عدا لم ينقله التيقن لانه على زوال الضمان ولا خلاف انه يعمل التيقن فكان هذا
التيقن وما رواه معمر بن وهب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يبيع البع قبل
ان يتجسس تنال ما يمكن او وزن فلا يخرجه حتى يكمل او يزيلا ان يولي الذي تار على فعل
عبد الله ان يكمل الوزن هو التيقن لا الاجماع على بيع الطعام بوجوه **مسألة** قال المصنف لا بأس
ما استوجبه المبتاع قبل قبضه اياه ويكون قبض المبتاع الثاني لا بأس ببيع قبضه اياه ويكون ذلك
فيما كان او وزن وليس ببيع البع ولا يبيع من قبضه ولا في الشئ في الملبس ببيع ما كان
او وزن وقا في المبسوط اذا ابتاع شاة او زاد من قبضه فان كان طعاما لم يخرجه حتى يتجسس اجازها
وما غير الطعام من سائر الاموال لم يخرجه قبل القبض ونحوه وقا في الفوائد في بيعه يخرجه ما عدلها
قبل ان يتجسس وفي موضع اخر باع عبد الله وبيع الشئ البع ولم يصح المبيع البع حتى يتجسس
باي شئ تأخذ او يشبه وعلى كل حال وفي اجازتها من روي ان ذلك لا يجوز وفي موضع اخر ان كان
معصا لم يخرجه قبل قبضه ما لم يكن صراحا فان كان في ذلك ما ايضا يخرجه وتا في بيعه يخرجه ما عدلها
يكال او وزن فباعه قبل ان يتجسس فاجازها وان كان مالا ياكل ولا يوزن كالسائب والورق والارص
والرقيق فباعه قبل ان يتجسس فاجازها وان كان مالا ياكل ولا يوزن كالسائب والورق والارص
وجميع ما ياكل او وزن قبل القبض واجازها فيما سري ذلك واختار ابن ابراهيم في المذهب ترك القبض
المبسوط في الكمال وقد روي انها روي لا يجوز بيع الذي قبل قبضه فمبلغ المذهب والمذهب منه
بالمعروف وان جاز من بيع الطعام قبل القبض سري كان سعا او صا وفيه طعام جاز من قبل القبض
على كل حال لان يكون سلفا فانه يبيع من قبل قبضه لانه لم يملكه وقا الصدوق لا يجوز ان يبي
الطعام من قبل قبضه ان يكمل ولا يخرجه قبل قبضه ولا يوزن ولا بأس من بيعه قبل ان قبضه وقا في موضع
من الصحيح لا بأس ان يشتري الرجل الغنم والثاء ثم يبيع قبل ان قبضه وروي في حديثه ان لا بأس
ان يشتري الطعام من سعد قبل ان قبضه ويكمل الشئ بقبضه وروي في كتابه في الحضره القنيه
عن معمر بن حازم عن الصادق ثم قال اذا اشتريت ساعا في كبل او وزن فلا يخرجه حتى قبضه
لان قوله فان لم يكن قبضه كبل لا يوزن يعني انه يخرجه قبل قبضه وما لا يوزن لا يخرجه حتى
اسمى ببيع قبضه وبشرت قبضه الثاني عن الاول واظهر والمعتد بالاول وهو انه لا يخرجه فيما يكال او يوزن

حصصا الطعام ولا يخرجه في الغنم وما ياكل او يوزن ولا يخرجه في كبل او يوزن فانه قد قلنا ان
كان البيع مستندا لاصل الاجازة وعدم قوله لعل الله البيع فلا يبيع من قبل قبضه في بيعه فكل ما
كسب من الطعام يخرجه قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
والحديث قال قلت لابي عبد الله ان يشتري الطعام الى رجل يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
لا بأس ان يبيع الى رجل اشتريه وليس له ان يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
يكبله قال لا بأس بذلك اذا اشترى من رجل يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
قال لا بأس ببيع الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
مطلقا اصح المأثور ما رواه معمر بن وهب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يبيع البع قبل ان
يقبضه فقال لم يكن كبل او وزن فلا يخرجه حتى يكمل او يزيلا ان يولي الذي تار على فعل
من حازم عن الصادق عن معمر بن وهب في الصحيح عن النبي عن الصادق عن النبي عن الصادق عن النبي عن الصادق
ان يكمل له قال لا يخرجه له ذلك وفي الصحيح عن عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
حتى يكبله وبالله على وجهه فانه يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
يبيع حتى يخرجه ان كان قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
اذا لم يخرجه حتى قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
وقا في الخبر لم يخرجه بطلان البيع **مسألة** قال المصنف في المبسوط اجازها قبل القبض ببيع الاضاح
التي قبل القبض لان اجازها ضرورية السري وكذلك الكفا ببيعها فانه من السري الاما اسماء وهو
منه ما روي فلا يخرجه من قبل قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
ببيع البع من قبل قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
قاله المبسوط والمأثور يخرجه من قبل قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
المصنف يبيح الرجل على ملكه وليس عليه ان يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
مسألة قال في المبسوط اذا اشترى من رجل يبيع من قبل قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
قبضه منه ولا يخرجه من قبل قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
سلمه واستدل في جعله قبل قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه
فانه يخرجه ان يكتسبه قبضه فانه لا يخرجه من الرجل الشئ من قبضه فانه لا يخرجه حتى يبيع من قبل قبضه

لا بأس

حتى

فجميع العيين والبيع حال الفتح يدعى زياد في قوله المشتري كماله فالتقول قول البيع
والجواب من الحديث ان شرطه فلاحه فيه وعن الثاني في البيع من كماله المشتري من معانيها
لان الذي يدعى المشتري ههنا هو البيع بانه شرطه فلاحه فيه وعن الثاني في البيع من كماله المشتري من معانيها
والثاني كونه بشرطه والبيع يدعى كماله احداهما يطلق التبع والثاني كماله البيع بانه شرطه فلاحه فيه
عنه اخرى فالتقيد على مطلق البيع بانه شرطه فلاحه فيه وعن الثاني في البيع من كماله المشتري من معانيها
المستعمله عند لا ريب ان المشتري يكون القول قول البيع والبيع هو ما قبله من ادريس فلاحه فيه
بالبيع عليه وقوله المشتري من تقدم قول البيع معناه ان لا يكون من مطلق البيع بانه شرطه فلاحه فيه
البيع عليه من المالك عند فلاحه فيه لا لا سحابة لا تاثير له في ذلك بل هو مطلقا بل عند الذي
ادعاء فيبيع ما عداه على الاصل **مسألة** ولو اشتق في البيع فلاحه فيه عند هذه العدة بالف وقوله
هذا العهد بالف قال الشيخ في المبسوط قول البيع بانه شرطه فلاحه فيه عند هذه العدة بالمعيار في القول
قول البيع وفي الثاني من قال حاله ان يشترط الفتح وتبعه من البيع وقال ابو الصلاح اذا انعقد
البيع ولم يتقاضا واختلف في مقدار البيع او التبع وقد ثبت البند لم يكلها ما اقره وحلف
على انكر فخرج البيع الى البيع ههنا على اصله من تقدم قول البيع في قدر التبع في اختلافه فيه
والسند فاما ما ان البيع يقول بذلك عند هذه العدة والتبع فيقول على هاتين بالف
فكاه يقول فقط السند الى ادعاءها البيع بانه شرطه فلاحه فيه عند هذه العدة بالمعيار في القول
فاما من احدهما قول التبع فيقدم قول البيع والثاني في سوال السند لاخرى نافي التبع والبيع
بكر ذلك فكان القول قول البيع ايضا وحسنه في لاف في معانيها عند السند فلاحه فيه
ما احياه في السند لا في الحال فاحتمل ان هنا في السند على ما احياه من تقدم قول التبع
هناك تقدم ههنا قول البيع بانه شرطه فلاحه فيه **مسألة** اذا اشترى ساكن قدره قبل العقد حج فان را
ناصا كان له ان يرد فان اختلفا فقال المشتري فلاحه فيه وقال البيع لم يرد قول التبع في القول
لا الذي يتبع التبع منه ولا يجب ان يرد الا بعد اقراره ولا ريب ان القول قول البيع لان اصل
عدم النقصان وانما التبع في التبع بالشرط او بغيره انما التبع من البيع بانه شرطه فلاحه فيه
مسألة البيع اذا اشترى شرطه فلاحه فيه قال الشيخ في المبسوط بطلان شرطه فلاحه فيه
والبيع والبيع والتبع عند شرطه فلاحه فيه ان شرطه فلاحه فيه فان قدره بغيره

وقد تضمن واذا اطلق الشرط بطل ما بارأه من التبع وهو غير معلوم سقط لحد الى ان يشترط البيع
واذا اطلق البيع امارضى بطل من شرطه فلاحه فيه **مسألة** وكذا المشتري في ما يشترطه
هذا التبع في ما له العين على قدر شرطه فلاحه فيه فان لم يشترطه فلاحه فيه كان البيع باطلا لا يكون
تجار من غير التبع البيع بانه شرطه فلاحه فيه وهذا هو الحق فيكون صحيحا والشرط باطلا لا يجوز ان يكون
ولسند وبراهين عابثه انها اشترت من شرطه فلاحه فيه ويكون ولا هو كماله فلاحه فيه في البيع
ابطل الشرط وصعد على السند في ما لا يلزم بشرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
باطل كماله فلاحه فيه بشرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
وهي من شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
حاشي من فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
عن وكما ولا في فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
ههنا في البيع بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
واشترط في الاول فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
بعد فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
ما به شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
استدل به عليه لان من اشترى بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
به الكليد الثالث المأذون به في البيع بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
وكيف سأل من البيع بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
اطلق لا صاحب جواز البيع بشرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
البيع وقال بن الحنفية في البيع بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
اح جاز ذلك وان لم يميز بين التبع والحد الان يكون البيع صحيحا خلاه الربا في البيع بانه شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
المتباينين ما يشترط من العمل ولا يبيح ولا يشترط على الربا **مسألة** المأذون من علماء المأذون
من علمه ان لا يشترط من العمل ولا يبيح ولا يشترط على الربا **مسألة** المأذون من علماء المأذون
لاهم فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه
او غير ذلك من شرطه فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه كماله فلاحه فيه في كتابه

ليست

قوله تعالى واحمل الصبح وهذا احد جزاءه فيكون داخل تحت حكم الثاني قوله تعالى وان كان
تجاره عن رضى منكم دلالة على ان بيع التجاره العبد بارضاء من المبيع داخل تحت حكم الثاني
لا خلاف بين علماء الاصناف في جواز بيع الشيء باصفاء قيمته فتقول انضمام المبيع في صور التبرع او انضمام
الدائيه الى غيبه في تلك الصور مبرور هذا وتقول ان الموقوف عند رضى المبيع الرابع انما يتحقق
لا ماله انما يتحقق فانهم قالوا لا يبرأ من بيعه ما لا يبرأ او جبراً او بغيره لان الموقوف
والنبيه وبشرط ان يملكه المبيع شاق في بيعه ما يملكه المبيع او يبرأ من بيعه فيكون
محملاً بغيره من ان اجماع الاماميه محمول على الموقوف لا يبرأ من بيعه ما لا يبرأ من بيعه او جبراً
او عاراً بالصدق والنبيه معاً على ان يملك المبيع شيان من بيعه او يبرأ من بيعه في بيعه او يبرأ
ما درهم الى الجبل او يبرأ من بيعه في بيعه او يبرأ من بيعه في بيعه او يبرأ من بيعه في بيعه
وذلك ان البيع يقع على وجه جلاله والقرض جازان ولا يشترط في عقد البيع غير قصد
له بحال قال في هذا الموضع من البيع فقال في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
الداية عليه وبطريقها من غير معارض في هذا الموضع على روى سليمان بن محمد بن ابي
عن رجل كتب الى العبد الصالح انما في هذا الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
سألون ان اعطى من نصيبه القرض درهم في هذا الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
توضاه وادعاه من نصيبه القرض فذكر ما كنت تخرج عليهم وفي الصحيح عن عبد الملك بن عتبة قال
سألته عن رجل رغب ان اعينه المال او يكون في عده ما قبل ذلك فيعطى من مال ابيه عنى الى الذي
في عده يستقيم ان ابرئ مالا واجبه لولم يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
درهم على ان ابرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
لا يلحق به يكون على الجبل درهم فتقول ان ابرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
القرض درهم او قال يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
يكون المال فيدخل على صاحبه بغيره لولم يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
عدا جوف في نفسه ذلك درهم سأل بالمرئيه فما فتى في ذلك الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
ودع من الشايع اليه وجعل ثوابه نصف ثواب الصدقه واذا كان ساعدا وجب الوفاء له لما رواه
بن سنان في الصحيح عن الصادق ع قال المليون عند شدة ظم لا يكل شراباً خالف كما ساءه عن رجل نادى

لحوز وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال سمعته يقول من اشترى شراباً خاف
لكتاب الله عز وجل فلا يجوز له ولا يجوز على الذي اشترى عليه والمليون عند شدة ظم فيها وافق
كتاب الله عز وجل الساعى الى التكامل انما شرع في المصلح ووصف للمنافع الصادق وهو ظاهر قد ثبت
في علم القدم وكل حقه لا يندفع فيها وجب في حقه فتألى شره عينها ولا ريب في ثبوت الحقه
في مثل هذا البيع لان الحاجة الى الاطعام عامه ولا يجب على الانسان بيع عن صدره بل يملك
المواضيه وبشرط ان يبرأ من بيعه القرض درهم في هذا الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
صلى الله عليه ولا يندفع فيه فوجب ان يكون ساعداً الناس او جارات الحماة في المبيع مطلقاً جازت
بيع اشترط لا يرضى والمقدم في الاجماع اذا تعلق في جواز بيع الشيء بغيره اصفاء قيمته بغيره
عن القرض فيكون المبيع لا يملكه ساعداً بل المالك يملكه في ساعداً الشيء بغيره عن بيع المبادى
تدفع بغيره والادب حصل الضرر الحالى عن المبيع المتداول وهو في نفسه لا يندفع ولا يندفع ولا
يبقى في فعل المبيع الا في قرضه من ان ساعداً في نفس وجب ان يكون اولاً بالمرئيه على المبيع
ساعداً بالاجماع فيكون ساعداً على تقدير ان يشرط في هذا البيع عملاً بالاسحاب المانع من البيع
التي ساعداً بالاجماع ساعداً على تقدير ان يشرط في هذا البيع عملاً بالاسحاب المانع من البيع
اباح لا يشترط ان يملك المبيع فيكون صور التبرع كذلك بل يملك المبيع في هذا الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
حلقاً بالثمن عسى ان يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
ان الحاجة قد تدعى الى ان يشرط في بيع الشيء المبرور من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
الضرر وما انشأ اللزوم فلهذا لا يندفع ولا يندفع في الاصله الا في الموضع من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
لا يملكه ساعداً في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
لا يملكه ساعداً في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
فالمعنى كذلك الزايد اما كل واحد من الاجزاء واحداً وكلها باطن لا يلزم ان يكون
كل واحد من الاجزاء واحداً في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
قد فرضنا انما يباح للمبيع من المبيع في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
والتحليل طريقه في وجب ان ثابته لا يملكه ساعداً في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض
الصادق ع يهدي في محله الجاهل في بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض ما يبرأ من بيعه القرض

مع عقد البيع وهذا هو المسمى وهو من أصل البيع وكذا المسمى فانها صريحة في تناول الربا
اذ لا يخلو بالاحد الغرض الزيادة وكذا الذهب والذهب مع الزيادة . وعن الثاني الوجهين
كامل المصارف ما يرى عن قولهم من حذر الفرض ما حذر الفرض ولا من المصارف ابله البيع بالمجاهة
بيع اشتراط الفرض لا العكس عن الثالث ان يزيد لغيره حراما بالاجماع وانما الحكم ان
مع تساوي الجنس وعقد البيع وعن الرابع بالبيع من المداير لما كان بيع اسحاله الثاني
بليحوز المهر والعداير لا يمتلأ حد بيت محمد بن قيس متعبا لانما نقل محمد بن قيس
عن اشخاص منهم من طعن فيه ولعل الربوي ذلك الشخص فلا يجوز المتعبد على مثل هذه لما
عرفت من ان الاسم المشترك بين العدلين وغيره لا يجوز العمل الربوي المشتمل عليه الا بعد بيان
انه العمل وقين الخاصين لان ذلك اذا تعارضت وساطعت وبرجع الحكم الاصل وهو هذا الاجماع
وانما الطمس الكلام في هذه المسئلة لعدم السوى بها **قال الشيخ في المبسوط** والنفوذ
اذا ابيع بشرط لا يجوز عليه بل لا شرط وهو لا ينفذ ولا يستحق ان ينفذ بحال فان كان
بايج من رجل شيئا على ان كان مديونا من خولا لم ينفذ شي تصددا لطلب ما رواه عن ابي بصير
عن الصادق عليه السلام في رجل شارك رجل في جارية فقال له ان رجعت فذلك وان رجعت فليس
عليك شيء قال لا بأس بذلك ان كانت الجارية للمساكين من عادته في هذا الكتاب ان يهديه
الباب ما يصعد عليه ثم قال فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك
بن عتبة قال سالت ابا الحسن موسى عن الرجل يشتري طعاما او يتابع مساعدا على ان للمسلم
على تمده ويضمير هل يستتم هذا فكيف يستتم بعد ذلك قال لا ينفذ ثم قال الوجه فيه ان
الحل على جيب من الكراهة دون الخطأ وهذا هو على حد البيع والشرط عند الشيخ والحق
رابطا بينهما معا لحد بيت عبد الملك بن عتبة فانه صحيح السند وحسن المتن وما رواه
الشيخ او لا فانما يقول بوجه اولي التماس في ذلك لا يسلط في عليك فيقول يجوز مثل ذلك
على سبيل السرعة لا الرحمة وسند رواية الشيخ عندي لم يثبت محمد **قال الشيخ**
في التلخيص **قال الشيخ** في النهاية اذا اشتريه ارا او ارضا ثم بعد ذلك ان صاحبها
قد احدث شيئا من الطريق فيما لم يكن عليه شيء اذ لم يمتز لدل الطريق فاذا تمز له وجب عليه
رده اليها وتبعه بن ادریس ولا قوي عندي انه غيب عليه لاجتناب هذا الموضع لا لانتباهه

في كونه من الجزاء من المال والحق مع العلم بان قد شاع بها **قال الشيخ** في النهاية اذا كان لادنان
في جيب دارا وارض ورشيعين اثنى جيب غير له يعلم انها لم تكن ملكا لهم وانما كانت للغير ولا يعرف
المالك لم يحوز بها بل سقوا من كرها معا وان اراد بيعها فليبيع قدر قيمتها ولا يبيع اصلها على حال
قال ادریس بكون ان ينال انما كان لا يبيع ارضي في هذه الحدیث والحق في ذلك وكن غير له كرها
في جيب وسع ما جاز له به وهو مع العلم بكون لو شأن من الدار لم يحيط علم بانها تعصب وانما ذلك
في الحدیث لم يكن يحد من شيء كان يحد شيء ولم يحد من هو فسلط سبيل القسط فبعد الشرح في البيع
ملك القسط فجاز ان يبيع ماله فيها وهو القسط الذي ذكره في الخبر دون رقبه اذا كانت
في ارض المستحقين فهذا الوجه في تاويل هذا الحدیث وبعد هذا كله هذا الخبر لاجل اوردتها
شعنا في نهاية للاسناد من الاخبار شي اقول ليس بعد من الصليان يكون المراد بقرط فليبيع قدر
ان لا تار الموجد من كذا به والسوق ولا يلزم من كونه الله است لكونه يتعامل بها وان كان
عاده وهو الظاهر ان تصرف المسلم انما يبي في الظاهر على التزويج **قال الشيخ** في النهاية لو تعصب
ففسد البيع لا يستحق له المهر البيع على المهر ولو تعصب ففسد البيع كان من على البيع فان كان من بيع
وشرى كان له ان يبيع على ما يبيع من جهة المالك وليس على ما يشترط من جهة المبتاع وتاويل ادریس بعد
الشيخ من ذلك انما يكون في نفسه واجبه ما عاشره ما لم يكون تان مبيع وتان ينسرى في عقدي لان
العقد لا يكون لامر معن ولم يجز لانا يجوز كون الشخص الواحد وكلاهما قدین كالأب مبيع
على يد الآخر وفسد ببيع امر البيع على امر الجبر كرا على امر وقوله العقد لا يكون الا بين اثنين
قلنا سلم وهو هذا كذلك لشد الذنب اليه كالأب العاقد على ولد **قال الشيخ** في التلخيص
متا عاشر من غير ان المالك قال الشيخ في النهاية يتحد المالك في البيع ولا يحد وقال ادریس
يكون العقد باطلا والحق الاول بعد من الحديث مع الفصل وان يقر في على احواله **قال الشيخ**
ليس بالبيع ولم يكره له العقد ولا السبيل فليبيع منه وكذا ان قال بغيره مالا فليبيع منه ولو قال بغيره
بدون فليبيعها فذلك قول الشيخ محمد بن علي في الفتح الحاشية ما من به ومن لا يفسد وحي
ذلك قوي عند الرضا في نقله وقد قال بن ادریس على جميع ذلك وهو كقول المتقدم **قال الشيخ**
تأليه النهاية وانما ذلك المراسلة وجب المبيع فقال في المراسلة قلت في بيع كذا اقول المالك
اكثر ولا يبيعه قدم قول المالك مع التميز ولو ان راخذ المتابع ان وجب بعينه وان كان قد احدث

فيه ما قصدوا استيفاء الراس من الثمن ما حذفت عليه صاحب المتاع وقال ان ادري خير للمالك في
الرجوع على ما شاعره اكثر ساكنة الى يوم الهلاك فان رجوع على الواسط لم يكن للواسط ان يرجع
على المشتري لان المشتري لم يملكه قط بل كان يملكه على وجه التمسك فلو كان المشتري يملكه
ان يرجع على الواسط ساعد القرم فحصل له في مقابلتها بيع فماذا انفع فلا يرجع عليه بل لا خلاف
حاصل في ان تختلف القيمة كان التول قبل الحصد لزيادة ما انتفع به وهو الواسط او العرف
وعلى المالك العدم وتقول الشيخ ان الواسط ضمن ما حذفت عليه صاحب المتاع عرف لان صاحب المتاع
المادي للزيادة فعليه اليه ولا يكون التول قبل ذلك بيعا بل هو قول من ادري جيد وفصل
قول الشيخ على ان ادري الباع لا ذن ما يبايع بالتمتع **س** لو قال للواسط بكذا فباعه
بائع قال الشيخ يكون الواسط ضامًا لتمام القيمة الذي يملكه الباع لان صاحب المتاع على الكمال
وقال في ادريس البيع باطل وليس بجيد ولا قريب ان يقول ان كانت القيمة ما كان للمالك
اخذها من بدل المشتري بل ان طالع الواسط بتجديدها فان عذر كان على الواسط القيمة لتمام
الواسط باع مع التول فيكون موقفا على رضا المالك فان رضي كان له ما اعتد عليه البيع
من الثمن وان لم يرض كان البيع باطلا فله احد عشرين فان عرفت كان له القيمة **س**
قال الشيخ في الممانه والعيان في جوده المال والمبيع على المتبايع والبايع دون الواسط في
المتبايع وقال في ادريس البيع ذهبه هاد الى اليد المذرك والعمد على المتبايعين دون الواسط
لا يركل فيرجع على المالك في جميع ما عاين من الامتداد وكانت ولا استحقاقات الا انه ذهب
في الثمن من الخلاف في كتاب البيع فقال اذا باع العبد الرهن بتركه الرهن وقبض الثمن
وباعه في وجهه ولسحق البيع في يد المشتري فان رجوع على الوكيل والوكيل يرجع على الرهن وكذا
كله كل باع شامسا هو وصانع الثمن في يد الوكيل فان المشتري يرجع على الوكيل والوكيل على
الوكيل في حال اوصده وقال الشيخ في جميع هذا الباع يرجع على المالك ثم ان رجعه يرجع في كتاب
القبض الى المختار في الممانه فقال اذا باع الوكيل رجل ما له او لغيره كتاب ولجده والمالك
وامينه والوصي ثم استحق المالك لغيره فان ضمان العبد يجب على مبيع عليه فان كان
حالا في مده وان كان ميتا كانت العبد في تركته وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة بخلافه
الوكيل فاختاره رجعه في كتاب البيع قول الجنيته واختاره في المتكسر قول الشافعي لان لاصل

براه الذم ولا دليل على لزوم الوكيل والشيخ رحمه الله في الممانه لم يوجب على بائع ان ادري به وفصل
ان يقال الاستبعاد في ما يكون الوكيل في السله التي ذكرها الشيخ في الرهن على الممانه فاذا قبض
كسنته كان للمالك اخذ الثمن منه ورجع على الرهن وان المشتري جعل الوكيل ولم يتب الوكيل
البيع الوكيل في السله البائعه له ولا تان الرجوع هنا جند يكون عليه ما له الله
فان الرجوع على المالك لا فاعا حذما **س** قال ابن الجنيته العرف من عند الثمن ولو شرط المشتري
للبيع ان لا ياتي حيا، الثمن والا فاعا حذما كان ذلك عرضا على ماله من البيع والنقض في سلفه
والعقد ان يكون من عند الثمن فان اشبع المشتري من دفع الثمن وبيع البيع العقد ورجعه رد
العرف من لاصل بقا المالك على المشتري ولا يسئل منه لافرجه شرقي وما ردا. وحيثما يصادق
ثم تان كان من الرهن به فيقول لا يجوز بيع العرف ان يكون هذا من الثمن احيى بقرعهم الممنون
عند شرطه ونحوه المبادر شرط الممانه **س** قال ابن الجنيته ولو قدم عربا ثم قدم المشتري
كان البيع له لا ربا ولو قدم الباع للمالك ضامه ما سادى كان الثمن للمشتري
الباع استينما ما باعه بعد ما اخذ من العرفون ولو فعل شي كان المشتري فان بقي الباع كان
دينا على المشتري ويكون ذلك بعد سقوط اجل ان كان بينهما اوله امان من عند البيع ويحتمل ان يقول
ان يقع الباع البيع لغيره لتمام الحال كان الفاضل له وعنده رد العرفون ولو لم يصبه كان المشتري
فبيع البيع لتمامه ولا يضا ولا يحتاج الى مضي من عند البيع **س** قال ابن الجنيته اذا اشترى
متاعا في طريقه من رجل على ثمنه فاعا حذما ان خرج ان روى الباع من الزبوا. وخلص
ان كانت فاحشه وان خرج ناصا فله ثمن النقصان والعقد ان يرد الزبوا. ان كانت فاحشه
وان كانت ما يفتت لها المان لم يردوها ولا رد منها قال وكذلك المتوفى لغيره اذا وضع
قد روزه فان كان فلك ما خففه كالحل شر على ان فيه حزين فربا بالتم درهم بحدوها احدا
رضين فوافدك البيع باطل فان رجعه منه لا يقبل فالباع صحح وذلك لاسد المعينه
ولان شالرجع قبل الترتيب يسطر من الثمن او يبايعه بغيره لاسا وان ساد السد كلها
واخذ الثمن ولو كان سرا. الفصل في قرب بعثه درهم كان البيع في الزبوا. والنقصان صحها
ومن العرب المسحوق والعقد ان يقول يطل البيع في صورة الزبوا. واما في صور النقصان فله ثمن
الزبوا الناقص بطل من الثمن وليس له المظا لشره من نظار الشيايب لان العتد يرجع على ماله

ان يقول ان اختلاف الزمان حكم للتأخر وان اخذ احتمال الساقط الرجوع الى الاصل وهو الحكم
به الذي البدو قد علموا بالبراح وساقط البحث في ذلك ان شاء الله تعالى قال في الميسر في الحلات
اذا ما عجز جارية بها فاسد فخطبها بشرى ثم ولدت كافي الدجر وعليه فيه الساقط ولم ينط
جبا فان ملكها المشرى به بعد صحت صارت له ولد وفيه نظر الحق من صحتها ان لم
لانها لم تكن به في ملكه وكون الولد حرا لا اوجب لونه ان لم ولد وساقط البحث في ذلك ان
شاء الله تعالى **قوله** في الميسر لا يجوز ان يشترى طعنا على ان طعمه الجاهل وتعدى في
اخبارنا جوارن والطاهر ان من هذا النوع بالجماع هذا الجاهل المجهول فانهم يقولون بذلك
والحق جواز عملا بقوله المولى المبرز عندهم **قوله** المشرى ان العيرب التي
بروتها المملوك الى السنة في الجوز والخدم والبرص وقال الصدوق في الجارية والمملوك
من احداك السنة مثل الجنون والخدم والبرص وغير ذلك من الرأى ما ينسب من سنة العقد
اولا لئلا ياصل العقد واما الميراثات فاصح ما يصح في هذا الباب ما رواه ابو همام في الصحيح
عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من احداك السنة من الجنون والخدم والبرص وتعدى في
ان اسبا طعن الرضا عليه السلام في ذلك واما في الميراثات في قوله عليه السلام قال يرد الميراثات
يرد المملوك من احداك السنة والبرص والجنون **قوله** قال في الخلاف لا اذن للمملوك
ان يشترى نفسه لئلا يرد ولا يكره واشترائه لا يصح لانه ليس له التفرغ الا بذن مولاه
واذا اشترى العبد نفسه من مولاه لنفسه تعدى ذلك الغير ان لم يرد تصدق كان البيع
ولا يلزم شيء الوجه عندي العقد في المسلمين معا ولا يرد هنا ما ثبت فان عند البيع
مع رضائه سواء **قوله** في الشفعة **قوله** قال في الشفعة في الميراث كل شيء كان بين اثنين
من صناعات او عقارا او متاعا او متاعا ثم باع احدهما نصيبه كان لزمه ان يعطى النصف
وهذا تنقيح ما بالشفعة في الميراثات ثم قال ولا شفعة فيما لا يصح قسمه وقال في الخلاف
لا شفعة في الشفعة وكل ما يمكن تقسيمه من النباتات والحيوان والسنن وغير ذلك عند كثير اصحابنا
وعلى الظاهر من دعائهم حتى من مالك ان الشفعة في كل شيء من الاموال والنبات والاعدام
والكبريت والحيوان ومن اصحابنا من قال بذلك وهو اخبار الرضا عليه السلام في قوله تعالى
في الميسر لا شفعة في الشفعة على يد الميراثات في الشفعة متبوعا بصحة كالميراثات

الميراثات

ولا اراضي الارواح ولا الاخشاف اياها ولا شفعها على كل ما ينقل ويحل عنه مصلح الميراثات
والنباتات والحيوان والسنن ونحن ذلك لا شفعة فيه في اصحابنا من اوجب الشفعة في ذلك
ويطلب منه ما لا لا شفعة وهو كل ما كان في ارض من بنا واصل ولم يصح الميراث في
الشفعة حتى بل قال الشفعة رجب في كل متاع اذا كان المالك مشتركا بين اثنين وقال
الصدوق في المتع لا شفعة في سنيته ولا طيريه ولا حمار ولا زواجر ولا زواجر ولا في
سهم وهي وجبة في كل شيء عدا ذلك من حيوان وارض ورفق وعقار وراه في كتابنا في
الشفعة وقال ابن الشفعة وجبة في كل شيء من حيوان او عقار او رفق اذا كان الشفعة بين
المرتين وليس في الطرفين شفعة ولا في شفعة ولا في حمار ولا في رفق ولا في شيء
مستعمل وقال في الميراث لا شفعة في سنيته ولا رقيق وقال الرضا عليه السلام ما انزلت به الا
اشياءهم حتى الشفعة في كل شيء من المبيعات جهار وضمه وساق وعروض وحيوان كان
ذلك مما يحل الشفعة ولا يعتد بها وكذا مذهب الجيد في اصلاح وانطاع من كلام
سلار اختصاص الشفعة بالاملاك واما ابن البراج فانه عم شئت الشفعة كالسيد الرضا
وابن الجيند كذا في ادريس ولا يخفى في قول الشفعة في الميسر وهو قول والذي رحمه الله
فقال وهو قول الطوسي والمعتد بها انما تنبت فيما يصح فيه خاصة لا المملوك لما لا
عدم الشفعة وفيها الملك على الشتر في حرج عنه ما يصح قسمه للنصف والميراث لم يوجد في
وهو المقرر للشفعة في الميراثات على الاصل وما رواه سليمان بن خالد عن الصادق ع قال ليس في
الحيوان شفعة وفي الميراثات عن الكوفي عن الصادق ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
شفعة في سنيته ولا في غيره ولا في الطير ولا في الحمار ولا في حمار ولا في حمار ولا في حمار
اصح من قال لا شفعة الا انهم ساسم ومن اعتبره خالفه في الصادق ع قال قوله رسول الله
ص بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكين وقال الاضر ولا اضره وقال اذا رقت
لا رقت وحدت الحدود فلا شفعة وهو يدل انهم على ان الشفعة من غير الارضين
المساكين اما اولها فتعلق الحكم بينهما واما ثانيا فتعلق الحكم بالارض ولا اضر ولا اضر
الاثبات وهو يثبت في المملوك في الاروا **قوله** في الصحيح عن الميراثات عن الصادق ع قال
في الميراثات بين شركاء فبيع احدهم نصيبه فيشترك بملكه انا نحن به الا ذلك قال نعم اذا كان

واحد من اجل ان شدة القول لا يورث كماله على ثبوت الشدة في المعلوم على ما فيها
في الجوانب اجمع الا ان قيل عند الحديث على ثبوتها في المعلوم فينبغي ان لا يقال ان ثبوتها
يرتفع عن بعض جهات الصدق قال بالذات الشدة على هي وفي اي شيء وليس يصح قول
تكون في الجوانب شدة فقال الشدة حان في كل شيء من جوار ان ارجع الحديث قال
يراد من الجوانب من المعلوم وقع على جيب الشدة لحد الزيادة اذ ارجع شدة ما هو فيها
وعدم الاختيار في ذلك ولا يقال ان الخصم يحتاج الى دليل قال الشيخ في الخلق حجة على ذلك
لاخبار المعتد الحق ذكرها في تذييل الاحكام وايضا روي جابر قال انما جعل دليل الله على
عبد ولا الشدة فاما يقيم فاذ وقعت فيه الحدود وصرح الطريق فلا شدة ولذا في انما هو
لاشتمال ما يؤول الى الشدة في ما عداه وكان الظاهر ان لا شدة الا فيما يقع فيه الحدود وتثبت
والطريق من اوجها في غير هذا فقد خالف ذلك وروي جابر ان النبي قال لا شدة الا في بيع
او حاطة قال ان ادريس سكر من انما انما رواه الخليلي من قول علي بن ابي حمزة في الشدة فانه
يقيم دليل لا شدة اليك قال فيقال نعم ولا يشاء الخليلي فيما يقيم ويقيم اراد ان ما عند
الشدة في الشدة فيه مثل بعد من الصواب لان ذلك دليل الخطاب وهو عندنا لا يجوز على
ان يقال لهم اذ كنتم تدعون الى ان الشدة وجبت لادراك الضررين الشئ وكان هذا المعنى
حاصلا في سائر المسائل لم تكن القبول بحسب الا لا كسر عن الشدة وكان الشدة فيها في قول
من صدر الضر الذي يجب له لانه يكون حاصلا على المقام وهذا انما يكون في الارضين
ليس بشئ لان الضرر المبلغ ايضا يحل الله عملا كالدائم قال من اصحابنا من قال لا تثبت
حق الشدة الا فيما يحل للشدة شيئا من العقار والارضين ولا يثبت فيها لا يثبت العلم
من تلك الكلمات والارضية والخراب على اقل مع عدم العمل بالفرق مما لكن تميز استناد
واما يتبع الاستدلال بغير الاجماع اما اذا لم يثبت فلا يقول الفرق لا يثبت من حيث جاز
مكان ساما عن حديث يونس بن عمار روى عن جابر بن عبد الله عن ابي ابي ابي
لا حرج ان قصد وقوعه على العموم في جميع الاشياء فهو حجة في الخلاف وقع فيه وان قصد
وقوعه على ثبوت الشدة في نوع ما فاني خصصت مع هذا وانما جازها على الشدة غير وارده
لان الشدة عند بلط انما الدلالة على الصدق تمام الحديث وهو قول اذا وقعت الحدود الى الخرج وهذا

انما يتم في الماضي وهو جند لفظ انما وابق الحديث ثم اعترض على اورد والصدق عليه
دون باقي الحديث والضرر بالحاصل المنع من الشدة انما هو طلب العلم وهو انما انما راعى
لما كان في ذلك من الضرر الدائم والمنع **س** البهتان ان الشدة لا تثبت في المستقيم اذ انما
الجهان ومن ثم قال ان اي عيب في الشدة في الاموال الشاد والمستقيم حبيبا ولا شدة للغير
لما روي هذا اشعار به في تبايع النوار والعتد الاول لما اصل عدم الشدة ولان المنع
لثبوت الشدة وضع لحد لحد من اما انما انما اوطب المستقيم وهو استنباط العلم وما روي
من سمي من الماقرم قال اذا روي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
من عيب لا يثبت لا يكون الا في ذلك من ثبوت الشدة للغير والمستقيم ايضا لا يثبت
وفي الصحيحين انما عيبه من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
صاروا في ذلك لحد من ثبوت الشدة في الحديث على ثبوت الشدة وباروا منصفين حان في الصحيح
قال ان لا في عدمه دار من في اسمها واخذ كل واحد منهم وطريقا من كل اسم
فيما سمي فما روي ما شري نصيب بعضهم المذكور قال نعم ولكن السداد وان ارد صاحب
الطريق منع فانه من حق به والا فهو طر يترى على ذلك الماس والخراب مع العلم بل
انما وردت لاحاد في الشدة مع الشدة وعن الحديث انما تقول موجبة ما انبت الشدة في الزيادة
في الطريق وان وقعت البسمة **س** قاله انما لا شدة فيها لا يمكن صفة الكلمات والارضية
والطريق فلا يثبت في الخلاف اذ ارجع شدة من سعي لا يجوز قسمة شيئا كالحام والارضية
والله والصيغة والعصاة في الصدق فلا شدة منها وفي المبسوط اذ ارجع شدة من سعي لا يجوز
قسمة شيئا كالحام والارضية والصدقة والعصاة في الصدق فلا شدة منها وقال في طريق
وان الجرح وسداد قال السيد بن النجاشي في الجرح وان ادريس شدة شدة في الجرح
اولي الماقرم **س** اخذت عما في الشدة على تسع زبده الشدة على تسع في
التجنان وعلى من اورد السيد بن النجاشي وسداد وارجع صلاح وارجع راجع والطريق
لان زهر وقيل لكون الكوفي وان ادريس في زهره والصدقة في المنع قال في وان كان الزيادة
اكثر من اسن فلا شدة لحد منهم وروي ان الشدة على من الحال وعلى انها لا يثبت الاكثر من
اسن وروي في كابر من لا يثبت من طوبى زيد عن جعفر بن محمد عن ابيه قال انما في الشدة

لاجل هذا لما لم يثبت في الطلب ثم اعترض بان هذا متروك غير محدد . وهو مستبعد محدد احاط
بما اعترضه محدد (بان من اجل انه اهل بين وقد عرفت ان كان مستقلا مع هذا الى اخر
المطالب لم يثبت الحق وكذا سميات له قريبا فاستحق في الحال ميراثه وبعث بذلك ولم يطالب
الميراث لم يثبت وطاس كمن ثم اعترض بان هذا القول الى الاصحاب الشرعي لان ذلك اذا
تطاولت لم يمكن الشرعي من التصرف في البيع وهو دونه وبما وبما لان مستحق اراد ذلك فطالبه
بالا لانه وهو في حق الشرعي فاجاب بان كان الميراثان عرضا لبيع في البيع وبعث بذلك لم يمكن
فاما ان سمى او ترك نفسه عرضا للشرعي فاما لم يثبت الشرعي ذلك كان العرضا من قبل
ثم اعترض على الاول بان من حق المستعير في الحق بالبيع في مستطاع الميراث بان من حق الميراث
بما كان في ما جنى ابطال له من حجب حتى اما ان كان حجب فلا يطرح في حق المستعير في جبره فيكون
المعاد ان الى الرد هذا المعنى في ذلك غير مبرور في حق المستعير لانه حجب مستطاع وذلك ما لا يخفى
ان معروضا لا يخفى في ذلك ونظير في حق الميراث من اجل بالفرق بين حق الميراث في حق المستعير
فان في تاخير الاول مع الحاجة من الحق فكان مستورا بما سببا حلالا في ما مضى من
الماضي للميراث من الميراث واما الحق في الميراث في حق المستعير في حق الميراث في حق المستعير
مطلوب في زمان المعاد وان اردت العمل بطلانها لم يمكن السبب سبب استحقاق
المستعير مطلقا او في استحقاقها على الميراث وهو نفس الميراث ثم وهو الميراث لم يمكن
معصاة مطلقا الدلالة لم يمكن كون مع عارضه لا يخفى في ذلك وعري الرضى لا يجوز
مؤخره معارضه مع عري الشيخ لا يجوز على معصاة وليس احد الميراث اولى من الاخر وان فرضنا
باسن كان العمل على الثاني لما عرفت في حق الميراث لم يمكن مطالبتها فلما ساق اذا كانت
الحقوق على الثاني على الميراث ثم وهو غير مبرور بين حق الميراث ولا يستبدل في ظاهر ما تقدم
وهو الميراث بالتأخير ضا دون ذلك وحول من الضرر الاخر الميراث في حق الميراث معصية
فاما ان يترك او ياخذ ليس بجيد اما اوله فلا بد للميراث في ذلك على الشرعي لم يمكن
من اسلاف المستعير لبيع الشرعي مع ان الميراث اما يثبت له ان لم يسم شيئا فاما اذا لم يسم
الاخر به حصل من جهة ما تاخيرا فان المستعير اذا كانت على الميراث كان المستعير اقول
الحق في متى شئت اخذ من ذلك الزمان ما خذ حالا كالمدين والموعود

لركان الدين بوجاهة الشئ في المال به اختلا شئ في المال مكان الدين غير مبرور فان لم يكن سدا
الدم باقار كقيل وقال في خلافه والبسوط محرم الشئ من ان ياخذ الدين جالوا من ان صهر
الا لاجل دياخذ الدين عند اهل وهو شرط فيه وتلقى الكفاية من بعض اصحابنا ما ذكرنا
في الزمان في البسوط والصحيح عندي الثاني في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
في الزمان في البسوط في الزمان في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
قال الميراث في حق الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
والثاني قال بن الجيد والطوطي والميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
الى العمل في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
والجواب على الشئ في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
استطاع المستعير على مدينه في الزمان في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
الشرط في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
وان لم يجوز له الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
معصية وطاهر من الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
الدين الشخص غير مبرور . هذا مع ما على الثاني واما حق الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
الى وقت العمل في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
لا يمكن الشخص في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
مع مدينه باسما في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
جدا لا اله الا قد عرفت في حق الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
عادم فكان كالحاصب والميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
لانه لا شئ عليه وانما يطالب بذلك الميراث في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
اما ما بينه قال الشئ في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
وفي خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا
الشئ في خلافه من حيث نقل عن بعض اصحابنا ما ذكرنا

الشرع

كانت اليه في قدر الفين عليه والا كان من شئ لا سحر فيه زاد على ما تراه له
من الشئ وقال بن الجنيث ادريس بن السدس شئ لا سحر فيه زاد على ما تراه له
او ردت امرها فقدم بينه وبين الشري لا يتخرج بقول الشري فانه قد سحر على قول الشري وهذا
يكون الدليل والحاج لان بينه وبين الشري ان سحره في اليد فلهذا قد سحر بينه وبين الشري
وفي من الرأى اليه قد سحر على قول الشري لا سحر فيه زاد على ما تراه له
عوضا فقدمت بينه وبين الشري لا سحر فيه زاد على ما تراه له
يتناول في القدر ولا يلزمه فصارا كالمنازعة في شئ من شئهما **س** احسن هذا
في ان السحر هل يردت ام لا قال في اليد السيد بن يحيى انما يردت كالا ملاء هو قول بن الجنيث
وقال الشري في المنازعة ولا يكون انما لا يردت وبه قال بن الجنيث والطوسي في حقه وهو قول
آخر في كتاب السحر من خلاف ذلك على انها قد سحر قال خازن اللغز مردود وكذا اذا مات
الشري قبل الاخذ بالسحر فام وارثه ماله وهو اختيار بن ادريس وهو المختار لانهم قد سحر
وسمعت ما يرفعه ازاكم ولا يردت في الموت فاسأل الازدات لغيره من الموت ولا يردت
له من الموت لان الموت كذا رآه العبد ولا يردت في الموت في طرف الازدات تابت
في طرف الموت فينبغي ان يردت وهو الحق لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت
عن علمهم قال الازدات لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
شئ والى باطل لان الانسان لا سحر فيه زاد على ما تراه له وباطل لان يكون للشري لا يردت
الذي علمه من سحره لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
في تمام الدليل على الازدات وقد تقدم عن الثالث المنع من بطلان دليل قول ان ذلك لا يردت
شئ قلنا هذا انفسنا لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر
لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
مكن العبد مرارا اذ كان مع **س** قال الشري في المنازعة اذا سحر السحر بطلت فلهذا قد سحر
على صاحب السحر من معلوم علم به فبانه من شئ بذلك الترتيب اذ يرد عليه لم يكن صاحب السحر

القول

المطالبة بها وقال بن ادريس يكون لا المطالبة انما سحره بعد السحر ولا سحر قبل السحر فاذا
عنا فليضا على شئ سحره فلهذا اذا لم يردت سحره فلا سحر فيه زاد على ما تراه له
وقيل السحر لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
ثم سحر في الشري فذلك على هذا لا سحر فيه زاد على ما تراه له
العدد فانه على قول ذلك لم يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
وكذا العبد اذا سحره ازاكم في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
لم يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
تامة فذلك لا يكون في الشري لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
اسفلا على قول شئ من شئهما كذا رآه العبد ولا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
استحسان بان السحر هل يردت ام لا قال في اليد السيد بن يحيى انما يردت كالا ملاء هو قول بن الجنيث
وقال الشري في المنازعة ولا يكون انما لا يردت وبه قال بن الجنيث والطوسي في حقه وهو قول
آخر في كتاب السحر من خلاف ذلك على انها قد سحر قال خازن اللغز مردود وكذا اذا مات
الشري قبل الاخذ بالسحر فام وارثه ماله وهو اختيار بن ادريس وهو المختار لانهم قد سحر
وسمعت ما يرفعه ازاكم ولا يردت في الموت فاسأل الازدات لغيره من الموت ولا يردت
له من الموت لان الموت كذا رآه العبد ولا يردت في الموت في طرف الازدات تابت
في طرف الموت فينبغي ان يردت وهو الحق لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت
عن علمهم قال الازدات لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
شئ والى باطل لان الانسان لا سحر فيه زاد على ما تراه له وباطل لان يكون للشري لا يردت
الذي علمه من سحره لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
في تمام الدليل على الازدات وقد تقدم عن الثالث المنع من بطلان دليل قول ان ذلك لا يردت
شئ قلنا هذا انفسنا لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر لا يتأهل بحد الملك لا وجب السحر
لا يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت فينبغي ان يردت في الموت في طرف الموت
مكن العبد مرارا اذ كان مع **س** قال الشري في المنازعة اذا سحر السحر بطلت فلهذا قد سحر
على صاحب السحر من معلوم علم به فبانه من شئ بذلك الترتيب اذ يرد عليه لم يكن صاحب السحر

منقول

2

۱۰۰

مطلوب

[illegible]

من المصنوع أو دليلا عقليا وجاز أن ينتف بعد ذلك على قول رسل على ذلك بأن الشيء لا يصل
في خبر الواحد فإنه لم يذكر أساده بناء على أنه خبر واحد وأما ضرورة ذلك ولأنه قد تقدم بعمل
هذا القول قال الميضي أن الجهر لازم كتمان العلوم حتى يخرج منه بحسب ما تقوم به اليقين
المعتون لا يطعن عليه ويضرب هذا أن يقولوا بأن قولنا لا بد فيه من عدة من الناس أو
مجموعة كما ما كان أن قالوا بأن اليقين على ما دل على خروج الرضا عنه ولا يثبت دعواه نفس
بينه إلا أن خلقت على ما يدعي ولا يخفى أن بعض أناس من غير ما يدعي خبره غير كما ينبغي ما كان
ولا بد من شرط في التيقن ولا يخرج به حاشيت في كتاب ولا حاجة في أن يتبين المصنوع أو يتبين
حتى على ما ذكره وفي هذا القول معنى لزوم الرضا ما خلقت عليه المصنوع في كل شيء قد قبله الرضا
وكذا لئلا يخرج ما خلقت المصنوع بالرد على بعض الرضا من أنه على معنى قول الميضي دون قول
الشيء والحقائق يقولون جملتها من المصنوع كما يليه كان في المراجع عن الرضا من أنه رضى
بمعنى الإقرار أو فعلنا كالأقرار فنفسه الرضا من الرضا إذا حصل الجهر قالوا بالصلاح
لزمه ما قامت به اليقين وأما في العلم طاهر وكذا قال ابن زهره والمحقق أن الإقرار بعد في ظرف
المحقق دون الرضا لأن أن يكون الإقرار سابقا على الرضا فيلزم الرضا ما دل عليه
قال الشيخ في طائفة من أصحابنا لا يخرج أن يتبين به اليقين دون ما يخرج من طلب
دلت على عرفه ونفا وفي هذا الجواب أشكال في بيان الميضي وإلى الصريح هنا قول رسل
حتى على ما يتبين به اليقين لا على بشرية وقت الرضا ولا على لزوم الرضا
منع الشيخ في طائفة من أصحابنا لا يفتي لأن في المثال ولا يدل على التيقن لأنه استلزام الجهر إذا
أداه حق وأدعى خرفه لم يكن تكافؤا لا يصرحون فيه في منه مال الكفاية حيث لا يكون
له إلا ما مع من أداه في المثال لا يصح نفا لأن الرضا أثبات مال في ذمة قاله في الذمة
والرسم لا داه ويخرج المصنوع عنه فلا يجوز أن يكون ذلك الحالة الأصل غير لازم ويكون
في الذمة لا زما لمصلحة معناه وهذا الاختلاف منه الأقرب عذري في الرضا
ونع عنه لزوم مال الكفاية ويجوز في البيع الجهر ليس في بيعه النصيب والميضي وكل من منع هناك
من الرضا فكذلك هنا ما يخرج على ذلك على مذهبه من عدم لزوم مال الكفاية قال الشيخ
في طائفة من أصحابنا المنة المصنوع والمخاضة للزجر دون المستقبل لا سادها المصنوع حتى

فمن رفاقنا سائر قاضينا
قال القبري لا بدعصمان لم يبق من الصبي الجليل والخص
عليه وكذلك لا بدعصمان عنهم ولكم دلون الثاني لان عصمان يبعث عن الصبي في هذا الجليل
صحيحة ان العبد باذن مولاه اجاعا قائما حقيقا يتعلق بكسبه وحقه لا يعلق به من هذا
الاطلاق وان عينه في نفسه او في كسبه او في غيرهما من امواله الصبي فيه وجوبه فيصان هذا
او كان غير باذن او في الخارج وكذلك ان كان مأذونا فيها غير الموضع الذي جعل الصبي فيه كسبه
جعله اذ كان في بيته من اهل بيته من كسبه معهم كسبه وليس التوقيف في الاول وقال ابن الجليل فان اذنه
ليس له ذلك فان كان بعد ما عاصه اذنه في نفسه في الخارج مع المصر فلو كان من ماله صبي
العبد والمكاتب والمذموم اذا كان من ماله صبي فليس من غير ان يملك بماله عوضا عما اوصه
الملك او ثم من غير المكنتول علم يرجع على المقتول في كل على صبي المالك من امواله والحق
في الجليل من استدله عليه باذن ماله فان قلت ان المالك في ملكه امواله لم يملكه
العبد فكذا ما كانا على ابن الجليل نظر ذلك فان الصبي من غير استقامته في الحق والحق له اذ
يملكه هناك وهو ان الصبي لا يدل من ماله العبد سبع بعد العتق لان ذلك في الاستدلاله من سواه
في ان الصبي الاول سواه كان مأذونا في الخارج والاول قال ابن الجليل ولكن ما كانت
رب عليه وليس للمكنتول عنه من المكاتب فقد ذلك الذي هو العتق وصادرت كالمالك في الادب
فقد العتق او في الخصم كقول الاول سبع من عتق العتق المستوي ان الصبي يرجع باقيا له
من الماله الذي يضمنه المالك الذي قد عتق وقال الجليل في عتق العبد له يملك على من يملك
به عتق من حد صبي من غير على المالك المسامح بينهما فان كان ذلك قبل وجوب الحكم على زيد
المالك الذي ضمنه لم يكن الاثر اوقد ربما اعطاه عتقه سبع رجوع به على غيره وان كان بعد وجوب
حكم عليه كان الرجوع باصل الحق فلو لم يملكه اذ عتق فلا مان والرجوع باكثر مما عتق ساقط له
لا بدعصمان فانما ثبت في عتق الصبي عدم الدلالة في دفعه فلو كان عليه الاثر ان يملك المقتول
للمصان فلا يسلط للرب ما لم يرض من ماله الصبي في ذلك الحكم فيصير حكمه
الشيخ في امواله من غير على الزم رجوع المقتول في عتق الصبي من غير ان الصبي لم يملك من المقتول على اصل
الصبي او مخرج المقتول فلو لم يملك من اصله في ماله المقتول اصدرا وايضا فان كان في ماله
من غير عتق له او امواله المقتول في ماله الاما ما اوصيه المصنف بغير الصبي ورضي ربه اهدى في ماله وما

بقدر الحاجة الى العاصي قال ابن جرير وقسم الضمان قسمين احدهما ضمان ما لم ينفذ واما
اشترائك ضمان ما لم ينفذ ضمانا عاصيا وقسم الضمان ايضا الى ضمان في ماله او ضمان في نفسه
شاعرا بالانفاذ على الاجتماع وضمان لا يشترك بالعكس من ذلك والمختصان بقول قدينا
ان الضمان عندنا نافذ في ضمان الخادم على العاقبة لانه قد وقع على العاقبة فاما ان رضى
المضرم لرضان كل احد على العاقبة فان رضى ضمان السابق قبل ان ينفذ الى ان لا يطلب الا من
هذا الخاص لا يضمنه ورضي المالك به استدل على من دفعه المضرم عنه ذلك الضمان فان رضى
الذي المضرم عنه بطل الجواب من المال عندنا وكذا ان تقدم رضى المضرم عن رضى المتاجر على
ضمان المتقدم لان له مطالبة من عدم الرضا بضمانه وان تأخره من تركه ان رضى المالك بضمانه
واحد دفعه لا زادنا رضى بضمان كل واحد فنقد رضى بضمان الاول فنشك في المالك فيه فلا يصادف
ضمان المبيني الثاني ان الرضا به حقا على المضرم عنه فيطلب واما ان دفع ضمان الخادم دفعه فان
دفع رضى المضرم له بضمان كل واحد على المتاجر فبضمانه من رضى بضمانه او لا استدل للمالك
بالبضمان ورضي المالك له في شدة دفعه والصفان الثاني منه شرط مطالبة رضى المضرم دفعه
احتمل بطلان الضمان لان استماع استقالته دفعه واحد ان لم يصدق والتعهد مطالبة كل واحد
بمطله بالبيع والا توفى وقد قال الشيخ هذا كقولنا بان الرجل يبيع رجلين ولم يضمنوا
قدما قبله بل كل واحد من المالك كان كل واحد كغيره فله عندنا
قال في
بعض ما لم ينفذ اذا شرط بطلان رضى المضرم له في نفسه او في غيره او في غيره او في غيره
لم يكن الا ما بين رضى المضرم عنه في نفسه او في غيره او في غيره او في غيره او في غيره
لا ينافي الا ان الحاجب منه التجار بضمانه كقولنا في التامك وعرضاته قال الشيخ
ط لا يصح ضمان ما لم يحب مثل ما مضى من درهم العشرة لا يرضى له ولا يرضى وقال ابن
الجبين اذا قال بطلان الاضرام ما لم يرضى عنه درهم الى عشرة فله رضى عنه وانه قد
رضاه الاخر ما بين رضى المالك لرجل الاضرام كمثل السبع او ما بين رضى المالك لرجل الاضرام كمثل
الخنزير على الاضرام من العبد وكذا في الجنية والرجل عندنا في العهد وسبع
العبد بعد العتق لا كالتدين احيى فمدهم عبد مملوك لا ينفذ على رضى والضمان شيء يرضى
لا يرضى لرضا ما يرضى من ذلك لا ينشئ العقد عليه كالحجاب المبرأ بالشيء المثل في مقابلته

June 16

۱۰۰

احكام الشريعة وسلام ان شاء الله تعالى
في الجزء الرابع كتاب الجديعة

۲
وجہا

في حجة الله تعالى على عباده
في حجة الله تعالى على عباده
في حجة الله تعالى على عباده

كتاب الوديعه وبقاها وفيه فصل في الوديعه المشهوره اذا سلم الوديعه
بيده للاختلاف فيها على من قبل او ضرب لم يكن عديما وقال ابو الصلاح يضمن اذا
سلمها منه وان كان التمسك بالاصل راءه الذمه ولا يترك التسليم اليه ضرره وهو
مقتضى تسليمه فلا يستحق الضمان لانه قد سلم اليه الا ان كان ضامنا
ولم يرد القدر بسط الضمان اذا اودع الظلم شيئا لم يضمن الا ان كان له مال قال الشيخ
في النهاية يعرفه حله كما يعرف النقطه فان جازا صاحبها والا تصدق به عنه وتجب له الاج
وبه قال الشيخ في النهاية وقال المتذنب ان كانت الوديعه من مال المسلمين فمقتضى تسليمه
او باعها باعها بغيره كما كان له رد كل مال الى صاحبه ولو لم يرد ما لا يظن الا ان يخلق على
نفسه ذلك وان لم يرد ما لا يخرج منها الخسران فكل واحد وانما هم وانما
سليمه من ماله الى الاصل الموصوفين وقال ابو الصلاح يرد المصير الى
سحقه وان لم يتعين ولا من يثبت سلبه حله الى الامام العادل فان عجز ذلك
في المسلمين نفي الوديعه عن خط الوديعه الى العادل الى سحقه ذلك
الوديعه بها الى من يتقرر مقامه فيها ولا يجوز ردها على المودع مع الاختيار و
سلاد وان لم يرد من اربابها حتى ينفقها لغير اهل البيت والباقي للفقراء والمساكين
هو مناسب قول الشيخ في النهاية قال ابو الصلاح ان لم يتعين له حله الى الامام العادل فان
سكن لزمه الخط في نفسه في حياته من قبل الله في ذلك بعد وفاته الى حين ان يكون الحق
وهو لا يوقى لانه اذا خط الخط في حياته من قبل الله في ذلك بعد وفاته الى حين ان يكون الحق
على السلام من رجل من المسلمين او رد رجل من المصير وراهم او اوعاوا المصير
حله يرد عليه قال لا يرد فان امكنه ان يرد على صاحبه فعلى والا كان في من يرد
الخط انفسا في غير حله فان اصاب صاحبها ردها عليه والا تصدق بها فان
جاء بعد ذلك خبير من الاجرة والغرم فان اختار الاجرة لم يرد وان اختار الغرم لم يرد
وكان الاجرة لا تملك في من لا يملك معرفه عنه وكان حكمه الخط والحق في
في السند ولا سلم سواء الخط على ان قول الشيخ لا يخلو من قول ادركه الوديعه

سب

ان الوديعه يبرقت او ضاعت قال الصدوق في المتن قبل قوله من حال وسئل
عليه السلام عن الوديعه اذا كان غير مضمون هل ينقل قال نعم ولا يمين عليه قال الوديعه
في حديث اخر انه قال لم يضمنك الا يمينك ولا يمينك الا يمينك قال كاسبين لا يضمن
النفسه شيئا نحن راى اعظمهم على ان قول المودع متبطل فان لم يمين ولا يمين
عليه وقال الشيخ في النهاية ولا يمين على المودع بل قول متبطل فان ادعى المودع
ان الوديعه قد ردت او ضاع كان عليه البين فان لم يكن معه بينه كان على المودع التمين
والا شتم التسويه بين الحكيمين في رد المودع لان قول المودع انها سرقت
او ضاعت دعوى فلا بد فيها من التمين ولو توجب البين لانه يمين وقال الشيخ
واذا قال قد ضاعت او كلفت فالتقوله فان ايمت حلفه وكذا قال ابو الصلاح
راخذه في المديون يثبت التسويه فالتقوله قول الوديعه على التمين اذا لم يكن هناك
بينه وقال ابو الصلاح قال وقد يدعى ان التمين في الوديعه على المودع وهو شرط
خبره واوله ليس قالوا بالكلية وقال الشيخان القول قول المالك مع التمين لانه
ان الوديعه غايبه ويحكم بالتقوله قوله مع التمين اجماع الخالف سلطان الدماء للحياه
فلا يكون قوله سحوا قال الشيخ في المبسوط اذا اختلفت شتان في مال فقال
الذي عند المالك انه وديعه وقال الاخر انه ودين عليك كان القول قول صاحب
المال وعلى الذي عنده المالك البينه انه وديعه فان لم يكن معه بينه وحلف عليه وكذا قال
فان هذا كان ضامنا وان طالب صاحب المال باليمين انه لم يرد عنه ذلك المال
كان له وقال الشيخ في النهاية واذ المالك لرجل مال وادعى فيه عليه ما يزيل خوارجه
لصاحبه المالك ان كان وديعه فله ان يصرم فخرم بعدق لا يمينه وكان
التقوله قول صاحب المال مع عنه وقال ابن ادريس الوديعه ان يكون المدعي
عليه قد وافق المدعي على صيربه المالك المديون في نفسه ثم بعد ذلك ادعى انه وديعه
ان عندي فلا يثبت قوله ويحكم بالتقوله قول من ادعى انه ودين لانه قد افتر بان
الشيء به اولا وادعى كونه وديعه والرسول عند السلام نال على السيد ما احدثت حق
برده وهذا قد عرفت بالاختلاف والرضاء والوديعه وهي شرط التي الذي اقرب به

اليمين

لصاحب المال فلا يتصل بغيره ذلك فاما اذا انصرف المال لولا بل باصديق الميراث
بان له عند ما لا يدان قال لك ودعني عدي كذا وكذا فيكون حينئذ القول قوله
مع عدم لانه صادقة على دعواه ولا اثر لاداه حينئذ المال اليه بل قال الميراثي ودعوه
ليس لاقرار بالوديعة اولا بل بالتمسك بالوديعة ثم امر بان يحيط بذلك ويتم ان يرضى
والحق ما قاله الشيخ في النهاية وهو قول الجيد ورفق ان ادبر حتى جرد الودع
وقم في الميراث المتراخي له ودعوه وادعي صاحبه ان يدين له انما اعرب بنوعه
على مال الميراثي هو يفتي ظاهر بالضم ان يكون القول قول من يدعي الدين قصي الظاهر
واما ان استثنى في العاصم قال انك ابا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلا
الدين ورجع فضا عت فقال رجل كانت عدي ودعوه وقال الاخر انما كانت
قصة قال المال لازم له الا ان يقيم الدية كما كانت دعوه قال الجيد لو كان
في يد رجل سلمه ادعي انما رهن وقال صاحبه ما دعوه كانت المسألة على الميراثي هو ودعوه
لان خصمه مهران مع لم يكن غاص لا يجوز ان يدينه فقلت غاصه الا بدينه ان صار
لذلك وكذا قال الصدوق في التتبع ان القول قول من يدعي الدين في الميراثي هو
الوديعة المسألة والوجه ان القول قول المالك غلا بالاصل وهو لا يثبت في الميراث
كاملنا وفي الاستصحاب كما قال الجيد قال الشيخ فلهذا اذا استلمت دعوه ولادته
جاء على سلمها الا ان جازم او واحد متعدي على ربه في دعوه وقال الجيد ان لم يمتنع
على احدنا ان يدعي الدية الى الميراث لان ادعي لا يجوز ان يثبتها وهذا القول ليس واردا على الشيخ
لانه في الدعوى مال الوسم الى كل من يثبت دعواه فلهذا انما يكون بالتعليم مشاعا او يرضى كل واحد
سهم يدعي صاحبه ولا يمكن حمله لكونه لغيره فتمتع بعض من هذا الاراء
الناس او الجيد ادعي بالوديعة من غير ادان المالك كان ضامنا والوجه للمالك
باجرة والاشجار وسلامه وان اصلاحه والراجح فيهم وكذا قال الجيد الا ان صاحب
الميراثي التتبع والي الجيد قال ولو ادعي فيها بالتمسك كان الراجح لصاحب المال لان
يكون صاحبه اذن على ضمة اناها ولو حسم على ذلك ولم يرضى بها ولا استعها ولا تدعي
لم يرضى بها اياها ولا باس هذا القول لانه الضمة وان لم يكن لازما الا انه فيه

ر
ب

الدين

الدين في القرض وحصله يكون في الميراث لانه في المسألة اسلم له والدين
رواه مسج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان كنت استودعت رجلا ما لا يدينه
وصفتي عليه ثم انه جاءني بعد ذلك بسنين بالمال الذي كنت استودعته
اياه فقال هذا مالك فهو وهذه اربعة الف درهم ونحوها في ملك مني لك
مع مالك واجلني فحل فاحدثت منه المال وامنت ان اخذ الميراث منه ونحوه
المال الذي كنت استودعته واستعني اسطاع ربه فاني قال اخذ نصف الميراث
واعطى رجله ان هذا رجل تائب وانسحب التائبين والظاهر ان ذلك على
وجه الاستصحاب والشيخ رحمه الله اخفى ما يقتضيه الرأى في الدين
قال الشيخ في البسيط اذا ادعاه في قرضه فلهذا الميراث اخرى لغيره وليس
بينهما مسافة والمستول اليها مثل المستول عنها في الكثر وكثرة الناس
وكثر الصون لم يضمنها فان حصلها رضى بان يكون في تلك القرية وفي
مثل ذلك وهذه مثله ولا تفاخر له والوجه عند الضمان لانه مثل من حرز
المعنى في غير البلد فارجح الضمان كالميراث فيهما سافرت في الميراث البتة
الجيد ان فالوجه ما قاله الشيخ وقد اشار ابن ادريس الى ان طاعة حيث قال
لا يجوز السفر بها سواء كانت المسافة قريبا او بعيدا بل السج فيه على ذلك
في الخلاف قال الشيخ في البسيط اذا قال او دعيت على ان تحفظها في هذا
الموضع وما يكون مثل ذلك الوضع لانه حفظها فيه فان ضاعها الميراث لم يضمن
لان صاحبها قد رضي بان يكون في ذلك الموضع وما يكون مثل ذلك الوضع فضا
كالوانت ما جاز رضا ليرعها طعنا فلهذا ان يرضى ما يكون ضرره من ضرر الطاعة
او دونه ولو قال لا تحفظها منه فاخرجها لغيره على ان لا تدعي الضمان في خلاف
الاطلاق لانه مع اطلاق الحمل ان يكون اراد ذلك الموضع بعينه ومثل ذلك
في الاجتهاد فلهذا ما اذا قال لا تحفظها فانه قطع اجتهاده والوجه عند الصدوق
من المسئلة لان الامر بالنسي يستلزم النسي من ضل ولا يكون متضاده فانه
بالكون في فرض بعينه يستلزم النسي من النسي في غيره ذلك الموضع مساويا

الدين

وجه الشيخ في البسيط على الحكم لا على يد مذهب ان الوديعة لادعي القول قول
القرية او الميراث فانما يتصل قوله لا يثبت لان مثل ذلك لا يخفى قال الجيد ان كان موضع
يدعي الميراث والوجه في التتبع فان لا يتصل قوله لا يثبت وكل موضع يدعي الميراث والوجه
او يقول تمت في يد فان القول قول من يدعي بلا يثبت والوجه ان القرية والقرية
لا يخفى ويكن اقامة البينة على خلاف الرقعة والوجه في قول من قال لم يرض
في الرض من سوا ادعي ساطعا او حضا وهو لا يثبت ربه اذ لا يثبت الحسن من الصادق
عم قال صاحب الوديعة والبصائر عثمان قال في البسيط لادعي الرضا كان
القول قول الميراث لانه يثبت لادعي لانه حفظها في الميراث لانه لا يثبت على
فمنه طاعة الميراث منه وهو يثبت باذنه من ربه الرهن والميراث منسك على غيره
حافظه من غير فادعي ويثبت ان يكون القول قول المالك لانه منسك في عدم
قول من الميراث لا يثبت لادعي اذ لا يثبت بالابح في الميراث في الدعوى عند الضمان
ولو كان يرضى الميراث قال بعض بتر الاستصحاب وان صدق عليه لانه في ذلك
دفع عمنه ولو قيل بالمتسوية في الرضين في عدم الضمان كان وجهه لانه
امثل ما امره وتحت الرضا لا يوجب الضمان على الدافع والبر في الميراث فلهذا
قال في البسيط اذا ادعي ان يكرهها لا يكرهها ليس جازا فانه امره بتر
الى اصل الجيد قال قالوا انكره ما يبرح حتى ارثه الضمان وان قالوا ان يرضى
لانه ان يرضى ما يرضى اقل قال ويترى عندى انه يرضى على حال الاجازات
المادون فيه والوجه اقل لما ان التخاذل انما يثبت على قدر عدم الادان وهذا التقدير
صفت اذا لادن في الشيء اذن قضا هو اقل من بانه تلاهي الميراث منه من ان الشيخ
جزر الخافه في كبره من الرض الناسب لم يثبت قال في البسيط ان الميراث
او دعوى شانه في الميراث وادعي هذا الميراث اذا حلف لان التخاذل لا يثبت
عنه وسبب ان هذا قال الشيخ لانه لا يثبت فاما الميراث فادعي الدين قبل ذلك
لم يرضى من ان اقام يدعي الدين ولا يرضى له لا يثبت في يمينه وهو الوجه لانه
بالكره الوديعة كدب لدعواه الميراث فلا يسمع قول من يدعي الميراث في ذلك

الدين

ب

انكار يجوز

قال الشيخ في البسيط ان الميراث يثبت في يد مذهب ان الوديعة لادعي القول قول
القرية او الميراث فانما يتصل قوله لا يثبت لان مثل ذلك لا يخفى قال الجيد ان كان موضع
يدعي الميراث والوجه في التتبع فان لا يتصل قوله لا يثبت وكل موضع يدعي الميراث والوجه
او يقول تمت في يد فان القول قول من يدعي بلا يثبت والوجه ان القرية والقرية
لا يخفى ويكن اقامة البينة على خلاف الرقعة والوجه في قول من قال لم يرض
في الرض من سوا ادعي ساطعا او حضا وهو لا يثبت ربه اذ لا يثبت الحسن من الصادق
عم قال صاحب الوديعة والبصائر عثمان قال في البسيط لادعي الرضا كان
القول قول الميراث لانه يثبت لادعي لانه حفظها في الميراث لانه لا يثبت على
فمنه طاعة الميراث منه وهو يثبت باذنه من ربه الرهن والميراث منسك على غيره
حافظه من غير فادعي ويثبت ان يكون القول قول المالك لانه منسك في عدم
قول من الميراث لا يثبت لادعي اذ لا يثبت بالابح في الميراث في الدعوى عند الضمان
ولو كان يرضى الميراث قال بعض بتر الاستصحاب وان صدق عليه لانه في ذلك
دفع عمنه ولو قيل بالمتسوية في الرضين في عدم الضمان كان وجهه لانه
امثل ما امره وتحت الرضا لا يوجب الضمان على الدافع والبر في الميراث فلهذا
قال في البسيط اذا ادعي ان يكرهها لا يكرهها ليس جازا فانه امره بتر
الى اصل الجيد قال قالوا انكره ما يبرح حتى ارثه الضمان وان قالوا ان يرضى
لانه ان يرضى ما يرضى اقل قال ويترى عندى انه يرضى على حال الاجازات
المادون فيه والوجه اقل لما ان التخاذل انما يثبت على قدر عدم الادان وهذا التقدير
صفت اذا لادن في الشيء اذن قضا هو اقل من بانه تلاهي الميراث منه من ان الشيخ
جزر الخافه في كبره من الرض الناسب لم يثبت قال في البسيط ان الميراث
او دعوى شانه في الميراث وادعي هذا الميراث اذا حلف لان التخاذل لا يثبت
عنه وسبب ان هذا قال الشيخ لانه لا يثبت فاما الميراث فادعي الدين قبل ذلك
لم يرضى من ان اقام يدعي الدين ولا يرضى له لا يثبت في يمينه وهو الوجه لانه
بالكره الوديعة كدب لدعواه الميراث فلا يسمع قول من يدعي الميراث في ذلك

عن الصلوة قال سادس درج عن الملوكة يأخذ اللط قال وبالملك والملك
الملوك لانك من نبيته فلا يعرض لها الملك والمطرب الخ على الكراهة
لصنوع العدل على ان في حركه لا بد من قال في الجند الكاتب
والذي يسمي فيك ك ما في صفه في الرق فاري سعا كذا في ابنهما حتى
السنة فاداهت سعه وقدرت ولم يطالب لها الهكها رقبتهما وكون
في قمتها هو بيا على قاعدة من منع الجند من خطها قال الشيخان اذا وجد السلم
لنقطه فخرج غير ملك وسبق ان رفعه الى السلطان لاسلامه لينفق عليه من
بيت المال وان لم يجد السلطان استعان المسلمين في النفقة عليه فان لم يجد من يعينه
على ذلك اسع عليه وكان الرجوع بنبذته على الفاع وليس الا ان يستع بما انفق
عليه وكذا قال سادس والجلد وان حزمه والجلد وقال ابن ادریس ان لا يجد من يعينه
على ذلك اسع عليه بعد ما نهى ان يرجع عليه وكان له حصد الرجوع عليه بنبذته اذا
منع وليس على ما روي في بعض الاخبار قال ولا تقوي على انه لا يرجع به عليه لانه
لا دليل على ذلك والكامل به الذم وشعلها محتاج الى اوطاها هو الوجه كقول
لنا انه لو اذ لك لم لا اضرب باللفظ او اللفظ وهو من الاجماع وقوله عليه السلام
لا ضرب ولا اضربان الملازمة انما ان لم يحب الله على المنقطه او لا وكلف بالطل
لاذ ضرب وهو خرق لاجماع اصحابنا اذ لم يروه احد مما يوافقنا بالاطا لانه
ضرب على الصبي اذا المنقطه ترك ما ليس بواجب عليه فيجوز ان يكون الصبي بذلك
ياطل بالاجماع المستور ان المنقطه لا ولا على الصبي وان يولى بعد
بلوغه من شاء فان لم يوال احد قال الشيخ كان ولاؤه للمسلمين ويحكم الذي اسع عليه
ولا بد وان ترك ما لا يوجب ترك ولذا ولا يراه لم المسلمين كان ما تركه لم يثبت المال
وكذا قال المنذر الا ان قال كان ما تركه لم يثبت المال في الشيخ الملق وقال ابن ادریس
يكون ولاؤه لاما المسلمين لانه داخل في صلات من لا طرب لا دليل في ثبائته
ولا في المخرج نعم نعم على الملاءمة وكذا الطائفة لم يثبت المال عن ابي بصير هذا
ميت مال الامام دون مال المسلمين فاذا اورد لفظ بالاسلم لم يثبت المال فالمراد به يثبت

كان

الامام وانما اطلق القول بذلك لما فيه من التمسك لان بعض الخلفاء لا يوافق
عليه قاله الموردي شيخنا في آخر الخبر وكامل من مسبوقة وهو الحق المبين
وقال في الجند ولو سادس الذي وجد ولا لانه ان نفقته على كذا لم يقد
به الحكم المسلمين ليامر بذلك ويشهد به ويكون اذا اكبر وايسر ان نظاره
به فان شاء المنقطه ان يولى غير الذي مره ودر منقته وان لم يملك كان لم
ولا هو ويراه روجه الجمع بين القولين ان المنفق ان سرح بالنفقة وكان له المنفق
بها فاداهت سعات كان له احد قدر النفقة من التركة لانه في ذمته ويحتل
الاولا والميراث على ذلك وتصور التركة من النفقة لا يراها قال الشيخ
في الخلاف في الجند والميراث والكا في دعوى النسب لانه لا يراه لادعوى الجند به قال
الشافعي وقال ابو حنيفة الميراث من العبد والمسلم من الكافر دليلنا عدم الاختيار في
ادعى النسب ولم يخصا كافر من مسلم ولا عدوان جرح قال في الميراث والميراث
الكافر بالمسلم في دعوى النسب سواء لادعوى الجند عليه صاحبه وقال قوم الميراث من
العبد والمسلم من الكافر وهذا قوي وقال في الجند لادعاه عبيد وحر لفتناه
بالحر فان قامت البينة بانه ولد العبد لفتناه به واخرناه على الحر الا ان
يكون النسب قامت بانه ولد من ادعى وقال الشيخ في الخلاف هو الميراث من نفقته
وعلى الذي لو لفتناه بالفتنة مدسب قال الشيخ في الميراث الذي ادعى النسب
بالحق به وهل يحكم باسلام الصبي يعني المنقطه من الناس من قال اجعل ماله من
من قال ان كان معه بینه فانه حكم بكفره لان البينة اشبهت فراسه والميراث على
خمس الكافر يكون كافر وان لم يكن معه بینه حكم باسلامه لانه وجد في الاسلام باجا
للدار قال هذا هو الاقوى واكبر لانه اقرب ما عليه ولا يثبت له الميراث في الاسلام
وقوله فيما عليه وهو النسب وفي الخلاف خودك اذا ادعى في لفظنا وقال هذا
لدي قتل اخي فان اتاهم بینه على قوله الحق به وحكم بكفره وان لم يثبت قبل
دعواه والحق انشاء وقال في الجند ولو ادعاه انسان لفتن بینه به وان كاذبا
وكان دينه الاسلام الى ان يقوم البينة العادل بان الكافر لا وكلف منقته

الاحوال قال الشيخ في النهاية ويتبعه ابن ادریس ما عليه في موضع ضرب قد
بادر واستكره من الجند تعريفه والظن انك وتصلية البسوط جيداً قال ابن ادریس
على سكر الاسلام فلفظ ولا اخرج منه والباقي وهو حسن ان الاسلام يثبت على
ملك المسلم لا يوجب بارواه بن محمد بن في الصحاح عن ابيها عليه السلام قال وسألت
عن الرق ليجد في دار فقال ان كانت الدار موعون في اهلها وان كانت خربة فانت
احق باوجبت للحرية محل على تناسك الاسلام اريد القربت جميعا لان له
قال الشيخ في البسوط الظن ان سبي وجب مع انا في الاسلام وفي النكاح
قال واذا اسلم احدنا او ادها كان مسلما ظاهرا وباطنا فاذا بلغ فان وضع الاسلام
صح وان وصف الكفر كان مرتدا فاستتاب فان تاب والاقبل وان لم يصب
اسلاما ولا كفرا فمك فمسل انسان فالاقوى ان ليس على قلة قومه والامر وال
مثل قاله لاننا حكمنا باسلامه والظاهر ان سبي حتى يظهر من شئ اخر قال في هذا البسوط
لا يحد ان يكون سكت لانه سائل اوان سكت لا يستتاده الكفر فاداهت
هذا وغيره فانتقل بسوط بالشيء قال وهو قوي عدي وهذا يدل على نزوه
وما رزوه فيه فانه في موضع الرد قال في لفظ مفسر قد رادف ما دعى الرد
المؤيد ادى لمره فيه قولان احدهما القول قول العبد لاننا حكمنا بغيره
واسلامه واجري عليه احكام لم يفسر المقاص وهو الاقوى وانما في انا حكمنا باسلامه
ظاهرا وخود ان يكون مملوكا والاصل بانه الذم وهذا ايضا قوي وهذا يدل
على نزوه البينة والاقوى الاول لا نسقم قال الشيخ في البسوط والموت اذا
ادعى امارة ان هذا اللفظ بينهما قد مرها ولحق النسب بها كالأقرب
والوجه القصد من اوقافه البينة المجمع الدعوى فلا يخالف
الشيخ في الجند قال الشيخ في النهاية ولا بأس بالانسان ان يأخذ للعل
على يده من الاث والضرر وان خرجت هناك مرافقه كان على حسب ما اسما عليه
وان لم يخرج منه وكان وجد عدا او عدا المعركة جعله وثار ابيه عشرة
درهم وان كان خارجا من المعركة فاربعة دنانير فيها اربعون درهما فضه

الا ان في قول الشيخ في الخلا لا لانه نقل الشافعي من لاد اقام البينة اخذها
نقله نسب ولا حكم بكفره والثاني حكم بكفره وان لم يثبت البينة لحق النسب
وهو حكم بكفره على قولين ثم قال ولينا قوله ثم ولحقنا بهم دينا ثم ولاد ثبت
سعه حكم بكفره لان ولد الكافر كافر والحكم باسلامه محتاج الى ابرار وهذا
الدليل عام في جميع البينة ومعه فان قصد الشيخ الحكم بالكفر مع الاحتياط
بالدعوى صارت المسلم خذ في الاث ولا في وقال بعض المتأخرين لا حكم بكفره مطلقا
وان اقام بینه اذا وجد في دار الاسلام لمكان الدار واكثر ما قال الشيخ
في البسوط قال الشيخ في البسوط الصبي اذا كان مراهقا ميمنا فاسم فان
عند قوم لا حكم باسلامه ولا بارواه ويكون تبعاً للمولدين غير انه يفرق بینه
وعصما لانه يشاء ونهض من قال حكم باسلامه ظاهر فاذا بلغ ووصف باسلامه كان
مسلم من هذا الوقت وقال قوم حكم باسلامه وبارواه غير انه لا يقبل لان هذا
الوقت ليس وقت السعد حتى يبلغ ولا يكون تبعاً للمولدين ولا اول اقوى
وقال في خلافه المراهق اذا اسلم حكم باسلامه وان ارتد بعد ذلك حكم بازتداد
وان لم يثبت قبل ولا يثبت باسلامه ابو به وروى قال ابو حنيفة وابو يوسف وجده
غيره قال لا يقبل اذا ارتد لانه ليس وقت السعد حتى يبلغ ثم استدل
بارواه اصحابنا من ان الصبي اذا بلغ عشر سنين اقامت عليه الحدود التامة
واسم من سبه ونقض ونقضه وذلك عام في جميع الحدود وانما
قولهم كل مولود ولد على الفطرة واولاه يهودانه وينصرانه ويمجسانه يرب عن
لسانه وما شاكروا ما اكفروا وهذا عام الا ما اخرج الدليل والذي قوله الشيخ في
البسوط هو الاقوى لان الكا ليف منوط بالبرج صله لا كالكف قال الشيخ
في البسوط الاقوى ان ما وجد من بدنه فاسم حكم بانه عليه والوجه المع
البينة لغيره وهي الضرب والرجع ان في بینه والبينة المشاهدة بها كان في
او شدد دوابه احق بنبأ العاد دعوت الله على ما بين يده كالميران
وغيرها وللبنتان والحر العاد فضت هناك لبنت البينة الشاهد عليه في كذا

الحوال

وقد اعاد العبد والبعية ليس فيه شيء بل يرجع فيه الى العاد، حيث كانت اشارة
فان على اياه وقال العبد واذا وجد لاسان عبد البتة او بعل شارب افرده
على صاحبه على ان لا يخلو ذلك جلالا كان وجب في المصلحة بان يرضى به ام جازا
وان كان وجب في غير المصلحة فارجع دنايته قيمتها اربعون درهما حدا ابد لك
من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشيخ في الخلاف لم يصح ان يخلو على شيء من جمل النقط
والضرب لا على اياك العبد فانه بعد ان ارد من خارج البلد اسحق لاجره اربعين
ودرها قيمتها اربعة دنانير وان كان من البلد فغيره درهم قيمتها دينار وساعد
ذلك اسحق به الاخر حسب العاد، وقال في البسوط من جمل اعضاء انسان او ابق
او يقطع من غير جمل ولم يقطع فيه فانه لا اسحق سواها كان ضالا او ابنا او غنط
خللا كان منه او كثر اسرا كان معه فجارة الضوال اثم يكن وسرا جاز من طريق
بغيره بقصر الصلح اليه او جاز من طريق دون ذلك وقد يعي أصحابنا ضمن
رد عبد اربعين درهما قيمتها اربعة دنانير لو يفسدوا لرد كرها في غيره شيئا
وهذا من جهة لاسل الرجب وقال في المراج واحد الجمل على احد لسان ان
جائز له ما زاد وجده وكان مستا جاز فيه وقد جرت بيده وبين صاحب الضالة
موافقة كان للواحد ما اتفقا عليه وان لم يكن جرى في ذلك موافقة وكان
ما وجده عبدا او بعل في البلد كان جعله عليه دينارا واحدا منه عشرة دراهم
جدا وان كان خارج البلد كان جعله اربعة دنانير وان كان من جمل العبد
والضال فغير مستاجر لم يكن له شيء لان السلم يرد على المسلم وقال ابن ادریس فان جعل
لجمله على رد ولم ينفذ الجمل يستدبر ما طلق ذلك عادة خلاصة المعروف
الشيخ فان كان عبدا او بعل في المصركان جعله دينارا جعل صاحبه واطلته
وان كان خارجا من المصركان فاربعة دنانير قيمتها اربعون درهما فان لم يخل
صاحبه جعله من رد لا سلفا ولا متدا لم يمسح واحد شيئا ويعد عليه
رد الا صاحب من غير اسحقاق ولا يخل طان ان من رد شيئا من الضوال ولا في
والنقط يسحق على صاحبه جعله من غير ان يجعله لانه خطأ فاض والكلام

بعد

مختار

وكون

في هذا المسئلة تقع في مدة مراعى كقول الشيخ في النهاية والمفيد متى لا يحتمل
في البعية العبد وان لم يجعل المالك وكذا قال من ضمن لادن قال وان لم يجعل وجرت
في البلد عادة بعتي اسحقه وان لم يرضه وجب في المصركان له دينار وان وجد
خارج المصركان له اربعة دنانير وقول الباقي يدل على عدم الاستحقاق الا ان
جعل جعله مطلقا او ضمنا وهو الوجه الثالث على ان على الرجب او الاستحقاق
نص في البسوط على الاستحقاق وظاهر كلام الباقي يعي الرجب وهو لا يشهد
الناظر هل هذا يقتضي العبد والبعية والعبد خاصة المشهور ان لا يرد اليه
سيرا وغر الصاوي ثم قال ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في لاق دينار اذا اخذه من غيره
وان اخذه من غيره فاربعة دنانير بديل ذلك قال في التلويح ولو جعلها
على جاز الا في خرج الناس عدومهم ما جعل للرجل فاسد الولي على نفسه
انه قد فسخ ما كان جعله لم يفسخ ذلك وقال في البسوط الجواز قبل الزرع فان
من الطرفين وتبقى بلس به المكن للجواز الرجوع الا ان سلك اجره ما لم يعمل
وهو المعتدل لنا لاصل عدم الرجب قال في البسوط والخلاف لو اختلفا
نقال صاحب العبد شارطتك على نصف دينار وقال الراد شارطتك على دينار
فانقول قول الجواز مع يمينه ان لم يجعل له دينار ثم اسحق عليه اجره المشي
وتجرب بالراج والوجه ان الجواز يخلو على ما بين ما ادعاه الراد فاولا يخلو
دعوى الراد ثم يقول اجره المشي ان كانت ازيد مما ادعاه الراد كان له ما ادعاه
خاصا وان كانت اقل مما ادعاه الجواز وجب للجواز ما ادعاه وكذا في الرجوع
والحاصل ان الراد باخذ اقل الامرين مما ادعاه من الاخر والجواز على ما ذكر
لامر من ما ادعاه من الاخر قال في البسوط ان قال الواحد ان جيتني
معدى فلك دينار فجا به هو غيره فان هذا الذي عينه يسحق نصف
الدينار ولا يسحق الاض شيئا لانه نطع على ما قلنا يسمى نصف اجره
المثل وغيره نظرنا ان الثاني مستخرج ولا يسحق شيئا الا ان جعل قوله
وعلى ما قلنا على ان من رد العبد فله ما عين ويجعل ذلك ما مع الجواز

ويكون الغاصب بالخيار بين ان يظنه من عينه فيلزم المصيرب عنه قوله
لانه لا يقع له حكم من ربه ومن ان يظنه مثله من غيره لانه لا يملكه فان
خلفه بطله فهو كالمستملك والغاصب بالخيار بين ان يعطيه بملكه من عينه ان لم
من غيره قال وفي الناس من يشر بكم فيه بملك مطالع بغيره باخذ بطل بملكه منه قال
وهو قريب لانه قد رد على بعض عدو مال وذل الله ولا على انه لم يرد على مال
من غيره مع بخره بعض العين كالوعصب صاعين فملك احدها قال في المصيرب
منه باخذ المرحوم وبطل الثالث لا يميزه ان ياخذ البطل من المرحوم والثالث
معا وقال ابن ادریس او امرجه باخذ خبر الغاصب بين ان يعطيه منه من بخره
المصيرب منه قوله لانه نطع له حكم من ربه ومن ان يعطيه مثله من غيره لانه
بالخطا كالمستملك وان خطه بملكه فقال اجره لانه كالمستملك قال وقال
بعض اصحابنا انه يكره شركه وكون هو الذي يقتضيه اصل المذهب لان
عين الرب المصيرب قد استملك لانه لو طالبه بوجه عينه لما قدرته على ذلك
والوجه عندي ان يكون شركا في المصيربين والزيادة الحاصلة في عين الغصب
حصلت بفعل الغاصب فمن المصيرب منه لانها زباده صدقنا ان غير الغصب
موجده في هذا العين فلا يستعمل الحق الى المثل او القدر في الجمع مع ان كان حصول
العين في البعض اذا صح الرتب يصح منه قال الشيخ وهو المشهور ان
للوغاصب منع حصه وعلم ان من ما ستر من القرب والتبع والوجه عندي
ان ليس له ذلك لانه لا ياذن المالك فان لم يرض ووقع فله الصنع وجب على الغاصب
بقوله وبه قال ابن التلويح لا يستهلك عين الغاصب وعدم اسعاده لصحة المصيرب
تبع صفة المصيرب في مال الغير فانه من العين التي يمكن على المالك من الصنع وان
يصف من غير عدم صرف بعض الصنع منه واجبار القابل لتسليمه لارض على احد
تلك العين من المالك اذا دفعها مع ان المالك هذا اذن في العرض لاضر عليه
ولا يرضى في احد العين والمالك هاهنا ياذن في الصنع ويحضر في عينه في
لو عصب جازا فاعاد ارضه فاحصها فالوجه والمالك وبه قال السيد الفاضل السابلي

ولا إطلاق وجعل اجره المثل ما قرره السامع لكل الرض عدم ذلك
قال الشيخ في البسوط ان قال من جازي بعضي من البصر فلا دينار فاجده
من واسطه اسحق نصف الدينار لانه عمل نصف العمل والوجه فيه اجره
ما عمل الى اجره اجمع لا باعتبار المساذ خاصة المشهور انه اذا
قال من دخل داري فله دينار قد خلاها جماعة اسحق كل واحد منهم دينارا
لصدور عن كل واحد ولو قال من رد عندي فلا دينار فوجه جماعة اسحقوا
باجمع دينار واحد لصدور عن الجميع لاجل كل واحد وهو جدي لكن
يجعل التباوي اسحق الداخلون كلهم دينارا واحدا لانه المبدول
والعموم يقتضي الشريك لا الزيادة على المبدول الخ اسحق في الغصب
اذا كان المصيرب من روات القتم وبلغ وجب على الغاصب قيمه
يوم التلف وبه قال ابن البراج وقال الشيخ في البسوط والخلاف علم اكثر
القتم من حين الغصب الى وقت التلف وقت التلف يوم القبض وهو اختيار
في البسوط واذا وليس الخلاف في ناقص القتم لسقط العين او تقيدها بل
لنقص القتم السقوط وان جاز ابن ادریس ذهبا الى امانه الشيخ وهو لا يشهد
لنا ان الرجب رد العين والغاصب مخاطب دفعها الى امانه اسرا كانت
القتم زان او ناهيه من غير ضمان شيء من النقص اجماعا فان التمسح وجب
قتم العين وقت التلف لا سال الحق اليها لتعذر المبدل ومع ثبوت العين
ووجودها لا يعلق القتم بالذمة وانما الذمة مشعرا برد العين وانتقال
الى القتم لسال الى المبدل وهو انما يستحل وجوبه وهو حال التلف اخرج الشيخ
باه لا تلف وقت الزيادة كانت مضبوته وكذا اذا تلف بعد الرجب الشيخ
من اللازمه اذا خط الغاصب الرب باخذ قال الشيخ في البسوط
سمى الغاصب بين ان يعطيه من عينه او مثله من غيره فانه باع قسم القتم
على تقدير الرتب ثم قال والصنع ان هذا كالمستملك فيبسط حتى من
العين ويصير ذمه الغاصب لتعذر الوصول الى العين فاستل الى الذمه

الناسه وابن البلد والشخ في كابل العار من البسوط قال ذاك الحبيب
فصلها السيل الى ارض رجل فثبت فيها كان ذلك الزرع لصاحب الحب
لا يغيره كالتناه فمضت حيا فزعه او مضى فخصها عند اوبس فزعت
فان الزرع والقراح للمضرب من لانها من ماله وكذا قال في كتاب الكوازي
من الخلاف فقال اذا مضى من رجل وجابه فباصب سقن فاحصها في ان
عمرها بنسبه او بفعل العاصب فخرج منها فزحان قال في كل المضرب من لان
العاصب لا يملك بفعله شيئا وبه قال ابن ادریس وقال الشيخ في كتاب المضرب
من الخلاف والبسوط اذا مضى جابه فزعه او مضى فاحصها الداحجه فالزرع
والقراح للعاصب لان من المضرب قد مضى فذا مضى فلا يلزم من غير القم
ومن يتنزل في الفرج هو من البسوط ان الزرع هو من الحب مكانه والمعلوم
جلافة وقال رحمه الله ان مضى داحجه واخصنت وخرجت فارجع من البسوط
وان مضى كارض فزعه سديا والشعر ينسب به دابته او البيض ووضعت داحجه
المريض عن لوجه وقعه الشعر والبيض لنا ان الزرع والداحجه يكونان
عن المضرب من وجوه الفاعل على كنه ولا يملكه العاصب اذا لم يصبه
الداحجه لما لم يخرج على ملك المالك في ما لا سحالات في البيضة فاتها
صنات حصلت فيها وحصل سببها استعدادات مختلفه ليكون متعارفه
الان على استعداد لحد صوره الفرج فقلها امدت قال وجهها اياه فليس
للعاصب ولا للداحجه فيها الزايله لان المتضيق للملك اما احداث فعل
او تجديد يد الفاعل باطلان اما الاول فلان الفعل ايمان العاصب من
الداحجه والفقار باطلان اما الاول فلان العاصب لم يبرئ من اوصاف
وليس لك من جباله كذا ولا لكان اذا احصها بوجاه المالك ملكها وكان
المالك اذا ادن لغيره في احصان الداحجه بالحصه وهما المالك ملك القصر
وليس كذلك اجاعا وما لا في فلا نه لو كان كذلك لكان المالك اذا مضى
الداحجه واحصها بغيره من ملكه ان يملكها صاحب الداحجه وليس كذلك

انما

انما قالوا اما الباقي فلان خدود اليد لو كان مرجبا للملك فكان العاصب
مطلقا ما لكان وان لم يضره فليس كذلك بالاجماع وقيل الشيخ ان
العين قد ملقت ليس تجدد فانها لو ملقت لم تحصل لها ماء وانما اجازت
في تغيرت صفتها وخرج اصحابها وذاتياتها وقول من يقول في الفرج
انه غير البسوط وفي الزرع انه عنى الحب مكانه خارج عن الاضافه فاما الذي
ان هذه الاعيان هي ملك الاعيان باقية على الصفات بل ان الوارد ان
وان المضرب ما هو الصفات والمخاض وهو الراتب وتم ما قاله الشيخ
والداحجه المتولد عن البيضه والحمله المتولد عن البسوط والمضرب
انزل عن اليد والمضرب وان استجانت العين المضرب كالأول والآخر
الاستيصال عن هذه كانت في كرامات وقت المضرب محكم بما استحال اليه
لما ملك العين المستحيله قال الشيخ في البسوط اذا مضى العاصب
من اراد طمها كان لذلك رضی المالك اولى به لان حفر في ملكه غير
فلا يأس ان تقع فيها انسان او غيره فلهذه صفاتها هذا المالك
من ذلك فان ابراه المالك من صلات ما يتعلق به من هذا البسوط بل لا
قله وجهان احدهما لا يبرأ لانه ابراه الحب ولا نه ابراه السقي
الغير ولا يخرج وهو الصحيح لان العاصب انما جني بالحفر والحفر من
حصل على المالك فاذا اراد منه كان سقن الضمان عنه فيما يقع فيها
وازاله الضمان عنه بالتدبير فكانه حفرها ابتداء من سقن الضمان
تبعيا لاصل وقال ابن ادریس لو حفر من الحفر على لهما والعاصب ذلك وان
كره مالك كارض لما في تركه من الضرر عليه ضمان ما يجرى فيها هكذا
ذكره بعض اصحابنا واذا روي عندي ان صاحب كارض اذا مضى بوجوه
الحفر وسقن من العلم فلا المنع ولا يكون الحفر ضامنا لما وقع فيها الا ان صاحب
كارض قد مضى فكانه امر حفرها ابتداء وسقن له من ادریس جدي فان
الضمان يقول وان لم يبرأ المالك اذا مضى من العلم اذا مضى بالمثل

جناح حياط ارشها بتمه ذلك الملك كان المالك بالخيار من ان يسكنه ولا يرضى
له ومن ان سلمه ويأخذ قيمته على الملك الكمال مثل ان يقطع يد العبد
او يجلده والوجه ان العاصب ليس كالجاني في هذا والوجه لا ارش وان
احاط بالقيمة ولا يجرى له اخذ العبد لان حله على الجاني قيا من لا يتقبله وان
ادریس قال كذلك فانه قال لو مضى عبد فاحصه وكانت قيمته الفارصه
بعد الحصار الذي ربح دفع العبد والافق للمالك وهو من المحسن لان ضمان
مضى وقيمتها قيمه العبد وكذا قال الشيخ في البسوط قال الشيخ في البسوط
والخلاف لو مثل في العتق وكان عليه قيمه وبعثه بن البراج فزعه بطران لاصل
بقا المالك والحريه بالاصل على خلاف لاصل فيعصب على يورده وهو المولى
خاصه قال في البسوط والخلاف لو مضى وكانت قيمه كثر من دية الحر
لم يلزم اكثر من ذلك والوجه عندني لزوم القيمة زاد على دية الحر وبه قال
ابن ادریس والطاهران مراد الشيخ الجاني دون العاصب لانه اشار في
المسوط الى ما اجاب به لانه قال ادعص عبد اسقط احد من ربح السيد على
العاصب ربح اكثر من ربح مانتق وارش لانه وان رجع على المالك ربح المالك
وهو نصف القيمة والاربع في مال العاصب لا يخصص ذلك بالجاني فلا سدى الى
العاصب ما مضى من حله لاصل فان العبد مال اذا مضى جلافة فوطها
مع غيرها بالحقم ورضاها قال الشيخ لا يجرى لها وقال ابن ادریس ويقتل وجوبه
لانه مال الغير فلا يجرى له التقرب فيه فخر اذنه احب به عليه السلام من غير ان يرضى
والحر القول بالرجوع والمولى اذ لا يسطر على السيد برضاء الجارية وان كانت
مكرهه وجب لسدها على الزاني ان كانت بنتا لم يملكها ولا الشيخ وابن ادریس
قال ابن ادریس وذهب بعض اصحابنا الى ان عليه نصف عشر قيمتها قال ولان الصحيح
لان ذلك مرفوع في شرعي جاريه ووطها وكانت حامله وارادها على ايها
فانه ربح نصف عشر قيمتها فلا ينقص من غير ذلك وان كانت بكره صحيحها قال
في البسوط عليه ارش البكره وقيل انه عشر قيمتها قال يورده اصحابنا وكذلك الحكم

شمله والتمنه فان كان من جنس الاثنان فان لم يكن فيه صفة كالبسوط فان
خالف جنس يتعد البلد مثل ان يلدت فضة وغالب المتد ذهب لو لم يلد
ذهبا وغالب المتد درهم قال الشيخ عليه قيمه من غالب هذا البلد كالأول
ما لا شمله والوجه ان بعض ما لمثل لانه مثلي وهو احب الى ابن ادریس وكذا
لو مضى كان له ارش النفس وليس هذا بيعا حتى يتب فيه الرأى وان غالب
تعد البلد من جنسه فان انفق الوزن والقيمة احسن تعد البلد وان اخلفا
فكان الوزن اكثر من قيمتها او بالعكس قال الشيخ فله قيمتها وكنته لا يمكنه
اخذ ذلك من غالب تعد البلد لانه ربا يقوم بغير جنسه واخذ قيمته
ليسلم من الرأى فيأخذ كل حقه تالف في البسوط وقال في الخلاف اذا مضى
بالحريه في الرأى فحسب حريه اسقط رتبها ويرد بعينه وارش النفس وهو
اجرة وبقا ابن ادریس ومع الرأى فيه وان كان فيه صفة فان كان اسعها
مباحا وكان منها ما به وقيمتها ماله لاجل الصفة ماله وعشره قال الشيخ
في البسوط ان كان غالب تعد البلد من غير جنسه فوجب له قيمه الرأى
وان كان من جنسه قبل فزعه وجهان احدهما يقوم بغير جنسها ليسلم من الرأى
والصحيح انه لا يجوز لان الوزن كذا الوزن والنصف في مقابلته الصفة لان
الصفة قيمة اصل العين لانه لا يبيع لاستيجار على حصلها ولا نه لو كثره
اشان فها قد مضى الرأى لانه كان عليه ارش النفس وهذا صحيح كالتناه من
الرأى لا يثبت كافي البيع وقال بن البراج ان كان تعد البلد من جنسها
تومت بغيره ليسلم من الرأى وليس تجدد اذا احصا العاصب على الدابة كان
عليه الارش قال الشيخ في البسوط وبه قال بن البراج وابن ادریس وقال في
الخلاف عليه في غير الدابة نصف التلايه القيمة وفي الصفة كمال القيمة وكذا
كل ملك البدن منه ما تان والوجه الاول لنا انه مال مضى فيه كارض كمن
لا يورث ويقتل الرأى بالاجماع الذي ادعاه الشيخ على غير العاصب في ارضي العبي
ربطه نفس المتد من الارش قال الشيخ في البسوط اذا مضى على ملكه

جاء

لو انحصار ما يصعب ان يرضى البكره فاذلج بينهما وجامعا عليه وان كانت
عالم بالتحريم فليس له ان يرضى البكره لانه لا يرضى جزاء عليه اجماعا من جميع القضا
المؤمنين والزموا المهر فان كانت مكروهه فلها المهر لان طارئة فلا مهر لها قال
وفي الناس من قال لها المهر لان حيا سدا فلا يرضى بها كذا قالوا
يردها للنفق وقالوا لا يرضى اذا كانت بكر فان كانت مكروهه فليس له ان يرضى بها
وبما تضمن من قيمتها قبل ان تصادها جميع بين المسلمين من المهر وهو نصف النصف
من الارش وان طارئة فلا مهر بل عليه ما تضمن من قيمتها من الارش ولا مهر لانها
نفس وقد بينا ان لا ترضى عندنا منهم المهر لانه نصيب في مال الغير فلا يسطر
برضا المهر لانه امره حرة على الزنا قال في البسيط عليه الحد والمهر
مهرها وقال في الخلاف لا مهر فيه بل في الاول وفي الثاني ان ادريس لما انكره
منه فكان عليه ضارها ولهذا لا يدخل بها الزوج وجب عليه المهر فاما المهر لولي
اجمع الشيخ في الخلاف باصالة الامة فمن علق عليها المهر فعليه المهر لا للزوج
تدبينا الدليل فلا يصح الى الاصل معه ان الشيخ نزل استدلال الشافعي
وهو ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله انما كانت نفسها بغير اذن ولها ما تملكها
بالى فان ستمها فلها المهر بما احتل باسم زوجها فارجع المهر واحاب بان
هذا يتناول العقد دون الاكراه قال الشيخ في البسيط اذا عصى شيئا
بغير علمه بمكروه طلبة به فان كان لشدة مؤثره فان اصبحت العتمة في المهر
كان له المطالبة بالمثل لانه لا يرضى عليه وان اختلفنا في الحكم فاما مثل وماله مثل
له واحد فله نصيب ان ياخذ الا من الغاصب بمكروهه بغير اذنه بغير بيع حتى
يسقط ذلك منه بغير لان في القتل مؤثره والعصية محتككة وكذا القرض
واما اسم فليس له ان يطالبه بمكروهه لان عليه ترقية المالك في مكان العقد ولا له
مطالبة البديل بل كان لشدة مؤثره اولا وان تصاد عليه لم يجر لان اخذ
الدليل عن السلم في الدماء لا يجوز لقرعة الدماء من سلم في على فلا يرضى المهر وتبعه
بن الجراح وقال بن ادريس لم يطالبته الغاصب بالمثل ان كان وان اختلف

العتمة

العتمة

العتمة وان لم تكن له مثل فله المطالبة بتمهيمه من الغاصب دون المطالبة
اذ لم تكن في يوم عصبه فان بقيت من فليته اكثر القيم المهر المالك فاما
ماله مثل فليته سدا من المطالبة بتمهيمه لاسعار اولاد فان اخرج المثل والتمهيم
ثم لا يرضى هذا من القتل والذي هو مضمون اصل المذهب وقد ذكرنا
في البسيط تفاصيل مدعيه الخالد بن وتمهيمه ابن الجراح في نصيبه على بغيره
والكلام في القرض كله كلام في العصب سدا لا يرضى ان كان الكلام ان كان
وجب له من سلم وقال بعض اصحابنا لم يكن له المطالبة بمكروهه لان عليه ان يرضى
اياه في مكان العقد وهو حكمه قول الخالد بن دون ان يكون ذلك خلافا
اصل مدعيه ان ادريس باخبارنا والحق ان يقول في العصب والقرض له
المطالبة بالمثل ان كان والمهر ان لم يكن له مثل وهي بغير العصب قد بينا ان
لا ترضى وجب العصب في يوم بعت وهذا اكثر اصحابنا اكثر القيم وعندنا ان
يوم القرض اما القرض فان القرض المعيرة في يوم القرض وان كانت العين
باقية وليست من ذوات الاشياء فالوجه وجوب العصب في العصب في الدرع
في مكانه لاني كان الغصب ان تصدت عن مكان الدرع في ما ليس عليه المطالبة
به في غير ملك العقد الا في الشرط فان القضا عليه جاز وقيل الشيخ وان ادريس
مهره ان لا يرضى في العقد قال في البسيط والخلاف القول قول
الغاصب مع عيبه لانه مكروه فيتم قوله وقال في الهامه القول قول المالك
والدليل صحيح اذا عصب فجاءنا قال علي بن ابي حمزة كان عليه امره الضرب
وله الولد وقال في البسيط لا يرضى على الغصب لان الزوج من كسب الخواص
قلنا مذهب بن ادريس وهو العقد لانها مستعدة كان عليه ضمانها والنهي لغيره
قال الشيخ في البسيط اذا عصب عدا فخره وهو امر واختلفنا فقال
سبحان غير عندك وقال الغاصب بل عندك قال القول قول الغاصب لانه عاين
اختلفنا في هذا والعهد قد قامت دوننا القول قول الغاصب لانه عاينها
انه اذا مات ودفعنا اصل السداد حتى عرف عيبا وكان القول قول السيد وليس

1

كذلك اذا كان حالان العزم جرحه شاهد والظاهر ان لم يزل حتى يتم جرحه
عند الغاصب وقال بن ادريس فان عصب عدا فخره وهو امر واختلفنا فقال
سبحان غير عندك وقال الغاصب بل عندك قال القول قول الغاصب لانه عاينها
اصحابنا فان اختلفنا في هذا والعهد قد قامت دوننا القول قول الغاصب لانه عاينها
كان اعمر والذي يقرى عني ان القول قول الغاصب لانه عاينها فان عاينها
معا والاصل بركة الذمة وهذا الذي ذكره بعض اصحابنا يخرج من تحريمات
الخالد بن والذي يخص اصل المذهب ما ذكرناه والوجه ان يقول ان كان
السيد ادعى بعد موته ودفعه ان عصب عند الغاصب وادى الغاصب انه عقد
عند المالك فلا فرق بين المستسلم وان كان قد اكتمل من مطلقا قدم
قوله وهو الظاهر من كلام الشيخ فانه قال القول قول السيد انه ما اسر
ولا اصل السلام ولانه لولا ذلك لما فرقت بين الموت وعدمه قال الشيخ
في الخلاف اذا عصب عدا ومات واختلفنا فقال الغاصب رده حيا ومات
في يد المالك وقال المالك بل رده شيئا وانما كل منهما جرحه بالادعاء مسطحا
وعدا بالاصل وهو بقاء العبد عند الغاصب حتى يتم رده لان كل واحد منهما
مع موت العبد عنه صاحبه وتكافيا ولا ترجح مسطحا ببقاء العبد وهو بقاء
العبد عند الغاصب حتى يتم رده وان عاين في هذا المسئلة على التزمه كان جازيا
وقال في البسيط اذا اقام كل منهما الدية على المالك في قتل النفس فان قلنا
ان المسمى اذا عاينها مسطحا وعدا بالاصل وهو بقاء العبد عند حتى
يتم رده كان قوتنا وقال بن ادريس يسع بينه المدي لانه الرسول صم
حيا في جرحه ولان عصبه يرضى على عصبه العاصب في الموت والاحكام
هنا حتى يشعل في القتل بل مثله رجل عصب ما لا ثم قال الغاصب رده
وقال الغاصب منه ما رده في القول قول الغاصب منه فان اقام كل منهما
سمعت بينه الغاصب لان عصبه رضى على عصبه الغاصب سدا لانه يشهد ما هو
تدعى على يد المالك وكذا لو ادعى قضا الدين وانكر المالك واثم كل منهما جرحه

بذل

تشهد

سمعت بينه الغاصب لانه يشهد ما هو تدعى على يد المالك وكذا لو ادعى قضا الدين وانكر المالك واثم كل منهما جرحه
من العدا ان يجعل هذا القرض ولا يوادى الا لاصل وتقال للمسلم انهما مسطحا
وقول بن ادريس ليس جرح لان القول قول المالك مع عدم اليقين وان كانت اليقين
بينه الغاصب ولا يرضى بينه المالك كالدخل والخارج ويقتل القرض لان الغاصب
انما يرضى بالادعاء المالك اقام منه بالموت وهو امر لا يرضى على الجرح ولا يرضى
بشرمان اذ الموت وان كان عدم الحما لان عدمه مكروهه كالمكروه في ان يخطا
من الجرح وهو ان يطاري على الجرح فالبينة ان شهدتا بامرين متضادين لا يمكن
الجمع بينهما ولا يرضى احداهما عن احدى السمس فليصل لا يشهد وجبت القرض
والسداد والرجوع الى الاصل وهو عدم القرض فليقتل الشيخ باصدا بغير بعدا
قوله بن ادريس وقيل بن ادريس مدخل فلا يصح ما على نفسه باذنه ان
الصواب قد ساد الخلاف في الوجوب على الغاصب اذا اختلفت العين وما اختلف
عند المالك في القتل الهدي فان تعدد نفيه من الاقاصم والقسم وقت الدين
وقال بن الجند وان استملك الغاصب العين المضمومة كان ضمانها لها حيا
اما ان يرضى عنه كانت لها سدا من غصبها الى ان هكت اول المثل ان اختار
صاحبها ذلك وهذا يشترط احب لادريس في المثل والرجوع ما دله اولا
قال الشيخ في البسيط اذا عصب ارضا فخره كان الرجوع للغاصب
وعليه الاجرة وهذا هو المشهور بين علماء سدا وكذا القرض وقال بن الجند ولو
اخذت الغاصب العين حيا فانما اوزع وما شاكلها وما المضمومة ولا يرضى
الى الغاصب فليقتل على العين التي اخذها في سلمته وحاسه باستعلا له
ولا جرح ولا يرضى ما في سلمته ما اجد الغاصب كان ذلك له القول بغيره من
رضى في بغيره ثم يرضى عنه فله سدا وليس له من الرجوع حتى لا يرضى مال الغاصب
فله يستعمل عنه الاجزاء ولقد لم يرضى الا ان حال حاله ليرضى سلم
سدا اخر فاستعمله لم يرضى على لاشهر وقال في البسيط حكم له بغيره ما خلا لانا
ان هن عبي لا يرضى عليها السلم فلا يكون بغيره عليه اجماع بان لا يرضى له مكان عليه

لا يرضى

سمعت

الضمان بالاداء حقه ولا يصح الضمان بالمال فيضن بالقيمة والمحل
لانه اقرب الى العين والمحل بان حركه اسهل للمحل لا وجب الضمان
قد بينا ان جلد الميت لا يظهر بالدماء ولا يتبع به فلو عصبه
غاصب ودفعه وان لم يكن عليه ضمان لانه ليس له هذا هو الاثر وقال
ابن الحنفية ولو عصبه جلد ميتة يظهر الدماء فذهب الناصب كما عصب
بالجلد المدبوع ولم يفكر للناصب باجره الدماء ولو استهلكه الناصب كما
بالعلم على ما نقله تعالى جرمت عليكم الميتة وتحريم الاعيان يتناول
جميع المنافع لا يحل له ان يتناول التحريم والتحليل بالاعيان فقد سبق الحديث
ذلك قال الشيخ في الميسر ان الناصب جاهلا بالتحريم شرب لذة
سبيل ضمن الناصب فيه الولد لانه لا تعلم كونه حيا قبل هذا ولا ما حال
بينه وبين سبيله في وقت النصف ولو صر بها اجنبي فانت الحس بنيا مال
على الضارب الضمان لان لا نكاح عقيب ضرب بطنها مستط للولد عا
خلاف ما اذا استط لنفسه لان لا يصل المرت حتى يعلم غيره وفي الفرق
نظر قال الشيخ في الميسر اذا باع المالك العصب لم يصح لان
يد ليست عليه وليس يجيد بل لا تقي الصحة فان احتج بان القدر على التلم
شرط قلنا لا يلزم من العصب عدم القدر ثم لو سلمنا ذلك وفرضنا امكان
التصميم المشتري او باع على العاصب صح فاطلاق العبدان متبع
قال الميسر لم يصح على دائره وكان صاحبها فيها ضمن النصف ولو سلمنا ما
الآن فمن مكان لا يمكن فان لم يكن صاحبها عليها ضمنها وان كان عليها
لم يصحها لانه لم يزل يدعه وما في الفرق اشكال والوجه السوي فان جعلها
الضمان منوطا بالاستقلال لم يصح في الوضويع وان جعلها منوطا باليد
ضمن النصف في الوضويع قال الشيخ لو سلمنا العاصب على المملوك بما فيه قدر
في الحر كان سدادا للملك وليس حيد بل الواجب اكثر لانه من المملوك
ولا بد من لانه لما كان حلفا في ضمان اليد بالاموال دون لآخره وجب ان يكون

مضمنا بقدر الصبر كالاموال ولانه انما ضمن باعتبار اداء المنفعة المملوك للمالك
فضمنها بغيرها خلاف لما بين غير الناصب لانه ليس له الحق بالاجر فكما
لم تضمنها بالاجرة على الحر لم تضمنها بالاجرة من غير الناصب على العبد
قال الشيخ في الميسر لو باع الرب فتقص فقصه منه الناصب خلاف النص لان
النار لا تمتد الى الرب فاذا ذهب بعض العين كان كذا انما العبي فان
فدا حرا عامه فانما يملكها ويصدق الاجارة وهذا يخص ويتردد جلاوته وكان
الذي ذهب لاقصه له والوجه القوي بينهما ووجه بعض الثالث فيها
قال الشيخ اذا عصب طعاما فعرضه بطول المكت او نصب الما عليه لم يصح
نصفه ومن كاستهلكه ولا تقي عندي انه يأخذ ويأخذ ارشده وقد فرغ
ثم كل ما يجد نقصه المستعمل بوجه بارشه حتى يسقط النقص قال الشيخ في الميسر
اذا خاف وقوع حائط جائز لانه يأخذ جميع عن يمينه فيسقط بلا خلاف
وفي نظره لانه نصب في مال الغير فيلزمه ولا يكون سائعا اذا باع عدا
ثم ادعاه غيره بعد عتق المشتري وصدق البائع والمشتري والحد قال الشيخ في الميسر
في حرم العبد لم يملك حتى اسرع من الحجر والركن والجهاد للملك في مطالبته
والوجه قبيل الدعوى لان الحر به وان كان مسددا على حرمه حتى انما يستعمل على
حق العبد فبعد في حقه وحرمه وعلى منسب على التحقيق اذا عصب عدا
فانما رجا رده جازا فان تلف قال الشيخ رده الرطل لانه نص في المثل وكذا
العقب والسناع ونحوها وان سبه ردت فغيره ردت لانه لا يملك متلا وفي
الفرق اشكال لو عصب حرا صغيرا فمات بسبب لاسه مثل الدعوى عليه وعلى البائع
قال الميسر وللخلاف لاضمان عده ولاصال البراءة ولان الحر لا يضمن بالبد
وقال ابن حنيفة عليه الضمان قال الشيخ في الخلاف وان قلنا بقول ابن حنيفة
كان قى باو ليلط بمتلاحيط وفي الميسر في كتاب الجراح يضمن وفيه فرق
لانه قد بين سبب لا يكون على وجه لا يمكن للاختلاف فلم يره الضمان كالاخر
ثم استط فيها غير اذ ان الذي عليه حرا اختار لا قال الميسر

الفرق

والخلاف يضمن بالقيمة وهو الوجه وقال ابن البراج اذا عصب بغيره من بغيره خرا
واستهلكه ما كان عليه مثله لانه ان الشئ حرم تملكه على المملوك والكافر فكنا
اخرنا بغيره فكنا على احكامهم فاذا تملكوا البنية لم وجب المثل لست في
بغيره فاقبى للغير لانه يصرون عندهم وان البراج ايضا في اضرار النصف
قال ما ذكرناه وحكيه عن الشيخ لا جاز ولا يملكها ولا يملك
في الاجارة قال الشيخ في الميسر وللخلاف اذا استأجر الدار بغيره
ولم يقل من هذا الوقت والفق بطقت وقال ابن البراج وابن ادریس يجوز والحق
ان يقول ان كان الغرض في الاطلاق مصر لا يصل ما نحن ما قال ابن البراج وان كان
لا يقصه والحق ما قال الشيخ لم يملك الجاهل على التقدير الثاني دون الاول
قال الميسر وللخلاف اذا اجرة الدار في شهر مستقبل بعد ما دخل لم يصح ما عطف
لا اتصال بالعتد ومنه بن البراج وابن ادریس وهو الوجه وابن الصلاح مع الصح
لنا لاصل الجواز ولانها معاوضة على من معاونه باجره معينة فكانت لازمة
كالتمصل ولان شرط لا اتصال مسعى منه فيكون باطل وبان لا تنص ان
كل واحد من الاطراف التي تشمل عليها مدة الاجارة معصود عليها وليست متصل
بالعتد فاصل الجزاء الاول منها مسعى عدم اتصال لآخره اصح الشيخ بان
عند الاجارة حكم شرعي ولا يثبت الا بدلالة شرعية وليس على شرط الاجارة
وليل فوجب ان لا يكون صحيحا وجعله دليلا في هذه المسئلة والمسئلة
السابعة اصح لاصل الصلاح بان صحه الاجارة تنزف على التسليم والخراب على الاول
بان الدليل مجرد وهو قوله عز وجل العتد ولا صل غيرهما وعن الثاني بالنص
من ترقب الصحة على التسليم مطلقا بل وقت الاستحسان ونحن نقول بوجوب
والعجب ان ابن ادریس نقل قول الشيخ في هاهن المسئلة في الميسر قال الميسر
هل هو قولنا او قولنا غيرا فلا نظر طاس ان ذلك قول لاصحابنا ولعله لم يفت
على قول الشيخ في الخلاف ولا على قول في الصلاح او لعله نسخ ذلك
قال الشيخ في الميسر ان الميسر اذا استأجر منه رجح الى الهلاك فان اوقت

الهلاك كانت السنة كلها بالاداء وان لم يفت ذلك او الهلاك عددا من ذلك
الشهر وكان معاذا بالاداء ثم لم يفت ذلك الشهر اذ لم يفت من الشهر وما ان قلنا
انه على بقدر ما مضى من ذلك الشهر كان قى باو وهو يل على رده ولا دلي
اخرى عندي قال الشيخ في الميسر مال الاجارة يصح ان يكون سدادا
بالمشاهد وان لم يعلم قده ومن ابن ادریس من ذلك وقول الشيخ في انها رده
يدل على فاه قال لا يصح الاجارة لا باجل محترم وما لم يعلم لانه غير البني
ثم من الغرض اصح الشيخ اصالة الصحة ولا في الغرض من حصول العلم بالمشاهدة للفرق
لاصل مدفع الهلاك فاما سبطه والاجماع وهي مخففة هذا قد عرفت في عرف
الشرع ان الكيل والموزون انما يصح المعاوضة بينهما بدعها بالكيل والوزن
ولم تكف الشارع بالمشاهد في البيع ولا على ذلك سوى الجاهل وهي ما عده
في الاجارة قال الشيخ في الهام والمعد في المعنة اذا قال امرتك كل شهر
كذلك ولم يعلم بغيره الا على شهر واحد وكان ما زاد عليه يلزمه في اجرة
المثل وقال في الخلاف اذا قال امرتك كل شهر كذا كانت اجارة
والحق والظاهر ان رده في كل شهر واحد لانه قال الميسر اذا قال امرتك
كل شهر كذا كان صحه لان الشهر معلوم وقيل بطل لانه اضاف الى محمول من
قال يصح قال يلزمه اجرة شهر واحد وما زاد عليه فاجر المثل وقال ابن الحنفية
ولا بان ان يستأجر الدار كل شهر كذا وكل يوم كذا ولا يذكر به لاجارة ولو
ذكرها عن سنة واحدة واكثر جاز ذلك وقال ابن ادریس الذي تضمنه اصول الذهب
ان ذلك لا يجوز ولا يلزم السعي بل يصح اجرة المثل لانه ما بين اجرة
المثل المدة وهو لا تقي لنا ان شرط الصحة ان كانت متبينة للصحة والعتد
حق قال الثاني مثله والشرط ظاهره وبان صحه المدة ان العلم بمدة المنفعة
شرط في الصحة اجبا معا وفي هاهنا ما يعلم بالبدن والمدة فيمهل في صحة المنفعة
ولا يلزم من مناهة كل يوم من حرم المدة المحمول عوض محلي صريح من المراجحة
معلوم ولا العوض معلوما اصح الشهان بان الشهر باجر كذا الشهر يوم

فقال ليس بغيره من غير ان يكون جدي قال قلت لابي عبد الله اعطيت جبهه الى النصار
فذهبت بغيره قال ان ائتمته فاسى الله وان لم يتمه فليس عليه شيء من غير جيب
عز الصاوقه قال لا يصح النصار الا ما احبوا به وان ائتمته احلوه احل للمرضى جميع
الزهر ولا من حالها في هذه المسئلة على ان اولهم جبرون فيها الواجب على الظن
من قسار او غير واحد ونحن نرجع الى ما نصحه الحكم فنقول ان يكون ما كان ان يبارضوا
به ما روي عن النجوم وقوله على اليد ما حدث حتى يرد به وهذا متفق فان الصاع على كل
حال ولا يخصصه احتاج الى دليل وما رواه ابي جعفر عن عبد الملك عن الصادق ع قال انما امر
المريض من اجبر المشترك هو ضامن لا تسبى او عرف او جرح او لطم او كسر في الجرح عليه
عن الصادق ع قال رجل جرح رجل من جبهه فبنته طامسا فقتلها فهاض من قتله فله
زاد قال يعلم انه زاد شيئا قال لا قاله في ذلك وفي الصحيح عن ابي بصير قال انما جرح
دفعته ليدبر ما فزع من سرق من من ساعد فافعله ان يتم البينة انه ساعد من من ساعد
وليس عليه شيء وان سرق ساعد فليس عليه شيء وللرب سبى ما جرح فاما ذكرنا للملاط
وقوله على اليد ما حدث حتى يرد في هذا اما لا يخلو ان اليد لا يثبت عليها شيء وما انا
فان الكلام لا يتم الا باضرار وهو ما لم يثبت على اليد او سبى في الجرح وما انا
فاننا نرى بوجهه فان اليد مبركة لم يرد ما حدثت مع قتله فيها ونحوه وكذا لو
جرح على التفرط والمعدى جعلا من لاد على ما جرح المتاع عن الوقت المشروط وان كان
تفرط لما رواه النكا في الحسن عن الصادق ع قال انما جرح النصار سبى الى الشرب
واشرب عليه يعطيه وقت قال اذا جرح فوضع الثوب بعد الوقت فهو ضامن
قال الشيخ في النهاية وانما استقل البصر الذي جعلها فصاحبها ضامن لما عليه من المتاع
والخلق وقال ابن ادریس انما جرح في مرقعها ومنطها فاما اذا راعها ولم يفرط في المرقع
فلهما شيء عليه من الضامن والشيخ عوفي ذلك على ان يراعى الجرح من صاحب المتاع
قال اذا استعمل جبر ولا يملكها فصاحبها ضامن وقول ابن ادریس لا بأس به
اذا استأجر مرقع فضا من احد الثمنه قال الشيخ في المبسوط يتصل اجارة
سرا كان الذي مات هو المتاجر الذي هو الرب المرتفع او المرأة او الصبي وقال ابن

سرق
كأن

ادريس يتصل اجارة على اليد هين والفقير الذي لا يحل باسعا انما يموت الطفل من
المرضة وهاهنا اذا كانت اجارة مغيرة نفسها واما الاب فلا نه المتاجر ولا خلاف
ان يموت المتاجر يتصل اجارة هذا اذا كان الصبي مع الام الى وقد كنا اولينا
ان اجارة لا يتصل بمرت احد المتاجر من وفاءه هو تكفي ادعى ان لا خلاف في
ان يموت المتاجر يتصل بها قال الشيخ في المبسوط اذا جرت المرأة نفسها
للرضاع او غيره باذن الزوج صح وان لم ياذن له لم يصح لاد على وجهها و
للملاط كذلك ونقل عن المشافعي وجهين هذا احدهما والثاني الصبي غير المرتفع
للزوج للمبار في النسخ واستدل بما قاله في المبسوط بان المرأة معتقده على نفسها
لزوجها بعد النكاح فلا يجوز لها ان تعتد لغيرها فخص ذلك بحقوق زوجها ونحوه
بن ادریس وبوجهه عندى الصحة والزوج اذا لم يرض شيئا من حقته وان منع افترق
الا حاد وكان مرقع على اجارة لا باطلا في اصله لا لاصل الصبي وقوله على او
بالعتق وقوله الشيخ لاد على الصحة ضعفت وقوله الزوج بذلك فانها منع على انما
يملك ساعد الاستماع فاذا اؤتمنته الرضاع لم يكن له عليها سبيل منع الشيخ في المبسوط
من جرح ان يستاجر الرجل زوجته لارضاع ولين يجوز بعد البينة لانها احدثت منه
عرضا في غايه الاستماع وبوجه المرضي وان ادريس وهو المعتد لنا لاصل الجرح وقوله
تعلق على المولد للمدعى كونه وهو عام والعرض المأخوذ للمدعى متا بطله العكس بل متا بطل
لارضاع وساعد سائر حقوقه او لانه رضى بذلك وقد تقدم قوله مع رضاه
قال ابن ادریس اذا اضرع عده من ثم اعتقه في اشائها صح وهل يرجع على السيد بانه
المثل لما لم يرضه من المذموم بعد المدة قيل في ذلك ان احد ما جرح باجرة المتك في ذلك المدة
ولا جرح لانه وهو الصحيح لانه لا دليل عليه ولا صل براه الذم وهذا هو الوجه
المبسوط قال الشيخ اذا استاجر الغير لارضاع بالثمنه وانكسرت صح مع عم القدر
بالثمنه وانكسرت وكذا قال ابن ادریس وهو جرح لان المهر في احد العوضين بطله
وكذا الاستاجر اجبر بطامه وقال بن الجليل لا بأس باستئجاره لسان بطله وانكسرت
كان نظره الخلام وان لم يرض قدر اللبن من الغير ولا من الطعام لا يجبر ما جرحه اللبن

المس

في ذلك ذلك مجهول لا يمكن ضبطه واما طعام الجرح من منع فان قلت لا اذا جرح الرب
او الصبي او شامى الا بصحة اجارة اجماعا فان كان الصبي قبل النكاح المدة كان له ما بقي
ولكن للصبي شيء لان القصد على المانع او على الوقت صحها بخلاف غير ذلك في اقله الفتح
بعد البينة فبعد البينة روي عن ابن ادریس وثالثه المبسوط كان في حقه ما بقي وقيل انه ليس
له ذلك وهو اقوى على ان له النسخ لان الولاية تابعة للصغر وقد قال في قول الولا في القصد
تابع لما فيه من بطله لانه لا يرد عليه بعد من علم بغيره في بعضها بطلت في الزمان فله الجرح
مع وقوعه لان النسخ يخلل ما دخل لحد في ثبوت الولاية وبعد ما لا يستاجر عليه
منه ثم مات بعد منعه فضا قال الشيخ وتعد ابن ادریس بغيره فضا بطلت بما بقي وله
المطالبه باجرة المثل فان شارب الصبي وان كانت اجارة الباقي اكثر اسحق المثل في مثل
ان يكون اجرة الملقى ما هو الباقي ما بين فانه يستحق عليه ما من والعكس وهذا هو الوجه
نظره على ان ليس له شيء الى اجرة المثل وبسطه ما قابل المختلف وكان مره الشيخ ذلك
اذا قال المالك ان ذلك في بطله ثم قال في الخطا على ما قال الشيخ في الخلاف في كتاب
اذا قال القول في الخطا وفي كتابه الجرح القول صاحب الثوب وبه قال ابن ادریس في المبسوط
القول في الخطا وقال في قول رتب الثوب وهو الصحيح ولجميع بان الثوب له والخطا مدع
للاذن في جميع التناخيل اليه وانما تعدا فاعلى المالك الممن ولا ينافي باختلاف اصل
الخطا وكان القول قول رب الثوب كذا في منه الفتح فلهذا قلنا فاعلى المالك في المسئلة
ان القول قول الخطا لانه عام وان رب الثوب يدعي على طعامه باس به فلهذه به انما جرح
الثوب فكان عليه البسطة فاعلى المالك الممن وهذا ايضا قري وهذا يدل
على بطله والخبر ما ذكره في الخلاف ولا يفرق في المبسوط من ذلك القول قول المالك
على الخطا لانه قال الشيخ في المبسوط وفي قوله قولان احدهما انه ما من همه ثوبا في
سفره وقعه من ثوبا في سفره فاعلى المالك قطع ثوبا غير ما دون له في الثاني ما من قسمة
سفره ما تصار من قسمة ثوبا وارجح احدهما وهو الذي عدي في الثاني لانه في الفتح لا يفرق
الضامن على المطلق قال الشيخ في الخلاف والمبسوط جرح لصله الذم والذم انما
للاضرار ولا ينقطع بهما بقاء عينها بل ان ينشرها ويسترها او يضعها بين يديه

الزاد

ففتح على ما هو في ذلك وقال بن الجليل وذكره اجارة الممن الذي ذهب والقصد دون جرحه
للمرءه وقوله ولا ينقطع الممن بذلك باس ويجعل الجرح الجرح والجرز بغير جرح الذم والقصد
عاريه كان جرحا وقال بن ادریس بغيره لا يمانع منه ثم قال والذي شئني نفسي بعد هذا
جرحه ان الذم والذم لا يجوز اجارة لانه في العزم المعبر لا يفتق له الا اذا هاب
اعيانا لانه لا يصح وتغيا ما جرح اجارة ما صح وقضاها من جرح اجارة المضاع منها قال
وربما خففنا التفرقة في ذلك واشبعنا في اجارة الباب والذي خففنا في اجارة لانه لا خلاف
انه لا يجوز ذمها لان الوقت لا يصح الا في اعيان التي يصح الاستماع بها مع بقاء اعيانها
على ما جرحه في كتاب الوقت فاذا اجاز اجارة بغيرها لا يجوز ولا يجوز من يجب
ماه دينار وقت في من ستم لم يرضه المالك باس وخففنا من فانه في من لا يرضه ولا يرض
رب عريضا ما ولا يفرق من المذموم من الوقت واجارة فان الوقت يصح اجارة ولا يصح
وقته ثم يرضها بغيرها بغير اجارة وما ثابا فان من عدم درهم المخاصة لا جرح
والصبي ان يقول ان كان لها شفعة متعده حكمه بغير اجارة بها والاذلا
قال الشيخ في الخلاف والمبسوط اذا جرح درهم او دينار وعين وجهه كشفا بها كان على
ما يرضه وصحت اجارة وان لم يرضه بطلت اجارة وكان في رضا لا للعادة وفي رواية
الغير درهم الا يستغنى بها على وجه العرض واذا اطلق لانتفاع رجح الملاك في الماشقة
الرب وقال بن ادریس انما يرضه اجارة سراجين حقه لا سراج او ربعين كذا في رواية
ولا يكون قضا لانه اجارة منه ومن المعلوم ان العين المستجرة لا يجوز القرض
في اذها بغيره منها بل في شافها فحصل لا طلاق على المهر الذي شئتم قال والذي يوجب نفسي
بعد هذا كله بطلان اجارة ما والسهم وجهه على عرقه فذلك على العرف وقد ثبت
في العرف الشريفي ان جرح اجارة لا اعيانها المالك فبطلانها وان المانع كما يستاجر
المرضة والذم للرب ورجح الممان وكذا هاهنا ما كانت الشفعة المصدرة لا سراج باعها
كما استاجر قاضه غورا لا بها وجعله صبر فبطلانها لا توفد وبعد هذا فالوجه في
صحة اجارة عدم جرح لانها تفرها من اعيان قال الشيخ في المبسوط اذا
استاجر ما يرضه خذ اوله سرق واسك البينة بعد ذلك فهي صحتها لها وهل

نحوه

تحت عليه من تهاويته الى اية لا تستغنى له لا فاستغنى عنه ان قد مضى اليه ونوبه
الروي فاستغنى عنه الرعي على الجاهل صار ضامنا وانما قلنا ذلك لان ما يند
المه غير ما دون له في بابها في اسك شايخه ان صاحبه وبكره ان قد روي في ان
من قال لا يصحها ولا يصحها الرعي ولا يصحها الجاهل ولا يصحها ان يرفع عن اليمين
اذا اراد صاحبه ان يسترجعها لانها ما في يده فله ان يرفعها من يده او يرفعها
الجند واجبه ما استرجعها رده على صاحبه على المباح لان ان شرط ذلك ولو عين سدر
لا وجه لعمل من عمله مال الاجارة كان المأجر انما فان زادت كان على المأجر وان
نقصت كانت البقية وقال بن ادریس الذي يروي عندي انه لا يصح ضمانا ولا يبيع
عليه الرق الا بعد مطالبة صاحبه باية لان هذا ما في يده فله ان يرفعها ولا يصحها
مثل الرق لان لا أصل له الا من من جعلها بشئ يحتاج الى اليمين وما ذكره شيخنا
في نزهة مذهب فبعد ويارض باليمين اذا قضى الرهن الدين ولو طالب رعا الرهن
ولا خلاف ان الرهن لا يكون ضامنا له وان كان قال الرهن اسك هذا الرهن لي
ان اسلم اليك حقت فقد اذن له في اسك هذه لك ولما اذن فصار بعد ما يقابل في
على ما منه وعلى ما كان اوله وكذا للشيخ في نزهة مذهب قال الشيخ في الخلاف اذا
استخرج لحاطه ثوب وقال ان خطت اليوم ولا يردني وخطت في احد تلك ضمن
دفع حصة العقد فما كان خطا في العلم لا دل كان له الدرع وان خطا في العقد كان له ضمن
دفع لان لا أصل له في ذلك والنسج يحتاج الى اليمين وقوله على السلام المبرور عنك
وفي اخبارهم ما يروي مثل هذه المسئلة بعينها منصوصه وعلى استرجاعه دأبه على
ان يلقى به يوما بعينه على امر معينه فان لم يوف به ذلك اليوم كان اجرها ان يلقى ذلك
وان هذا جائز ومن شاعها بعينه سأل الله وقاية البسط في العقد فما كان خطا
في اليوم لعل كان له الدرع وان خطا في العقد كان له اجر المثل وهو ما بين المذهب
ولا يخفى من النصف الذي سمي ولا يصح الدرع وهذا الذي احتج به في الميسر
مروى في الحديث وقال بن ادریس سئل العقد وهو للفق لانا عند واحد
العص بالقدم والآخر فم يجمع كالي قال نعمك بدفع تعدا وبه من نفيه ولا

يجوز

يجوز ولا يصح لان الاجارة لم يوجب شيئا منها ولا يوجب الاصل منع انه ترك تمام
معارض ورفق بين صبي النراج وصورة النخل لان صور النخل اوجب عليه ان
يراقق في يوم بيته ان لم يفعل ان مضع من اجرة شأ وصور النخل لم يوجب شيئا منها
من طريق الجاهل اليه خلاف الاول ونفس النسخ في الميسر ضيف لان العقد ان صح
في الميسر وان بطل فله اجر المثل ويكون وجبه كعدمه كسار العقد الباطل
فان النسخ في الميسر والخلاف اذا استاجر لحاط ثوب وقال ان خطه رويما وهو
الذي يمكن بدفع ثوب فله درهم وان خطه فارسيما وهو الذي يكون بدفع واحد
فله نصف درهم صحيح العقد قال بن ادریس بطل وهو للفق لانا عند علي بن حمول
ليرتفع في العوض ولا العوض فلا يصح كالي قال نعمك هذا درهم واحد والدين
اجر النسخ ما سدم في المسألة الاولى والجراب ما سدم ثم قال بن ادریس ان قلنا هذا
جعل له كان في ياد اخي النخل المحمل على اسك للجليل وليس فيه لسطق للجليل
لجليل فبقي اجر النخل قال الشيخ في الميسر والخلاف لا يجوز لاجاره حارط
مروى فيهم للنظر اليه والتفريق فيه والقسم ثلاثة لان عيب والنسج مبيع واذا اخرج
المعوض فاجارته بقيه وقال بن ادریس بالجراب اذا كان فيه عرض وهو الخيل من النبا
الحكم كما يجوز لاجاره كتاب فيه خط جيد للفق منه لان فيه عرضا صحيحا ولا يه
لا مانع من منه وقول الشيخ جيد لانها مستغنى ليس المالك منع المنع بها ولا يصح
اجارها كما لا سطلان بالجراب ورفق بين المرقق والكتاب لان في الكتاب يصرف
المستاجر بالتسليم او التخليص بخلاف صور النراج ولو فرض عدمه لم يصح اجاره
كالجراب قال الشيخ في الخلاف لو جسد او جسد اسما فترقت ثيابه لزمه ضمانها والجر
عندي عدم الضمان في المرقق ان ثيابه يدر اجته بان ليس كان سبب الرق بطلان
الولم عليه لم يرق ثيابه فوجب عليه الضمان والجراب لاجتمع المباشرة والميسر في الجاهل
على المباشرة الضمان قال الشيخ في الخلاف لزمته لجره ليعتد اجاره من وضع النسخ
لم يصح لاجاره والحق والوجه ان يقال ان كان النخل الموضع التحليل ولا راد
صح وان كان لشرب حرم قال بن الحسد لاجر لارض بالمثل والرمح وجب

وبه اركان

من العلم كانت مائة وكان ذلك جائزا وقال الشيخ في الميسر ان كان النخل في النسخ
ارضا بالنخل لجره جاز له ان يجرها بكثر من ذلك وعلى هذا في نزهة مذهب
بالثوب والرمح وقال الصدوق لا يجره الا بجره من النسخ منها والجره ابطالان
ان كان اجاره وان كان شرطه صحيحا لا العوض فانه بطل لاجاره دون الميز
لان منها على التحليل لا سطلها قال الشيخ في الخلاف ان كان لاختلاف المكان
وكان المستاجر قد وقع المكان الا بعد فالتقريب مع يدي وان كان قبل الرق لم يجره
بينه ولم يسل احداهما عن الاخر فالتقريب والنسخ لاجاره وان كان في المكان لاد في نفي
المستاجر البينة لا بدع على اجره جازا وهذا ما على اصل جاز النخل قول ذي البع عدم
العوض والمستاجر اسار لان المكان لا يحد مكان النسخ فيه فالتقريب له لان الذي
هذا المجر ولو كان في المكان لا قرب كانت النسخه حاصله في يده فالتقريب قوله
حرمه وان كان في النسخه لانا لا يحد مكان واحد منها يدعي عند ويختل في المالك مع عيبه
سطلها اذ هو ليجال قال الشيخ في الميسر النسخ لجره المالك ليس على المالك ان يجره
هنا حاكم فان لم يشهدوا شهد ولم يشهد الرجوع فالرجوع على من استند على
لا ضائق وشروط الرجوع حسن استأجره فله الرجوع قبله وجهان احدهما ذلك
لان مرضضه والثاني لا يرجع لانه اسلمها لغيره اذن صاحبه اذن من يقوم
متابع وهو المالك ولم يجر شيئا وقال بن الحسد ولو هرب المكاري فاضطر الركب
الى النسخه على الدابة استقر على ذلك بعد اعلام السلطان ان كان في النسخه ان على
يدعوه من النسخه وان اضطر ان سفق منه كان الثوب قوله ولزم المكاري
ولو طاب بجره لتمامه بذلك لزمته المكاري وهو جبر الضرر نعم لحد استأجره
مع كنهه وشروط الرجوع ولو جاز لانه لانا لا يحد مكان واحد منها يدعي عند ويختل في المالك مع عيبه
قال بن الحسد اذا استاجر انسانا لخدمته لم يكن على المالك لخدمته في الليل
بذات النهار الا ان شرط عليه ان يكون العمل ما يعمل بالليل ولا غلب فيه ذلك وما على
في الليل كانت اجرة له وسكان بالنها را الذي اجره فيه قد نفس كان ذلك للشيخ
الا ان يشهدوا بان فيه وفيه نظر فان لا دل بطلان لاجاره في ذلك اليوم الذي

من العقد في وقتل على اجره النخل مال الاجاره فلا المشهور ان اجر النخل
دوران النسخ على الباطل لان فيه نقره النسخ واجبه نادر لثمن ووزن على النسخه لا يجره
التمن وقال بن الحسد وكل من وجد للفق على امره منع او نفي صاحب على الذي يرد
استأجره مستغنى فان كان الموقى يوما كل واحد من التكمين حقه كانت لاجره
وسطا بينهما من شرطه او جبره وحقوقها فان كان حقه ما ذكرناه فهو نفع وان
تعد بذلك اجر الركب لا لا استأجره فحق قال بن الحسد ولو جددت حاله فحق
احتاج معها المالك لان يعمل فله حقه فله بعض النسخ ومالك الكتاب واداب النسخ
واللاح ما تقدم من النسخ والحق ولعله اعتمد في ذلك على ان فعل المصنفه تم كمال العمل
عليه من الوجه فعلق الضمان به ان سرع بالذي ومن يتاركة لانه امره احده
اذا استأجره ليعمل روي قال بن الحسد ان عليه اجر الزيادة لخاصة استأجرها
وليس يجيد بل الحق ان عليه اجر المثل لانه زاد ولا اعتبار بالمسمى لانه زاد عن اجر
المثل ونصه لاجر المثل في النسخه فليس بغيره لانه زاد ولا اعتبار بالمسمى لانه زاد عن اجر
العقد ان كان من بطل العقد وقت العقد وقال في الميسر ونصه ان جبره فله
بغيره غير بعد فحق المدة يوم النسخ وان تلت بتعد به كان عليه اكثر منه من يوم
الوقت وهو على جبره الغاصب وقد سبق في النسخ في النسخه ان يجر
شعب الحامي عن الرابي قال ابان ابان عبد الله عن رجل ميل جلا حفره من عشر
قالت بعشره الدرع فحفره قاهم ثم نجره قال نعم عشره على نفيه وخمس جبره ما رواه
واحد فهو النسخه لادوي ولا شيء لاسن ولانك لندر وعمل الجاهل الى عشرة
ولم تفرض النسخ لانه بها وعدة وقال في الميسر بطل النسخ على جبره النخل لانه
خلف حفر ما قد بين لارض اسهل لانه لجره التراب من قرب وحفرها بعد
اصيب فان كان اجاره النخل على امره عشره وحفره حفره احد ثمن السور قد روي
اصحابنا في نزهة مذهب ذكرناه في النسخه وقال ابن البراج هن سله وروى
وتعددها النسخ ابرجعه في كتاب النسخه قال وفيه ان لا يرد اذا
قسمت هذه النسخه المذكورة خرج ما يجب في كل بارة على الحق فان ذلك لا يصح

المعامله ناسد فان الحجة المعامل كان لا يورثه له الفدية وكان لا يحتاج الى حفظ واستيفاء من غير
البيع كان المعامل جازي والبيع التبرع من ارضين معا لا يثبت له السابقة سواء كان في القابل
من مخته لا يتاخر في بيعه لهذا كان الضلع مستعاضا استر له والفلان والجلد وبق من ملكين في ارضين
سكانا وارضين جازي ولا يورث الا ان لا يورث بغيره كانت المعامل ابداعا وان كان ارضين بغيره
ومشقه وينسب بعضه وان وجد بعد المعامل فانه له والوجه في البيع يورثه وان كان في ملك
اشترطه المبيع على ارضه ما عدا المعازي لا يورث بغيره وقد ينقل الى غيره ما لم يخل وهذا الحق
على ارضي الخلل الاول لا يورث على المعامل والوجه الجواز لما بينا من انه من شرط المعامل على المالك
ينقل لمساكن فان دفعه في ماله لم يورث المبيع على صاحبه لم يخل بل الجواز ان يورث ان يورثه وهذا الوجه
على المعامل يقيم عليه ويعضد من اول الشرع الماثل فيكون جائزا والوجه ذكر اول ما بينا فان
اذا ارضين اثنان عند غيره ارضا فلا بد من عليه فله وجه المهرن قاله المصنف استه واحفظ فله
فيما خرج منها ما تضمنت فله ذلك كان الحاج لصاحب الخلل والمعامل ناسد وكان لا يورثه
في البيعين والحق والخط لان ذلك يلزمه ان حق كونه وهذا الوجه يورثه المصنف على المعامل
عالم به بان ارض المهرن واجبا الخوات واجبا عند صاحب الخلل ناسدا

وہی الجھا

الحمد لله
والصلاة والسلام على
الأنبياء

[illegible][illegible][illegible]

اذا اذاعه فيه ليس في العنه اذا اذاعه واراد ان يدخل قافلها وصلح منها
خدمه عبد بعينه منه حتى اذا اذاعته بعد قال الشيخ في البسط ولا يرد على من لم يملك
لمستحقها ولا يبيع الحق بعد الصلح على ما فيه وانما يرجع باه من ساقه التي استحقته
بعد البيع وقيل انه لا يرجع بشئ من ذلك هذا لعدم صحتها وهو لا يملك قدر ما يبيع
من ساقه في حال رقه فكم يكون له فيها حق ولا يملك اصله عند رجوعه تمام الحق
على البسط ولا يرجع على ما يبيع لان من لا يملكه من ساقه المستحقه من الحق فلا يرجع
على ما يبيع ولا يرجع على ما يبيع في ساقه فكانه قال ان من رقه وعطك خدمه كذا او قال في ذلك لم يكن
له الرجوع عند رجوعه كذا قاله قائله المبيع اذا اذاعه باحد طرفي المبيع ولا يملكه
مع تملكه صلح غيره وان حقت معا او كلا معا حكم به لها نص في كلامه في الاستسقاء
ان كان متصلا بينا احدهما اتصالا لا يمكن احدهما بعد البسط ان كان لاحدهما عند
رجوع او نفيه او كان متصلا بينا بملك في ملك واحد وعين ثمانية وخمسين بآه جان قدم
قوله في العنه وان استعمل المبيع على ما يري في الامر المتكلم من هذه المسائل كان ثوبان العنه
ما فعل الشيخ ولا يرد ما قال الشيخ في الخلاص اذا اذاعه ما يري في امر واحد او اكثر
والاخر احد طاهما او لم يكن مع احدهما بينه جعل بينهما نصن لعدم دليل على وجوب فسخه
احدهما على الاخر وقاية المبيع في حكمها لا قراه من اذاعه احدهما وهو الركب فضلت جعلها
رخصه وهو لا يبيع وان ادري كان الاول وهو لثاوي والوجه ما قال في البسط من رجوع
الركب كغيره وقوله اذا اذاعه في موضع المبيع على من اهدم المالك كان
للغير نصه فاد اعاقب ان الشيخ في البسط اذا اذاعه بملك لا يمكن له من رجوعه في المبيع
والسقف عليه وان اعاده فخره الا ان كان له عند نقل المبيع من رقبه او في الرجوع
الاخر لبا انها عارية والمالك الرجوع فذا حصرنا اذا لم يمتنع من المتعذر لم يكن كالا
الا ما ذن مناسك وان اذاعه من المبيع من المبيع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
فالم لا اذاعه بل يتولى المبيع من ذلك وهو ان المالك له الرجوع من غير حاجه لم يكن للمتعذر
لا اعاده وان وجب عليه لا يرد ان قلناه تاليف المبيع فلو اذاعه لم يملك له الرجوع
ثم يرد من قبله لا اذاعه ويقر في نفي انه لا يرد لان المالك لا يرد على من لم يملك له الرجوع

رجوع

عبار عن الله واليه يخص ولا خلاف ان المبيع يظل له الرجوع ولا يرد له الرجوع
ساح لغيره وكان ما جماع غلبت ثم اذاعه بها فانه يرد الاستاد اليها بطلان
لانها على المبيع عليها وفيه نظر لعدم التاثير في المبيع في الصورين فان فسخت منها
بان اذاعه المالك كان كانه واحد وان اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع
لا يرد شعاعا لا يرد غلبت فلو اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع
التاثير هنا واذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا لا يرد غلبت
عدم خط الاجزاء مواضعها قال في الموضع لا يرد شعاعا لا يرد غلبت فلو اذاعه المالك
بواحد من رقبته لم يرد وان كانت الاثرية واحدة لان العلم اسم للمعني دون المعنيه
وانما العنه ليس على المبيع فلو اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
حدها وجعل موضع المبيع من رقبته وانما المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
او مذهب في المبيع فلو اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
طريقا اذاعه من رقبته وحيثما اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
انما على رقبته ليس فيها اثر بل واحد منها الا ان اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع
اخذ عليه وعند في الاجزاء رقبته المالك على المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
نظر الموضع فلو اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
في البسط فلو اذاعه المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
كل الدرع يردش ليس يردش ما عليه وهو على رقبته المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
وبلده وجب الاستسقاء المالك على المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
الى ان يكون صاحب المبيع والشيخ على المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
على رقبته المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
وكذا ان كان لا يرد شعاعا المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
الصلح عند مستقبل منه قال في الموضع المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
عنه رقبته المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا
لصاحب البيت ان يرجع فيه المبيع المستحق للرجوع وعند في الموضع المالك كان كانه واحد لانها على المبيع لا يرد شعاعا

رجوع

المجلد الثاني

ابو الحسن
فان كان بينهما واحد فليس بينهما
المزيد من شي ثم لا يكون بعد شي كما كان له

المؤمنين

التميط

[illegible]

۱۰۰

وَتَأْتِيَانَا

۴۳۹

المسلمون لا ياتون بالزواج الا على عاداتهم وراضة قديمتهم فغير مضمون عما كان في عاداتها
خلاف بين الزمان وكما انما ليست مواضع عباد الله قديما الا في بعض ما في الوقت
فان لم يصادف قضاة اهل زمانه والذين اذا اجتمعوا في المساجد جميعا لم يجدوا وجهه وشعرا
اس او بعضه واخرج عنده من كل من في ذلك الوقت من قديمه وشبهه في بانه قد خرج
من عصر الوقت ولم يكن له الجمع فيه وهذا على ان لا سيما قد يفرق مقام لا يفاضل في قصد
ذلك في الحكم بالوقت ظاهر فليس من ان قصد في كل الامر خصوصه وقال في اصلاحه واذا صدق
على احد الوجه المذكور وشبهه على نفسه ذلك ومات قبل التسليم وكان على احد الوجهين
ما فيه وان كانت على من بعده اولى في نفسه فمما يحكم بالاصحاب في نظرنا فاذا ثبت ان بعض
شرط فاذ انما قبل حصة بطر الوقت واحدة ومعمل ما قال ان عدم وجهه على اصحابه
الوقت في الحد او على ما في القرباء بشرط في كل الناطق في كل الصلح انا وقت في كل الوقت
مستعين في كل وقت وهو اختيار في كل وقت خلافا لما ذكره في جعل الميراث من الاصول ما في
ولا يخرج من الدين فيكون وصلا ما لا يرد في ظاهره وما صدق المقدم على الاول في جميعه
انما كتب في كل من عديت وقت مائة صاحب وعديت لاجل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في الدين وسباني من كل وقت في كل وقت ان شاء الله تعالى في كل وقت في كل وقت في كل وقت
التيب والكم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والمعتمد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من صدق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بالوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اجازتهم والوجه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان بشرط الوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وجسبه وان كان له في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وقال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

الذي على النسخة قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ولم يصبه اليك والى النسخة دون ولد وله قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الاثنين وكذا لان قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كان قد سبقها وجعلها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على ولد وله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وكيف العدة وما بعد ولد وله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
دوله اقرب اليه ولد وله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بينهم لم يمت ولد وله في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ولوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المرس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على اولاد او غيرهم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والجني في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
خصم المص في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على المولى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على المولى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تعلق على في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
اذا وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لا راس المولى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الذي اعتنه دون في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
دخل فيه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
سما حارط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

شرط انما في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الميراث في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
منه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يعلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تفعا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مع الوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يجوز في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
صحيح في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وقوع الاجاع في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تقدم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يكون في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الوجه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وهو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يكون في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والراجح في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والجواب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تدبيرنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

ولا تافط من ابي مثل نصيب احد منه نصيب القوم على ما يتقرر هذا فان اسم الرضا صارت
 حليها في عرف الشيخ فوجب جعلها على ما لا ينافيها مال البيت على ربه وباراه الشيخ في
 الصحيح عن عبد الله بن عثمان قال ان امرأة اوصت له وقالت لقيتني بدي وخرجت من عندك
 وصالت عن ذلك بن ابي ليلى قال اري لها شيئا ما اوري بالخير فالتفت يا عبد الله سمع ذلك
 وخبره كيت تالت المرأة وما تالت ان ابي ليلى قال كذبت لي في ابي ليلى عترة الثلث انما اوصت
 هم وقال اجعل لي كل ما يملك من ثمنه او كان له ليل وسد عشره فالحق هو العترة من الشيء وقيل من مال
 من عترة ما لا يملك قال الخبر اوصت عترة لان لها ليل وسد عشره والظاهر ان عترة ما يملك من مال
 يصرف الصحيح قال قلت يا ابا الحسن من جعل اوصي غير من مال فقال واحد من سبعة اوصي
 بن ابي لهب اوصي ارباب كل باب منهم حصة من اوصي ارباب كل باب منهم حصة من اوصي ارباب كل باب منهم حصة
 لغير من مال قال الخبر من سبعة والارباب ما ذكرناه اولى تحقق الاحبار وزيد فاعلم هذا ولا يفتها
 للاصل وبه هاهنا لا يضر ان اوصي ربا له سبعة الثلث في اوصي غير من مال فاعلم هذا ولا يفتها
 قال سالت عن رجل اوصي بثلثه قال سالت عن رجل اوصي بثلثه قال سالت عن رجل اوصي بثلثه
 لا يملك من الحرب والخيصة على الاستحباب فيلزم ان يخرج واحد من عترة وسحب للورث ان يخرج
 واجدا من سبعة اذا اوصي سهم من الثلث في اوصي غير من مال فاعلم هذا ولا يفتها
 ان سهم من عترة والورث في اوصي غير من مال فاعلم هذا ولا يفتها
 ان العترة وهو قول بن الحنفية والصدوق والبرج وسلاطون ادريس وهو العترة ما يملك
 السكون في الورث عن الصادق ان سهم من مال اوصي بثلثه قال سالت عن رجل اوصي بثلثه
 وشاق في سهم من عترة عن اوصي اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 لغير من مال فاعلم هذا ولا يضر ان اوصي ربا له سبعة الثلث في اوصي غير من مال فاعلم هذا ولا يفتها
 المصير اليها قال الشيخ في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 اوصيها في حد الثلث وتبعه من غيره ولم يستتر كثير من الظاهر ان مرادها ثلثون درهما كالتد
 وقال الصدوق ان اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 لثلاثين درهما في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه

فلا يضر

ما اكثر فانه يكون اقربا بنائين على الرضا به تصفت بان الرضا به المال الكثير وصيه ثمانية قال
 بن ادريس في قول الشيخ شام وعبارنا الرضا به وردت من ثلثين تصدق بالثلاثة ما
 وردت بالرضا به جله كافيه ولا ردها احد من اصحابنا في الرضا به والذي يفتها من الرضا به
 ويحكم به لا يملكه اعتبارا بالاجازة في الرضا به ما وردت به في غير ما يفتها من الرضا به
 في غير ما يفتها من الرضا به في غير ما يفتها من الرضا به في غير ما يفتها من الرضا به
 او عترة من اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 على الصحيح ولا يضر ان اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 والمنع من الثلث قال في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الورث من مال يتيم من الثلث والمنع من الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 بعنه كان من اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 كان له وان لم يخرج كانه من اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 والظاهر موحده وقت موت من اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 ويصح في الثلث العترة والورث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 يتدور ما اوصي به وان نصت عن الثلث استوفى في الثلث استوفى في الثلث استوفى في الثلث استوفى في الثلث
 الى الورث بعد استيفاء جميع الثلث ما كان في ملك الميت الذي ذكرناه من بعد الموت وما بعده
 العترة فان العترة ما يملك من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الثلث فاذا استوفى الثلث عترة في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 او العترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الى اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 استحقاق الورث على الثلث ما كان في ملك الميت الذي ذكرناه من بعد الموت وما بعده

من عترة في يرضى الى الورث الذي يرضى به المهور لان ذلك يسمى الاطلاق عترة في العادة
 كما يتقرر ان كان له من عترة صاحب غير العترة من عترة صاحب ولا يملك الا
 القليل بطلت الوصية والعترة ما قلناه لاصالة المصلحة في تصديق العلم وان عترة قال ان اوصي
 بشي من ماله في مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 او يكون في عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 له من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 والبطل والعترة فان كان له من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 وان كان له من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 له الاطلاق في عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 وقال بن ادريس الذي اري ان الورث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الوصية العام يحتاج الى اقل ولعل الشيخ رحمه الله تعالى في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 يفتها من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 مرض يستحق له الثلث ما كان في ملك الميت الذي ذكرناه من بعد الموت وما بعده
 بن الحنفية وقاله البطل يستحق من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 ثانيا وقال بن ادريس في عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 لاهل وادعي ثلث الاوصياء والورث عترة في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 ولهذا اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 اذا اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 الثلث من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 قال الشيخ في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه
 عترة من عترة من مال يتيم من الثلث وسد الثلث في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه في اوصي بثلثه

لا رصيه لم يولد فانه اعلم من الرصيه لم يولد الشيخ زهره كما ان عمل على من الرصيه لا رصيه
فانه اذا امر بالاستسقاء عند فعل الثلث من العبد ربح العبد من عليه مع الزاويه واولاه
المعزم صعيد على معرفت في اصل النعم مع ان هذه الرضا به ضعيفه السنه وابسته الحق الطالب
فانه لا يلزم من نفي الاستسقاء بطلان الرصيه قال الشيخ الميرزا محمد باقر في المنهج اذا كان على
الانسان دين ولم يخلت الاعبد او عبيدا فاعلم انهم عند الموت تظهر فيهم العبد والعبد ويا علم
من الدين فان كان اكثر من قبل العبد بطل العتق ورجع العبد ويخاص الغني بقتلهم وكذا المست
انتم الدين فان كانت فيه العبد اكثر من الدين بالسدس او الثلث ويخول للشيخ العبد ويطلب
العتق وان كانت فيه العبد نصف الدين كان للغني الثلث من الثلث وثلث الثلث وثلث الثلث
لان صاحب الثلث من تركه يصح ما يشاء وصيته ما فده في ثلث ما يملك وهو السدس بهذا
حاجا لا يلزم ان يصح ما يشاء جميعه وقا في النهاية اذا اوصى الانسان بعتق ماله وكان له دين
فان كان فيه العبد نصف الدين استبقى العبد في نفسه اسلم قيمته ثلثه اسلم الدين وسماه للموت
ومم لا وان كانت فيه اقل من ذلك بطلت الرصيه وكذا قال ابن البرج وقال ابن ادريس الذي يفتيه
المذهب ان لا رصيه قبل قضاء الدين بالدين مقدم على الرصيه والتدبير عندنا رصيه فلو مضى
الرصيه لا بعد قضاء الدين فاقول على هذا الرضا به لم يولد ان يستبقى العبد سوا كانت
تبعه في الدين او اقل من ذلك لانه متى كانت فيه اكثر من الدين بلى شيء كان فان الميت
الموصي قد اوصى في الذي فضل من الدين ثلثه يرضى وصيته في ذلك الثلث ومن العبد في
في دين الغني ، وما فضل من ثلث الباقي للموت في ذلك نظر فان اشته في الحال فبفسده
تدل برتبته حتى العتق ليس لاحد من الدين ولا الورثه عليه سبل لانه ليس مدينه وانما هو عليه
منجه في الحال وعطاه المخرج صحه على الصحيح من المذهب لا يجب من الثلث بل باصل
المال والعبد ان يتولد ان احاط الدين بقدر العبد بطل العتق سوا كان قد غفر في دين غيره
او اوصى به وان تصد الدين عن قتله عتق ثلث الغناض واستبقى في الباقي لئلا ان الدين يمتد
على الرصيه وما هو في حكمها من الخيرات وما رواه الحلبي في الحسن قال قلت لابي عبد الله رجل
قال ان مت فبعدني وعلى الرجل دين فقال ان يربي وعليه دين قد احاط بدين الغلام مع العبد
وان لم يكن احاط بدين العبد استبقى العبد فانه من ماله وهو حر اذا اوصى اوصى الشيخ بهذا

زوار في الحسن في رجل عتق ماله عند موته وعليه دين قال ان كانت فيه مثل الذي عتق من
حاله عتقه ولا تجز وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق في حديث طويل عتق رجل
مات وترك عبدا لم يترك مالا غيره وقضيه العبد ستماء درهم ودينه خمسه درهم فاعنته عند
الموت كيف يصح فيه قال ساع يا هذا الغنياء خساء واخذ الورثه ما ستم قال فان كانت فيه
سهم درهم ودينه درهم درهم قال ساع يا هذا الغنياء خساء واخذ الورثه ما ستم قال فان كانت فيه
ولا يكون للعبد شيء قال قلت فان كانت فيه العبد ستماء درهم ودينه مائيه درهم قال نعم
ثم قال بعد ذلك اذا كان يوقت العبد ويستبقى يكون نصف للغنياء ويكون ثلث للورثه ويكون
له السدس والثلث ما ذكرناه اولى لا عتقا والرضا به بالاصل لو اوصى لام ولده قال
الشيخ في النهاية ان يوصي نصيب ولده ما يعطى ما اوصى له ما وقال ابن الجوزي الرصيه لام
الولد جائز ويعتق من وصيته او نصيب ولده ما يعطى بقية الرصيه فان كان دون
قيدها ولا ولدها اعتق منها بثلث وصيته ما من قيمتها والباقي من الثلث يورث بن باويه في
كتاب من لافضه الغنيه انما يعتق من الثلث ويعطى الرصيه وقال ابن ادريس يعتق من الرصيه فان
تهدت الرصيه عن الغني اعترف انما فضل منها من نصيب ولدها وهو العتق لانه ما تقدم من ان لا يكتسب
الورثه من حين الموت فثبت ملك الولد على جزء من امه فيعتق عليه بثلث الرصيه وما رواه
في الصحيح عن عبيد بن عبيد قال سألت ابا عبد الله عن رجل كتب لام ولده مائيه درهم فلما حضرته
الوفاه اوصى لها بالثلث درهم او اكثر للموت ان يرضى بها قال فقال لا يلزم من ثلث الميت
يعطى ما اوصى بها وفي كتاب العباس يعتق من نصيب ابنتها ويعطى من ثمن ما اوصى بها وفضل
الموجود في كتاب العباس بصره الباب الصحيح بن باويه بهذه الرضا به وبما رواه احمد بن ابي نصر
في الصحيح عن ابي الحسن قال سمعت من كتابه خطه ثلثه من لاني في ان اخ لو تركه ام ولده ليس
لها ولد اوصى لها بالثلث من ثمن الرصيه وعلق عليها عتق وباحلها ثلثه من ثمنها وان مكنته
اسلم بعتقه الثلث ولها الرصيه واجتبه ابن ادريس بثلثه من بعد وصيه وصيها او دين
فعل قال السخاقي الا رث بعد الرصيه الذي يوصى به فاذا اعتنتهاها من سهم ابنتها
دين الرصيه وقد قد سئل ادريس عن الرصيه وهو خلو في القران وهو الرضا به خبر واحد وقد
بين ان احبا ولا حاد لا يصل بها في الشرعيات لانها لا تجب على العبد والخبر عن ادريس

لا

انه سلع من اجل اوصي الى رجل يملن وباليهم فاذا له عند الوصية ان يعل المال ويكون الم
بينه ومنهم فقال لا بأس به من اجل اننا نعلم ذلك في ذلك هو من اجل ان يكون ذلك
شعرا في نهاية الاوان الوصية لا عند ذلك بل في المال قبل موته والى ذلك بعد موته فقلت عند وصيته
وتقبل فيه وقال عليه نعم بالوجه ما قال الشيخ عمدا بالوجه به والمناصب لا يصلح ان العادة قاضيه
منه العادة فاسبغ له السراويل الكثرى كثر ان ادرى خفيت قال الشيخ في قوله ان كان
على الميت مال لم يجر ان ياتى به في الماتيم بل باليه ويتبعه من البرج وانما من ادرى في ذلك وقال
هذا خبر واحد اورا ولا اعتماد والذي يقتضيه العمل من حيث ان ياتى به لا في ذلك بل في
مال الجنيه له عليه ولا عند ذلك بل في الماتيم فانه لا يكون ياتى به من الماتيم بل في
عند محله الا سببا وقال تعالى على المؤمنين من سبل الشيخ رجلا من اهل الحق يقول لعل لى
بينه وبينه بلا وسكن من اثبات حقه عند الحكم فان لاوى له اثباته عند ولا سببا
وان ادرى قد تورد الماتيم في الماتيم ما اذا باع الوصية من الماتيم
لكم الوردت وازاد ان يشترط لئلا ياتى ذلك اذا احد الفقه العدل من قبله فقال
وتبعه ابن البرج وقال بنا ادرى الذي يقتضيه مذهبا انه لا يجوز ان يشترط به لئلا
يخالف لان الانسان لا يكون مرجعا قايلا في عند واحد لان العقد يكون اعم ولا خلاف
الا ما خرج باحسان من والده اذا اشترى من مال ولد الصغر فلا يشترط عليه ان ياتى به
بالقياس في الشبهات الا ان شخشا باحسان جمع ما ذكره في نهايته وقال في خلاص في مسائل
خلاص في كتاب الوكايل في ذلك فقال ساجع من منع ما لم يشترط الاب والجد وقبيلهما
والحكم وامر الحكم والوكيل لا يصح لاحد منهم ان يتبع المال الذي في يد من نفسه الا ان
الذهب والجد ولا يصح لغيرهما واستدل باجماع الفقه ولا خيار على ان يجوز لابن عمه
انه الصغر على نفسه ويشترط وطاهبه ذلك وروى ان رجلا اوصى الى رجل يبيع فوس له
فاشترى ما اوصى لئلا يستغنى عدا من سعده فقال ليس له ذلك ولا يعرف له مخالف
والوجه ما قال الشيخ لئلا يتبع وتتم من اهل في محله فتشدد اما الخلاصه فظاهر اما الفقه
لاولى فلا بد من جواز التقرب بغير ان قبل الزنا وان تملك العيون وما رواه الحسن بن علي
العمداني قال كنت مع محمد بن يحيى عن الوصية ان يشترط من مال الميت فاذا بيع من زاد يرد

و ياخذ لئلا يشترط فقال يجوز اذا اشترى صححا وقوله ان يكون مرجعا قايلا في عند
او باع يبيع عنه و اى حال لم يرد لا يتناول الجواب وضع لعل الملك عن المرجع
والعقل وضع لعل الملك الى ان لا يفسد في ذلك من لوجها في واحد لا ما قيل
جمع المقدمه لا ولى نعم هو موضع النقل عن المرجع ان كان مالكا ومن من يتولى
امره ان كان ذليلا ومول بن سعده ليس وجه عندنا من احتمال ان لا يبيع كان
للعين فبئس من الفقهاء قال الشيخ في النهاية اذا مات لسان من غيره كان
على الماتيم في الماتيم ان يتم له ما شرطه في مصلحه الورثة ومعهم ويشترط فيكون
ذلك جازا فان لم يكن الماتيم الذي يتولى ذلك او ايم به جاز لبعض المؤمنين
ان شرط في ذلك من قبله ويستقل فيه كذا في جوده بها من غير اصرار بالوردت ويكون
ما فعله صححا ما صا يتبعه ابن البرج وقال ان ادرى الذي يقتضيه الماتيم ان يكون
سلطان يتولى ذلك فالامر فيه الى فقهاء شيعته عليهم السلام في دوى الماتيم في صلاح ما هم
عليهم السلام قد يوجب هذا امر ولا يجوز لى لى بغيره ترى ذلك حال فاولاه فاما
لا يفي شيئا من قبله لانه ليس ذلك حال امان بولاه الفقيه فيما مضى صححا من ما
والشيخ رحمه الله تعالى في ذلك على وانه ساجع قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات
ولا يورثه وبنات صفار وكما من غيره وصته ولم يخدمه وماله له وعبد كيف نصح الورثة
ففيه ذلك الحديث قال ان قام رجل ثمة فاسمهم ذلك كله فلا بأس مع ذلك بغير
الشيخ لا ما في ما ذكره ابن ادرى لا يكون ثمة لا ياتي كونه فيها جاز ان يجمع في الماتيم
وترك الشيخ المصنف على الفقه العلم بان من الفرائد الكمله في الفقهاء متل هذا المور
وتدري على بن باب في الصحيح ما كتبت ذلك على الكاظم عليه السلام انه سالت عن رجل
مات وترك اولاد اصفارا وترك ماله له وعلما من حراري ولم يوصي كيت مري
فمن مري منهم لم ياتى به ماله له وما تربي به يبيع فقال ان كان رجل يقيم با درجو
ما عليم ويطرحهم كان ما جاز فمهم قلت فما تربي فيمن ستر فيهم لم ياتى به ماله له
قال لا بأس اذا باع عليهم الفقه لهم الماتيم فمهم ليس لهم ان رجعا عما نصنع
التم لهم الماتيم فمهم ادرى مع بعد الفقيه ايضا يجوز للمصير الى اقاله الشيخ

للصديق ولا يحسن الظن بهم نادى سبل عليه قال الشيخ في الخلاف والبطي اذا اوصى
الى امرين وشروط الاجتماع على القرب وعدم تقرب احدهما به او اطلق لم يكن لاحدهما
التقرب بشئ من الوصية وان شرط التقرب جاز وكذا قال ابن ادریس رحمه الله وقال
الشيخ علي بن بابويه ما يقارب له لك فقال اذا اوصى رجل الى رجلين فليس لهما ان ينفرد
كل واحد منهما بنصف التركة وعليهما انسا دا الوصية على ما اوصى الميت ويحق قال ابو الصلاح
وقاية النمايه اذا اوصى الى اثنين وشروط الايضاح الوصية الامعان فحقها لم يكن لشخص واحد
منهما الاستبدال ما يصعب فان شاحا في الوصية والاجتماع لم ينفذ شي ما يضر في ان الا
ما بعد صيغة الوصية ولكن لهم والمأكول وعلى الناطق في احد المسلمين جلد من الاجتماع على
مفيد الوصية ولا يستبدل بهم ان رأي في ذلك الصلح في الحال وان لم يكن الموصي قد شرط
عليهما ذلك جاز لكل واحد منهما ان يستبد بالوصية وبطابقا به بنصف الوصية وكذا
قال ابن البراج وهو يعطى له مع اختلاف يجوز التقرب والمعتد كمثل ان لا يشترط
منها في النظر فلم يكن لاحدهما الانفراد وما رواه محمد بن الحسن الصفار في الصحيح قال كتب
الى ابن محمد العسكري عم رجل كان اوصى الى رجلين الخوز لاحدهما ان ينفرد بنصف التركة
واخره بالنصف فوقع عليه السلام على الوصية ان حالها الميت وان عمدا على حساب الوصية
ان شاء الله تعالى قال الصدوق والنزوع غدي غبط الامام علي لم تروى عن زيد بن معاوية
قال ان رجلا مات واوصى لي والى اخر اولى رجلين فقال احدهما خذ نصف ما ترك والى
المصنف مما ترك والى اخره فساوا ما عهداه عن ذلك فقال قال الشيخ في كتابي
الاختلاف قال ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا اعلم عليه ولا اخفى به
ولا نعلم اصل الخبر ولا اول طنانه منها متناهيان وليس لا مطلق لان قوله عليه السلام ذلك
لا يفسد في صريحه ان ذلك المظالم الذي طلب ان يستبد نصف التركة وليس يخفى ان يكون
المراد بقوله ذلك له يعني الذي اوصى صاحب لا ينفذ الى ما يريد فيكون المحقق الكلام ان له
ان ما يملكه ولا يلجب سائله على هذا الوجه لا يتأني بينهما على حال انزل يريد ما ذهب
الشيخ اليه انه اقرب صحة الخبر اليه اولى فان كان التصديق النمايه واول البراج ذهبا
الى ما يطره ظاهر كلامهما من جواز التقرب مع اختلاف فحقها هذا المراد به مع انها ضعيفة عن

الدلالة اذا اساح الوصيان المشروط اجتماعهما في القرب ولا جاع قال الشيخ لم ينفذ
بشيء ما سقينا ان في الاما بعد صيغة الوصية والتكس والمأكول وعلى الناطق امر المسلمين
جلهم على الاجتماع على مفيد الوصية ولا يستبدل بهم ان ياتي لك الصلح في الحال وهذا الخبر
وكما ان الصلح فان تشاحل رد الناطق المصلح لاهية التقيد الا علم به واخره في جعل
الباقيين تعال وفي اشكال حيث انخصص لاحدهما بالنظر وقد رتد عنه الموصي ذلك
قال الصدوق اذا دعا الرجل نة الى رجلين الوصية فله ان ياتيها باذ اوصى رجل الى رجل فليس له
انه ياتي ان كان حيث لا ينفذ في اذ اوصى رجل الى رجل وهو قاي به فليس ان يستع
من قبل وصية وروى في كتابه من لا يضره التقيد عن محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع
قال ان اوصى رجل الى رجلين وهو قاي به فليس ان يرد وصية وان اوصى اليه وهو السيد
فليس بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وفي الصحيح عن الفضل بن يارس الصدوق
عم في رجل يوصي اليه قال اذا بعيت بهما اليه من بلد فليس ردها فان كان في مصرفه فله
فمن ذلك الميراث على الراي قال كتب الى الفضل بن محمد ع جلد عاء والله اني يقبل وصية به
هل ان ينفذ من قبل وصية والله فقم فليس ان يستع والطاهر ان الميراث في ذلك لا يحتاج
الا في العايبه اذ لم يسمع الموصي الميراث فان فيه ما تقدم من ان امتناع الميراث فزع عنق ومضى
لا ينفذ عنه سعد بن عبد الله فرض كفاية في الجهد فاصحابا لم يسمعوا على ذلك ولا يام بقوله
رحم الله قال الشيخ رحمه الله تعالى اذا اوصى لصديق كان له جاز ما اوصى له بحساب ما س
منه ورجع الباقي الى الورث وكذا قال سلا وقال ابن البراج يعان يوصي لكا تبه ومن
الشبهة فان قصد الميراث رجوع الباقي الى الورث من غير ان يستع من مال الكا به بقوله
بل يكون له مما لم يرضه ابطال الوصية للكا بتة سواء كان الموصي للمالك او غيره وهو مخالف
لظاهر فتوى اصحابه وان قصد رجوعه اليهم واستأط ما يقابل من مال الكا به فرجس
على ان ابطال الوصية للكا بتة الغير المشروط لا يخفى عندي من نظر المشهور ان لا يصح
الوصية بعد الغير ولا للكا بتة المشروط لا يخفى عندي من نظر المشهور ان لا يصح الوصية
لصديق الغير ولا للكا بتة المشروط لا يخفى عندي من نظر المشهور ان لا يصح الوصية
لصديق الغير ولا للكا بتة المشروط ولا غير المردي وقال الشيخ في البسيط وتبعه ابن البراج اذا اوصى

ان ياتي

الرس

فنه اوله وورنه كان ذلك صحفا الارث عندنا يصح وكذلك ان اوصى لكانته
اولها تبه وورنه كانت الوصيه صحفه ولا اوصى لكانته لا يصح الوصيه لما وورنه ليس
في ذلك وفي كلاًه نظر فان الوصيه للعبه ان كانت وصيه للوطي صحته وان كان العبد
لاجنى لا يصح الوصيه له وان لم يكن لم يبق فرق بين الارث ولاجنى والمعلم فهذا
التفصيل شكل قال ابن البراج اذا قال اعطى دابة من دوابي اعطى فيها قاله
وقيل يعطى ما اراد من الخيل ذكر كان ادا من اوصى البقال لرجل من الخمر لا يعطى من الخمر
يقولون لان ذلك لا يصح في العرف دابة والمخرج في ذلك لا اصل للفقه اذا اوصى
بشيء من دوابي البقال حج عنه من دابة اذا كان في التمتع فضل لذلك فان خرج حاجا فان
في الطريق لا اوصى ان حج عنه فانه يخرج من الموضع الذي مات فيه فان كان له اوطان
مختلفة ومات وهو في السفر اوصى ان حج عنه فانه يخرج من اقرب اوطان الكوفة فان لم
يكن له وطن بان يكون من البلاد اوصى ان كان له ولا يستوطن موضعاً فانه يخرج
من حيث مات وهذا التفصيل غريب وقد قدم اختيارنا في ذلك قال الجنيدي
لا وصيه للموت ولا يحوي فان اراد الوصيه اليه الحق وان اراد الوصيه للموت فموت
ثم قال فانما المكاتب فانه حر ومن وصيته بقدر ما عاقبه وهو على ارادة الثاني اللهم
الا ان جعل الوصيه بالولاية مبطون على الحرية والرقبة يظل تصيبا لرقبة الوصيه بالمال كغيره
اشكال قال ابن الجنيدي لو حصص بالوصيه مقرر لعبد العرب كان قبلته ثم ان استغنى
كان له الوالد ثم ان اشترى من غلام من وضع الوصيه فان اخرج ان مرقى القوم منهم منعنا ذلك
المشهور ان الوصيه اذا مات قبل ميراث الوصيه ولم يرع الوصيه وصيته فان الوصيه نقل
الميراثه الموصول قال الجنيدي رحمه الله ان اوصى لرجل من بني العرب الوصيه قبل المصير بذلك
كان ماضي به رجاء على وورنه فان لم يكن له وورنه رجع المال الموصى اليه ان قال واصحاب
الوصيه اذا مات الموصي قبل ان يرجع فيما رضى به فان لم يرجع كان ميراثا لمخلقي الموصي ولا له
ابن باويه في كتابه وهو له هبة ثم يرد للاصحاب وقال ابن الجنيدي ولو كانت الوصيه لا تقام
بصنعه يكره ان يشاء المالك الذي يملك لولد فلان هو له فان ولد فلان فغيره لم يخل في
الوصيه وان مات احد من قبل ميراث الموصي يظل سهمه ولا يباين هذا القول عندني لان الوصيه

لا يكره

عند من ينقل الى العاقب وتقبل وقد بينا ان القبول العتد به هو الذي يقع بعد الوفاة
فصار الميراث حينئذ لا غيره وورنه ساروا ان يصير محمد بن مسلم معا في العتد عن الصادق
ثم قال سئل عن رجل اوصى لرجل مات الموصي قبل الموصي قال ليس بشيء وفي الموقن عن منصور
بن حازم عن الصادق قال سئل عن رجل اوصى لرجل وصيته ان حدث به حدث
فمات الموصي قبل الموصي قال ليس بشيء باق على ما احتجوا به ابو جعفر تيسر من ذلك
قال يعني امير المؤمنين في رجل اوصى لآخر والموصي غائب فمات في الذي اوصى لرجل قبل الموصي
الوصيه لوارث الذي اوصى لآخر وان اوصى لآخر شاهد او غائب فمات في الذي اوصى لرجل قبل الموصي
فالوصيه لوارث الذي اوصى لآخر وان اوصى لآخر شاهد او غائب فمات في الذي اوصى لرجل قبل الموصي
لوارث من بعده من خيار الرقة انصب وورنه اشاح طرقتا فان عودت تيسر من ذلك لغيره
احدهم ضعيف فعلم الرادي وخيار الجنيدي استقر الميراث فاسئل الى ارادة خلاف
القبول الذي هو جزء السبب فانه لا ينقل كما في قبول البيع والمهر وغيرهما قال ابن الجنيدي
لو وصى بثلثة لرجلين فكان احدهما حياً ولا ميراثاً كان الثلث كله للمحي لا يرجع الى الورثة
ما اخرج وصيه كذا في وصي لفلان بالدين درهم وان اشتريه منه نفسه فليس له درهم ولا يصح ميراثه
الا اوصى به نفسه وكذا لثلثة لوصي بثلثة لرجلين فمات احدهما بعد ميراث الوصيه لم يسل الاخر
وليس يجيد لانه لو وصى للمحي الاصبحت ثلثه فادخول ان يراد عليه لما فيه من التبادل والتبديل
بل يظل الوصيه للثبث ويرجع نصيبه الى وورنه الموصي قال ابن الجنيدي اذا قال فلان اوصى
بوصي فمات ميراثه كان الثلث لوصيه لم يكن للميراث من ميراث الوصيه وان كان له مال الميت
غيره كان ثلثه للميراث ميراث الثلث موقوف فاذا سئل عن ثلثي ثمنه فانه مال الميراث قبل له حج
الثلث من ميراثه فان حج عنه وكان ميراثه لورثته وان مات قبل ان حج كان ميراثه لورثته
سيد وفيه نظر ولا راي ان ميراثه من ميراث الوصيه لا يخلو لم يوصى له بالعتق على تقدير حج ونحوه
يستقل الى الورثة فاذا حج باذنتهم بعتت الوصيه حسده قال ابن الجنيدي ولو وصى السيد
بعتق ثلثه على ان لا يرجع ثلثه الى الورثه فماتت ثم تزوجت لم يطل العتق فان جعل
الحق له ان ثابت من ميراث الوصيه او العتق فماتت ثم رجعت في ذلك بطلت بعتقها والرجع المستور
بين المكاتب لان الشرط في العتق ما لا يشترط او الدوام وعلى الميراث من ميراث الوصيه لا ينفك الشرط

أولاً في كتاب من الأطباء العتيق في التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وقال السيد رحمه الله في الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 على الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ولعلهم ان صاحبها باقي الرزق فصار تركه بعد وفاته وإذا كان عليه دين فخطه ما في يده فاقتر
 ما به وبعده لربث أو غيره على الرزق ان كان عدلاً ولو كان بينهما لم يتلأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 البين والدين شرط القبول بالاول العدل اذا كان هناك دين فخطه في تركه وقال السيد رحمه الله
 ما لا يملك امره فيما في يده فاقتره في مرضه كالأمر في صحته فلم يفرق بين الدين والعين
 ولا بين حاجتي والورث ولا بين ان يكون المقر من مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 بن آدم في رقال في حق الرزق اذا كان صحيح العقل فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 بقي اذا كان مريضاً ما اذا قرأه ولم يكن العقل يشبه على صحته ما اقر به كان لا يقره في حكم الرزق
 والعقل لا يملك لما ما رواه اسمعيل بن حارث في الصحيح من قال سألت ابا عبد الله عن رجل قرأ الرزق
 له وهو مريض بدين عليه فقال يجوز اذا كان الذي اقر به دون الثلث وفي الصحيح من قال سألت ابا عبد الله
 ما قال قلت لابي عبد الله عن رجل قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 سألت ابا عبد الله عن رجل قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الذي روى وفي الصحيح من العلاء بن الساري قال سألت ابا عبد الله عن امرأة استودعت رجلاً
 ما قال قلت لابي عبد الله عن رجل قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الرجل وقال في ذلك ان صاحبا قال لا راء الا عندك فاحلف لثما ما قبلت حتى اقبلت لم يرد قال
 ان كانت مريضة عند فاحلف وان كانت ميتة فلا حلف ويصح ان يقرأ ما كان في يده من الرزق
 ما لم يملكه احد من الورثة من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 على صبره التمتع فان لم يملكه فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وهو استحقاقه في حاله لو كان في حال صحته ثم مرض فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 فان التمتع الا بالهاتين شيئا ما لم يملكه في حال صحته من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 لدارت في حال المرض واستلها به لا مانع من ذلك ولا يصلح ان يقره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ولا يقره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع

ورقم

ورقمنا قالوا اقرنا قال فاستدركنا وحدثنا ايضا عاتق بن عبد الله الجمال القزويني وهو من ادريس
 رحمه الله عن ابي في الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 والادب في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 قال الشيخ في النهاية اذا قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 المقر من مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 له وعليه ان يظهر في المقر البينة بان لم يكن معه بينة كان يقره بالدارت وتجرى به البراءة ولا
 بن آدم في رقال في حق الرزق اذا كان صحيح العقل فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الى ان يقر به سواء كان المقر من مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 خلافاً لهذه اخبارها وادوارها في كتاب التمتع ما رواه عن ابي عبد الله عن الحسن بن سعيد قال كان للمريض
 عن ستم سله الى المقر وحلف على الداروت وان لم يكن مرضاً كان حكم الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وهو ان يقر به في حال صحته من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 في التمتع من ان يظهر من قبل على ما في نسخة المنيه من روى عن ابي عبد الله عن الحسن بن سعيد قال كان للمريض
 حلفه او على ما في نسخة المنيه من روى عن ابي عبد الله عن الحسن بن سعيد قال كان للمريض
 اذا كان عليه دين فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ابي عبد الله عن رجل قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 اليند ولم يقر بالمرث واجب فاما ان المقر من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 قال في الدر المنثور اوضح هذا في قوله ان كان ذلك صححاً سواء كان المقر وارثاً او غيره يقره
 صححاً كان قرأه او في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 لهذا المرض هذا الحكم على ما قبل الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الشيخ في النهاية اذا قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 له فان لم يكن مع احداهما كالت بينهما نصين وقال بن آدم في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 استحالة الرزق في ذلك دون قسمته لاجل احصائها بالمفسد ان كان الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 قلنا يرجع في النفس الى قوله ان قرأه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع

قال في البوط اذا اوصي للمولى ولم يزل من ابي اسلم اسيراً بعد عدم اخبارها فنهى المسئلة
 في ما لا ينفك من طبعها
 وفيه طبعها في الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ان المحرم من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 الشيخ في النهاية اذا قرأ الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 النكاح المحرم من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 معتداً على حرمه وادوارها من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 لاحاد لا يجل بها ولو رزقها العبد قال في النهاية المنيه من روى عن ابي عبد الله عن الحسن بن سعيد قال كان للمريض
 سحاً او حلف الطهرى ولا رزقها من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 والكثير فالاجماع ما صدر على التمتع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وسعت البعير بالظاهر الغزاة فله لا حياط ثم قال في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ما ائبته العمومة الغزاة فله لا حياط ثم قال في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 من لا قول وقد حكيت لخلوت قيساً في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ائبته وولم يزل من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 والقول في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ان شفع وهذا يدل على اصطفاؤه وتلك بالدارت وتجرى به البراءة ولا
 العزير دليل على ان قرأه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 رواه غير المسئلة ثم اعتد عليه ولحق به وقال في النهاية المنيه من روى عن ابي عبد الله عن الحسن بن سعيد قال كان للمريض
 قد الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 رضى وهو ما لا بد من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ليس من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ما كان من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ما كان من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع

وسفها فاضاً شيعاً تشعركا الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 على ما يستلزم احد من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 نمانا قلت فنهى بها لا اذا فاضح السبع في الجوع سباً ان قال الشيخ في البوط اذا رزقه
 المهرت والتبيل وقيل التمتع جاز الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 بالمرث والشرطين وان لم يكن له الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 سكو التمتع لم يستلزم سكو عليه ما لم يمتنع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وان كان قد تملك الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 فلو تجوز زيل سكو الوصية ما لم يزل من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 فنهى عن التمتع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وقد جعل القبول الذي هو شرط اذ لم يمتنع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ثم ائبته المهرت وخرجت عن اسم الدار بطلان الوصية وهو قول من سحر للفقهاء لان
 لا اعتبار في الوصية ما يقع عليه الامم حيث يمتنع الوصية والوجه عند المصنف وهو ان يقال ان
 الموصي به سلطاناً كان يتولى اعطى وارثه في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 من دور في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 وان كان معينا كان يتولى اعطى هذا الدار فخر قبل مرته فاقتره في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 اوصى به فجمع فله على العوض من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 قال في رقال في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 ان كان فيه عتق او غير ذلك من الرزق من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 لقوله وفيها عتق ما لم يمتنع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 مال معين في الثلث حصلت العاقد اصحاب الرضا في الثلث والوجه عند التسوية
 بين العتق وبين ائبته التمتع والناحية لا يجمع في عتق اسمعيل بن همام عن ابي الحسن
 في رجل اوصى بعتق ماله فله في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 كتب رضى في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع
 التمتع في مرضه من ألبت حكم بعد التمتع في حق الرزق من ألبت حكم بعد التمتع

ما قد ساء من اخبارها وكثير ما يجوز ان يكون خرج المني لا يرد به لضعف العام
المشهور ان الرضاع في الحولين يشترط له سواء كان قد ربط قبل الحولين او لا وقال
به ابو حنبل الرضاع الذي يرضع من ثديي امرأة بعد الطهارة لم يرد به ذلك
الشرب لما تقدم من الروايتين عند الرضاع بالحولين احتج بآراء الضعفاء عند
عن الصادق قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يعظم الحولاب المراد بذلك الرضاع الذي لم يرب
ان سمي الرضاع بالحولين فانه لم يرب من ثديي امرأة بل من ثديي امرأة واحدة
الرضاع في من الحولين فان حصل الرضاع بعد الحولين سواء كان قبل الرضاع او بعده فليدرك
او كثر ما لا يرد به ذلك قال الحنفية ليرحمه النكاح من الرضاع الا ما كان في الحولين قبل النكاح
فاما ما حصل بعد الحولين فانه ليس برضاع حرم به النكاح قال ابو حنبل الرضاع بعد
طهارة ولدنا القول ولم يربض الولد الرضاع الذي رضع الطهارة منه ولا الرضاع الذي
المستحب من اما الرضاع فان حصل من ثديي امرأة ان يكون الرضاع والمرضعة من ثديي
سواء من الحولين وكذا قال السعدوني وهو وقال بن حزم من شرط الرضاع ان يكون الرضاع
المرضعة دون سبطين وان يكون المرضعة في من السبطين من ثديي امرأة وقال بن حزم
وقد ذهب بعض اصحابنا للتأخير في صفة الرضاع ان يكون من الرضاع والمرضعة من ثديي
دون الحولين وهذا خطأ فانما لا لا يتصور سبق الرضاع لان المراد ما اذا كان الرضاع ولادة
حلالا وصحها اكثر من حولين ثم ارضعت من اهل من حولين الرضاع الحريم المستحب للرمان
على غيرها احكام الرضاع بغير خلاف من يحصل بغير الحولين في الرضاع لغير اهل الطهارة
وارضا في السابق والاولاد يرضعون لادوية حولين كالسنة لان المراد اثبات الرضاع الشرعي
الذي يتعلق به الحريم بدليل انه لا يجوز ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به على ما حصل بعد
الحولين وقبل ثديي امرأة ولا يرب في حوله ومنها ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به في النكاح
بعد نكاحه لان النكاح قبل ثديي امرأة ولا يتصل به شبهة بل يرب في النكاح وهذا الكلام على طهارة
حاله انما يتصل به هو من التحق بمهره لان حكمه بالخطا مستد بالاجماع في التحق وهو الرضاع
ولا يثبت لبيان عقد الرضاع الذي يرضع به لاجل ولا يرضع بها لاجل مع ان لو كان النكاح
والرضاع يتصل به مع النكاح فنقل عن ابن بكير حيث سألوا ان يتصل به المهر في امرها فقلت

فلا

فلا يستثنى ثم ارضعت صبيها فلما سنين حتى تمت الستة اشهر ذكركم انهما
لا ينفذ ذلك بينهما لان رضاع بعد طهارة وانما قال رسول الله لا رضاع بعد طهارة اي
ان اذا تم الرضاع سبطين والجارية قد خرج من تحت الدين ولا ينفذ منه بين من يرب
من قال واصحابنا يربون الرضاع الا ان يكون الرضاع والصبي والجارية بان شره شره وهذا
وان لم يكن محجبا لم يستند ان يرب لان الام لا ان ادعى اهلها على جلا فزعموا ان الرضاع لا يرب
ادري ان لم يرب بالعم احتج ابن الصلاح بان الرضاع المعتبر شرعا ما حصل قبل الطهارة وكان يرب
في احد الموضعين ثبت في الاثر وهو ان يرب بعد الرضاع بعد طهارة والجارية من المدة
لا يرب وهي القياس فانه بالمثل عندنا ولا يثبت بعد طهارة لثنا والمرضعة مع احكام
الرضاع في الماهل بعد طهارة المرضعة المسمى له وقول ابن الصلاح لا يجوز ان يرب في
السنة من المدة من المشهور ان الرضاع انما يرب في ثديي امرأة ولو حصل الرضاع في
الوجوه فقلت لم يرب منه خلا لا لا يرب فانه لا يرب في الوجوه ولا في غير البويضة قالوا اذا
المحض انما يتعلق بها التحريم بعضها رضاعا وبعضها جارية فثبت الرضاع عندنا مع انه قال
قبل ذلك الجور كالرضاع عند الغنم وما لا يرب منه ولا يرب منه ولا يرب منه ولا يرب منه
على عدم حرمة لثنا في الرضاع لا يرب من الرضاع الا ما ارضا من ثديي واحد حولين كالسنة
لا يتبين ان يرب في الظاهر ولا يجوز التمسك به لانما نقل قد بينا ان المراد حصول الرضاع في الحولين
ولا يتبين هذا التاويل ولا يعد لا استدلال منقول الا ما ارضا من ثديي واحد يسمى الرضاع
انما يحرم الرضاع وقولنا انما يرب من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة ارضعته وضعت ثديي
من الرضاع جلا الرضاع الحريم مبدءا من الرضاع ولا يرب الا بالحد او احتج في الحديث بما رواه جليل
من رجالنا في الصحيح عن الصادق قال اذا رضع الرجل من ثديي امرأة حرم عليه كل ثمن رزقه هو
بصرف العجز والربط من تحت من حد في الرضاع معه قال الشيخ في المبسوط من روى امرأة
وطيها على به النسب كالحكم او فاسد او في شبهة ان ملك بين ثديي امرأة فثبت الرضاع بينهما
معافا واولا لغيره كالحكم فانه الرضاع من ثديي امرأة والذي يرب من ثديي امرأة فثبت الرضاع
الرضاع وتاويل في الحديث ولو ارضعت بلع من ثديي امرأة فثبت الرضاع وكان يربها هو الرضاع
احوط واولا وتاويل في الحديث وانما يرب من ثديي امرأة من النكاح الباطل المستحب في رزقه من النكاح

المرد

وانما ساء من اخبارها وكثير ما يجوز ان يكون خرج المني لا يرد به لضعف العام
المشهور ان الرضاع في الحولين يشترط له سواء كان قد ربط قبل الحولين او لا وقال
به ابو حنبل الرضاع الذي يرضع من ثديي امرأة بعد الطهارة لم يرد به ذلك
الشرب لما تقدم من الروايتين عند الرضاع بالحولين احتج بآراء الضعفاء عند
عن الصادق قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يعظم الحولاب المراد بذلك الرضاع الذي لم يرب
ان سمي الرضاع بالحولين فانه لم يرب من ثديي امرأة بل من ثديي امرأة واحدة
الرضاع في من الحولين فان حصل الرضاع بعد الحولين سواء كان قبل الرضاع او بعده فليدرك
او كثر ما لا يرد به ذلك قال الحنفية ليرحمه النكاح من الرضاع الا ما كان في الحولين قبل النكاح
فاما ما حصل بعد الحولين فانه ليس برضاع حرم به النكاح قال ابو حنبل الرضاع بعد
طهارة ولدنا القول ولم يربض الولد الرضاع الذي رضع الطهارة منه ولا الرضاع الذي
المستحب من اما الرضاع فان حصل من ثديي امرأة ان يكون الرضاع والمرضعة من ثديي
سواء من الحولين وكذا قال السعدوني وهو وقال بن حزم من شرط الرضاع ان يكون الرضاع
المرضعة دون سبطين وان يكون المرضعة في من السبطين من ثديي امرأة وقال بن حزم
وقد ذهب بعض اصحابنا للتأخير في صفة الرضاع ان يكون من الرضاع والمرضعة من ثديي
دون الحولين وهذا خطأ فانما لا لا يتصور سبق الرضاع لان المراد ما اذا كان الرضاع ولادة
حلالا وصحها اكثر من حولين ثم ارضعت من اهل من حولين الرضاع الحريم المستحب للرمان
على غيرها احكام الرضاع بغير خلاف من يحصل بغير الحولين في الرضاع لغير اهل الطهارة
وارضا في السابق والاولاد يرضعون لادوية حولين كالسنة لان المراد اثبات الرضاع الشرعي
الذي يتعلق به الحريم بدليل انه لا يجوز ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به على ما حصل بعد
الحولين وقبل ثديي امرأة ولا يرب في حوله ومنها ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به في النكاح
بعد نكاحه لان النكاح قبل ثديي امرأة ولا يتصل به شبهة بل يرب في النكاح وهذا الكلام على طهارة
حاله انما يتصل به هو من التحق بمهره لان حكمه بالخطا مستد بالاجماع في التحق وهو الرضاع
ولا يثبت لبيان عقد الرضاع الذي يرضع به لاجل ولا يرضع بها لاجل مع ان لو كان النكاح
والرضاع يتصل به مع النكاح فنقل عن ابن بكير حيث سألوا ان يتصل به المهر في امرها فقلت

كول

وانما ساء من اخبارها وكثير ما يجوز ان يكون خرج المني لا يرد به لضعف العام
المشهور ان الرضاع في الحولين يشترط له سواء كان قد ربط قبل الحولين او لا وقال
به ابو حنبل الرضاع الذي يرضع من ثديي امرأة بعد الطهارة لم يرد به ذلك
الشرب لما تقدم من الروايتين عند الرضاع بالحولين احتج بآراء الضعفاء عند
عن الصادق قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يعظم الحولاب المراد بذلك الرضاع الذي لم يرب
ان سمي الرضاع بالحولين فانه لم يرب من ثديي امرأة بل من ثديي امرأة واحدة
الرضاع في من الحولين فان حصل الرضاع بعد الحولين سواء كان قبل الرضاع او بعده فليدرك
او كثر ما لا يرد به ذلك قال الحنفية ليرحمه النكاح من الرضاع الا ما كان في الحولين قبل النكاح
فاما ما حصل بعد الحولين فانه ليس برضاع حرم به النكاح قال ابو حنبل الرضاع بعد
طهارة ولدنا القول ولم يربض الولد الرضاع الذي رضع الطهارة منه ولا الرضاع الذي
المستحب من اما الرضاع فان حصل من ثديي امرأة ان يكون الرضاع والمرضعة من ثديي
سواء من الحولين وكذا قال السعدوني وهو وقال بن حزم من شرط الرضاع ان يكون الرضاع
المرضعة دون سبطين وان يكون المرضعة في من السبطين من ثديي امرأة وقال بن حزم
وقد ذهب بعض اصحابنا للتأخير في صفة الرضاع ان يكون من الرضاع والمرضعة من ثديي
دون الحولين وهذا خطأ فانما لا لا يتصور سبق الرضاع لان المراد ما اذا كان الرضاع ولادة
حلالا وصحها اكثر من حولين ثم ارضعت من اهل من حولين الرضاع الحريم المستحب للرمان
على غيرها احكام الرضاع بغير خلاف من يحصل بغير الحولين في الرضاع لغير اهل الطهارة
وارضا في السابق والاولاد يرضعون لادوية حولين كالسنة لان المراد اثبات الرضاع الشرعي
الذي يتعلق به الحريم بدليل انه لا يجوز ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به على ما حصل بعد
الحولين وقبل ثديي امرأة ولا يرب في حوله ومنها ان يرب الرضاع الذي لا يتعلق به في النكاح
بعد نكاحه لان النكاح قبل ثديي امرأة ولا يتصل به شبهة بل يرب في النكاح وهذا الكلام على طهارة
حاله انما يتصل به هو من التحق بمهره لان حكمه بالخطا مستد بالاجماع في التحق وهو الرضاع
ولا يثبت لبيان عقد الرضاع الذي يرضع به لاجل ولا يرضع بها لاجل مع ان لو كان النكاح
والرضاع يتصل به مع النكاح فنقل عن ابن بكير حيث سألوا ان يتصل به المهر في امرها فقلت

والمر

قلب

سقط من الكثرة بين لان الفجر جاء من بعض قبيل الدخول قبل الفجر بان فاقن الذين
على ظهورهم ثياب في ذلك لا تسقط وقد نظر لان العبد قد انسخ فوجب المهر ارضه
ويرجع على العكرين قالوا ولزوج صغيره فارصعها الامرات حرمات جميعا ان كان دخل الكثرة
والا فالكثير وبغى الصيرة لعدد الدخول باسها قالوا ونسما الخلق ذلك في غير ما يصل
فادعنا لغيرنا جميعا وقل الشيخ فلو لم يزوج من الام واليت فميتا لم يكن الا من يدا
واليت معا لو بد من عند مساف قالوا لا وانما لم يزوج من غير على الاقره لا لثبات
منه فيهم من الاصل وهذا فذا نحن من الشيخ الحنف قد قالوا وانما لا يزوج من غير في
بيت وعمل وان كان حالها كان الحان انما اسكها وان ساطعها ولم يزوج عليه لذكرتها والكل
له اسكها في مصر على العجز فان ظهرت استزوجها لانها لم عليها ومعلوم ان غيرتها بعد ما
من غير ما صليحت تستبرها فقال في خبره واذ اذرت المرأة عند زوجها على انما انسخ تكمها على قول بعض
الاصحاب والعبد علم التحريم لقول علي عليه السلام لعلم الحلال والحرام وعادوا وصريحه الصالح
قال الامام بان سكتا على امراته ان رهاقته ان كانت توف وان لم تنقلها لم يفسد عليه
منها ما سقى والاصل اجمع سلا بل انظر في النكاح التماس على علمه لحدود الجرح من الزنا
اختلاف الانساب فالشيخ له نكاح المصرة على الزنا ثم اختلاف الانساب وهو محمد وعمر بن الخطاب
انما نسب الزنا في
حرمه بعد زعم وانما يثبت وبما قاله ادريس وقال الحنف قد فرج بها وعزوات على ثياب
من ذلك وان اراد ان يكمها بعد صحح ذلك بعد ان يظهر من التبر الصادق لا يقع وقال الشيخ
في التبر اذا فرجها وعزوات على لا ينجس له العبد ما دامت مقرة على قولنا لا يفسد فان ظهر
له منها التبر دحا له العبد عليها ويغير بتهابا بان يدعها الى ما كان منه فان لم يثبت
في العبد عليها وان استفت عرف بذلك منها وتبعه بين المراج وعذا من الصلاح في الحيات
الزانية حتى يتوب والحق لنا الصلاح و ان الزنا لا حرمه فاسمه لا يحرمه لان الزنا لا يفسد
حكم العبد من الدخول الى البيت لكان زعمه بعد جرح ادوي والثاني با على ما بعد في السلب واست
نا بعد من سلبه وبين الطين الحارث اقول في البينة لانه متعلق بالحيثية على ان يفسد جماع
وبما في البينة الصريح ما قال ابو عبد الله اسما على رجل ما من حرام ثم بدله ان تزوجها حالا

۱۹۹

[illegible]

بقي ثبت الآخر ميتا لا تحت لا بعدد مستألفين من العقد الاول وقع فاسدا والكلام هنا صحيح
مقتضى ان المتام الاصل هو للعقد الاول اذا دخل عليها ميتا لا تحت او ميتا تحت ميتا لانها
تخرج كالحاصب والاعتلال امر لا على التحقن على ذلك وعملان يتال انه ليس لها فسخ
كالحاصل على فتح كالحاصب والاعتلال هو هنا خارجا عن اختصاصه في العقد صحيح سعيد لان المعنى
عنه انما هو العقد الثاني فعلى كونه لان التزم بسببه حصل وانما رويان على فسخ
عقد الماحذ وبعد قول الامتثال اجماعا فكذلك بعد عللا لا صحاب ولا على كل بعد منها
روجه قد تدخل تحت عدم الاعلى وزوجهم ولا هنا اما ان رويان العقد صحيح عندنا
واما ان لا رويان فيمثل اذ كل مورق على رضا العرب بطل بعده وما رواه عن جعفر الصحيح
عن ابيه عن موسى قال سالت عن امرأه تزوج على نفسها وخالفه قال لا باس قال تزوج
العرب والماء في ابنه الاخ وبنت الاخت ولا تزوج بنت الاخ والاخت في العرب والماء في الاخ
منها من قول كحلده بالكل كلام لا صحاب ليس فيه استبعاد لان عقد الماحذ صحيح
في نفسه لصعود من عهده فخلده جاسعا لنزول ولا يورث لطلان فسخ العرو الماحذ
له فسخه لاصليه كونه من العقد المورق في رضا الغير واذا وقع صحيحا يكون نسبته
وسببه عقد المدخل عليها كما كان لها فتح عند الرض كان لها فتح عند هذا المتام
الثاني هو انه والملاحض كالحاصب عند العقد الثاني عن ولد المتام الثاني عرضا فاشترى
فبيع بطلان ولا يقدم فيه بشي ان جعفر وما رواه الكوفي عن جعفر عن ابيه عن ابيهم
من تمام انه ان رجل تزوج امرأة على خالها فخلده وزف بنهما ولا خزان يكون فكلم
اذن الخال اجماعا عاصوا ان يكون مع عدم الاذن لكن عاب ان الملاحض هاشمكة
وقد عتمد المتام الثالث قوله في الملاحض اشكالا فهو موقوف على نسخ الزوج وهذا يعنى
ان المزوج النسخ من غير طلاق وفيه نظر فان النسبة البتة صحيح خصوصا عند فتح
على فسخ كالحاصب بنت الاخ وبنت الاخت في نفسه فلا يطل الا الطلاق لمساب السخ ان
كان يمكن حل كلا على الطلاق على عدم تمام الرابع لو قلنا ان لها فتح كالحاصب فسخا
لم يحب الارتباط حتى يخرج العرو والماء من العقد الاول لا فسخ مع ما اكفى من الفسخ
فقال جعفر وزف فيها حتى يخرج العرو والماء من العقد الاول لا فسخه المتام الخامس قوله في

[illegible]

ل
کنوڑھا

منافس

محال

نقد

من اخرجهم واخرجهم على ما دار في الدنيا به باروا به جليل بن ديارج من بعض اصحابنا عرجوها
علمهم ان قال في اليهودي واليهودي واليهودي اذا استلم امرته واسم قال
صاعلي نكاحها ولا تفرق بينهما ولا تترك بغيرها من بلاد الاسلام الى غيرها وما
رواه محمد بن مسلم في الحسن بن الباقر قال ان اهل الكتاب رجوع من له ذمة الاسلام
احد الزوجين منهما ان نكاحها ولا يفرق ان يخرجها من دار الاسلام الى غيرها ولا يثبت
معها ولا ينفق عليها ما لها من دار الاسلام وانما يكون مثل شركون العرب وغيرهم نكاحهم
الى انقضائها بعد فان اسلمت المرأة ثم اسلم الرجل قبل انقضائها عدتها فهي امرأته
وان اسلم الا بعد انقضائها بعد فقد باثنت منه ولا يسل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة
له ولا ينفق عليهم ان يتزوج بغير ذمة ولا يفرق منه وهو خذرة وامه والحراب من الاول
سند الرواية واسلمها وعن الثاني للمفارقة بالرواية الاولى ان طرقتا وباروا السكون
عن حصة الصلوة عن ابيه الباقر عن علي بن ابي حمزة سمعت قبل زوجها قال علي
بن اسلم قال لا تفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضائها عدتها فهي امرأته وان انقضت
عدتها قبل ان تسلم ثم اسلمت فانت طالق من الخطاب قال ابن ادریس قال الشيخ اذا كان
الرجل برباط الذمة فانه ملك عند خرافته لا يمكن من الدخول اليها ولا يوطئ
بها ما يباح للملك ان كانت زوجة فلا يخلو له ان يمنع منها ثم ان منع منها في الدخول
اليها فان منعها سقط لان المنع عندنا في نفاذ الاستمتاع وهذا لا يكون من ذلك
فقط سقط عنه وهذا جعل منه وجراؤه عظيمة على خفائه المحدث في جميع العلوم
يترك هذا الكلام عظيم خصوصاً وقد ذكر في بعض مواضع ان النكاح كاستحباب فأيضا
على الشئ في الرواية التي بينهما واي ليل قاده لا يملك من الزوج وعدم الغم منها فكثير
من الزوجات تمنع الزوج من زواجه وامر المنع ظاهر فان الانتفاع حصل منه اذن الشارع
حيث حكم به فانه المريد اصحاب الحائض وكذا في زمان الغد للاستعداد
قال ان ان ينفق ولا يجمع في نكاح الاعلان من اليهود والنصارى الا بعد فسادهم
وهذا هو المشهور عندنا في علماءنا وقال علي بن ابي حمزة في رسالة وابنه الصدوق في منعه
ولا يجوز ان يتزوج من اهل الكتاب ولا من الذمة الا اثنان وذلك ان يتزوج من الجاهل

المسلمات

المسلمات اربعا قال ان ينفق وتنفق ان اهل الكتاب من مالك الامانة فقله فحق في
اعدادهم اطلاق الامانة وعندهم من هذا خبر لا يصح عن علي بن ابي حمزة ولا يصح
قال اكثر من قولهم قوليهم ورواه محمد بن ابي بصير عنه السلف في بيع واسباب النكاح
المذكور من هذا الخبر في قوله عليه قال الشيخ والطلاق والسكنى واستند في الخلاف في جوب
اوله انه اذا زنا بامرأته لم يفسخ عليه نكاحها وانما يفسخ نكاحها وطريقه الاحتياط يقتضي
نكاح هذه التي في قوله تعالى نكاح هذه بنده وهذه بنده لا يفسخ نكاحها وانما يفسخ نكاحها
ايضا كقولنا من هذه النكاح بل من حيث لا ان يفسخ نكاحها نكاحا نكاحا
وانما يفسخ نكاحها من غير نكاحها هو الطاري على عرق النكاح وهذا الكلام خطأ اما اوله
فانفسخ من كونه ولد الزنا واي ليل يفسخ على ذلك وامانا يا فانفسخ من طرقتا في قوله لا يفرق
على انهما لم ينفق الا في حق ولد من قبل المولود مطلقا اما يكون المولود بنتا على حسب
المفارقة المفقرة نعم الاحتكام الشرعي المستقصد بالنسب متغير هذا خبره شرعي لاجل
البينة والامسية والاحتكام فلهذا السند وانما يقع على ذلك فيها كقولنا في الغد
وقد يترتب عليه اختلاف في احكام اخر يقتضي قول الشيخ لا يخل على الكافر من اهل البيت
المسلم قال الشيخ في النكاح اذا عقد النكاح على امرأه وهو عالم بان ذلك يفسخ بغير
بينهما لم يفسخ الا بان كان من علمنا بذلك فرق بينهما فاذا احتلوا وادانوا بفساد العقد
فساد وليس عليهما شئ من قبل الدخول وعدم نكاح النكاح على امرأته وانما يفسخ نكاحها
مع الدخول واليصل بينهما برباط النكاح من عقد على امرأه وهو يفسخ النكاح على امرأته
ذلك فرق منها على علمها بالامانة ولم يفسخ النكاح ولا يفسخ النكاح على امرأته من حيث النكاح
قال الشيخ وقال لا يفسخ وان لا يكون عند عليهما في حرام فانه لا يفسخ نكاح عليهما ولا يفسخ
الرجل وعدم الدخول وقوله في الخلاف انما يفسخ في حال احرازها حاله فلهذا فرق
بينهما لم يفسخ الا بان كان علمنا ولم يفسخ بها فرق ايضا بينهما ولم يفسخ الا بان
وقال الصدوق في المنع ولا يجوز النكاح من اهل البيت ولا يجوز النكاح من اهل البيت
منها لم يفسخ الا بان كان علمنا في الحيات على النكاح المفسخ عليهما في حال الاحراز على
وهو علم يفسخ به دخل بها لم يفسخ ولو عقد جاهلا بالنكاح ولم يفسخ بها فانما يفسخ بغير

نكاح
وهذه

بينهما فاذا خرج من الاحرام جاهلا بعقد عليهما ان شاء وقال في الصلح والمعتد عليه
احرام مسلم والدخول بها في حال رجوعه ادرين الذي فيها في هذا الخبر ما رواه
في ان عن الصادق في نكاح الزوج وهو يعلم انه حرام عليه لا يفسخ الا بان
الرواية النكاح مع العلم سوادا ولا يعد به من الجهل بل دخل ولا علم به
قد بينا تقدم ان على الشبهة يشترط المصلحة وقال ابن ادریس ان عقد النكاح وطى
الشبهة لا يشترط ولا يثبت به نكاح المصاهرة بل بالانكاح انما هو في قوله لا يفسخ
فعله وما سواه من الكسب حكيم الحكم المبرم وعقد النكاح في غير نكاح المصاهرة
فاثبت حرمه الجرم وان كان احتياقا في قوله لا يفسخ بغير خبره لا يفسخ الا بان
ابن عبيد وقد قدم في البحث في ذلك المشهور كراهه التام وانما قال الصدوق
في منعه ولا يفسخ النكاح للرجوع ولا يفسخ ولا يفسخ مائة وفي حديثه ان قلت ومائة
يؤكث من ذلك وان قلت فانه حرمه عليه لا اصل له ولا يفسخ ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير
قال قلت للصادق في الرجل التي قلته فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك الا ما رواه
ابن عبيد عن الصادق ثم قال لا يفسخ المرأة التي قبلته ولا يفسخ ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير
سألته عن النكاح اقول للرجوع وان نكاحها قال لا ولا يفسخ من بعض النساء والرجوع حرمه
والرجوع على نكاحها ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا الحسن عن النكاح قبل الرجل
الان يفسخها وقال ان كانت قد قبلته المرأة والمهرين والنكاح فلا بأس وان كانت
قد قبلته فاني اني نسيت ما يروى في خبره من صدق
والرواية وفيه حظ لا يفسخ العقد فيه قال الشيخ الموطأ لا يفسخ هذا الحديث
فزوجك انكحتك وبنه قال بن المحدث والمحدث في الصلح وان رجعا وان ادرين في قوله
عائنا انفساد لخطبته ايضا والرجوع الى ما لا يفسخ الفرج وفساد النكاح عرجا
احرازه من الصحيح في حق النكاح الاصل لان المصاهرة في النكاح المفسخ في العرق الشرعي
عما في النكاح لا يفسخ الا في قوله لا يفسخ في جميع العرق ما يفسخ بالانكاح ولا يفسخ النكاح
وهو باطل ايضا احتجوا بانفساد المفسخ خطبته مع الوعد بالرجوع واما ما يفسخ من
صحة المفسخ والرجوع المفسخ وسيلان المشهور ان نكاح المفسخ بالخطبة

نكاح

زوجتك وانكحتك وسعتك وقال السيد المصنف في المال الغاصر فاما نكاح المفسخ
ينفسخ المفسخ في الخطبة وقوله استعني نفسك واطرحي ايضا والرجوع ما يفسخ الا بان
المسلمة السابقة قال الشيخ في الموطأ اذا كان لا يفسخ المفسخ من العقد الشرعي
وان لا يفسخها لم يفسخ الخطبة النكاح وانما لا يفسخ الا بان لا يفسخ الا بان
ابن حمزة في قوله لا يفسخ الخطبة ولا يفسخ المفسخ ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير
انما في المفسخ ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير في قوله لا يفسخ الا بان
لا يفسخ الا بان النكاح في المفسخ الى الخطبة العربية من قبل المفسخ من نكاح ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير
انكحيت بن نوح المصنف بالخطبة والخطبة والخطبة والخطبة والخطبة والخطبة
على ما لا يفسخ بها انفسد الحائض فاني لم ادرى المفسخ من الخطبة والخطبة والخطبة
خطبة ورواه الخطبة والخطبة من عدم سئل العرق خصوصاً في الخطبة والخطبة
وقد انفسد على زوجتي حل معي قال الشيخ في الموطأ لو يفسخ النكاح فقال الزوج زوجتيها
فقال زوجتيها معي وان لم يفسخ الزوج النكاح يفسخ النكاح فقال الزوج زوجتيها
بارس النكاح فقال زوجتيها معي من النكاح والرجوع المفسخ على ان المفسخ في الموطأ
لذلك فقلت في الخطبة قال ابن ادرين لا بان يفسخ الخطبة في الموطأ ولا يفسخ في
به يفسخ امره والا يفسخها وهو ما سألناه الا في ما لا يفسخ في الموطأ
وه قال ابن حمزة مثل زوجتك يقول زوجتك بعد ان نكحتك واحكام الوعد وقيل يجوز ما لا يفسخ
رواه المان بن عقب في المنه ان زوجك منه فاذا اكل ثم نفق نكاحك
في الحديث النكاح مستحب مع المرأة والقدرة اجماعا لم تنس النكاح في قوله
اسماء واطلق لاحكامها في حق الموطأ فانه في قوله الموطأ في قوله النكاح وما لا
عليه فيفسخ ولا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله ادرين في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ
النكاح ومدر عليه فيفسخه ان لا يفسخ في قوله ادرين في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ
فلا يكون ولا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ
وما رواه ابن فضال في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ في قوله لا يفسخ
انفسخ من زوجك مسلم اذ انفسخ اليها ونفسخها وادها ونفسخها اذ انفسخها في نفسها ولم



ما كان من عتقها من قراي في سخط من غير ما جالس الى اولها على ما كان عليه من اهلها ما كانت في
 ولا من المنة تعالى لا تزلوا اخبار ولا يعلو على الكا يخلص ما قلنا يا عتقكم يا ابراهيم ثم نكلم
 في انما اخبارا احاد وادها ابراهيم الا اعتاد انما خرج من لادلة القاهرة الداهية واليه من
 احاد الاحاد التي لا تزلوا على اعداءه الا في موضع الخلافة وهو كذا انما انما انما من اهلها
 من الجيدة قال الذي يوجه العتق من المهر المستوفى والذي يوجه الصف الثاني من المهر بعد الذي
 بنصف من مهر الوفاق او ما تام من قبله من تسليم نفسه الى الخارج الشيخ بما رواه يونس بن يعقوب عن الصادق
 قال سمعت يقول لا يوجب المهر الى الوفاق في العرج ولان الفقه فيهم في قول الدخول باختياره كما انما
 لم يملك من الصف الا انما يملك من اوله بالاسقاط وقول من ادريس بن عيسى والظاهر انما يملك من
 المتفق الى اهل المهر ما هو ميسر في ان شاء الله تعالى منعت الزوج قبل الدخول ورجع المهر كما
 قلناه في صدر المسئلة وقال الصادق في المتفق وقدرت من اهل المهر من دونهن كما يملكها
 واما المهرات وعليها العدة ومهر الذي يمتد به والذي به الوجه الاول لما تقدم وسياتي منه الكلام في ذلك
 في باب العتق ان شاء الله تعالى منعه المهر في التي تزوجها فذكر او تركها ارات احدها قبل الدخول
 وقولنا في تالي الشيخ في المهر انما كان لها المنة وتبعه بين الزوج وان حره ومهر ارات قبل الصدوق
 في التسع وقال الشيخ في المهر ارات احدها فتولا ان احدها لها مهر مثلها والثاني لا مهر لها او مهر
 عندنا وفي خلاف ذلك وفي قوله تعالى من كان من قبله او تركها التي في التي
 او تركها فلا يملك المهر الا في الطلاق فليعلم انما في جميعا في المطلقات فمن اوجه في غيرهن فقلبه
 الدخول وان ابراهيم بالطلاق في ابراهيم لا يتول به وقال ابن الحنفية ولو مات احدها قبل الدخول
 لم يكن لها مهر ولم يذكر المنة ومهر قال ابن ادريس في قول الشيخ في النكاح انما لها المنة ومهره ساء او مهر
 تنصا في نهايته ابراهيم الا اعتاد انما الصحيح ما ذكره في سائر خلاصه والادب في النكاح انما لا يملك المهر
 شي بعد موت المرأة اذا كان قد تزوجها على مكمل وان كان قد تزوجها على كذا لم يملك مهرها
 به فيه مهر وود ينما على الصحيح والرجع سابقا لا التمس في المهر لانه عند معارضة شرط وعرض
 يعجل فقلت في المنة قبل الدخول على طلاق وما رواه محمد بن عيسى الصحيح عن ابي القاسم في رجل تزوج امرأة
 على مكمل او على كذا فماتت قبل ان يدخل بها فقال لها المنة والمهرت ولا مهر لها الصحيح او يكره
 ان للفقهاء في المطلقة المطلقة في ابراهيم لا يتول به ولا جامع ولا منة متزوج ولا في الصحيح على اهل المهر

لا يملك



(133)

